# النظر المفترى

رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة فؤاد الاول

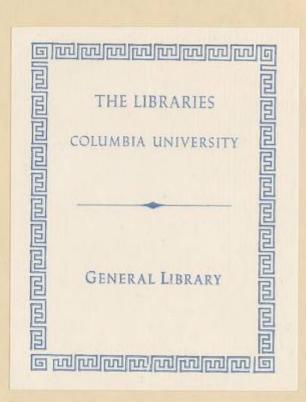
من

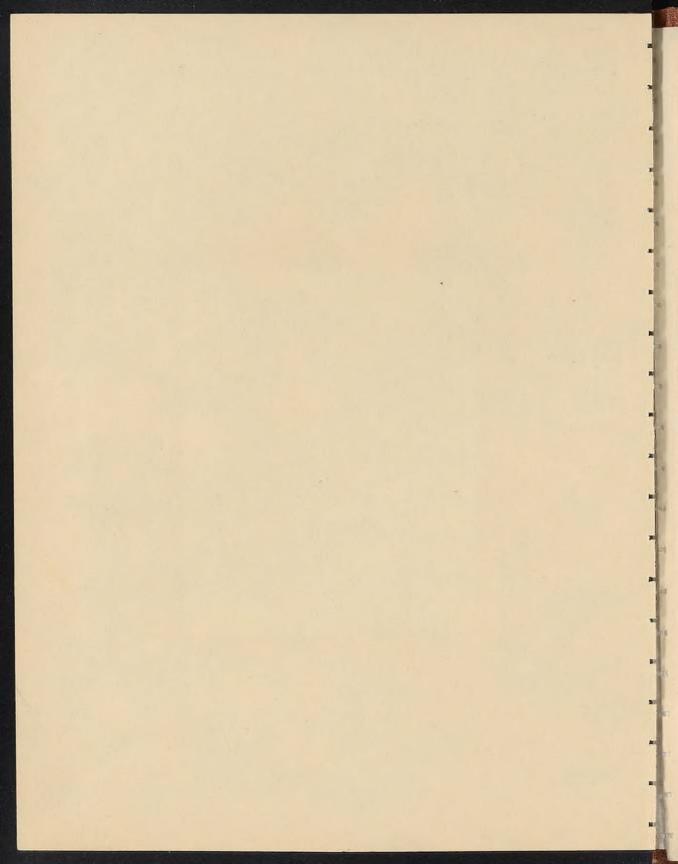
# عبدارخمالجب ليلي

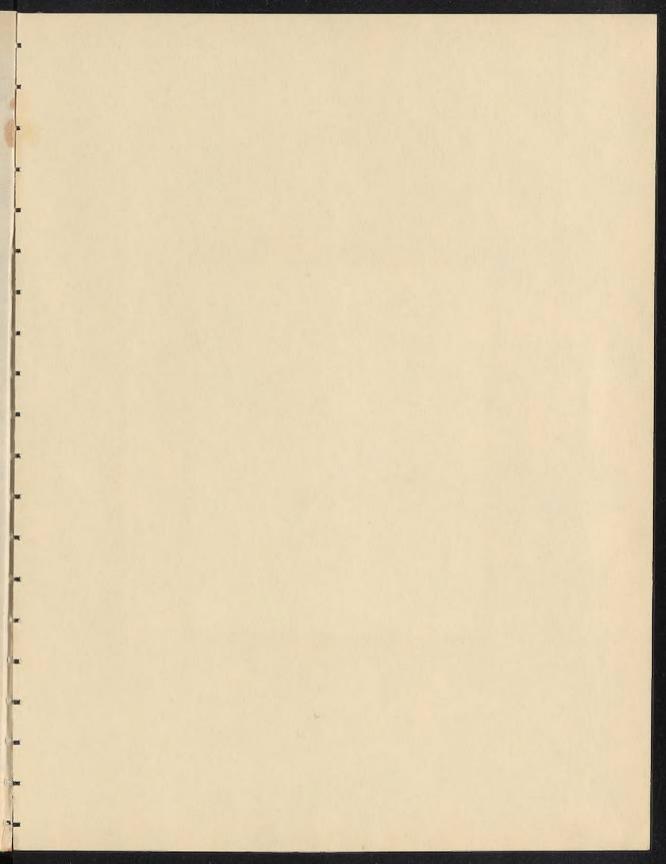
الأستاذ الدكتور عبدالحكيم بك الرفاعي \_ رئيساً لهنة الحكم ، ، ذكى عبد المتعال \_ عضواً ، ، جوزيف دوبرتسبرجر \_ عضواً

-1987 - DITTO

مُعْرِينَ مُعْرِينَ مُعْرِينًا لِمُعْرَالِهِ الْمُعْرَالِةِ الْمُعْرِالْةِ الْمُعْرَالِينَ الْمُعْرَالِينَ الْمُعْرَالِينَ الْمُعْرِالْةِ الْمُعْرَالِينَ الْمُعْرِقِينَ الْمُعِلِقِينَ الْمُعْرِقِينَ الْمُعِلِقِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعِلِيلِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلِي لِلْمُعِلِيلِيلِي الْمُعِلِيلِيلِي الْمُعِلِي الْم







# النظر النوات كالم

رسالة دكتوراه مفرمة لجامعة فؤاد الاول

من

عبدالزحمالجب ليلي

الاستاذ الدكتور عبدالحكيم بكالرفاعي \_ رئيساً المجنة الحكمم ، دكي عبد المتعال \_ عضواً المجنة الحكمم ، حوزيف دوبرتسبرجر \_ عضواً

01987 - 1987

مطنبَة نهضت بمستر ١٦ شنارع الفيئالة

HG1173 92-1-1

لاختيار موضوع . النظام النقدي في العراق . سبان :

أحدهما صلة التبعية التي تربطني بالعراق ، ومن ثم أرى لزاماً على أن أكون بارا به ، أقدم له ما في استطاعتي من خدمة ، وأحشد ما لدى من جهد متواضع لآداء واجبي نحوه وحقه على . وبذلك أفتتح حياتي العلبية والعملية بتحليل ناحية مهمة من نواحي التكوين والبناء في العراق ، شارحاً ما فيها من نقص ومبيناً ما فيها من فائدة ، وعلى ضوء هذا التحليل والمقارنة عرضت الوسائل التي رأيت أنها تسد الحاجة ويستكمل بها النقص .

فالبلد فقير في الدراسات العلمية ، يجد الباحث مشقة كبرى في تحقيق ما يريد دراسته لنقص المراجع أو انعدامها . فإن ما كتب عن العراق \_ في جميع النواحي \_ إما قليل عرضي، أو سطحي بسيط، وكلاهما لا يغنيان كثيراً ولا يعرضان المشكلات إلا سريعاً . ومن هنا كان الواجب على شباب العراق المتعلم أن يسد هذا النقص، فلا يقعده التعب المضني في إيجاد المراجع . ولست أشك في أن الأبحاث الأولى ستكون ناقصة من بعض نواحيها لأنها باكورة البحث المفصل العميق ، إلا أنها الحجر الاساسي لمباحث أخرى تعقبها تكون أكثر دقة وكالا .

وأذكر بهذه المناسبة بالخير والشكر الجهود الطيبة التى بذلها أبناء مصر الشقيقة الذين انتبدبوا للتدريس فى كلية الحقوق العراقية بمبورة خاصة . فقد عرضوا لكثير من النواحى العراقية فىكتبهم ومحاضراتهم فهدوا بذلك السبيل لمن يريد التوسع والبحث العميق .

أما ثانى السببين لاختيار هذا الموضوع فهو الناحية العامة فيه ، فإن للنظم النقدية خطرها وأثرها ، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل . فقد أصاب هذه النظم تطور شديد أثر على كثير من الانظمة الدولية والداخلية. فقد كان الذهب أساس النظم النقدية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها ، إلا أن الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت سنة ١٩٢٩ وشملت العالم فانخفضت بسببها الاسعار وانتشرت البطالة ، وضاقت سبل الاتصال التجارى ، واكتسحت العالم نوبة من الحرب الكركية أصابت نظام الذهب في صيعه فصرعته ، فتوارى من الأنظمة النقدية ، وخرجت الدول عنه تباعاً . وكان لا بد أن يعقب ذلك تغيرات شديدة في سعر الصرف بين مختلف العملات ظلت موجودة حتى عام ١٩٣٨ حين استقرت العملة الفرنسية ــ وقد تخلفت عن بقية العملات في ثباتها ، كما أنها تأخرت عنها في انفصالها عن الذهب ــ .

وكان جهاد الدول فى تثبيت عملاتها وتنشيط تجارتها جباراً ، فأنشأت انجلترا مال موازنة الصرف ، واتبعت سياسة التفضيل الأمبراطورى التى تمخض عنها مؤتمر أوتاوا سنة ١٩٣٢ ، وخفضت أميركا قيمة عملتها الذهبية ثم خرجت عن قاعدة الذهب . واتبع الرئيس روزفلت سياسته الجديدة فى الأعمال الإنشائية وزيادة القوة الشرائية ( New Deal ) .

وكانت سياسة الدول في مكافحة آثار الأزمة فردية ، بعد أن فشل مؤتمر لندن الاقتصادى (سنة ١٩٣٣) ، كل منها تسير في الطريق الذي اختارته مما زاد الامور تعقيداً ، فلم ينظروا في معالجة الاضطراب الاقتصادى والنقدى بمنظار عالمي ليحاولوا الوصول إلى اتفاق يحقق مصلحة المجتمع البشرى .

وجاءت الحرب العالمية الثانية فقلبت الاقتصاد المنتج المفيد إلى اقتصاد حربى مدمر فتقلصت العلاقات التجارية إلى أدنى حد، وخفض مستوى المعيشة إلى مستوى واطىء، ووضعت القيود على الانتساج والاستغلال لتنصرف الأموال المدخرة والجهود جميعاً إلى تمويل الحرب.

ومع ذلك فقد انبثق خلال الحرب شعاع من أمل من شأنه أن يهدى إلى سواء السبيل ، وأن ينشر الخير الجزيل لو سارت فيه الحكومات ، وهو يقضى بأن مصلحة الدولة الواحدة لا تتناقض مع مصلحة غيرها من الدول وأن عالماً يسوده التعاون والحرية كفيل بتحقيق جميع الأغراض وجميع المصالح. ومن هنا جاءت فكرة المؤتمرات العالمية سياسية ومالية لتضع قواعد التعاون والتفاهم وهي \_ لا شك \_ ستؤتى أشهى الثمرات لو انتزعت الاحقاد من الصدور ، ورفع من الأفكار ما ران عليها من سوء الظن . وهجرت الدول سياسة الاستعار ، وسادت الدنيا أفكار تبشر بالإخاء والحرية والمساواة ، يقصد منها معانيها الحقيقية ، لا تلك المعانى التي سمعناها وعرفناها ، فإذا هي تحكم وإذلال ، وطغيان واستغلال .

فاذا وطن انساسة العزم على استئصال آثار الماضى البغيض من الاذهان وزرع بذور المساواة بين الشعوب، بدل السيد والمسود، نعمت الدنيا بعصر من الرخاء والتقدم لا توقفه الحرب \_ وقد أصبحت حرب إبادة وافناء \_ ولا تعكره هذه الثورات التي تنشب من وقت لآخر، أو ذلك الصدام العنيف بين الطبقات . . .

ومن هذه المؤتمرات المؤتمر الذي عقد في برتن وودز (Bretton Woods) في الولايات المتحدة الامريكية في يوليو ١٩٤٤ لوضع الأسس النقدية الثابتة التي يجب أن تحكم العالم بعد الحرب ولتسهيل التبادل التجاري للدول جميعاً كبيرها وصغيرها ومنع احتكار التصدير الذي تتمتع به بعض الدول دون الاستيراد، ثم لمساعدة مختلف الدول على تنمية مواردها الاقتصادية بالقروض التي يعطيها البنك الدولي للتعمير والتقدم Bank of وودز إنشاءه. وودز إنشاءه.

وهكذا يتجه العالم إلى تنشيط التبادل التجارى ليرتفع مستوى معيشة الجنس البشرى جميعاً ، ولتقل البطالة ، أو بالحرى ليقضى عليها وعلى أسبابها ومن ثم لا بد من تسهيل عمليات الائتهان الدولية ، ورفع القيود عن العملات بتنظيم ارتباطها بنظام عالمى . والقضاء على تغيرات سعر الصرف الكثيرة .

ومن ذلك يتضح ما لبحث الأنظمة النقدية الحاضرة من أهمية ، ليعالج

ما فيها مر. نقص لتحقق مصاحة الدولة التي تعتبر مصلحة عالمية ما دامت لا تصطدم مع أغراض التعاون العام ، ولتقترب \_ بقدر الامكان \_ في قواعدها من الاسس التي أقرها مؤتمر برتن وودز . من ذلك أن المؤتمر قرر أن تكون ٢٥ / من حصة الدولة المشتركة في رأس المال الدولي ذهبا أو ١٠ / من احتياطي الدولة المقوم بالذهب أو بالدولارات أيهما أقل . واحتياطي النقدالعراقي يتكون من جنهات انكليزية ، وليس فيه أى مقدار من الذهب أو الدولارات ومن هنا سيكون إيجاد حصة العراق من الذهب او الدولارات صعباً \_ على أهون وصف \_ لأن الضغط على سوق لندن لشراء الذهب أو الدولارات سيكون شديداً من أعضاء كتلة الاسترليني . وليس لدى بريطانيا في الوقت الحاضر \_ وإلى وقت غير قصير \_ المقادير الكافية منها لتسديد حصة او حصة دول الكتلة الاسترلينية في رأس المال الدولى .

يضاف إلى هذه النواحي العامة ناحية صاحبت الحرب، هو التضخم الواسع الذي أصاب العملة العراقية فأحدث أسوأ الآثار، وغمر البؤس بسبيه \_ أغلبية الشعب .

وهناك ناحية ثالثة ، تتعلق بالبناء الإقتصادى الجديد الذى ينتظره الناس بفارغ الصبر ، ويمس مستقبل البلاد مساً شديداً ، فإن الاتجاه نحو نمو الصناعة وتكييف الانتاج الزراعى بما يقتضيه التطور العلمى والفنى لا بد أن يعطل زمناً طويلا بسبب قيود الاستيراد النقدية من الولايات المتحدة الاميركية ، الأمر الذى يحمل شراء المصانع وما إليها منها ـ وهى تكلف مبالغ جسيمة ـ شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلا . وإذن فلا بد من الاستيراد من بريطانيا لسهولة التبادل النقدى ، ويحيط بذلك أيضاً صعوبات مادية ضخمة لما أصاب الاقتصاد البريطانى خلال الحرب من ارهاق شديد ، وما أصاب مصانعها والاتها من استهلاك بحيث أصبحت هى الأخرى بحاجة إلى تجديد شامل فى وسائل انتاجها ، وهكذا فلابد من الانتظار طويلا حتى تستطيع بريطانيا أن

تسد حاجتها أولا. وسيسبب ذلك خسارة كبيرة للعراق لأنه سيضطر إلى استيراد موادالاستهلاك طوال تلك السنين ثم مواد الانتاج بعد ذلك. في حين أن مصلحته تقتضى سبق استيراد المصانع ومواد الانتاج ليحفظ أرصدته الاسترلينية من الضياع في مواد لا تفيد من الناحية الاقتصادية شيئاً.

#### طريقة البحث :

تتكون الرسالة من ثلاثة كتب، تحوى تطورات الانظمة النقدية التي مربها العراق منذ أن أصبح جزءاً من المملكة الإسلامية حتى يومنا هذا، وقد تطور هذا التاريخ فشاهد نظام النقد القائم على أساس المعدنين مدة ثلاثة عشر قرزاً، ونظام النقد الذهبي في أواخر حكم الدولة العثمانية، ونظاماً يستند على الاوراق الاجتية الذهبية، هو النظام الهندى، وأخيراً نظاماً يقوم على أساس الصرف بالجنهات الانكليزية، وهو النظام القائم.

وقد خصصنا السكتاب الأول بالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى فعرضنا في بابين لنظام النقد الاسلام تحدثنا في الأول منهما عن نقود المسلمين الاولى وهي نقود الروم والفرس وعن محاولاتهم البسيطة في تعريب النقود ليحفظوا لدولتهم مظهر السيادة والاستقلال وليجعلوا نظام النقد متفقاً مع الاحكام المالية الشرعية ، وليماشي حاجة التجارة وسهولة الجباية والانفاق . وتحدثنا في الثاني عن أسس النظام النقدى الاسلامي ، والاسباب التي دعت إلى هذا التنظيم ، ومتى تم ومن واضعه ، وأنواع النقود : الفضية والذهبية ومضاعفاتها وأجزاؤها .

وينتهى الكتاب بيات ثالث يتضمن فصلامفر داّعن النظام النقدى العثمانى الدى استمر أربعائة سنة يطبق فى العراق. وينتهى بانتهاء الحكم العثمانى دور من أدوار تاريخ العراق ويبدأ دور جديد، تلكونت فيه دولته الحديثة، فضع أولا للحكم العسكرى البريطانى حتى انتهت الحرب وقامت الثورة العراقية وجاء الملك فيصل سنة ١٩٢١ فتكونت الحكومة الوطنية تحت

الانتداب البريطياني، أم استقبل العراق على أثر قبوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢، وهي السنة التي صدرت فيها العملة الوطنية.

وقد اعتبرنا هذه الفترة مرحلة جديدة ، وهي كذلك في واقع الامر ، تغير فيها نظام النقد و نظام الحكم و نظام الحياة ، وقد تداول العراقيون خلالها نوعين من النقود ، احدهما دخيل هو الهندي وقد استمر في التداول منذ الحرب العالمية الاولى حتى سنة ١٩٣٢ ، وثانيهما هو النقد الوطني .

وقد عرض الكتاب الثاني لهـــذه الفترة بكثير من النفصيل فيما يختص بالمرحلة الاخيرة وبايجاز فيما يتعلق بفترة الانتداب .

ويتسكون من ثلاثة أبواب، خص الاول تداول العملة الهندية في العراق وندة عن العملة الهندية . وتعرض الثاني لتطورات إصدار النقد الوطني ، من مرحلة التفكير فيه وإختلاف الهيئات والاشخاص – رسمية وغير رسمية في أمر الاساس الذي يجب أن يتخذ ، شم صدور قانون العملة في وقت اشتدت فيه الازمة الاقتصارية العالمية التي أدت إلى خروج بريطانياً عن قاعدة الذهب وخروج العراق تبعاً لذلك عن قاعدة الاوراق الاجنبية الذهبية وإلى تأجيل إصدار العملة ثلاث مرات شم صدورها في أول نيسان (ابريل) ١٩٣٢ وكيف تحت عمليات الاستبدال .

أما الباب الثالث فقد عرضنا فيه لنظام العملة ووحدة النقود سوهى الدينار الورقى — ضمانها، واحتياطها، ومضاعفاتها، وأجزائها، وأوزان المسكوكات وعيارها، والسلطة الاصدار وهي لجنة مختلطة تتخذ غير العراق مقرآ لها وتستثمر احتياطيها في سندات بريطانية طويلة الاجل ومتوسطته، ولتطورات النقد المتداول والاحتياطي قبل الحرب وأثناءها، وأسباب زيادة المتداول خلال الحرب حتى أصبح تضخماً كبيراً رفع الاسمار وأرهق الشعب.

وشرحنا قانون مراقبة التحويل الخارجي الصادرسنة ١٩٤١ ــ مع تعديلاته وختمنا الكنتاب بفصل عن التجارة العراقية وعلاقة النظام النقدى بها وهكذا انتهى الدكتاب الثانى الذى تضمن إلى جانب عرضه للوقائع وشرحه للقواعد إشارات في مواضع متفرقة إلى بعض النواقص في قانون العملة وإلى بعض الاخطار في نظام الإصدار ، ليسلمنا إلى الكتاب الثالث الذى خصصناه لمستقبل النظام النقدى ، وقد عرضنا فيه إلى تقدير النظام القائم ، محاسنه ومزاياه ، ومساوئه وعيوبه ، ثم إلى طرق الإصلاح التي نقترحها فأشرنا إلى ضرورة إنشاء بنك مركزى تملكة الدولة يقوم بمهمة الإصدار بدل فأشرنا إلى ضرورة إنشاء بنك مركزى تملكة الدولة يقوم بمهمة الإصدار بدل اللجنة التي نعتبرها شاذة في تكوينها كما هي شاذة في السيتغلال احتياطها ، وعرضنا رأينا في أمر فصل العملة العراقية عن العملة الانكليزية ، ومتى يكون هذا الفصل . وفي ذلك تعقيق لم المحة مؤكدة للعراق دون أن يترتب علها ضرر محقق لغيره .

ونظراً لاشتراك العراق في مؤتمر برتن وودز فقــد بسطنا مركز العملة العراقية في حالة تطبيق قرارات المؤتمر .

金 等 湯

تلك هى الرسالة بمجموعها، ونعترف أن فيها نواح ينتابها النقص في عرض الموضوع، وأخرى كان يحسن النعرض لها لم تذكر الاننا لم نجد ما نعتمد عليه في كتابتها، كما أننا اضطررنا إلى التكرار في بعض المواضع، وهو تكرار لم نجد منه بدأ . ذلك أننا حاولنا في تقسيمنا الرسالة إلى كتب فأبواب ففصول فباحث في الله أن نجعل كل وحدة منها مستقلة على قدر الامكان . ومن ثم نضطر إلى أن نعيد في فصل شيئاً يمسه دخل في صلب فصل آخركان أكثر به تعلقاً . وهو تكرار قد يفيد القارى في تذكيره بما مر ، على أنه في جماته قليل لم نجد فيه ما يؤثر على الرسالة كوحدة بل لعله في بعض الاحيان يزيدها تماسكا .

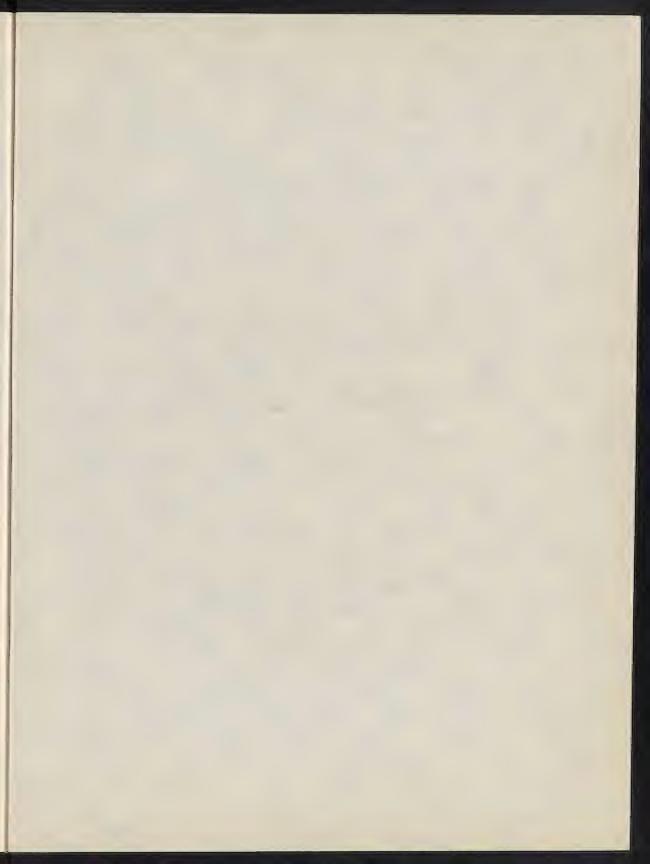
ولا بدلى الآن من أن أذكر فأشكر تلك المساعدات القيمة التي ذللت لى كثيراً من الصعاب ، وتلك التوجيهات والإرشادات الثمينة التي ساعدتني على اتمام هذا البحث على الشكل الذي ظهر به ، وما لقيته من سعة الصدر وطول الاناة التي احتملت منى الإلحاح أحياناً .

وإنى لأشعر بالعجز عن شكر أستاذى الجليل الدكتور عبد الحسكم بك الرفاعى على ما منحنى من وقت طويل ، وارشاد حكم ، يسهل الأمر على كاما تعقد ، ويشجعنى فيعث الهمة فى نفسى كلما اعتصر فى الضيق ، ونال منى السأم. وهكذا طوقنى بحميل لن أنساه ، وغمر فى بفيض من لطف ، أشعر فى بضعنى وقصورى عن إبدا ما يستحقه من الشكر والإمتنان .

كما أذكر للاستاذين الكريمين فريزر ودوبر تسبرجر فضلهما، وأعلنءن عظم امتناني وشكري لهما.

أما فى غير المحيط الجامعى ، فقد أفادنى وساعدنى كثيرون ، أذكر منهم معالى السيد على ممتاز وزير المالية العراقية السابق وسعادة السيد ابراهيم الكبير مدير المحاسبات العام اللذين سهلا لى الإطلاع على الملفات الرسمية وما جرى حول النظام النقدى من مخابرات ، وما كتب فيه من المذكرات ، فلهما منى الشكر الجزيل .

اليخاللافيل النظام اليقدي الاسلامي وتطبيقه في العراق



### معتامة

قبل أن يمتد لواء الإسلام فيحتصن العراقكان يعتبر جزءاً من أمبر اطورية الفرس يشمله ما يشملها من نظم في السلم والحرب. ويسير في نقده وتجارته على السياسة التي يرسمها الاكاسرة. ولماكان نقد الفرس قائماً على أساس الفضة فقد كانت دراهم الفرس الفضية وحدته النقدية.

فلا تغلبت جيوش المسلمين على الفرس أصبح العراق جزءاً من مملكة الخلفاء الراشدين فالأمويين فالعباسيين. فلما ضعف هؤلاء استقلت أطراف المملكة وظل سلطان الخليفة يتقلص حتى انحصر في بغداد. وقد سبب تعدد الدول كثرة أنواع النقود واختلاف ما فيها من معدتي الذهب والفضة. ومن ثم اختلاف قوتها الشرائية. ولم يقف الأمر عند ذلك فقد عمدت بعض الدول الإسلامية إلى التلاعب بالوزن والعيار ينشدون منها زيادة النقود لسد مختلف الحاجات حين تقصر أيديهم عن مناجم لحذا المعدن أو ذاك. ولما كانت النقود الحاجات حين تقصر أيديهم عن مناجم لحذا المعدن أو ذاك. ولما كانت النقود العالى تداول في بلاد المسلمين دون رقابة \_ إلا في أحوال خاصة كمنع الخليفة العباسي تداول نقود الدولة العولونية التي تكونت في مصر واستقلت عن المعالى الخلافة العباسية \_ فقد أدى ذلك إلى فوضي واضطراب في شؤون المعاملات الخلافة العباسية \_ فقد أدى ذلك إلى فوضي واضطراب في شؤون المعاملات النفيس . على أن التلاعب لم يحكن يستمر طويلا لما كانت تلقاه العملة من إعراض ومقاومة . وسرعان ماتعمل الحكومة على تغييرها كاحدث في أيام الله في مصر حين انخفض سعر الدراه ، فأبدلت بأخرى أوزن وأصني .

وقد بحثنا في هذا الكتاب نظام النقد الاسلامي كما وضع وطبق حينكان

سلطان الحلافة قويا يشمل بلاد المسلمين جميعاً ، وذلك في عهدا لخلفاءالراشدين والامويين والعباسيين في عصرهم الأول .

ولما بدأت أطراف المملكة تنتقض على مركز الحلافة فتستقل فى شؤونها الهتمت بأمر النقود لأنهم اعتبروا ضرب النقود علامة الاستقلال . ورغم صدور عملات كثيرة لدول مختلفة إلا أنها جميعها احتفظت بأساس المعدنين . وقد يكون أحدهما أكثر تداولا من الآخر لتوفره كما كان الحال فى مصر ، فقد كان تداول الذهب أكثر من الفضة نظراً لما تحويه تربتها من ذهب .

وقد حصرنا البحث – كلما توزعت الدولة الاسلامية إلى دول – فى العراق ولم ننعرض للتطور التاريخي المفصل بعد أن ضعفت دولة العباسيين فطمع فيها المغول والتركان والعثمانيون ، لان نظام العملة خلال كل تلك التقلبات والعصور كان في جوهره – قائماً على أساس المعدنين ، وأن شذوذاً طارئاً عن تلك القاعدة لم يكن ليدوم .

供 亲 袋

يعترض الباحث في نظام النقد الاسلاميصعوبات منشؤها قلة مالديه من المراجع الفنية في الموضوع .

فالمصادر التايخية العربية لا تتعرض للنقد إلا حين تتحدث عن حياة الخلفاء والملوك والامراء. فتذكر بعضها أن فلاناً ضرب دنافير ودراهم . وأنها تختلف أو تتفق مع دراهم من سبقه . وهي إن فعلت ذلك فني إشارة عابرة ، وذلك تمشياً مع الطريقة التي البعها أولئك المؤرخون من العناية بالتاريخ السياسي وحده دون التطور الاجتماعي والاقتصادي .

ويضطر الساحث أحياناً إلى أن يستنتج من حوادث عديدة قاعدة تتعلق بالنقد أو بالكيان الاقتصادى . فقاعدة النقد المزدوجة في عهد المعتضد إنما استنتحت من جاية الاقايم والاعطيات . وأجزاء الدنانير ومضاعفاتها أمكن تحقيقها من قصص الكرم مثلا الح...

أما الكتب الاجنبية التي تبحث في النقود الاسلامية فهي ـ بصورة عامة ـ عبارة عن وكتالوجات ، لما وجد من النقود ، تتصل ابحاثها بما سمى بعلم النميات ( Numismatic ) وهي تشبه إلى درجة كبيرة ما كتبه المؤرخون المسلمون من ناحبة البحث في التاريخ فقط وفي المسكوكات التي ضربت .

على أنها تختلف عنها فى التسبيب والاستنتاج . خذ مثلا لذلك ما أورده مؤرخو المسلمين عن سبب ضرب النقود ، فقد ركزوا السبب فى تهديد ملك الروم لعبد الملك بسب النبى العربى على الدنانير . فى حين يعمد المؤرخون الأجانب إلى استقصاء بعض الحقيقة ـ السياسية فقط دون المالية والاقتصادية ـ وربما كانت هناك مراجع أجنبية تعرضت للموضوع إلا أنى لم أجد شيئاً من ذلك لا فى مصر ولا فى العراق .

وعذرى الذى أسوقه فيها فى هذا الكتاب من نقص أنه أول ماكتب بالعربية - على ما أعلم - وأنه ليس إلا جزءاً من بحث أهم ، فيها يتعلق بحاجتنا الحاضرة ، فنحن أحوج إلى بحث مستقبلنا ، والكشف عن نواقص حاضرنا منا إلى البحث فى العصور الماضية ، التى تعتبر ترفآ بالنسبة لنا ونحن فى هذا التأخر الإقتصادى .

海海茶

ولعلوحدة التسمية بين النقود العراقية الحديثة والنقود الإسلامية القديمة كانت مقصودة بالذات من المشرع العراقي حين وضع النظام النقدي. فالدينار والدرهم والدانق والفلس كاما أسماء للنقود العربية القديمة، أحيتها الدولة العربية الحديثة.

على أن الوحدة بين النظامين إنما هي وحدة في الإسم فقط دون اللباب والجوهر . فإن الاساس والمظهر مختلفان . ذلك أن النقد الإسلامي في أساسه يقوم على تداول الفضة والذهب ، وليس هناك احتياطي للمتداول . فالضمان النقدى هو ما في المسكوكات من معدن . ويستند النقد الحديث على نظام

الصرف بالجنبيات الانكليزية . وليس للدينار العراق احتياطي معدى و إنحا هو عملة ورقبة الزامية تتبع العملة البريطانية في تقلبانها . و تلك تصدرها الدولة مباشرة ، وهذه تصدرها لجنة ليس فيها إلا عضو مرض خمسة أعضاء يحمل الجنسية العراقية . و نظامنا الآن نظام دولة منتقصة السيادة . أما نظامهم القديم فقد روعي في أسباب إيجاده الإنفصال عن معنى التبعية لدولتي الفرس والروم.

ويختلف النقدان بعد ذلك في قيمتهما. فالدينار الإسلامي يزن ٢٠٠٠ جراماً من الذهب ، فقوة شرائه إذن ثابتة \_ نسبيا \_ أما الدينار العراقي فتختلف قوة شرائه فقد كانت تعادل قبل الحرب أقل بقليل من ضعف قوة شراء ٢٠٤ جراماً من الذهب ، أما الآن فقد ضعفت قوة شرائه نتيجة التضخم إلى عشر قوة شرائه قبل الحرب أو أقل ،

养 祭·德

وقد اعتمدنا \_ فيها اعتمدنا من مراجع \_ كتاب النقود العربية للا ب أنستاس مارى الكرملي \_ طبع القاهرة سنة ١٩٣٩ ـ فقد جمع فيه خمسة مراجع عن النقود العربية : ما كتبه البلاذرى في فتوح البلدان عن النقود الاسلامية ورسالة المقريزي عن النقود الاسلامية . ورسالة مصطفى الذهبي الشافعي — مخطوطة — عن تحرير الدرهم والمثقال ، وما كتبه ابن خلدون في مقدمته عن النقود . وما ذكره عنها القلقشندي في كتابه صبح الاعشى .

فإذا ما وردت هذه المراجع في الرسالة فإنما تراجع صفحاتها في كتاب العلامة الكرملي . وقد اعتمدناه لما بذل في تحقيقه ومقابلته من جهد ، ولما فيه من شروح وتعليقات وفهارس مفيدة .

# 

#### مقرمة:

لم يكن للعرب قبل الإسلام دولة تجمعهم، ولا نظام يضمهم، وكانت القبيلة هي الوحدة، والقبيلة البدوية لاتعرف حاجات الحضارة ولوازمها، لذلك لم يكن لهم نقود خاصة بهم، وإنما كانت تقوم معظم معاملاتهم على أساس المقايضة لندرة حاجاتهم وقلة المعاملات بينهم، وإنها لمعاملات ابتدائية بسيطة وحاجات معروفة واضحة، ليس فها إلا ما يستر الجسم ويقوم بالاود ويضع السلاح باليد.

وفالمعاملات التي تجرى بين البدو جميعاً ومهور النساء ، وافتداء الأسرى ودية القتل إلى غير ذلك إنماكانت تقوّم بالجمال ، يضاف إليها في الواحات أحياناً الحنطة أو التمر ، وفي الطائف الزبيب (١).

غير أن الحجاز شذ بعض الشذوذ عن ذلك (٢) ، إذ سبق أقسام الجزيرة في حياة الاستقرار وما تطلبته وسببته من رعاية التجارة أنتجت شيئاً من الترف بالنسبة للبداوة ، واتصالا مستمراً مع الشمال : فلسطين ، وسوريا ، ومع الجنوب : اليمن ، ومع الشمال الشرقى : العراق ، ولكن بدرجة محدودة . ثم هو ، مع ذلك ، المركز الديني للعرب قبل الإسلام وبعده ، يحجون إليه وتعقد فيه الأسواق .

P. H. Lammens, La Mecque à La Veille de L'hiegire P. 223 (1) (Beyrouth 1924)

<sup>(</sup>٢) كم شدّت البن أيضاً يعتر الشدود وذلك من بقايا الحضيارة النديمة في تقوس كنها ، تلك الحضارة التي منا بدلها الاهال والاختلاقات .

وكانت قريش تسود المحجاز . ترعى الأماكن المقدسة ، وتجبى من العرب ماوضعت من رسوم على الحج ، وتستثمر هذه الأموال التي تتجمع لديها فى التجارة ، فترسل قوافلها فى رحلتين : رحلة الشتاء إلى اليمن ، ورحلة الصيف إلى الشام (۱) ، ولم تكن تلك التجارة ضخمة لا فى مقادير ها ولا فيها تحتويه من أنواع البضائع ، وأنى يكون ذلك والبلاد جدبة وهم فى : « واد غير ذى زدع عند بيتك المحرم ، . . . !!

لذلك كله ، كانت النقود قليلة في الحجاز (٢) .

ولم يكن بالإمكان أن تضرب فيه النقود، لأسباب منها أنه ليس هناك دولة تقوم بهذه الوظيفة، وليس هناك مناجم للمعادن مكنشفة، ثم لم يكن لديهم من يقوم بهذا العمل الفنى — ضرب المسكوكات — هذا علاوة على أن الحاجة لم تمكن كبيرة لمقادير ضخمة من المتداول.

فكانت نقودهم هى النقود التى تردهم من تجارتهم ، فيأتهم الذهب والفضة من بلادهما — سوريا والعراق — وبالرغم من قلة بضائع التجارة « فقد كانت قريش تربح دينار ألكل دينار من رأس المال ، وكانت القافلة ذات الألف جمل تعطى ٥٠ ألف قطعة من الذهب(٢)».

 <sup>(</sup>۱) وقد جاء في سورة قريش « لايلاف قريش أيلافهم رحمة الشتاء والصيف .
 فليمدوا رب هذا البيت الذي أطمهم من جوع وآمنهم من خوف ».

<sup>(</sup>٢) لامانس ، المرجع السابق .

H. Lavoix, Catalogue Des Monnaies Musulmanes De la Bib- (\*) liotèque Nationale, Khalifes Orientaux, P. 1.

و تأتيهم أيضاً الدراهم النشية من الين و لكنها تليلة: ( الأحكام السلطانية الماوردي سنة ١٩٠٩ ص ١٩٨)

## الفصّ الله ول التداول حتى سنة ٧٤ للهجرة

كانت العملة الذهبية كلها من ضرب البيز نطيين ، فكان أساس النقد عندهم المعـدن الفرد الذهبي(١) يحرى في التداول في الهراطوريتهم وينسرب بحكم التجارة إلى انجاورين الذن لم تكن لهم عملة خاصة بهم ، وهكذا انتقلت العملة اليز نطبة الذهبة إلى الحجاز.

وكانت العملة الفضية كلها مر. \_ ضرب الساسانيين ، وأساس نقـدهم المعدن الفرد ألفضي . وقد كان العراق جزءاً مر . \_ الامبراطورية الساسانية يتداول نقودها القانونية وتتكون هذه النقود من الدراهم الفضية . وقد تسربت هذه الدراهم بحكم التجارة إلى الحجاز \_ كما تسربت الدنانير \_ فحرت هي والذهب في التداول وكلاهما مقبول.

وهذا التخصص في ضرب هذا المعــدن أو ذاك في الإمبراطوريتين كان نتيجة « معاهدة خاصة تقضى بأن يضرب الساسانيون نقوداً من الفضة فقط ويتخذوا العملة الرومية الذهبية عملة لهم(٢٠)، ولم نر مايشير إلى أن الذهبجرى في التداول في المبر اطورية الفرس ولا مايشير إلى أن الفصة جرت في التداول فى امبراطورية الروم فقد اكتفت كل من الدولتين بنقدها فكانت عملة البلاد البيزنطية والسورية والمصرية على الأساس الذهبي(٢) ، وعملة العراق وفارس

Namismatic النقود البيز نطية النحاسية ففط على أنها النقود للتداولة في سوريا وفلسطيز ==

Monometallism (1)

<sup>(</sup>٣) الحشارة الاسلامية في القرن الرابع الهجرى ، آدم متر ، ترجة شهد ديد أذادى أبر ريده ج ٢ ص ٣١٦ . وأنظر أيضاً لاقوا المراجع السابق ص XXVI إذ يقول أنه اثناء حَكَم جستنيان الأول كان هو وحده الذي يضرب الملة الذهبية برسمه، الأمر الذي لم يكن ملك الفرس يقدم عليه . وكان لماك الفرس فنط أن يضرب النفود النضة كما يشاء . (٣) ومن عجب أن تذكر دائرة المارف البريطانية طبعة ١٩١١ كنت كمة

على أساس الفضة والورق<sup>(۱)</sup>، ولـكن الحجاز عرف النقدين ، فأخذ الدينار البيز نطى<sup>(۲)</sup> ، والدرهم الفارسي<sup>(۲)</sup> ، ثم كانت تجارته مع النمن سبباً فى دخول الدرهم النمني أيضاً <sup>(3)</sup> .

#### التراول فى العراق

كان فى العراق إمارة عربية \_ هى إمارة المناذرة فى الحيرة \_ ولكنها كانت تخضع لحمكم الساسانيين فى كل شى. ومنها أمور النقد . فقد تعامل العراق بدراهم الفرس الفضية ، أما الذهب فىكان نادراً ، وهو الذى كانت تحمله تجارة الصادرات إلى امبراطورية الروم .

أما ما يشير إليه بعض المؤرخين من وجود دنانير فارسية كانت فى التداول فى الحجاز ومن باب أولى تكون متداولة فى العراق (٥)، فذلك ما نشك فيه. فقد رأينا ماقضت به المماهدة بين الفرس والروم فيما يتعلق بضرب النقود، وقد حرص ملوك الروم على حقهم هذا فى ضرب الذهب حرصاً شديداً،

<sup>—</sup> و لاتشير إلى تداول الذهب فيهما ، مع أنه كان هو العملة الأساسية ولم تكن العملة النحاسية إلا عملة مساحدة . فقد جاء فيها ما نصه الا ... في الشرق كانت النقود الفضية الساسانية . أما سوريا و فاسطين فقد تداوكنا النقود النحاسية البيز نطية . أما في أفرينيا فقسد تداولوا الذهب البيز نطى »

 <sup>(</sup>١) لامانس المرجع السابق ص ٢٣٦ ، وفي كتاب الله ﴿ فَابِعِمُوا أَحْدُكُم بُورَتِسُكُمْ هَذَا
 لى المدينة ››

<sup>(</sup>٣) وقد ورد ذكر الدينار في النرآن الحكيم لا ومنهم من إن تأمنه بدينار لايؤده إليك إلا ما دمت هليه فائماً »

<sup>(</sup>٣) وجاءً ذكر الدرهم أيضاً في الذكر الحسكيم ، سورة يوسف ﴿ وشروه يثمن يخس دراهم معدودة »

 <sup>(</sup>٤) لافوا ، المرجع السابق س ١١ ، الماوزدى مر١٣٨ ، ابن خلدون ص ١٠٥ ويشير
 الأسيران إلى وجود الدرهم المغرفي أرضاً .

<sup>(</sup>٥) ابن غلمدون ص ١٠٤ وجرجني زيدان ، النمدن الإسلامي ج ١ ص ١١٨

حتى أن و لافوا ١١١ و يذكر \_ نقلا عن مؤرخين يونانيين \_ أن الحرب بين عبد الملك وجستنيان نشبت بسبب ضرب عبد الملك النقود الذهبية العربية فاعتبر ملك الروم ذلك اعتداء على اختصاصه وانتزاعاً لمظهر من مظاهر سيادته ، وهكذا شبت الحرب لذلك السبب ، مع أنه لم يكن بينه وبين العرب معاهدة تخصه بضرب الذهب . . فيكيف وقد كان بينه وبين الفرس معاهدة تقضى باختصاصه بسك الذهب؟ إن ذلك أدعى للحرب ، ولم تحدث تلك الحرب ، لأن المعاهدة لم يعتد علما أحد من الطرفين .

يضاف إلى ذلك حجة ثانية مستمدة من النقول الأخرى ، فالبلاذرى يقول :«كانت دنانير هرقل تردعلى أهل مكة فى الجاهلية ، وتردعليهم دراهم الفرس البغلية (\*) م. ويقول المقريزى : «ودنانير الذهب فيصرية من قبل الروم (\*) . .

ثم إن المساوردي يشير إلى نقود الفرس الفضية ـ الدراهم ـ فقط . (١٠) وهكذا نخرج بنتيجة واشحة هي إنه لم يكنلدي الفرس دنانير ذهبية ، ولم يكن لديهم إلا نقود الفضة .

وبق العراق على هذا الحال حتى اكتسحته جيوش المسلمين فى خلافة عمر ان الحطاب وعند ثذ خضع للتطورات النقدية التي خضعت لهاكل الامبراطورية الإسلامية ، وفى ذلك يقول المقريزى : « إنه ــ أى الرسول (صلعم) ــ أقر النقود فى الإسلام على ماكانت عليه فلما استخلف أبو بكر الصديق رضى الله عنه عمل فى ذلك بسنة رسول الله ولم يغير منه شى « ، حتى إذا استخلف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وفتح الله على يديه مصر والشام والعراق لم يعترض لشى « من النقود بل أقرها على حالتها (٥) » .

<sup>(</sup>٢) كتأب النقود س ١٠

<sup>(</sup>٤) الأحكام السلطانية ص ١٣٧

<sup>(</sup>١) ف كتابه السابق ص XXVI

<sup>(</sup>٣) رسالة النقود س ٢٣

<sup>(</sup>ه) رسالة التود س ٣٠

# المبحث الأول أنواع النفود المتداولة في الحجاز

استعمل الحجاز إذن الدنانير الرومية (1) ولم يكن في هذه الدنانير عيب يؤثر في التجارة ، فقد كانت مضبوطة الوزن ، ومن نوع واحد ، ولذلك لم يتحدث عنها المؤرخون كثيراً ، وإنما أكثروا من حديثهم عن الدراهم الفضية لأسباب منها : كثرة أنواعها واختلاف أوزانها وصفائها ، وكثرة الغش فها ، ذلك أن الفرس عندما فسدت أمورهم فسدت نقودهم ، فجاء الإسلام ونقودهم من العين والورق غير صالحة (1) م.

أما الدراهم فكانت على أنواع (٣) :

۱ – الدرهم البضلي ووزنه ۲۰ قبراطاً = ۸ دوانيق = ۲۹۲۹ر٤ جراما
 ۲ – الدرهم الجوراق ووزنه ۱۲ قبراطا = ٤٤ ، = ۰٤۲۹ جراما
 ۳ – الدرهم الطبرى ووزنه ۱۰ قراريط= ٤ ، = ۴۲۸۲۲ جراما
 ٤ – الدرهم المغربي ووزنه ۸ قراريط= ۳ ، = ۴۲۱۲۲ جراما
 ۵ – الدرهم المحنى ووزنه ۲ قبراط = ۱ دانق = ۲۰۷۰ جراما (۱)

<sup>(</sup>١) كلة دينار مأخوذة من اللاتينية Denarius وكان وزنه ١٩٧٥ جرام . دائرة المارف الإسلامية مادة عن اللاتينية Dinar وأنظر أيضاً دائرة الممارف البستاني مادة دينار حيث يروى النول الذي يرجع كلة الدينار إلى فعل لا دنر > العربية أي تلالاً ، ويشك في ذلك ذلك ويرجح أن الاسم لاتيني ، وأنظر الكرملي ، النفود العربية عامش ١ س ٢٠ - و ؤبد أن الكتمة من اللاتينية .

 <sup>(</sup>٣) الماوردى ، المرجع السابق س١٣٩ ، الأحكام السلطانية لأبى يعلى النراء س١٦٣
 طبعة سنة ١٩٣٨ صحيحه وطلق عليه الشيخ على حامد الفتى .

 <sup>(</sup>٣) وقد أخد العرب كلة درهم عن الفرس الذين أخفوها من اليونائية « دراخا » .
 دائرة الممارف الاسلامية مادة Dirhem والكرملي هامش ٤ ص ٣٣ — ٢٤

 <sup>(</sup>٤) أنظر في هذه الأنواع والأوزان — الماوردي من ١٣٨ ، الدكتور عبد العؤيز الدروي ، النظام النقدي في العراق في القرن الزاج الهجري ، مجلة النضاء السنة ٣ ألمدد ٣ س ١٧٦ — ١٧٧ والمقريزي ص ٢٧ وجرجي زيدان ح ١ ص ١١٩ .

هذه هى الدارهم التى كانت فى أيدى الحجازيين . وواضح مر ... هذه الاختلافات بينها هاكان يعانيه المتعامل من تعب فى المقارنة فيها بين بعضها والبعض الآخر ، وبينها جميعاً وبين الدنانير الذهبية ، أضف إلى ذلك الصعوبة الجديدة التى نشأت من فرض الزكاة على الذهب والفضة فاستلزم الأمر تعيين وحدة أخرى لنسقط التكاليف الشرعية عن المسلم ، تختلف عن هذه الوحدات النقدية جميعاً . وزيادة على الدينار والدرهم وجد فى التداول نقود نحاسية منها الحبة والدانق (١) ولعلها هى التى أشارت اليها دائرة المعارف البريطانية (٢) وقصرت التداول فى سوريا وفلسطين عليهما دور ... أن تذكر تداولها فى الحجاز ، والظاهر من قلة ذكرها فى كتب المؤرخين أنها كانت قليلة النكية والاهبية .

#### الفضة أقل من الذهب في الداول :

ليس لدينا ما يفيدنا عن مقدار المتداول من المعدنين في الحجاز ، وليس لدينا أيضاً أية إشارة إلى أى المعدنين كان أكثر تداولا ، وليكنا \_ معذلك \_ نرى أن الفضة كانت أقل في التداول من الذهب ، لأن مقدار كل من المعدنين يتوقف على مقدار النجارة مع كل من كتلتي الذهب والفضة ، وكتب التاريخ تشير إلى التجارة مع العراق ، وسبب تشير إلى التجارة مع العراق ، وسبب ذلك واضح ، فقد كانت الطريق بين الحجاز والشام أكثر سلوكا وأقل خطراً وأقرب مسافة ، في حين أن الطريق إلى العراق كانت تعتورها المخاطر الكثيرة من بعد المسافة ، إلى انقطاع الصحراء . زد على ذلك أن قريشاً أكثر هية في الحجاز منها في بقية الجزيرة العربية ، فهي آمن على تجارتها مع الشام حيث تستطيع الرقابة منها على تجارتها مع الشام التحريق ، إذ تعترض طريقها القيائل المختلفة التي لاتدين الرقابة منها على تجارتها مع العراق ، إذ تعترض طريقها القيائل المختلفة التي لاتدين

<sup>(</sup>۱) خرجي زيدان ج ۱ من ۱۱۸ والکرملي من ۸۹

<sup>(</sup>٢) أنظر الهامش ٣ في الصفحة ١٩ من الراسلة

لفريش بالولا. . والغزوات بين قبائل الجزيرة أكثر وأعنف منها فى الحجاز لما يتطلبه جو البداوة وكثرة التنقل . أما الحجاز فكان سكانه أكثر استقراراً ولذلك كانوا أبعد عن الفوضى من أعراب الجزيرة وقد كانوا « أشدكفراً » .

تبقى اليمن والفضة نقودها ، ولقريش معها تجارة سنوية ، ومع ما فيها من بضائع تأتيها من أفريقيا ، وتأتيها من فارس ، إلا أن المؤرخين يذكرون أن الدرهم اليمنى كارب قليلا في الحجاز (١) . بما يدلنا على قلة التجارة مع اليمن في التصدير اليها ، أو أن التجارة كانت تقوم على المقايضة .

وهكذا يتضح من قلة مصادر النقود الفضية قلة تداولها في الحجاز .

بقيت النقود الذهبية الرومية ونرى أنها كانت أكثر مقداراً في الحجاز من النقود الفضية لسعة تجارة العرب مع أمبراطورية الروم في الشام ـ على الخصوص ـ ومصر .

و لا شك أن الوضع في الحجاز كان معكوساً لأنه بلد فقير في طبيعته من الناحيتين الزراعية والصناعية ، فقير في أهله وعدد سكانه (٢) . فكانت العملة الذهبية إذن أكثر من حاجته وفوق قدرته وطاقته ، وكان المنطق إذن \_ نظياً لما سبق \_ أن تسكون الفضة أكثر تداولا لأنها أكثر انطباقا على الحاجة . . ومن هنا نجد السبب الحقيق في اعتناء الخلفاء الأولين في أمر العملة الفضية أكثر من عنايتهم بالعملة الذهبية ليوفروا لشعبهم حاجته من النقود . ولذلك أيضاً عني المؤرخون بالتحدث عن الفضة أكثر من عنايتهم بالتحدث عن الذهب \_ ولو لم يذكروا السبب \_ وتحدثوا عن الدرهم الشرعي دون أن يتحدثوا عن الدرهم الشرعي دون أن يتحدثوا عن الدرهم الشرعي دون أن يتحدثوا عن الدرهم الشرعي دون أن

ويؤكد رأينا هذا مقدار الزكاة . فقد جعل ربع العشر في الذهب والفضة وجعل نصاب الفضة . • ٢٠ درهم و نصاب الذهب ٢٠ ديناراً (٣٠ . فكا نُن

<sup>(</sup>١) الماوردي ص ١٣٩ ولا قوا المرجع السابق س ١١

<sup>(</sup>٢) قدرهم لافوا بمائة وعشرين الفرجل كونوا الجيش الاسلامي الفاتح. المرجع السابق

<sup>(</sup>٣) المارزدي س ١٠٥

الشارع إذن جعل سعر التحويل بينهما ١٠: ١ وهو الذي أخذ به ابو حنيفة ومالك . أما سعر التحويل في رأى الشافعي وابن حنبل فهو ١٢: ١ لا فيما يتعلق بالزكاة . ولكن فيما يتعلق بغير ذلك من المعاملات ، وهو السعر الذي تعطيه القوة الشرائية المعدنين ، واستمرت النسبة ١٢: ١ على عهد عمر (١٠).

وهو الرأى الذى ذكره المساوردى بصورة غير مباشرة قال: «والدراهم تردكمروية وحميرية قليلة (\*). . والقلة هـذه لا تنصرف إلى الدراهم الحميرية فقط وإنما إليها وإلى الدراهم الكسروية.

# المبحث الثاني التعامل بالوزيد لابالدرة

لم يكن للنقود في رأى العرب في الجاهلية وفي صدر الإسلام قيمة باعتبار أنها مسكوكات لها قيمتها القانونية وإنما كانوا يتمثلونها وزناً معيناً له قيمة تقابله

<sup>(</sup>۱) أنظر الجدول الذي ذكر. S. Lane - Poole في الا Chronicle Numismatic المنافق الا S. Lane - Poole سنة ۱۸۸٤ س ۸۱ س

<sup>(</sup>٢) الاحكام السلطانية ص ١٣٩.

في تصورهم ، فقيد ، كانوا يتعاملون بالذهب والفضة وزنا ، وكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين أيديهم يردونها في معاملتهم إلى الوزن ويتصارفون بها يينهم (١) ، وقد ، اصطلحوا على أوزان فيها بينهم : « الرطل ، الذي هو اثنتا عشرة أوقية ، و ، الأوقية ، هي أربعون درهما فيكون الرطل ثمانين وأربعائة درهم ، و ، النص ، وهو نصف الأوقية حولت صاده شيناً فقيل ، نش ، وهو عشرون درهما ، و ، النواة ، وهي خمسة دراهم (١) ، . ، وكان الدينار يسمى لوزنه درهما وإنما هو تبر (١) ، ويسمى المدرهم لوزنه درهما وإنما هو تبر (١) ، ويسمى المدرة وإنما من حيث الوزن ، ويسمى المثقال من الفضة درهما ومن حيث الموزن ، ويسمى المثقال من الفضة درهما ومن الذهب ديناراً (١) .

فالدرهم والدينار إذن لم يكونا يمثلان إلا أوزاناً معينة من المعدن ، ومن هنا وضنح سبب تعاملهم بالوزن لا بالعدد .

#### أسباب التعامل بالوزد :

رأينا كيف تنوعت الدراهم وتعددت ، وقد أشار المؤرخون إلى ماداخلها من كسر وثلم ، ثم مايعتور النقود من كثرة الاستعال وقلة الرقابة عليها مما ينقص وزنها كل ذلك جعل الثقة بالقطعة الواحدة قليلة . لذلك عمدوا لتلافى هذا النقص في المسكوكات إلى وزنها ، وبذلك لا يكون للنقص الحاصل فها تأثير ، إذ الوزن يعطى فكرة عما في الموزون من فضة ، وهو في حد ذاته

<sup>(</sup>۱) ابن خلدون من ۱۰۶ (۲) المفريزي س ۲۶ – ۲۷

 <sup>(</sup>٣) التبر بـ ماكان من الذهب غير مضروب فاذا ضرب داا تير فهو الاعين » والايقال
 تبر الا للدهب ـ قاموس الصحاح .

<sup>(</sup>٤) المتريزي رسالة النتود س ٢٧ ـ ٢٨ . وفي البلاذري ص ١٠ ﴿ كَانَتُ دَائِيرِ مرقل ترد على أهل مكن في الجاهلية وترد عليهم دراهم الفرس البغلية فكاتوا لا يتبايعون إلا على انها تهز . وكان المثنال عندهم معروف الوزن ووزئه اثنان وعامرون قيراطاً الاكسرا. (٥) المفرزي . رسالة النتود س ٢٥

أسرع وأسهل خاصة إذا كبرت كمية النقود، وقد استطاعوا مهذه الوسيلة أن يتجنبوا أحد المصار الناجعة عن غش النقود، وجرى العرف على قبول النواقص الآخرى مما يفعله المزيفون كتقليل نسبة الفصة فيما يزيفون من القطع وتسمى الزيوف(١) والستوق(٢).

والراجح أن الوزن كان يحرى بالنسبة للصفقات السكبيرة التي تدفع فيها مختلف الفطع أما الصفقات الصغيرة فكانت تجرى بالعد والبائع عندئذ يستطيع أن برفض القطع التي لاترضيه (٣) .

وكذلك كان الحال بالنسبة للدهب فكان هو الآخر بوزن لتلافي النقص من جهة والسهولة الوزن وسرعته بالنسبة للعد من جهة أخرى .

ويختلف الأمر عداً أو وزناً باختلاف ماهية النقود . . . وبعد تقدير أشخاص الدنانير والدراهم بوزن معين يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً (٤٠) .

والسبب الاخير في شيوع الوزن بدل العدما ذكرناه سابقاً من أرب هذه الاسماء التي أطلقت على النقود إنماكانت تمثل في ذهن العربي وزناً معيناً ، ومرجع قيمة هذه النقود إلى الوزن لان المراد بالدينار قطعة من الذهب وزنها مثقال . . . والمراد بالدرهم وزن الدرهم من الفضة (٥٠) . .

 <sup>(</sup>١) الكرملي هابش غ ص ٠ هـ الزيوف جغ زيت وهو الدرهم الذي غلط به كحاس أو غيره فنات بمنة الجودة فيرده بيت المال لا انتجاز .

<sup>(</sup>٢) مَا كَانَ النَّمَاسَ أَوِ الصَّفَرِ هُو العَالِبِ ــ الكَّرِمَلِي ص ١٤٧

<sup>(</sup>٣) اتما أقور ذلك استثناجاً وأنَّ لم يرد شيء من ذلك في أقوال المؤرخين فهم يذكرون التمامل بالوزن أطلاقا .

<sup>(</sup>٤) این خلدون س ۱۰۳ 🕥 (۵) جرجنی زیدان خر۱ ص ۱۲۸

# القصية النصية النقود العربة

مضت ثمانية عشر عاما على الهجرة ولم يحاول المسلمون وضع نقد خاص جهم ، فقد كانوايقومون بأهم من هذاالدمل ، ولم تكن الحاجة ماسة اليه فكان في أيديهم ما يكفيهم من النقد ، ولم تكن مظاهر السيادة لتملا تفكيرهم ، كان همهم منصرفا إلى جوهر السيادة وحقيقة السلطان .

ولذلك أجاز الرسول ومن بعده أبوبكر ثم عمر النقد الرومي والفارسي وقد مرينا ذلك .

ويقول مصطنى الذهبي الشافعي ، فاما الدرهم والمثقال ــ وواضح أرب المقصود بالمثقال الدينار ــ فقد نصوا على أنهما لم يختلفا جاهلية وإسلاما ، يعنى أن مقدارهما الذي حرره يو نان الجاهلية لم يتغير حين ورد الإسلام بل تعامل به الناس وسكت الشارع على ذلك (١) .

حتى إذا ما احتك العرب بغيرهم من الاقوام وأخضعوا العراق والشمام ومصر ظهرت الحاجة الى نقد اسلامى كما ظهرت الحاجة إلى تنظيم الدواوين وهو الامر الذى بدأه عمر بن الخطاب.

<sup>(</sup>١) رسالته المساة تحرير الدرهم والمثمال والرطل والمكبال وبيان مقادير النقود المتداولة بمصر في كتاب الكرملي ، النقود العربية ص ٧٥

وكان التعامل أيضاً كماكان قبل الاسلام بالوزن لا بالعدد وكان المعدنان يسيران جنبا إلى جنب في التداول على أن الامر تطور بعد ذلك ، فبعد أن كان الذهب أكثر مقداراً في الحجاز انقلب الوضع فاصبحت الفضة أكثر تداولا لما فتح الله على المسلمين فاكتسحو اشرق جزيرة العرب وشهالها الشرقى حمان والبحرين والعراق وفارس و نقو دهم من الفضة سوتم فتح هذه الاصقاع قبل فتح الشام ومصر .

ومع ذلك فقد ذكر الماوردى أن المسلمين وكانوا فى صدر الاسمسلام يتعاملون بها عدداً فصار أخذ أطرافها بخماً وتطفيفا (١) ، وتحن نفسر صدر الاسلام بما بعد الفتح الاسلام ، أما قبل ذلك فكان التعامل بالوزن لان الاسباب التي ألجأت عرب الجاهلية إلى التعامل بالوزن لم تزل قائمة ، ولعلها زالت بعد ذلك عندما تدفقت الامو العلى الحجاز من الفتح ، ثم عندما ضرب المسلمون النقود وعندئذ يكون التعامل بالعدد معقولا خاصة بعد أن ضرب عمر الدراهم على الوزن الشرعى .

# المبحث الاول

### المعاولات الأولى كضرب النقود الاسلامية

كانت تلك المحاولات أولية فلم تصبح النقود عربية إسلامية خالصة وإنما كانت تعمديلات قليلة أدخلت على الدنانير والدراهم ، فاما أن تكتب عليها كلمات عربية أو كتابات دينية أو اسم الامير الضارب وقد يكون ذلك بغير العربية ، فكانت النقود في هذه الفترة مشتركة بينهم وبين الروم والفرس .

واقدم نقد من ضرب المسلمين لدينا هو الدينار الذي ضربه خالد بن الوليد في السنة الخامسة عشر للهجرة في طبرية، وهي أولى المحاولات البسيطة

 <sup>(</sup>٢) المرجع السابق ض ٤٠

الساذجة، وقد كان « على رسم الدنانير الرومية تمساما بالصليب والتاج والصولجان ونحو ذلك وعلى أحد وجهيها اسم خالد بالاحرف اليونانيسة ( X A A E D ) وهذه الاحرف ( Y D ) ويظن المؤرخ الآلماني الدكتور مولر أن هذه الاحرف متقطعة من كنية خالد بن الوليسد ، أبو سليمان (١) ، ولم أر بين المؤرخين العرب من إشار إلى نقود خالد هذه ولكن لافوا يقول أن أول نقود عربية في سوريا كانت سنة ١٧ هوهي نقود برونزية وكانت كتاباتها كام باللغة الرومية وعايما صورة ماوك الروم والصليب ومنذئذ بدأ تعريبها ، فقد وجدت فلوس عليها «ضرب دمشق » وأخرى كتب عليها ، جايز » (١) وذلك لتعطى للنقود الصفة القيانونية ،

ولاشك أن كلمة , جابز ، هذه سبها مغابرة هذه النقود لما اعتاد عليمه الناس ، سواء فى ذلك سلطة الإصدار أو الشكل . لذلك وضعت هذه الكلمة عثابة ضمان من الدولة لقبولها أصدرته للمتعاملين لئلا يحجموا عن تداولها .

وضرب عمر بن الخطاب ، الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها » فى السنة النّامنة عشرة من الهجرة ( ٦٣٨م ) غير أنه زاد فى بعضها ، الحمد لله » وفى بعضها ، محمدرسول الله ، وفى بعضها « لا إله إلا الله وحده (٢٠) » وعليها صورة الملك ــ الفارسي ــ وتحت الكرسي مكتوب بالفارسية ، نوش خور ، أى كل هنيئاً (٤) .

وربماكان عمر أول من وضع الدرهم الشرعي وقدره ١٩٥٧ جراما(٥).

<sup>(</sup>١) جرجي زيدان ج ١ س ١٣٠ والكرملي ص ٩١ حيث يقول ﴿ أَنْ هَذَا يَاقَتَنَ مَا قَالُهُ الْمُتَورِيُ أَنْ عَمْر بِنَ الْحُطَابِ أُولُ مِنْ ضرب النقود في الاسلام » ويعتقد الكرملي أَنْ ضرب عَالد النقود ياجه من أهم الأسباب التي دعت عمر بن الخطاب إلى تنعيته هن قيادة الجيش.

<sup>(</sup>٢) لاقوا الرجيع السابق من VII و VIII

<sup>(</sup>٣) المتريزي وسالة النتوي س ٢١ - ٣٢

<sup>(</sup>غَ) جرجی زیدان ج ۱ س ۱۲۰ ، فارس الحُورِی ، ،وجِزقی دلم المالیة ــ دمشقی ۱۹۲۶ ــ مراس

<sup>(</sup>ه) دائرة المارف الاسائية مادة Dirhom

وضرب بعد ذلك عبان بن عفان في خلافته دراهم نقشها ، الله أكبر (١) .. ونقل جرجى زيدان عن المؤرخ التركى جودت باشا ، أنه رأى نقوداً ضربها الأمراء والولاة في عهد الخلفاء الراشدن أقدمها ضرب سنة ٢٨ ه في قصبة هر تك بطبرستان وعلى دائرها بالخط الكوفى « بسم الله ربى» ورأى نقداً مضروباً سنة ٣٨ ه على دائرته هذه العبارة أيضاً ، ونقداً ضرب سنة نقداً مضروباً سنة ٣٨ ه على دائرته هذه العبارة أيضاً ، ونقداً ضرب سنة وضرب على دائرته ، عبد الله بن الربير أمير المؤمنين ، بخط مهلوى (١) . وضرب على بن أبي طالب نقوداً قالت عنها دائرة المعارف البريطانية أنها النقود الأولى بنقوش عربية ، ضربها في البصرة سنة ٤٠ ه ( ١٦٠٠م) (١) . وضرب معاوية الدراهم السود الناقصة من سنة دوانيق ، وضرب أيضاً دنانير علمها تمثال متقلداً سيفاً (١٠٠٠ وليكن هذه الدنانير اختفت فل بعثر أحد

وطرب معادية المحدولة المحدود العافظة من سنة دوانيق ، وطرب أيضا دنانير عليها تمثال متقلداً سيفاً (١٠)، ولسكن هذه الدنانير اختفت فلم يعثر أحد على واحد منها ، ويعلل « لافوا ، اختفاءها بمسا فصله عبد الملك من جمع كل النقود المخالفة لنقوده وصهرها وسكها من جديد (٥).

ولست مقتنماً بما نقل المقريزى فالتصوير محرم على المسلمين (١) فلو كان الأمر قد استقر لمعاوية ولم ينازعه أحد لقلنا أنه اغتر بالسلطار في خالف التحريم، ولسكن معاوية أحاطته ظروف شديدة قاسية، فأبناء الصحابة المهمين جميعاً يناصبونه العداء ويطالبون بالخلافة لانفسهم، فبعد أن قتل خصمه الاول على بن أبي طبالب ظهر أبناه الحسن والحسين ثم عبد الله بن الزبير وغيرهم، وهناك الخوارج كل أولشك بريد عليه الحجة الجديدة ليضيفها إلى حججه في حربه، فلا يعقل إذن ومعاوية ذلك الفطن الداهية الذكي أن رمى بنفسه في مواطن الزلل بمخالفة ظاهرة للشرع لاتحتمل التأويل تكون سلاحاً بنفسه في مواطن الزلل بمخالفة ظاهرة للشرع لاتحتمل التأويل تكون سلاحاً بيشهر في وجهه على أن أحداً من المؤرخين غير المقريزي لم يرو ذلك يشهر في وجهه على أن أحداً من المؤرخين غير المقريزي لم يرو ذلك

<sup>(</sup>١) المفريزي من ٣٣ و فارس الحوري من ٢٩

Numismatic solutati due (r) 17. 17. (r)

<sup>(1)</sup> المنزيزي س ٣٣ (٥) المرجع السابق من XIV

<sup>(</sup>٢) این خلدون س ۲۰۱

وبعضهم أقدم منه فسلو وجد شيء من ذلك لذكروه ، علاوة على ذلك فان المتاحف مليئة بالنقود التي سبقت إصلاح عبد الملك ، فهسل كان هذا الدينار فقط هو الذي ضاع إلى الأبد؟ وهل هو وحده الذي أمكن جمعه وصهره؟ إن مالدينا من الأدلة أقرب إلى نني ماادعاه المقريزي .

على أن أمراء الأقاليم – وقد رأوا اتجاه دار الحلافة إلى ضرب النقود الإسلامية – ضربوا جميعاً النقود (١) . وكانت ساسانية الطراز علمها كتابات عربية (٢) .

وقد شعر كار الناس والمطالبون بالحيلافة بأهمية النقد وأنه مظهر من مظاهر السيادة والسلطان وعلامة الاستقلال. فوجهوا همهم إلى هذه الناحية يسكرون من النقد بالقدر الذي يستطيعون وتسمح به مواردهم، ويقول في ذلك لافوا: وإن وجود نقود لمنافسي الخلافة الأموية كعبد الله ومصعب ابني الزبير، والمختار وعمر و بن سعيد والقطري بن الفيجاءة خطيفة الخوارج – وبعض قواد الثائرين كعبد الله بن هاشم جعل عبد الملك بن مروان وهو يعمل وبعض قوحيد الامبراطورية أن يرفع من أيدي الناس آثار الثورات والثائرين ومنها النقود ، فقيد اقتضت الضرورة السياسية أرب تختفي نقود المنافسين من التداول (۴).

ولعل أهم هؤلا. جميعاً في ضرب النقود عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب \_ أمير العراق \_ الأمر الذي دفع بابن خلدون إلى أن يقول : , وقيمل أول من ضرب الدنانير والدراهم مصعب بن الزبير في العراق

VII . . . . . . . (1)

<sup>(</sup>۲) يروى لين بول عن رسالة لراهى الكنيسة النبطية Picendi أن غرو بن الماس حين فتح مصر أحل اسم النبي والحلينة محل صورة المسيح على النقود Numismatic Chronicle, 1884, P. 69

<sup>(</sup>٣) لانوا للرجيج السابق من HVX

سنة سبعين بأمر أخيه عبد الله لمنا ولى الحجاز (١). .

وقد قال المقريزى عنه ، هكان أول من ضرب الدراهم المستديرة وكان ماضرب منهما قبل ذلك ممسوحاً غليظاً قصيراً (٢) ، عملى أن أحداً من الذين ضربوا النقود لم يمش الحطوة المكافية لوضع نظام نقدى مستقل للدولة الاسلامية رغم التعريب الذي أدخلوه على المسكوكات والوزن الذي أدخلوه على المسكوكات والوزن الذي اختاروه لها لتعطى قوة الإبراء.

# المبحث الثاني لماذا لم يوضع نظام نفري للدولة

كل مامر بنا فيما يتعلق بضرب النقود إنماكان محاولات أولية لوضع النظام النقدى ولكنها بقيت جهوداً مبعثرة زادت في فوضى النقد لانها زادت عدداً جديداً من أنواع النقود فيها الجيد وفيها الردى كما اختلفت فيها الاوزان فبعضها بني بالغرض الشرعى وبعضها دون ذلك .

ولكن الأمر استقر بعد ذلك حينها وضع عبد الملك بن مروان نظامه المستقل على أساس المعدن المزدوج .

<sup>(</sup>۱) ص ١٠٤ و البلاذري ص ١٠٠ و ١٣ وكلا ما يذكر أن مصحباً ضرب الداني أيضاً وإن كان البلاذري ذكر قوص ١٠ الدراهم فقط وعاد فاكدها في ض ١٣ إلا أنه عاد بعد ذاك فروى عن هشام من الكبي ضرب الدناني أيضاً وأما المتريزي ص ١٣٣ وابو يعلى الفراء في الأحكام السلطانية من ١٦٥ والماوردي من ١٣٣ في الدراهم فقط دون الدرايم ونحن ترجع ذلك لأن عملة العراق كانت الفشة ولم يكن يايدي أبني الربي مناطق يستخرج منها الدهب كما أذالتداولكان فشة في اكتره حكاراً يناسد وذلك ينني احتمال تدويب الدهب وصوره وبقيت الفشة دائما عملة الجزء الشرق من الامبراطورية الاسلامية ولعلنا لانعدو الحقيفة إذا قررنا أن الاتجادكان تحو جمل الفضة وحدها أساس النقد والتخلص من الدهب لما يسبه ذلك من ارتباكان في أسعار الصرف بين المدنين ولأن الفضة لوخصها أكثر تحقيما لحاجة الناس من ارتباكان في أسعار الصرف بين المدنين ولأن الفضة لوخصها أكثر تحقيما لحاجة الناس إذ ذاك الاتخفاض مستوى الديثة .

<sup>(</sup>۲) المفريزي من ۳۳

ولفشل المحاولات الأولى أسباب :

#### ١ - الجراد لشر الدين ٠

فقد كان الدن جديداً . وكانت عقيدة الجهاد لنشره والقضاء على مخالفيه قوية استأثرت بالعقول ، فلما انطلقوا من جزيرتهم تداعت أمامهم البلاد والمالك فقوى ذلك من إيمانهم فازدادوا اندفاعاً ، وحرص الخلفاء على نشر الدعوة الدينية لانهـا واجبهم الاول ، وكان الوازع الديني هو المنظم العلاقات بين الافراد .

فالدولة كانت في حرب دائمة ، تفتح البلد لتندفع إلى ماوراءه ، وإذا كان هذا شأنها فن الطبيعي أن تهمل من الأعمال مالا يتعلق مباشرة باستعدادات الحرب . ولم تمكن الحرب لتحتاج إلى نفقات تذكلفها الدولة ، فالجهاد واجب على كل مسلم ، هو الذي يجلب سلاحه ويتعهد بركوبه إن استطاع وإلا فيمشي على قدميه ، يحمل معه زاده للطريق شم يتزود بعد ذلك مما يقع في يديه من الغنائم ، ولم يمكن دور الدولة ليتجماوز تعيين اتجاه الجيش و تنظيم قيادته ، وقد كانت الحروب كاما موفقة حملت معها الخير للمجاهدين بما زادهم مقدرة على تجهيز أنفسهم للغزوات المقبسلة بخير ما جهزوا به أنفسهم فيما سبق من غزوات .

ولم يكن بيت المـــال ليهمل أحداً من المسلمين فكان يعطى كل فرد منهم نصيبه بما يتجمع من الضرائب بأنواعها .

## ٢ - عدم الحاجة لمزيد من المتراول:

وقد كان لذلك سببان . الأول : أن فتوحات المسلمين كانت كثيرةوسريعة جلبت معها الخير الكثير والمال الوفير ، فهذا عمر بن الحطاب يراجع أمير البحرين فيما يقول عما جلب معه من خراج تلك البلاد لضخامته .

واتجهت الفتوحات صوب العراق الغنى، والنيل المبــــارك الغدوات والروحات والشام بثروتها العظيمة، وحمل المجاهدون معهم لأنفسهم ولبيت مال المسلمين الشيء الـكثير فزاد نصيب المسلم من بيت المال، ولم تـكن تلك الأموال ــ وفيها النقود ــ ليرفضها المتعاملون فهم على سابق علم بها .

الثانى: أن المقايضة ظلت شـــائعة ، تقرم مقام النقود فى الأسواق ، فصاحب البضاعة يأتى إلى السوق فى مرسمه ليسلم ما بيده مقابل أخذ حاجته ، فهذه أيضاً قللت من الحاجة إلى مزيد من النقد يضاف إلى ذلك العامل الأول الذى زاد من المعروض منه .

## ۳ — التنظيم الادارى والجبار: :

وفى فترات التهادن مع الحروبكان الخلفاء والامراء ينصرفون إلى التنظيم الإدارى ومسح البلاد المفتوحة ثم وضع الجباية والحراج، لتسكون موارد بيت المال دائمية سليمة تمد الدولة ورعاياها بالمال. وهى على أية حال لم تسكن فترات طويلة. وكانت المشاكل تزداد و تتعقد كلما توسعت الامبراطورية. ولنلاحظ مع ذلك أن العرب حديثو عهد بالحسكومة، لم تسبق لهم بهما خبرة ولذلك كانت المشاكل اليومية التي تعرض كافية لأن تحتل كل الوقت، وكان التدرب عليها أولى من الاتجاه نحو غيرها، فهى الأهم، ويليها بعد ذلك المهم من الأمور، واعتبرت وسائل النداول أقل أهمية من التنظم العام للدولة.

أما هذه الدراهم التي ضربها عمر وغيره \_ على وزن دراهم عمر \_ فإنما كان الغرض منهما تعيين الوزن الشرعى للدرهم الذي يسقط التكاليف الشرعية ، ثم هي فوق ذلك تجربة لم تجد في نفس ذلك الخليفة العظيم نجاحاً يستدعى الاستمرار عليها .

## ٤ — ليس بيد المسلمين مناجم للمعادله:

لم يكنشف المسلمون الأولون مناجم للمعادن فى أمبراطوريتهم إلا بعد زمنطويل، فلمتخضع مناطق الذهب فى مصر المسلمين إلا بعد أمد مديد، ولم يكن فى بلاد الشام مناجم ولا فى العراق، ومناجم الفرس الفضية بعيدة عن متناول أبديهم . فكان عليهم إذن إذا أرادوا سك نقود لهم أن يذيبوا ما بيدهم من نقود ، وينتج عن ذلك مشاكل منها الفنية ومنها المالية ، فأما الفنية فلم يكن بين المسلين من يعرف هذه الصناعة ، ولم يكن لديهم شيء من وسائلها الفنية . فين بدأوا بتنظيم الدواوين استعانوا بالروم والفرس وكان ذلك أهممن ضرب النقود . فالنقود موجودة تقضى حوائجهم في التداول ، ولسكن تنظيم الدولة لم يكن موجودا فليوجد إذن أولا . وأما المشاكل المالية فهي أن النقود إذا صهرت وسكت من جديد أنتجت نقصاً في مقاديرها . ومن ثم وجبعلى بيت المال أن يتحمل هذه الحسارة ، ولم يكن مرغوباً أن ينفق المال في غير حاجة خاصة في أول الأمر .

وهم حين أرادوا أن يضربوا النقود استعانوا بالفرس والروم، وقد رأينا كيف أنهم ضربوها ساسانية أو رومية مع بعض كتابات اسلامية، فلم يبق إذن مبرر قوى للاستمرار في سكها بهذا الشكل الاسلامي المبتور.

## ٥ — براوة العرب وسرّاجتهم :

وذلك عامل آخر، من شأنه أرب بقصيهم عن التعقيدات، فالبداوة لا تأتلف تماماً مع هده الشروط التي يتطلبها وضع نقد لدولتهم من رقابة للسكوكات وتقدير حاجة المتعاملين، وموازنة سعر الصرف بين الفضة والذهب، والتدقيق في الوزن والتوحيد الشكلي، وتخليص المعدن ونسبة خلطه بغيره ليزداد صلابة، لذلك كله رغب المسلمون الأولون عن الاستمراد في السك. ولكتهم حين خرجوا من جزيرتهم، واختلطوا بالمدنيات الأخرى الرومية والفارسية ـ وعرفوا معنى الاستقرار ازدادت حاجاتهم، ورأوا مظاهر الدولة ومقوماتها عند المجاورين فبدأوا في تعريب كل شيء لتبرز شخصيتهم مستقلة فعربوا الدواوين، وعربوا النقد.

#### ٦ — الثقة العامة بالنقود:

لم يكن الاسلام قد توطد إلا في آخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم حين

خضعت له الجزيرة ثم قبضه الله إليه فارتدت الجزيرة وتقلص ظل الإسسلام فأصبح في مواضع من الحجاز حتى أعاد ابو بكر سطوته في الجزيرة ، ثم لحق برسوله ، فجاء عمر ، ولعل انجاهه السريع إلى الفتح سببه اشغال العرب عن 

ولما كانت السلطة كما رأينا كان ضرب نقود باسم الدولة مجازفة كبيرة إذ قد يرفضها المتعاملون—وقد اعتادوا على غيرها— نكأية بالدين فتضيع الثقة فيها فتنخفض قيمتها إذ لم تكن السلطة السياسية التي تعضدها قد تركزت بعد، ثم أن وظيفة النقود ليست للبادلات الداخلية فقط، وإنما للعاملات الخارجية وكان من المستحيل أن تقبل النقود الإسلامية ـ لو ضربت ـ في أمبر اطوريتي الفرس والروم للعداء المستحكم بينهما وبين المسلمين. وكان ينتبج من ذلكحتما رفضها العام فالتدهور في سعرها ، ولم تمكن سطوة الأمبراطوريتين قد زالت بعد \_ في ذلك الحين \_ من نفوس القيائل العربية .

ذلك أن السوق الدولى لم يكن ليتداول إلا قطعة و احدة من الذهب هي الـ Aureus البيزنطي أو الـ Denarius Aureus . وإذن فالحكمة والحاجة هما اللتان اقتضتا هذا التأخير في اصدار النقد الإسلامي .

# المبحث الثالث الركاة ووزن النقود الاسلامية

الإجماع منعقد بين المؤرخين على أر\_ وزن الدرهم الإسلامى ســـــة دوانيق (٢). ويقولون حين يتحدثون عن ضرب النقود الإسلامية بأن

<sup>(</sup>١) Lammens المرجع السابق ض ٢١٤

<sup>(</sup>٢) الأوردي س ١٠٥

«الدراهم كانت أيام الفرس على ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطاً ودرهم وزنه عشرة قراريط فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان وهو اثنان وأربعون قيراطاً من قراريط المثنال فلما ضربت الدراهم الإسلامية على الوسط من هذه الأوزان الثلاثة قبل في عشرتها وزن سبعة مناقيل لأنها كذلك، ويروون لذلك قصة أخرى فيقولون «أن عمر من الخطاب رضى الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم وأن منها البغلي وهو ثمانية دوانيق ومنها الطبرى وهو أنظروا الإغلب عما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبرى فجمع بينهما فكانا اثنى عشر دانقاً فأخذ نصفها فكان ستة دوانيق ومتى زدت عليه ثلاثة أسباعه دوانيق فعل الدرهم الإسلامي في نستة دوانيق ومتى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مئاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (۱۰)».

ويفهم من هذا الذي يسوقونه أن وزن الدرهم الإسلامي بهذا الشكل إنما جاء اعتباطاً لمجرد التوفيق بين أوزان مختلف الدراهم الفارسيسة التي كانت شائعة في التداول إذ ذاك حتى أن المقريزي يسترسل لاظهار الرغبة في التوفيق بين الأوزان، بعد أن يشذ عن المؤرخين فيعزو أمر اختيار هذا الوزن للدرهم لعبد الملك بن مروان \_ والمعروف أنه من عمل عمر بن الخطاب فيقول والذي دعا عبد الملك إلى ذلك . . . . . جاء في الزكاة أن في كل مائتين وفي كل خمس أولق خمسة دراهم واتفق أن يجعل كاما على مثال السود العظام وفي كل خمس أولق خمسة دراهم واتفق أن يجعل كاما على مثال السود العظام على مثال الطبرية (أي أربعة دوانيق) ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتي

<sup>(</sup>۱) الماوردی می ۱۳۸ و أنظر كفاك البلاذری می ۹ و ابویه لی الفراء ۱۹۳ و این خلدون می ۱۰۵

عدد وجبت الزكاة فيها فإن فيه حيفا وشططاً على أرباب الأموال فاتخذ منزلة بين منزلتين بجمع فيه كال الزكاة من غير بخس ولا إضرار بالناس مع موافقة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدده من ذلك (١) . .

الرد على أقوال المؤرخين :

والرد على ذلك لا يحتاج إلى عناء كبير ، فالزكاة ، وهي إحد الاركار الاساسية في الإسلام ، والواجبات الشرعية الاخرى من أنكحة وحدود ، لا يمكن معها أن يمكون وزن الدرهم الذي يسقط كل تلك الواجبات اعتباطاً ، وتجرد توفيق بين أوزان دراهم كانت شائعة عند العرب .

ذلك أن الدرهم والدينار إنما هما في أصلهما أوزان معينة بجر دان على خونهما بدلان على قطعتين مختلفتين من النقود ، وقد رأينا ، أن الدينار يسمى لوزنه ديناراً وإنما هو تبر ويسمى الدرهم لوزنه درهما وإنما هو تبر ويسمى الدرهم لوزنه درهما وإنما هو تبر ويتصارفون العرب كانوا بردون الدنانير والدراهم في ، معاملاتهم إلى الوزن ويتصارفون بها بينهم ، (٣) ، فليس الأمر إذن أخه متوسط أوزان الدراهم وأنما هو أتباع للقاعدة العامة : أن الدرهم وزن وأن الدينار وزن وأن الزكاة إنمها فرضت في الأوزان أصلا (٤) ، وأما مافرض منهاعلى أساس العدفقالوا ، في كل مائين خمسة دراهم ، فليس خروجاً على القاعدة وإنما أريد به التسهيل على كل مائين خمسة دراهم ، فليس خروجاً على القاعدة وإنما أريد به التسهيل على الناس إذا طابقت الدراهم المضروبة الوزن الشرعى وألا فيعود الأمر إلى الأصل أى إلى الوزن ، ويؤيد ذلك نسبة المعدن الحكييرة في المسكوكات

<sup>(</sup>۱) المتريزي رسالة انتنود س ۳۹ ـ ۳۷

<sup>(</sup>۲) القريزى رسالة النتود ص ۲۷ ــ ۲۸ ويتول البلاذرى فى قنوح البلدان مى ۱۱ ه كانت قريش ترن الفخة بوزن تسبيه درما وترن الذهب بوزن تسبيه دينارا فكل عمرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير . وكان ابهم وزن الشيرة وهو واحد من الستين من وزن الدرهم . وكانت لهم الاوقية وزن أربين درما . والنش وزن عمرين درما . وكانت لهم النواة وهى وزن خسة دراهم فكانوا يتبا يمون والتبر على هذه الأوزان .

<sup>(</sup>٣) ابن خادون ص ١٠٤

<sup>(</sup>٤) لين بول في ال Numismatic Chronicle سنة ١٨٨٤ ص ٧٥

رغم قلة الموجود منه إذ ذاك في الايدى بمايدل على رغبة الشارع في أن تقترب إلى أقصى ما يمكن نسبة المعدن في المسكوكات لتصبح كالسبائك الخالصة .

فوزن الدرهم الإسلامي على ما استقر عليه في عهد عمر إنما قصد قصداً ولعله في ضربه للدراهم الفليلة التي سكها والتي ضرب جميع الولاة والامراء نظيرها في ولاياتهم كما مر \_ إنما كان سببه وضع قاعدة الدرهم الشرعي بين الناس لما رأى اتجاههم إلى التعامل بالنقود عدا (١١ ، تسهيلا للعاملات لما كان يقتضيه الوزن من وجود عنصر ثالث بين المتعاملين \_ أى الميزان \_ .

وربماكان السبب الذي حدا بالمؤرخين للاتجاه نحو هذا التفسير هو التصادف الذي حدث في أن وزن الدرهم الإسلامي وافق متوسط أوزان درهم الفرس.

ولعل رأى المقريزى الذى ذكرناه لا يقل فى غرابته عن رأى الذين جعلوا وزن الدرهم الإسلامى مجرد أخذ متوسط أوزان الدراهم ، ذلك أنه ذهب فى رأيه مذهباً يستلزم \_ من حيث النتيجة \_ أن يسكون المسلمون فى عهد النبي والحلفاء الراشدين على جهل بوزن الدرهم الشرعى ، وهو اتجاه لا يمكننا متابعته عليه .

ولم يكن المقريزى بالبداهة أول من قال بذلك لأن ابن خلدون – وهو أقدم من المقريزى – رد على هذا الرأى فقال وقد اختلف الناس هل كان ذلك – أى وزن الدرهم الشرعى – من وضع عبد الملك أو إجماع الناس عليه كا ذكر نا (٣) ، ، ذكر ذلك الحطاب في (كتاب معالم السنن) والماوردى في (الاحكام السلطانية) وأنكره المحققون من المتأخرين لما يلزم عليه أن

<sup>(1)</sup> Mleges on 12 11

يكون الدينار والدرهم الشرعيان مجهو اين في عهد الصحابة ومن بعدهم مع تعلق الحقوق الشرعية عهما في الزكاة والانكحة والحدود وغيرها كما ذكرنا. والحق أنهما كانا معلومي المقدار في ذلك العصر لجريان الاحكام يومئذ بما يتملق بهما من الحقوق وكان مقدارهما غير مشخص في الخارج وإن كان متعارفا بينهم بالحكم الشرع للتقرر في مقدارهما ووزنهما و حتى استفحلت الدولة الإسلامية وعظمت أحوالها ودعا الحال إلى تشخيصهما في المقدار والوزن كما هو عند الشرع ليستريحوا من كافة التقدير وقارن ذلك أيام عبد الملك فشخص مقدارهما وعينهما في الحارج كما هو في الذهن (١) . ...

و نعود مرة أخرى فنخالف ابن خلدون فيها ذهب إليه من أن مقدارهما وعينهما و شخصا أيام عبد الملك فى الخارج كما هو فى الذهن و للأسباب التى ساقها ابن خلدون نفسه من جهة ، ولئبوت ضرب عمر للدراهم بوزن ستة مئاقيل من جهة أخرى .

أما قبل أن يضرب عمر دراهمه على الوزن الشرعى فقد كانت الزكاة تدفع من شطرين من الكبار والصغار ، أى يدفع نصفها من الدراهم التي يزن الواحد منها ثمانية درانيق – وهى الكبار – والنصف الآخر من الدراهم التي يزن الواحد منها أربعة دوانيق – وهى الصغار – فكان متوسطهما هو وزن الدرهم الشرعى . ولم يكن مقدار نسبة الفضة الخالصة فى هذه الدراهم ليختلف فى كبارها وصغارها .

## وزيد الدرهم والديثار

ويجدر بنا وقد تعلق نظام النقد الإسلامى بأساسيه الذهب والفضنـــة

<sup>-</sup> سبة شاقيل من الذهب و الاوقية منه أربيين درها وهو على هذا سبة أهشار الدينار ووزن الدينار من الذهب الحالس اتنان وسبوق حبة من الشير الوسط فلدرهم الذي هو سبعة اعشار خدون حبة وخدادجية ، وهذه المقادين كنها شابتة بالاجاع و ابن خدون من ١٠٧٠

<sup>(</sup>١) ابن اعلدون اس ١٠٨

بالوزن أن نبين وزن الدرهم والدينار .

ذكر ذلك بالتفصيل مصطنى الدهي الشافعي قال :

« وقد نصوا على أنهما لم يختلفا ، جاهلية وإسلاما (١٠)، يعنى أن مقدارهما الذى حرره يونان الجاهلية لم يتغير حين ورد الإسلام بل تعامل به الناس وسكت الشارع على ذلك . فالدراهم والمثاقيل الواردة فى الزكاة وغيرها محمولة على ذلك كما قال ابن الرفعة وليست من المهم المبين بعد كما قيل (٢) .

« وقد نقل ابن الرفعة فى ( التبيان ) والسروجى فى ( شرح الهـداية ) والسيوطى فى ( قطع المجادلة ) والمقريزى وأبو قطع الصوفى وغيرهم أرب اليونان قدروا الدرهم من حب الحردل البرى بأربعة آلاف حبة وماتين ( ٤٢٠٠ ) .

والمثقال بستة آلاف حبة ( ٦٠٠٠ ) فيكون درهماو ثلاثة أسباع الدرهم .
 والدرهم سبعة أعشار المثقال فالعشرة دراهم سبعة مثاقيل .

. . . . . . . . . . . . .

و إنما جعاوا المثقال درهما و ثلاثة أسباعه لتكون النسبة بينهما كالنسبة
 بين وزن الذهب الصافى ووزن الفضة الصافية فإنه إذا وزنمتهما مقدار متحد
 المساحة والاقتصار يكون الذهب لوزنه أثقل من الفضة بثلاثة أسباعها . . . .

ه ثم إن المتأخرين قدروا بحب الشعير دوما لسهولة العدد فقدروا الدرهم
 من الشعير الممتلىء ، الاغرل . المقطوع ، مادق من طرفيه بخمسين شعيرة
 وخمسين ( \* ٥٠ ) والمثقال باثنتين وسبعين شعيرة (٣)

 <sup>(</sup>۱) راجع أيضا المتريزي ص ٢٩ وأن كان قد قال قبل ذلك « وكان وزن الدراهم والدّنانير في الجاهلية مثل وزنها في الأسلام مرتين » وهو مالم تر وزخا آخر شايبه هليه .

<sup>(</sup>٢) راجع أيضًا ابن خلفون ص ١٠٨ وقد بيَّنا رأيه سَايَّةًا وهو مطابق لهذا الرآى .

<sup>(</sup>٣) رسألته في تجرير الدرهم والمثقال ، السابقة الذكر ، من ٧٥ – ٧٧

أما أجزاء الدرهم والدينار فهى الدانق = \ الدينار أوسدس الدرهم (١) والقيراط = إلى من الدينار و إلى من الدرهم .
والطسوج = إلى الدائق = ٢ حبة بالنسبة للدرهم و ٣ بالنسبة للدينار .
والحروبة = إلى من المثقال أو إلى من الدرهم = ٣ حيات حنطة.
والحربة = حبة شعير = ٤ أرزة = إلى القيراط = إلى الدائق .
الأرزة = إلى الحبة = إمن الدائق (٢).

<sup>(</sup>۱) دائرة المبارف الاسلامية مادة DANAK والدائق عملة صفيرة ومتياس وزن صفير ولين يول المرجع السابق ص ۷۷ (۲) لين بول تفس المرجع ص ۷۸

# البائدالثاني

# النظام النقدى الاسلامي

مقرمة: لم يمكن المسلمين علم بالكتابة والحساب ولذلك تركوا أمرالضرائب والحسابات و تنظيمها بيد الروم والفرس واليهود، وكانوا يكتبون بغير العربية حتى زمن عبد الملك حيث استعمل الحجاج عمالا من العرب بدل الفرس وأمر الحليفة عبد الملك عامله على الاردن أن يعرب السجلات. وهكذا أصبحت سجلات الحزالة والضرائب والاعمال العامة بيد العرب.

و وبعد أن كان أمر النقود بيد الفرس والروم واليهود يقلدون في صنعها الفرس والروم تحولت هي أيضاً فأصبحت عربية حينها بدأت المدنيـــة العربية تستقر (١) . .

إذ قصر المسلمون الأولون همهم على الفتح والتبشير بالدين. ثم ظهرت الحلافات بين قادتهم ، فكثرت الانتقاضات على مركز الحلافة وكثر النزاع حول الأصلح لها، حتى استتب الأمر للأموبين فقضوا على منافسهم واستقرت أمور الملك ، ولازم هذه الظاهرة ظاهرة أخرى هى تطور حياة العرب من البساطة والسذاجة إلى التركيب والتعقيد وبدأ شظف البداوة يتحول مهدو اللي ترف الحضارة وهكذا فهم العرب معنى الملك والاستقرار فتطلبوا وسائلهما فلم يكتفوا بانتصاراتهم العسكرية وإنما تفرغوا أيضاً إلى التنظيمات السياسية بعد أن درسوا وتفهموا نظام الدولة عند الروم والفرس .

ووجدوا من بين أشياء أخرى، أن ، السكة وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من البهرج بين الناس فى النفود عند المعاملات ، ويثقون فى شلامتها من الغش بختم السلطان عليها<sup>(٢)</sup> ، فانصر فو ا إلى استكال هذا النقص فتعلم طائفة من المسلمين ما كان وقفاً على الفرس والروم واليهود .

<sup>(</sup>١) لاقوا ، المرجع السابق ص ١١١ و ١٧

<sup>(</sup>٢) ابن خلدون ص ١٠٤

# الفصِّت كَالأولّ

# أسباب وضع النظام النقدي الإسلامي

### روايات المؤرفين العرب

المؤرخون العرب يذهبون في غير مايقتضيه المنطقالسياسي والاقتصادي لتعليل تعريب النقد ، فيقول الدميري مثلا نقلا عن كتاب المحاسن والمساوي. للإمام محمد بن إبراهيم البيهتي إنه دخل على الرشيد فأخبره الرشيد عن سبب ضرب عبد الملك السكة الإسلامية قال: «كانت القراطيس للروم وكارب أكثر من بمصر نصرانياً على دن ملك الروم وكانت تطرز بالروميــة ، وكان طرازها أباً وإبناً وروحاً فـلم يزل ذلك كذلك صدر الإسلام كله يمضي على ما كان عليه حتى ملك عبد الملك . . . فمر به قرطاس فأمر بترجمته فأنكره ورأى أن طراز القراطيس وهيتحمل فىالأوانى والثياب وغير ذلك ممايطرز من ستور وغيرها . . . . والبلد ( أى مصر ) تخرج منه هذه القراطيس تدور في الآفاق . . . فأمر بالكتابة إلى عبد العزيز بن مروان عامله بمصر بإبطال ذلك الطراز وأن يأمر صناع القراطيس أن يطرزوها بصورة التوحيد . . . وكتب إلى عمال الآفاق بإبطال جميع مافي أعمالهم من القراطيس المطرزة بطراز الروم ومعاقبة من وجد عنده بالضرب الشديد والحبس الطويل . . . . ولما وصل الأمر إلى ملك الروم أنكره، وكتبإلى عبد الملك يطاب إعادة الطراز إلى ماكان عليه فلم يجب عبد الملك فكتب مرة أخرى لم يجبه علمهــا عبد الملك فكتب مرة ثالثة مهدد بقوله ، أو لآمرن بنقش الدنانير فإنك تعلم أنه لاينقش شيء منها إلا ما ينقش في بلادي — ولم تـكن الدراهم والدنانير نقشت في الإسلام - فينقش علما شتم نبيك ، . . . فاستعظم ذلك عبد الملك وسمع رأى ، روح بن زنباع ، باستدعا، محمد الباقر فاستدعاه عبد المسلك من المدينة فاقترح على عبد الملك ضرب الدراهم والدنائير وعليها صورة التوحيد وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتجعل في مدار الدرهم والدينار ذكر البلد الذي يضرب فيه والسنة التي يضرب فيها و تعمد إلى وزن ثلاثين درهما عدداً من الاصناف الثلاثة التي وزن العشرة منها عشرة مثاقيل وعشرة منها وزن ستة مثاقيل وعشرة منها وزن خسنة مثاقيل فتكون أوزانها جميعاً ٢٦ مثقالا فتجزئها من الثلاثين فتصير العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل وتصب صنحات في قو اربر لاتستحيل إلى زيادة ولانقصان فتضرب الدنائير على وزن عشرة والدراهم على وزن سبعة مثاقيل (١) » .

وفي المقريزي نصان آخران قال ، وكان سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك أن خالد ن يزيد بن معاوية قال له ياأمير المؤمنين أن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون أن في كتبهم أن أطول الحلفاء عمراً من قدس الله تعالى في درهمه ، فعزم على ذلك ووضع السكة الإسلامية . وقيل إن عبد المملك كتب في صدر كتابه إلى ملك الروم : قل هو الله أحد وذكر النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر التاريخ ، فأنكر ملك الروم ذلك وقال : إن لم تتركوا هذا وإلا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون ، فعظم وقال : إن لم تتركوا هذا وإلا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون ، فعظم ذلك على عبد الملك ، واستشار النباس ، فأشار عليه يزيد بن خالد بضرب السكة وترك دنانيرهم (٢) ه.

ولا تقترب هذه القصص في كثير أو قليل من الأسباب والدوافع الأصلية ، ولا نريد من ذلك أن ننكر هذه الحوادث ولكنا نرى أنها ربما كانت السبب المباشر الذي قدم تاريخ وضع النظام النقدى الإسلامي المستقل،

<sup>(</sup>١) حاة الحيوان - ح ١ ص ٨٧ - ٨٨

<sup>(</sup>٣) النتود العربية ص ٣٤ – ٣٥ ويذكر ابن الاثير رواية لاتختلف في جوهرها كنيرا هما سبق وتول أن رسائل عبد الملك لملك الروم كانت تنتنح بتل هو الله أحد ويذكر سالة عهل والناريخ الاسلامي الأمر الذي كان يستثير ملك الروم فهدد با نه إذا لم يتلم هن ذلك فسيبث دا تير عام المارسي، إلى النبي وكان هذا التهديد دافعا لهبد الملك لاحلاك النقد في لافوا من XXV

فقد كانت الإمبراطورية الإسلامية في السنين التي يذكرها المؤرخون كبداية ضرب النقود الإسلامية لم تصل بعد إلى دور الاستقرار . وكانت الخلافة منصرفة إلى توطيد النفوذ السياسي بين المسلمين من جهة وفيا يحيط بهم من أقوام من جهة أخرى ، فحملة أفريقيا الشهالية لم تمكن قد انتهت بعد ، ولم يكن شرق الإمبراطورية – فارس والهند – قد استقر فيه النظام ومازالت التيارات في الحجاز تحمل الكثير من عناصر التبرم بالخلافة الأموية، ولم يكن قد فات زمن يذكر على مقتل عبد الله بن الزبير . . كل ذلك يحمل في طياته أسباباً من شأنها أن تؤخر تأسيس دور الضرب الإسلامية ، ولمكن هذا الذي يقصه المؤرخون قد يكون سبباً استدعى أن يبذل الجهد في هذه الناحية أيضاً مع الناحية الأولى ، والذي نعتقده أنه حتى لو لم يحدث ماذكر ناه من روايات مع الناحية الأولى ، والذي نعتقده أنه حتى لو لم يحدث ماذكر ناه من روايات المؤرخين لانتهى الأمر إلى استقلال النقد الإسلامي بعد بضع سنوات أخرى حين تنجه الدولة إلى تنظم داخليتها .

# الاُسباب الحقيقية لتعريب النفر:

هناك أسباب أربعة : سياسية ومالية ودينية وعمر انية ، اجتمعت في وقت واحد فأخرجت النظام النقدي .

## ١ – الاُسباب السياسية :

وهى على نوعين : خارجية وداخلية . فأما الخارجية منها فتتعلق بالدولة البيز نطية ، أما دولة الساسانيين فقد قوضها المسلمون ، ودان الفرس لحسكم الدولة الجديدة والدن الجديد ، وهسكذا اختلف الامر بين الدينار والدرهم . فالدينار عملة دولة أجنبية ما زالت قائمة وما زالت العلاقة بينها وبين المسلمين علاقة حرب متقطعة . فبقاء عملتهم شائعة في التداول فيه معنى التبعية وانتقاص علاقة حرب متقطعة . فبقاء عملتهم شائعة في التداول فيه معنى التبعية وانتقاص السيادة ، بلأن ، جوستنيان كان يعتبر ذلك من قبيل الخضوع (Soumission)

الشكلي على الأقل (١) ه.

وألما الدرهم فلم يكن أمره كذلك لأن فارس جميعاً خضعت لحمكم العرب، على أن وجود الدرهم الفارسي مع زوال الدولة الفارسية يشير باستمرار إلى تاريخ قديم أذل فيه العرب وخضعوا لسلطان غريب، طالما أوقع الرهبة في تفوسهم، فرفع الدرهم الفارسي من التداول أنهاء لآخر مظاهر سلطان الفرس على العرب.

أما الاسباب الداخلية فرجعها قطع الصلة بالماضي المليء بالثورات، وقد مر بنا كيف ضرب منافسو الخلافة الاموية النقود باسمهم، وقطع الصلة أيضاً بالعهدالذي كان فيمالو لاة يصدرون النقود باسمهم وإذا كان أمراء الاقاليم كالبحرين وخراسان يضربون النقود، ولا نستطيع أن نجزم أنها كانت باذن الخليفة. ولا شك أن وجود نقود تحمل أسهاء الامراء وأخرى تحمل أسهاء الملقاء فيه معنى النساوي في السلطة أو على الاقل اقتسام النسلطة بينهم (١٦م. ومن مُفقد كانت الضرورة السياسية تستلزم اختفاء نقود الامراء والمنافسين لينفرد الخلفة بالسلطان.

وهكذا تتجمع الأسباب السياسية الداخلية والخارجية لتخرج سيباً أصيلا هو الإستقلال التام ، وسبياً تابعاً أساسه رغبة الأمويين في أن يظهروا بمظهر السيادة المطلقة وبأنهم هم الدولة وأن كل شيء يحتاجه الناس إنما يؤخذ عنهم . كل ذلك ينتج تتيجة واحدة مقصودة : بناء حياة جديدة لها كل خصائصها الجديدة .

#### ٢ - الاسباب المالية:

أساس النظام النقدى الاسلاى حرية السك بالنسبة للمعدنين وكانت الدولة

 <sup>(</sup>۱) لاقواس XXVII و يوزى المؤلف الحرب التي قامت بين السلمين والميز نطيين سنة
 ۱۹۴ إلى تمريب النقد و ترك المسلمين التداول بهتو د جوسنتيان مها اعتبره ا تفاضاً على سيادته .

<sup>(</sup>٢) لافرا س HVX ، HIVX

تتقاضی درهما علی کل مائة درهم وسمی هذا الرسم . ثمر. الحطب وأجر الضراب (١) ء . وقد بلغ وارد الخزينة من ذلك سنة ٣٠٠ ه ٦٠٠ دينارآ من دور الضرب في بغيداد وسامرا. والبصرة وواسط والبكوفة ٣٠) . وهو مبلغ ضخم بالنسبة لقوته الشرائية في ذلك الحين . ومع أننا لانملك تقديراً لدخل الدولة السنوىمن السك منذ أن أنشئت السكة آلاسلامية إلاأننانعتقد أنه يمكن اعتبار هذا المقدارمعدلا سنو إمناسباً. ولا شك أن موارد الخزينة من ذلك في السنين الأولى من وضع النقد الاسلامي كانت كبيرة لأن عبدالملك أمر بأن لا يتعامل إلا بسكته وهـدد بقتل من يتعامل بغير هـذه السكة من الدراهم والدنانير (٣) وهكذا اضطر الناس لسك ما بيدهم من نقود الفرس والروم بالسكة الاسلامية ودفعوا على ذلك الرسم المقرر .

أضف إلى هذا السبب المالي سبباً آخر من نوعه، ذلك أن تنوع النقود في داخل الدولة ،بعضها مغشوش وبعضها سلم ، تختلف في الوزن وفي القيمة ، ويتغار نظر الناس اليها فهذه عملة جيدة وتلك رديثة، ومن شأن هذا التنوع أن يعيق الحركة التجارية ويضع أمامها العقبات فكان من محسنات النظام الجديد أن رفع هذه القيود فخلصت النقودمن الغش وتعهدت الدولة باستلامها عددآ وهددت بالعقاب الشديد كلمن زيف النقد أو تلاعب به كالذلك ينتج سهولة فى التداول واطمئناناً إلى وسائل المبادلة ويجعل قبول النقد الخالص مَن الغش في خارج الدولة سهلا ، وبما أن الدولة الاسلامية أصبحت أكبر الدول.. يومنذ ـ شأنَّ وقوة فكان لابدأن يطمح أولو الأمر من المسلمين بأن يكون نقدهم النقد الدولي يقبله ويثق به كل متعامل في الداخل والحارج.

هذا، وهناك الخراج والجزية وغيرهما من الضرائب فلأجل سهو لة التحصيل ورفع الغش والغبن ، سواء وقع ذلك من الدولة أو من الأفراد لابد مر .

<sup>(</sup>١) القريري رسالة النقود ص ٣٦

<sup>(</sup>٢) الدكتور الدوري ، مجلة القضاء سنة ٣ هدد ٣ ص ١٩٩

<sup>(</sup>٣) جرحي زيدان ج ١ ص ١٢١ ،

توحيد النقـد في الامبراطورية ، فتجي الدولة نقـداً واحداً وتدفع من ذلك النقدو بدون بخس .

يضاف إلى ذلك أنه بعد زوال المصدر الذي كان يضرب الدراهم ـ دولة الساسانيين ـ لم تبق هناك سلطة معينة تقوم باداء تلك الوظيفةووضع ما يحتاجه الشعب من وسائل التبادل بين يديه ، ولم يكن ما يضربه الأمراء والولاة ذات قيمة كبيرة لأنه محدود وغير منظم فتنظيم دور الضرب واشراف الدولة عليها يهي الوسيلة الصالحة المعقولة لزيادة مقدار المتداول كلما ازدادت الحاجة إليه .

#### ٣ – الاساب الدينية:

سبق أن ذكرنا (١) أهمية الزكاة فى اختيار وزن الدرهم والدينار ، ذلك أنه لا يحسن ترك أمرها للتقدير والتخمين واعتبار الوزن فى شأنها ، بل لا بد من التسهيل على المسلمين وعلى بيت المال فى جباية الزكاة بوضع الدرهم والدينار الشرعين ليكون العد أساس التعامل . وقد رأينا كيف أن الظروف تهيأت لانجاز هذا التعامل .

#### ٤ - الاسباب العمرانية :

يربط ابن خلدون بين النقود والعمران . و فالنقود يوفرها أو ينقصها العمران (۲)، وهو فرض صحيح فكلها ازداد العمران ازدادت الثروة ، وكلسا ازدادت الثروة تمكاثرت حاجات النماس وأصبحت الكاليات ضروريات وتوسع العمران من جديد وهكذا دواليك . وقد استقرت الدولة وانصرف كثير من الناس إلى تنظيم حياتهم الجديدة فأخذوا عن مدنيتي الفرس والروم ما شاء لهم الحظ أن يأخذوا . فبعد أن كانت تخليهم الصحرا، والرمال جذبتهم ما شاء لهم الحظ أن يأخذوا . فبعد أن كانت تخليهم الصحرا، والرمال جذبتهم

<sup>(</sup>١) من ٢٧-١١ من الرسالة

<sup>(</sup>٢) المتدمة ص ٢٠٨

المدن والصوضاء بما تتطلبها من نعومة وترف ، ساعد عليها تقاطر الأموال عليهم من البــــلاد المفتوحة . وهكذا اتجهوا نحو العمران تشجعهم الدولة لينصر فوا إلى حياة الدعة فلا يفكرون في الانتقاض والثورة ، ومن ثم ازدادت الحاجة إلى النقد واتجهت الأبصار إلى الدولة تؤدى واجبها لسد هذه الحاجة وهو ماحدث (١).

# المبحث الاول الخليفة عبد الملك واضع النظام النفري

تولى عبد الملك الخلافة والفتن والانتقاضات فى كل مكان ولم تنته حروبه ضد منافسيه والثائرين عليه إلا سنة ٧٨ ه (١٦) فكان لابد له أن يجمع بيده السلطة وأن يكون المتصرف المطلق ليضع نظاماً قويا متماسكا تكون سيطرة مركز الخلافة فيه عظيمة . ومع أنه استعان بعظاء لهم خطرهم \_كالحجاج \_ إلا أنه احتفظ دائماً بسلطانه التام عليهم وأناط بنفسه كل عمل مهم ، وألزم ولاة الجهات مراجعته فيما يعرض لهم من جسام المهام .

ولا شك أن تُغيير نظام النقد في دولته ليس أمراً سهلا ولا عملا ثانويا ينيطه بغيره ولذلك لا بد أن يقرن الاصلاح باسم عبد الملك (٣).

<sup>(</sup>۱) الأموال من الفضة والذهب والجواهر . . . يظهرها الدمران بالاعمال الانسانية ويزيد فيها أو ينتضها وما يوجد منها بايدي الناس فهو متناقل متوارث وربما النقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه والدمران الذي يستدهى له . المقدمة من ٣٠٨ . وأنظر الدكتور عهل صالح بك ، الذكر الانتصادى الدرى . مجلة الفاتون والانتصاد منة ٣ هدد ٣

<sup>(</sup>Y) Kitel wi HVX

<sup>(</sup>٣) فالبلاذرى وابن سعد من قدماء المؤرخين يقولان أن النقد العربي الصعيم اقترن باسم هبد الملك The name of Abdel Malek آما الؤرخون المتاخرون على الماوردى وابن الاقير وابو المحاسن والدميرى وابن خادون والسيوطى فيجعلون من عهد عبد الملك M. Ch. بداية وضع النقد الاسلامي . لين بول ، The Region of Abdel Malek س ١٨ مل ١٨٨٤ من ١٨

وليس معتى ذلك أنه باشر بنفسه ضرب المعدنين. وإنما ضرب الذهب عام الجماعة سنة ٧٤ (١) وأمر الحجاج بضرب الدراهم سنة ٧٥ الذى أمر بضربها - يموافقة عبدالملك - في جميع النواحي عام ٧٦ (٢) - وكان ذلك طبيعياً، فقد كان الذهب متوفرة في العراق، فضرب الدينار حيث يكثر الذهب وضرب الدرهم حيث تزداد الفضة، فقد كتب عبد الملك إلى الحجاج، أن يضرب الدراهم على خمسة عشر قيراطاً من قراريط الدنانير وضرب هو الدراهم الدمشقية (٣)».

أما قبل أن يقوم عبد الملك بإصلاحه النقدىفقد كانت هناك اربعة أنواع من الدراهم المتداولة :

(١) دراهم شرعية تتراوح أوزانها بين ٣,٢٧ جرام و٣,٩٧ جرام .

(٢) دراهم يبلغ وزنها نصف وزر الدراهم الشرعية فيزن الواحد منها 1,٨٢ جرام و١,٩٠٠ جرام (٤).

(٣) دراهم يزن الواحد منها ٢,٨٥ جرام.

(٤) دراهم يزن الواحد منها ٢٠٤٠ جرام (٥).

فلما وضع عبد الملك نظام النقد الجديد أمر بمنع تداول النقود السابقة (٦)

(۱) البلاذري س ۱۲

(٣) البلاذري س ١٠

<sup>(</sup>۲) المتريزى س ۴ ، ابن خلدون س ١٠٤ ، لين بول المرجع السابق ص ٧٠ وقه خد السيو سوفير عن مدا الاجاع بين المؤرنين في أن عبد الملك هو الذي أمر الحجاج بضرب الدراهم فرجح ﴿ أَنَّ الحجاج ضرب الدراهم في المراقسة ه ٧ على طريقة الغارسية وأرسلها إلى الحليفة وقد تبلها وأمر أن تضرب في كل مكان في السنة التالية » لين بول وأرسلها إلى الحليفة وقد تبلها وأمر أن تضرب في كل مكان في السنة التالية » لين بول ول مد ٧٠ سه ٨٨٤ س ٧٠

<sup>(</sup>٤) والواقع أننا لا نستطيع أن تشير هذه دراهم وأنما مى انصافها وقد أيتناها لانها اقتباس .

Valasquez Qeipo, نقلها الدكتور الدورى ، مجلة القضاء ، المرجع السابق عن (a)
Essai sur les Systèmes metrique et monetaire des Anciens Peuples
( Paris 1895 ) V.II P.P: 288 — 299

<sup>(</sup>١) المتريزي ـ شدور العثود ، اسكندرية سنة ١٩٣١ ص ه

وبأن ما يدخل الحزانة من الضرائب بالعملة الذهبية يبطل ويضرب من جديد ، وهكذا جمعت كل النقود المغايرة للنقود الجديدة وصهرت وسكت من حديد (١) دوبعث بنقوده إلى جميع بلدان الإسلام وتقدم إلى الناس فى التعامل بها وهدد بقتل من يتعامل بغير هذه السكة من الدراهم والدنانير وغيرها وأن تبطل تلك وثرد إلى مواضع العمل حتى تعاد إلى السكك الإسلامية (٢)».

وقد تم لعبد الملك ماأراد فحلت العملة الجديدة محل العملات القديمة بسهولة تامة نظراً لمنع التداول بالنقود السابقة ، ولأن دور الضرب كانت مفتوحة لمن يحمل اليها المعدن ولا يكلفه ذلك إلا واحداً في المائة ثمن الحطب وأجرة الضرب ، ولانها طابقت حاجات الناس ومصالحهم في الأمور الشرعية وفي المعاملات التجارية ، وصارت سلطة الدولة ورقابها لشئون النقد ضهاناً للمتعاملين بسلامة المسكوكات من الغش (٣) .

أما الأسباب التي حملت عبد الملك على منع تداول غير عملته فهي :

1 - أن النقود السابقة كانت نقوداً رديئة ، كثر فيها الغش والقطع والثلم وهذه نقود جيدة سلمت من العيوب ، فلو جريا معاً في النداول الاختفت النقود الجيدة وبقت النقود الرديئة (قانون جريشام) وهكذا ينهار الإصلاح النقدي برمته وتبق مساوى التعامل بالعملة القديمة ، مع ملاحظة أن معظم تلك النقود ليست عربية وهي إما لدولة قضى عليها العرب أو لدولة مازالت في حرب ضدهم ، أما العربية منها فكانت قليلة ، الاتحمل في طيام المعنى تركيز السلطة في مقر الخليفة .

٢ ــ رأينا تنوع الدراهم التي كانت شائعة ، وذلك يؤدى حمم إلى صعوبات
 جمة في الجباية ثم في التبادل التجارى كما أن ذلك كان عقبة أمام توحيدا لا نظمة

<sup>(</sup>١) لافوا ص XVII

<sup>(</sup>۲) جرحي زيدان - ۱ - ص ۱۲۱

<sup>(</sup>٣) القريزي المرجع السابق س ٣٧

المالية في الدولة ، زيادة على ماكان يرجده من صعوبات في حساب نصاب الزكاة وغيرها من المعاملات الشرعية المالية كالأنكحة والحدود.

٣— ولا شك أن ازدياد قوة الدولة الإسلامية وشعور ولاة الأمر فيها أنها تستطيع أن تقطع صلتها بالدول غير الإسلامية و بالعهود القديمة وأن تعتمد على نفسها في تهيئة ما تحتاجه من تعريب الدواوين والنقد كل ذلك حملها على أن تتخذ هذه الخطوة لذلك السبب ولسبب آخر هو إظهار قدرة المسلمين على أن يعملوا ما عمل غيرهم ، وعلى أنهم لم يعودوا بحاجة إلى غيرهم في صميم حياتهم .

أصف إلى ذلك النزعة التي لازمت العصر الاموى في صبغ الدولة بالصبغة العربية . وهكذا تعاون العامل الديني – تجاه البيز نطيين – والقومى – تجاه الفرس – فخرجت العملة الجديدة إسلامية عربية .

وقد مر بنا فى أسباب وضع النقد الإسلامى إن من أغراضه إعدام نقود الامراء المسلمين السابقين سواء كانوا ولاة أمويين أو منافسين للخلافة الأموية وفى ذلك محو لاثر مادى من آثار الانتقاضات والثورات، ومن آثار اقتسام السلطة بين المركز والاطراف فنى منع تداول ثلك النقود تحقيق لحذا الغرض (١).

## دور الحجاج :

يقرن اسم الحجاج باسم عبد الملك في الإصلاح النقدي وذلك للدور الكبير الذي اضطلع به هذا الرجل الجبار في تدعيم هذا النظام وفي ضرب

<sup>(</sup>۱) يتول لافوا في ص XV أن من عاده الملوك الشرتيين أنهم -ين توليتهم الملك يمحون \_ أولا يجدوون \_ أثار الملك السابق عليهم ، وهي ملاحظة تد تصدق فيما يتعلق بالنتود \_ بالنسبة لنتود من حبق عبد الملك وأن كانت لاتصدق بالنسبة لبقية أدوار تاريخ النتد العربي \_ إلا أن السبب في معتها في الدور الأول ابس مازعمه لافوا وإنها لما ذكر نا من الأمباب .

النقود. ولاعجب أن انفرد الحجاج بين ولاة الأمويين في ذلك فقد كان أميراً على العراق وما يليه من فارس وقام بالاشراف على كثير من الفتوحات الأمرية في الشرق، وقد وثق به عبد الملك وعهد اليه أمر القضاء على آثار الحوادث القديمة واحلال أخرى محلها في العراق؛ البسلد الذي كان مقراً لخلافة على بن أبي طالب ومن بعده المثائرين على الدولة الأموية. وولايته بعد ذلك مركز الفضة في النظام النقدي ولذلك اقترن الدرهم باسم الحجاج لأنه هو الذي ضربه بأمر عبد الملك، وضرب الحليفة الدنائير الدمشقية (۱). وقد كان عمل الحجاج في ضرب الدراهم حاسماً وحازماً فقد و سأل عما كانت الفرس تعمل به في ضرب الدراهم فاتخذ دار ضرب وجمع فيها الطباعين فكان يضرب المال للسلطان بما مجتمع له من التسبر وخلاصة الزيوف فكان يضرب المال للسلطان بما مجتمع له من التسبر وخلاصة الزيوف والستوقة والبهرجة (۱۲) ثم أذن للتجار وغيرهم في أن تضرب لهم الأوراق (۱۳). وقد كان عمل الحجاج التنفيذي الكبير في تركز النظام النقدي سبراً دفع وقد كان عمل الحجاج التنفيذي الكبير في تركز النظام النقدي سبراً دفع

بالبعض إلى يعزو اليه هو حدون الخليفة حورب الدراهم (ع). وقد انساق مسيو سوفير Sauvaire في هذا الزعم فذكر الرأى القائل أن الحجاج هوواضع نظام النقد ، وعقب على ذلك بقوله ، والخلاف في من كان الأول في ضرب النقود ليس بذات أهمية كبيرة ، فن يعطى الدرجة الأولى

<sup>(</sup>۱) البلاذري ص ۱۰ ويقول المتريزي ص ۲۶ أن عبداللك ضرب الدنا نيرو الدراهم معا وأنه كتب الى الحجاج لم يقرب إلا النفة وأنه كتب الى الحجاج لم يقرب إلا النفة (۲) والربوف هو الدرهم الذي خلط به تحاس أو غيره فنات صفة الجودة فيرده بيت المال لا النجاد و والستوق من الدراهم ما يناب عليه الغش وأنه زيف يترج لاغير فيه وهو ما كان الصفر أو النجاس هو الغالب والأكثر والبهرج ما يرده النجاد من الدراهم الكرملي هاخش وقم ع ص ۵۰ و كفاك ص ۱۶۰ و ۱۶۷

<sup>(</sup>٣) البلاذري ص ١٤ وجاء في التاموس أن الأوراق جم ورق مثلثة ( بحركات الواو) وورق بحركات الراء وهي الدراهم العضوية .

 <sup>(</sup>٤) فقد روى الماوردى ص ١٣٩ عن المدائني قوله ﴿ . . بل ضربها الحجاج » في سباق ذكره الاختلاف حول أول من ضرب النقود في الاسلام .

لعبد الملك فى ضرب النقود فهو مصيب ، ومع ذلك فان الحجاج هو الذى قام بسك الفضة (١) م.

وكانت أول نقود ضربها الحجاج سنة ٧١هوذلك قبل الاصلاح النقدى الشامل حين قدم أميراً على العراق وفيه نقود مصعب بن الزبير فقال ماتبتى من سنة الفاسق أو المنافق شيئاً (٢)، وغيرهابعد إصدارهابسنة من قبل مصعب بن الزبير — وكان مصعب أصدرها سنة ٧٠ وقدروا وزنها على ماكانت استة رت عليه أيام عمر (٣).

غير أن النقود التي ضربها الحجاج بأمر عبد الملك إنما يعود تاريخها إلى ما بعد سنة ٧١. و نرجح أن الحجاج استمر يضرب الدراهم على رأيه الخاص ومسؤلوليته إلى سنة ٧٦ حينها وضع عبد الملك نظام النقد الإسلامي . وأن ما يقوله المؤرخون من أن الحجاج ضربها في سنتي ٧٤ و ٧٥ (٤) إنما يعود إلى عصر الفوضي في ضرب النقد وأن قولهم وثم أمر بضربها في جميع النواحي سنة ٧٦ ه (٥) هو الذي يشير إلى تاريخ وضع النقد الإسلامي الخالص ، وهي السنة التي بدأ فيها الإصلاح النقدى .

المبحث الثاني عديد ناريخ الاصلاح النفدي

أفوال المؤرمين :

اختلف المؤرخون في تحديد تاريخ الاصلاح النقدى أما مدى الاختلاف

V. D. LAAE TO N. Ch. J. (1)

 <sup>(</sup>٢) يتصد ديد الله ومصمب ابن الزبير

<sup>(</sup>۳) این خلدون س ۱۰۶ ـ ۱۰۰ والمتریزی س ۳۶ والماوردی س ۱۳۹ وایویعلی الفراء س ۱۲۵

<sup>(</sup>٤) ابن خلدون ص ٢٠٤

<sup>(</sup>٥) البلاذري من ١٢

فليس كبيراً فقد تر اوح التاريخ الذى نقلوه بين سنى ٧٤ – ٧٥ ( ٢٩٦ – ٢٩٦ م) نقل عن التابعى سعيد بن المسيب وأن عبد الملك أمر الحجاج أن يضرب الدراهم بالعراق فضر مها سنة ٧٤ ه (١٠ و فقل ابن سعدعن أبن أبى الزناد وأن عبد الملك أول من ضرب الذهب سنة ٧٤ ه (١٠ و أيده فى ذلك داؤد الناقد (١٠ كا أن أبن أبى الزناد روى أن الحجاج ضرب الدراهم فى العراق بأمر عبد الملك سنة ٧٤ ه (٩٠ ويشاركهم الرأى لافوا (١٠ الذى رجع للوصول بأمر عبد الملك سنة ٧٤ ه (٩٠ ويشاركهم الرأى لافوا (١٠ الذى رجع للوصول بلى هذه الحقيقة إلى كتب التاريخ اليونانية . فقد روى أنه كان بين معاوية وقسطنطين الرابع معاهدة يدفع معاوية بمقتضاها ٥٠٠٠ قطعة ذهب سنوياً للروم وذلك في سنة ٥٩ ه ( ١٧٩ م ) بعد حروب طويلة عجز فيها معاوية عن القسطنطينية . وبعد ثماني سنوات أى سنة ٧٧ ه ( ١٨٦ – ١٨٧ م ) عقد مروان معاهدة أخرى مع ملك الروم جسننيان يدفع مروان بموجبها الف قطعة ذهباً يومياً (١٠) .

غير أن هذه المعاهدة انتهت بحرب بين الدولتين لأن عبد للملك دفع الجزية بنقود لا تحمل صورة الامبراطور بل بنقود إسلامية محضة (٧). فالحرب إذن كما يرى لافوا سببها انفلات المسلين من مظهر التبعيدة الشكلى الذى كان يعتبره ملك الروم بمثابة خضوع لسلطته ( soumission ) ، ونقل عن تيوفان ان تلك الحرب أعلنت سنة ٢٩٢ م وبما أن السنة الهجرية ٧٧ تبتدى . في ١٣ مايو ٢٩١ فان سنة ٧٤ ه داخلة في سنة ٢٩٣ م وإذن فيكون مبدأ تاريخ الإصلاح النقدى هو سنة ٧٤ ه ويؤيد رأيه بما نقله عن بعض مبدأ تاريخ الإصلاح النقدى هو سنة ٧٤ ه ويؤيد رأيه بما نقله عن بعض المؤرخين العرب (٨).

<sup>(</sup>۱) الماوردي س ۱۳۹ واين خلدون س ۱۰۶ (۲) البلاذري ص ۱۲

<sup>(</sup>٣) البلاذري ١٣ (٤) ابويطي ص ١٦٤

<sup>(</sup>ه) الرجع السابق ص XXVI (١) لافوا ص XXV

<sup>(</sup>V) لافواً ، من XXVI تقلا عن المؤرخين اليو تأنين THEOPHANE و ZONARE

<sup>(</sup>٨) الرجع السابق ص XXVII وقد ذكرنا ذلك

ولكن هؤلاء المؤرخين لم بجزموا بأن سنة ٧٤ ه هي بداية الاصلاح ، لانهم عادوا فنقلوا عن المدائني ، أن الحجاج ضربها في آخر سنة ٧٥ ثم أمر بضربها في جميع النواحي سنة ٧٦ هـ (١) ، ولم يرجحو أحد القولين .

ويأتى بعد ذلك مؤرخون آخرون فيذكرون سنة ٨٦ه ه بداية الاصلاح النقدى ومنهم المقريزى إذ يقول ، وضرب – أى عبد الملك – الدنانير والدراهم في سنة ٧٦ من الهجرة ، · · · ، وكتب إلى الحجاج وهو بالعراق أن أضربها قبلي فضربها (٢) ، .

وشاركته دائرة المعارف البريطانية هذا الرأى فقالت، إما المجهود الحقيق لتبديل العملة إلى عملة عربية فكانت في تأسيس دار الضرب سنة ٧٦ هـ(١٩٥٥م) من قبل عبد الملك (٣) . .

ونقل سوفير عن الفرطبي أنه \_ وحده \_ الذي قال بأن النقود ضربت في سنة ٧٦ ه في عهد عبد الملك (1) وواضح أن في نقل سوفير تجاوزاً ظاهراً للحقيقة ، فقد د قال غير القرطبي \_ كا سبق \_ بسنة ٧٦ على أنها بداية عهد الإصلاح .

ونقل على باشا مبارك عن وسوريت ، فوله و أن أجماع المؤرخين والنقود الموجودة فى خزائن أوربا على أن أول ظهور المعاملة العربية الإسلامية كان فى سنة ٧٦هـ (٥) . .

وتنفرد دوائر المعارف الإسلامية بقولها . يجمع المؤرخون المسلمون

<sup>(</sup>۱) الماوردي ص ۱۳۹ ، آلبلاذري ص ۱۲ ، اين خلدون ص ١٠٤ ، أبو يعلى ص ١٦٤ والسيوطي ، لين بول N. Ch. ض ١٦

<sup>(</sup>٢) رسالة النقود ص ٣٤ ويؤيد مذا الرأى ابن الاثير وابو المحاسن. ابن بول N. Ch.

Numismatic 336 (\*)

<sup>75 00 1</sup> A A & # N. Ch. Up (1)

<sup>(</sup>٥) الخطط - ٢٠ ص ٦

على أن الإصلاح النقدى تم فى عهد عبـــد الملك سنة ٧٧ه ( ٩٩٦ م )(١). وغريب من دائرة المعارف الإسلامية هذا الإطلاق فى القول ، وقد رأينا أن الإجماع لم ينعقد على تاريخ معين بل إن معظم المؤرخين يضعون تاريخاً سابقاً على ذلك كا مر ...

هذه هي الأقوال التي ذكر هاالمؤرخون في تحديدتاريخ الإصلاح النقدى ولا تخرج جميعها عن كونها روايات نقلت عن سميد بن المسيب أو المدائني أو داود الناقد .

والذي براه أرب بداية الإصلاح إنماكانت في سنة ٢٧ ، حيث وضعت قواعده العامة وبدى وبنطيقه ، وكانت سنة ٧٧ هي الفاصلة حينها أصدر عبد الملك أوامره بقتل كل من يتعامل بغير هذه النقود ٢٦ وحينة فقط اكتسبت العملة الصفة الرسمية وقامت الدولة بالإشراف عليها \_ بعد أن وحدتها في الإمبر اطورية \_ وعاقبت كل من يغش فها ، من ذلك ما فعله عمر بن عبد العزيز حينها أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ العزيز حينها أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده \_ أي السكة التي كان يطبع عليها \_ فطرحه في النار ، وما فعله عبد الملك من قبل فقد أخذ رجلا يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده مرك ذلك وعاقبه ٢٥.

ويؤيد هذا التاريخ الحقيقة المادية الماثلة وهى أن أحداً لم يحد ديناراً ضرب قبلسنة ٧٦ إنماكان شكله شكل ضرب قبلسنة ٧٦ إنماكان شكله شكل الدينار البيزنطى وعليه صورة الحليفة (٤) فى حين أن الإصلاح النقدى شمل — كما مر \_ الشكل والوزن ، فأصبح شكله عربياً عليه كتابات عربية دينية فقط ، خالياً من الرسوم ، وليس من المعقول ، لو أن الإصلاح تم قبل ذلك ،

<sup>(</sup>٢) جرجي زيدان ج ١٠١ ص ١٢١

<sup>(</sup>٤) دائرة العارف الاسلامية مادة دينار

<sup>(</sup>١) مادة ديتار

<sup>(</sup>٣) البلاذري س ١٦

أن تضرب دنانير جذا الشكل الشاذ ، وأن وجودها لدليل على أنهـا صدرت قبل الإصلاح الشامل .

ومع ما يؤيد تعيين سنة ٤٧ هـ من أدلة سوا، نقلت عن سعيد بن المسيب وهو تابعي ثقة ، أو طريقة الإثبات التي توصل إليها لافوا إلا أننا لانملك إلا ترجيح سنة ٧٦ هـ كبداية عهد النفكير الجدى في تعريب النقد حيث وضعت قواعده و أسسه ، ثم جاءت سنة ٧٧ هـ حيث تيسر للدولة تطبيق النظام الذي وضعته في السنة السابقة إذ تجمعت لديها الموارد الكافية للقيام بذلك الإصلاح الشامل الكبير . يؤيد ذلك ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية ، أن أقدم دينار معروف برجع إلى سنة ٧٦ هـ ( ٩٩٥ م ) وكان شكله شكل الدينار البيز نطى وعليه صورة الخليفة ، ووجدت قطعة أخرى شبيهة بذلك ( أى على الشكل البيز نطى وبصورة الخليفة ، ووجدت قطعة أخرى شبيهة بذلك ( أى على الشكل البيز نطى وبصورة الخليفة ) مضروبة سنة ٧٧ هـ حين وضع عبد الملك دنافره (١٠) .

فالإصلاح من الناحية العملية إذن تم في سنة ٧٧ فقد ذكر لين بول أرب أول دينار عربي ضرب كان سنة ٧٧ هـ ولم بورد عملة ذهبية قبل هذا التاريخ (٢).

ومع أن دائرة المعارف الإسلامية تذكر أيضاً أن أول درهم إسلامي عدا الآقوال غير المؤكدة برجع إلى سنة ٧٥ هـ ( ١٩٤ م ) (٢) إلا أننا نرى أن ذلك كان من باب المحاولات وليس من باب العمل الجازم. فمع أن الحجاج ضرب الدراهم الفضية سنة ٥٥ إلا أن الضرب لم يمكن مهماً إلا في سنة ٢٥هـ (١٩٥٠م) (٤).

<sup>(</sup>١) مادة دينار

S. Lane - Poole. Arabic Coins in The Khedivisl Library P. 5 (Y)

<sup>(</sup>٣) مادة درهم ال J. Périer (٤) مادة درهم

المعقول حسب الإستنتاج أن يكون إصدار النقود العربية حدث قبل هذه السنية (١).

## المبحث الثالث

### توحيد النفد فى الامبراطورية الاسلامية

مر بنا كيف أن الخليفة عبد الملك منع التعامل بالنقود السابقة على إصلاحه النقدى ليكون الدينار والدرهم العربيان هما وحدتا النقود. وكانت المحكومة حريصة على أن يكون وزن النقود وعيارها صحيحين وكانت تمنع الناس من التعامل بالنقود المحكسورة (٣). والاجل أن الابتلاعب المتعاملون بأوزان المسكوكات وأشكالها وضعوا عقوبات شديدة علىذلك ، كما فعل عبد الملك وعمر بن عبد العزيز . وروى الماوردى أن : د أبان بن عثمان كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطاً وطاف به (٣) م .

ويمضى الزمر. وتتحسن صناعة الضرب، ومن ثم حاولت الدولة أن تحسن النقود عماكانت في أول ضربها وازداد المسؤلون عن السك شدة في صحة الوزن وتخليص الفضة ذلك وأن الحجاج خلصها تخليصاً لم يستقصه (٤).

فلما ولى العراق \_ بعد الحجاج \_ عمر بن هبيرة زمن يزيد بن عبد المالك ( سنة ١٠١ — ١٠٥ هـ ) ضرب نقوداً أجود بما كانت وسميت نقوده ، الهبيرية ، . وولى بعده خالد بن عبد الله القسرى ( ١٠٦ \_ ١٢٠ هـ ) فشدد في تجويدها وسميت نقوده ، الخالدية ، فلسا خلف بوسف بن عمر أفرط في التشديد فيها والتجويد وسميت نقوده ، اليوسفية ، ، وفكانت الهبيرية والخالدية

<sup>(</sup>١) لانوا س XXVII

<sup>(</sup>٢) الدكتور الدوري والتضاء ١٨٦ - ١٨٨

<sup>(</sup>٣) الأحكام السلطانية ص ١٤٠ ، البلاذري ص ١٦ - ١٧

<sup>(</sup>١) الماوردي ص ١٣٩

واليوسفية أجود نقود بني أمية ، وكان المنصور رضى الله عنه لايأخيذ في الحراج من نقودهم — نقود بني أمية — غيرها (١) . .

وكان تجويد النقود تطوراً طبيعياً بعـد أن أحسنت صناعتهـا وكثرت موارد الدولة .

على أن هناك أسباباً أخرى دفعت إلى تحسينها منها الآثر الطيب الذي يتركه بجودها فى نفوس المتعاملين وتطمينهم إلى أن الدولة تتجه إلى تقرية النقود لتزداد الثقة العامة بها . ومن هنا يكون لها من القيمة الحقيقية ( intrinsic Value ) ما يجعلها خير أداة للتداول ، وخير وسيلة للنسعير والقيم فالاتجاه إذن كان نحو جعل وحدة النقود - بنوعيها الذهب والفضة \_ نقوداً جيدة تمثل قوتها الشرائية مافها من معدن .

#### مراكز الضرب:

حكترت مراكز الضرب في البلاد الإسلامية بل إنها وجدت في كل الحواضر والعواصم فقد وضرب الأمويون النفودفي دمشق والكوفةوالبصرة وجنديسابور والري وواسط وجي وسوق الاهواز وكرمان واصطخر ومرو وسجستان والموصل وأرمينية وأفريقيا والاندلس وحمص وبلخ والجزيرة وغبيرها من الاماكن (٢). وقد بلغت دور الضرب مايقرب من مآتة وخسين داراً (٢).

ومع أنهم حاولوا حصر دور الضربكا صنع خالد بن عبد الله القسرى سنة ١٠٦ هـ بأمر هشام بن عبد الملك ، بأن يبطل السكك من كل بلدة إلا واسطاً ، وما صنعه بعـــده يوسف بن عمر حيث ضرب نقوده بواسط وحدها (٤) إلا أن هذه المحاولات لم تستطيع أن تتغلب على دور الضرب

<sup>(</sup>۱) المأوردي ص ۱۳۹ وابو يعلى من ١٦٥

Arable Coins in The Khedivial وابن بول ۲۲۹ م وابن المنتطف سنة ٤ ص ۲۲۹ ، وابن

Library, P. 12 وجرحي زيدان ح ١ س ١٢٢ ــ ١٢٣

<sup>(</sup>٣) حياس المزاوى المحامي نجلة غرفة بغذاد سنة ع هدد ٣ مي ه٢٢٥

<sup>(</sup>٤) التريزيء رسالة النقود من ٤٤ ـ ٥٤

الأخرى فكانت تقف وقتاً قصيراً عن العمل ثم تستأنفه من جديد .

وربماكان مبعثها تين المحاولتين لتوحيد دور الضرب الرغبة في أن تتوحد أشكال النقود وأوزانها تماماً ، لأن مالدينا مر النقود الفضية تختلف أوزانها عن بعضها اختلافاً يصل إلى ١١٢ . جم في النقود الفضية (١) وذلك في وقت قوة الخلافة في حين أنه لا يتجاوز ٣٠ ر . في النقود الذهبية (١) ولعل السبب في هذه الدقة في وزن النقود الذهبية أن دور ضربها كانت محصورة في دمشق مورعاً في مصر أيضاً ، (١) ومن هنا أمكن ضبط وزنها . فحصر الضرب في واسط إذن كان سببه الوصول في دقة وزن الدراهم إلى درجة الدينار .

<sup>(</sup>١) اين بول ، النقود العربية في المكتبة الحديوية ، هامش من ١٢ وفهر من النقود فيه .

<sup>(</sup>٢) نفس المرجع

<sup>(</sup>٣) لافوا ، المرجم السابق ص XIX وتقول دائرة المعارف الاسلامية ، مادة ديناه في ذلك لا ومن المؤكد أن الاموبين ضربوا النقود الذهبية في دمشتى والقاهرة فقط .. وحتى بعد ستوط الدولة الاموبة بتت دمشق مركزا نضرب الدينار وفي سنة ١٤٦ه (٧٦٣م) نقل الضرب إلى بغداد » .

# الفصيت للشالي أساس العملة

أساس العملة الدينار الذهبي والدرهم الفضي ، فقد جعلوا قيمة وزن المثقال من الذهب ديناراً وقيمة وزن الدرهمن الفضة كقيمة الدرهم المسكوك. وقد مر بنا تشدد السلطات في أمر الوزر\_ والعيار تحقيقاً لهذا الغرض. وتعاونت أقسام المملكة الإسلامية في تهيئة همذن المعدنين ، فقد كانت أجزاء المملكة الإسلامية يكمل بعضها بعضاً على نحو جميل، فكان المشرق يهي. الفضة والمفرب يأبي بالذهب(١) . ومن هناكان انتشار الذهب في غرب الأمبر اطورية أكثر من شرقها ، وكانت وفرة الفضة في المشرق أكثر من من الذهب وأكثر بما في الغرب منها ، ومع ذلك فقد كان الذهب يجرى في المشرق عملة متداولة ، والفضة تبحرى في المغرب في التداول، تسقط بكل منهما في كل مكان الديون.

أما ما ذهب إليه المقريزي في قوله : ﴿ أَمَا مَصَّرَ مِنْ بِينَ الْأَمْصَارُ فَمَا بُرِّحَ نقدها المنسوب إليه قم الأعمال وأثمان المبيعات (٢) ذهباً في سائر دولها ، جاهلية واسلاما <sup>(٣)</sup> ». فهو قول أطلقه لغلبة شـيوع الذهب فيها لا من باب الحقيقة الثابتة يؤيد ذلك قوله : « وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حلياً وأواني، وقد يضرب منها الشيء للمعاملات التي يحتاج اليها في اليوم لنفقات البيوت (٤)، ذلك لأن الدولة الإسلامية حين وضعت نقدها على أساس المعدنين إنما جعلته شاملا لجميع أجزائها ولم تخصص بعضها بالذهب والآخر بالفضة .

 <sup>(</sup>١) ادم منز ترجمة أبو ريده الرحم السابق ج ٢ من ٢٦٩
 (٢) الثمن ثلاشياء المادية والقيمة الدشياء غير المادية ـ الكرملي هامش ٢ من ١٥٥

<sup>(</sup>٣) رسالة الناود س ٢٥

<sup>(</sup>٤) أغاثة الأبة س ١٤

أما العراق فقد تداول الذهب والفضة بحكم مركزه الجفرافي بين هاتين السكتلتين المنتجتين للذهب والفضة وهو نقطة الإتصال بين الشرق والغرب وأغنى الأقطار الإسلامية فقد بلغت جبايته في عهد الأمويين عشرة ملايين دينار (۱). وقد أصبح بعد ذلك مركز الخلافة العباسية حيث تنصب موارد الدولة.

# المبحث الأول النظام الاسلامي قائم على أساس العدنين

النظام النقدى الاسلامى قائم على أســــاس المعدنين ( Bimetallism ) وتتمثل فيه الخصائص الثلاث لهذا النظام :

الدينار والدرهم قوة ابراء غير محدودة (وسنتعرض لهذه الخاضية في المبحث الثاني).

٢ - وقد اتبع مبدأ حرية السك بالنسبة لكل من المعدنين.

وقد حددت النسبة القانونية بينهما حسبما تقتضيه معاملات الزكاة
 في أول الامر ثم حسب القوة الشرائية لكل من المعدنين بعد ذلك (٣).

### رأی فود کریم وفیشل :

ومع ذلك فقد رأى فون كريمر \_ ووافقه فيشل فى ذلك \_ أن نظام النقد الإسلامى \_ فى بعض أدواره \_ هو نظام المعدنالفرد الذهبي(٣) .

 <sup>(</sup>۱) قارس الحورى ص ۳۱ - بن اللف حبالية الشام خوالى الميونى ديناد رجباية مصر
 حوالى الانة الابين .

<sup>(</sup>٢) أنظر خصائص نظام المدنين ، الاستاذ الرفاعي م ١ ص ٤٨١

Von Kremer, Einnaham Budget P. 6. Fischel, Jews in The (\*) Economic and Political Life of Medieval Islam (Lo don 1937) P.3

وقد ه استنتج ذلك من كون قائمة الوزير على بن عيسى لدخل الدولة لسنة ٣٠٦ه ه / ١٩٨٩م تعطى الإيرادت بالدنانير (١) ه . والواقع أنه استنتاج لا يقوم على أساس صحيح . و فقد خلف المنصور عند وفاته ١٩١٠ مليون درهم وخلف الرشيد ٢٠٠ مليون درهم (١) ه . كما أن إير ادات جميع الولايات الواقعة شرق سوريا و مجموع الدخل مقدر بالدراهم . وضمي إالسبكرى ضرائب فارس وكرمان سنة ٢٧٩ ه ووعد أن يدفع للخزينة ثلاثة عشر مليوناً من الدراهم وكانت قائمة عضد الدولة لموارد السواد مقدرة بالدراهم ، كما خلف المعتضد سنة ٢٨٩ ه / ١٠٩م ستة عشر مليون دينار و ثلاثة ملايين درهم (١) . أما قائمة ابن خرداذبه لإبردات الحراج في العراق فقد وردت مقدرة بالدراهم (١) .

فاو كان أساس النقد الذهب فقط لماكانت كل هذه المعاملات والقوائم مقدرة بالدراهم الفضية ، ولا يعقل لو أن أساس العملة تغير فأصبح المعدن الفرد الذهبي أن تجرى كل هذه المعاملات الرسمية على أساس الدرهم الفضى .

#### حرية السك:

لم يكن من قيد على ضرب المسكوكات، ذهبية أو فضية ، إلا أرب يدفع صاحب السبكة رسماً قدره ١٠/ كما وضعه عبد الملك يسمى ، ثمن الحطب وأجر الضراب (٥) ، وقد أورد زيدان دخل دور الضرب ، من الرسم المفروض ، في سامراء و يغداد و واسط والكوفة والبصرة فبلغ ٢٠،٢٧٠ ديناراً سنة ٣٠٦ ه ، وهو مورد كبير في الواقع خاصة إذا تذكر نا قوة النقود الشرائية الكبيرة في تلك العصور (٢)

<sup>(</sup>١) الدوري بن ١٨٣

<sup>(</sup>٢) حرجي زيدان ۽ ٢ بن ٣٣ \_ ٤٣

<sup>(</sup>٣) الدوري س ١٨٣ و ١٨٤ ه١١ ه١١

YE = A on (1) Hardle (8)

<sup>(</sup>a) المتريزي شدوكر المتود س ه

<sup>(</sup>١) البدن الأساري - ج ٢ ص ١١٣

ومع ذلك يشير زيدان إلى أن هذا الوسم المقرر على الضرب لم يكن ثابتاً «وربما احتلفت هذه الضريبة باختلاف المدن (١) ..

#### أسعار الصرف بين المعدنين

لم تثبت النسمة بين المعدنين وذلك طبيعي إذ تتوقف النسبة بينهما على قوة شراء كل منهما في مكان وزمان معينين .

و نلاحظ قبل كل شيء أن نظر المسلمين للنقود لم يختلف ، بصورة عامة ، قبل الاصلاح النقدي وبعده ، فقد كانوا يعتبرون النقود بمقدار ما فيها من معدن نفيس وكان هذا من أسباب تغير النسبة بين المعدنين كلما أختلف وزن أحد النقدين أو اختلف الصفاء . وما قولهم ، إذا خلص العين والورق من كل غش كان هو المعتبر في النقود المستحقة (٢) ، إلا تأييد لما مر من وجوب كون النقود صحيحة الوزن شديد ةالصفاء و تعتبر كذلك إذا ضربتها الدولة بختمها فاذا أساءت الدولة نفسها في هذا الموضوع لم يتقيد الناس بها وإنما إعتبروها بمقدار ما فيها من معدن ، لذلك تلاحظ في تاريخ النقد أنه كلما صدرت نقود كانتوافر فيها شروط الوزن والعيار قلت قيمتها في السوق واشتدت المضاربة عليها بحسا يضطر ولاة الأمر إلى تبديلها واحلال أخرى محلها تتوافر فيها الشروط .

هذا سبب من أسباب تغاير النسبة بين النقدين منوقت لآخر . والسبب الناني هو اختلاف سعر المعدنين التجارى. وهناك عامل ثالث هو انفصال أجراء المملكة عن مركز الخيالافة ، كاستقلال أحمد بن طولون بمصر مما قطعمو اردالمعدن الذهبي عن العراق فارتفعت أسعاره بالقياس إلى أسعار الفينة وفيا يل جدول بأسعار الصرف بين المعدنين (٢) .

<sup>(</sup>١) التمدن الأساري يد ١ من ١٢٣

<sup>(</sup>٢) الماوردي س ١٣٩

<sup>(</sup>٣) داجع في ذلك ابن بول في Numismatic Chronicle حنة ١٨٨٤ س ٨٦ س

المرجع	عدد الدراهم ف الدينار	المكان	التاريخ
أبوحنيفة ،مالك،الهداية،سوفير ٢٧٠	1+	الحجاز	عهد النبي
الشافعي وأبن حنبل سوفير ٧٣ و٢٧١	14		
سوفير ۲۷۹ الخراج لأبي يوسف ١٨٥	14	العراق	د عمر
الدوري هامش۳ ص ۱۸۸	1+	العراق	عبدعلي
سوفير ۲۷۳	10		740
الدوري ۱۸۸	10	» Т	·· · ·
3 3		- 3	T+V
ş		>	41.
3 3	17310	₹.	410
ž 3		á	
بدل عشرة للدينار القديم.سوفير٢٧٤			
الدوري <sup>(۱)</sup> ۱۸۸	۱۳۵۱۰	المراق	5
ابن حوقل ـــ سوفير ٢٧٥	. 4.	بين النهرين (العر	ه اما
الدوري ۱۸۹		العراق	444
ركان عشرة دراهم قبل ذلك(٢)	11"	مصر	
لدوري ۱۸۹	10:	<b>3</b> -	rox
سوفير ۲۷۵	۳٠	۲۹۰ عمان	-414
دينار المعز سوفير ٢٧٥	10,0	مصر	5
الدوري ۱۸۹	1 4.	العراق	49.

 <sup>(</sup>١) ويتول ابن الاثير في ذلك أن ناصر الدولة ضرب دانيز سماها الابريزية عيارها نبر من غيرها فكان الدينار بعدرة دراهم . فبيح هذا الدينار بثلاثة عدر درما ج ٨ س ٢٨٨ – ٢٨٩

<sup>(</sup>t) الراحالية ع ع من ١١٨ (t)

عدد الدراهم في الدينان المرجع	المكأن	التاريخ
٢٥ ، الدينار الصاحبي	,	797
، ع ، ، ، القاساني (١)		444
١٨ سوفير ٢٧٧ وهي الداهم الجديدة الي	nan	444
ضربت لتحل محل القديمة بعدان انخفض		
سعرها ووصل ۴۶ درهما في الدينار		
۳٤ المقريزي رسالة النقود ص ٥٩ <sup>(٢)</sup>	2	499
۱۲ سوفير ۲۷۸	مصنر	5773
4.31: · PVY	إمداد	221
۲۸۰,۲۸۰ ، ۱۳ <del>۱</del>	۷۷۲-۸۸۵ مصر	
١٠ ١٠ دراهم جديدة للستنصر	بغداد	744
١١٠ الحوادث الجامعة لأن الفوطي ص٢٢٣	بغداد	750
حوادث سنة ١٤٥		
<ul> <li>٤٠ الحوادث الجامعة لابن الفرطي</li> </ul>	الموصل	77.
ض ۳٤٨ حوادي سنة، ٦٦		
۲۰ سوفتر ۲۸۹٬۰۹۲	٠٩٠-١١٤ مصر	
۲۵ سروفیز ۳۰۷	3	V
۲۰-۲۰ سوفیر ۲۰۸	yı-	VET

(۱) ومنجهة أخرى خفوزن الدواهم الفضية حتى صار الحممة وعشرون والأربعون والمائة وخسون أحياظ بدينار ــ متر ــ أبو ريدة ص ٣١٩ ج ٢

<sup>(</sup>۲) ثم رفعت تلك الدراهم ونزل من القصر عشرون صندوقا فيها دراهم جدد فرقت للسيارف وقرىء سجل بمتعالمه الدراهم الأولى وترك من في يده شيء منها ثلاثة أيام وأن يورد جميع ما محصل منها إلى دار الصرب فاضطرب الناس وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار. المقريزي رسالة النقود من ٩ ه وهذه أحدى طرق المعالجة إذا ساء أمر النقود .

المرجع		عدر الدراه في الدينار	المكان	التاريخ
W-9 - W-A	3	4.	9,	VEO
۳۱.	3	144	» VV	V-V £ 9
411	» Ý	F 45	Þ	A+1
317	j <sub>e</sub>	th.	ź.	۸۰٦
3	3	N°+	3	110

## فوة شراء النقود وكميها

كانت الفروق بين الطبقات في الثروة كبيرة جداً ، فبينها نعمت الأقلية ، وهم طبقة الامراء وقادة الجند وحاشية الحليفة ،بالثراء الواسع ،كانت الاكثرية من الشعب في فقر شديد ، وهكذا اختلف مستوى المعيشة ، فكانت الطبقة الأولى تتعامل بالذهب والفضة ، وكانت الطبقة الثانية لا تستطيع أن تتعامل بهما لانخفاض مستوى الأجور ، فقد كانت أجرة والاسستاذ البناء ، في أيام المنصور قيراط فضة والروز كارى ( الفاعل ) حبتين والقيراط في العراق بهمن الدينار والحبة بهدمنه (۱) ».

وأسعار الحاجيات لم تكنبدورها مرتفعة ، فقد كان ثمن الكر من الحنطة والشعير في أيام قدامة ـ ابن جعفر ـ (سنة ٢٩٣) ثلاثون دينارا (١٠ ه. وبلغ الأمر بهبوط الاسعار أن قال المقريزى : ، ومن أنعم النظر في أخبار الحليقة عرف ماكان النباس فيه بمصر والشام والعراق من رخاء الاسعار فيصرف الواحد العدد اليسير من الفلوس في كفاية يومه (١٠ ه. وإذا عرف أن الفلس كان و للمحقرات ، فقط التي و تقل عن أن تباع بدرهم (٤٠) ه. وأن

<sup>(</sup>۱) سرحي زيدان - ۲ س ۱۸

<sup>(</sup>٢) نس المصدر والكر المراق أربعون أرديا \_ محيط المحيط

<sup>(</sup>٣) رسالة النتود س ٦٩

<sup>(</sup>٤) تس المصدر س ٨٩

سعر الخبزكان قيراطاً واحداً لعشرة أرطال منه ، وكان ثمن الألف رطل من البلح ثمانية قراريط (١) ، استطعنا أن نحكم على رخص الاسعار من جهة وقلة النقرد في الأيدي من جهة أخرى ، أي كان هناك انكاش في كمية النقود رغر ضخامةالاعداد التينقر أها عن إير ادات الدولة في قائمة قدامة بن جعفر أو ابن خردادية (٢) أو على بن عيسي (٣) .

ذاك أن نظرية كمية النقود تقرر وأن قيمة النقود تتجه اتجاهاً عكسيا مع كميتها وأن الأثمان تتجه اتجاهاً مباشراً مع كمية النقود ، أى أنه كلما ازدادت كمية النقودكاما قلت قيمتها وارتفعت الأثمان ، وبالعكس إذا قلت كميةالنقود فإن قيمتها ترتفع وتنخفض الأثمان (٤) ...

فإذا ما عرصنا تلك النصوص علىهذه النظرية خرجنا بالنتيجةالتيقررناها وهي قلة كمية النقود ما دام أن العدد اليسير من . الفاوس ، يكني في نفقات اليوم وهي جملة أطلقها المقريزي دون أن يحددها أو يحصرها بل عممها في كل الاقطار ولم مخصصها بطبقة من الناس دون أخرى .

هـــــذا الانكماش في كمية النقود دفع الناس إلى استنباط أشياء أخرى يتعاملون بها عوضاً عن النقود ، «كانت الامم في الإسلام وقبله لهم أشياء يتعاملون بها بدل الفلوس كالبيض والكسر من الخبز والورق ولحاء الشجر والودع الذي يستخرج من البحر ويقال له الـكوري وغير ذلك (٥٠). وقد أسهب المقريزي في بحثه عن الخبز كوسيلةللتبادل قال : ، ولقدكان بمغداد التي أربت عمارتها على عامة الأمصار يحمل بازاه غالب المبيعات عوضاً منها الخبر ... يتعاملون به في الأسواق ويقيمونه مقام الدرهم في الانفاق وينتقدونه نقداً قد اصطلحوا عليه . . . ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ويدخلون به الحمامات ويأخذه النباذ والحتــار ولا يرده البزاز والعطار ...

<sup>(</sup>١) لين بول N. Ch. مامش مي ٨٩

<sup>(</sup>٣) فارس الحوري س ٣٨

<sup>(</sup>٢) واجم كتاب المالك والمالك (٤) الاستاذ الرفاعي بك ج ١ ص ٢٩ (٥) المتريزي رسألة النقود س ٦٨

ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين ( رغيفاً ) بقيراط (١٠٠.

اتضح إذن من هذه المقار نات قلة كمية النقود وضخامة قوتها الشرائية ، وليس صحيحاً بعد ذلك ما قبل عن ضخامة كمية النقود في المتداول (٢) ، مستنجبن ذلك من دخل دور الضرب سنة ٢٠٠٩ هـ قال الدورى في معرض الاستناج ، فإذا فرضنا أن الضريبة كانت ١ ٪ عا يضرب بلغت قيمة النقود المضروبة للناس ٢٠٢٠٠٠ دينار ، هذا بالاضافة إلى ما تضربه الحكومة ، وردنا على ذلك أن المتداول علاقة مباشرة بالاسعار ، أما وقد وصلت إلى هذا المستوى الضئيل فيمكننا على ضرمها أن نقرر أن المتداول لم يكن كبير ألاً ، ونلاحظ على هذا النوع من الاستناجات ملاحظتان أخريان تتعلقان بعضهما . أو لاهما أن السكة ، وظيفة ضرورية اللك (٤) ، وثانيتهما أن الخلفاء حرصوا على هذه القاعدة ، فضرب كل خليفة النقود باسمه، ولم تكن من سبائك جديدة وإنما كانت من ذلك ومن تذويب نقود السابقين وسكها باسم الخليفة الجديد (٥) . يؤيد ذلك أنجاه العباسيين إلى إنقاص وزن الدراهم في أول أمرهم ولعلهم بذلك أرادوا أن يزيدوا مقدار المتداول فيتداركوا زيادة عدد

<sup>(</sup>١) المتريزي أفائة الأمة س ١٧ – ١٨

 <sup>(</sup>۲) الذكتور الدورى ، التضاء ص ۱۹۹ وقد استدوك الدكتور في ألهامش وقم ۸ فقال وبهذه المناسبة نشير إلى عادة خزن التقود في آثرن الرابع الحجرى ولابد وانها أنقصت الكيمات المتداولة كثيرا .

<sup>(</sup>٣) اما عادة الأدخار أشار اليها الدورى في تنتصر على اقرن الرابع فقط . ذلك أن النصور خان عندوقاته ٨٠٠ ملايين درهم . ويقدر ماوصل إلى بيت الماليق أيام المنصور بمايان درهم . . . لحق السنة (الواحدة) ٥٤ مليون درهم . وخلف الرشيد عند وقاته ٩٠٠ مليون درهم وينا . ولم يصلنا مقدار ماترك للأمون دند وقاته زيدان ج ١ ص ٣٣ – ٣٤ ومذا يعلن بدائي بمدارماكان يسحب باسترار من المداول للدخار ولم يكن يساشر . صحيح أن مضه كان يماد للنداول في أوقات الأزمان كالحروب - إلا أن الحلاقة كانت دوؤ به على هذا الادخار ولمائلي على سجب النتود من التداول

<sup>(</sup>i) | 15 - the (i) on 10.1

<sup>(</sup>ه) أَنْظُر في ذلك ماذكر ما للمريزي، وسالة النقود عن ضرب الحلما النقود س ع ع - ه ع

المسكوكات من انقاص وزن القطع الموجودة (١) لأن ترك نوعين من النقود بقيمة اسمية واحدة وبقيمة حقيقية متنايرة يترتب عليه حتما طرد النقود الجيدة من الاستعال، وهكذا تعاد النقود القديمة سواء من الاهلين أو من الحكومة إلى دور الضرب انسك على الوزن الجديد، فلاتدل إذن ميزانية دور الضرب على النقود الجديدة الني أضيفت إلى النقود السابقة في التداول، وإنما هي بعض النقود القديمة أعيدت لدار الضرب لسكها من جديد.

يضاف إلى ذلك أن الخلفاء العباسيين \_ مثلا \_ لم يقبلوا من نقود الأمويين إلا بعضها تحت ضغط الحاجة إلى نقود في التداول من جهة ولجودتها من جهة أخرى، ولم تكن الدولة العباسية قد استطاعت بعد تدارك حاجة الناس من النقود حتى أنه م لم يكن المنصور يقبل في الجراج من نقود بني أمية غيرها \_ أي الحالدية والحبيرية واليوسفية (٢) م ولم يطل الأمر بها هي الاخرى كثيراً فقد عملت دور الضرب على تحويلها إلى نقود عباسية شيئاً فشيئاً ، تدفعهم في التغيير هذه الناحية الاقتصادية وإلى جانبها ناحية سياسية أخرى: أن يزيلوا أثر المعنوى الأمويين من الوجود المادى كما حاولوا أن يسيئوا اليهم في الأثر المعنوى بمختلف أنواع الدعايات .

#### سلطة اصرار العملة :

كانت دور الضرب تصدر العملة باشراف الخليفة مباشرة على دور الضرب الموجودة فى العـــاصمة، أما دور الضرب الموجودة فى الاقاليم

<sup>(</sup>۱) فقد ذكر المتريزى في رسالته عن النتود أن عبد الله السفاح ضرب الدراهم وقطع منها وتنصها حبة ثم نقصها حبتين وأن أبا حبدر المنصور نقصها ثلاث حبات ص ٤٦ وأن حارون الرشيد ﴿ صبر نصان الدرهم قبراطا الاحبة ﴾ ص ٤٧ وأن الأمين ضرب دراهم ﴿ وأن قط منها ﴾ واستر الاتجاء نحو انقاص الوزن حتى أنه في سنة أربع وتمانين ومائة صار النقص أربعة قراديط وحبة ونصف حبة . ص ٤٨ وفي سنة ١٩١ فتصف الدراهم الماشية نصف حبة . . . ثم ردن إلى وزنها أيام الأمين ص ٤٨ .

<sup>(</sup>۲) البلاذري س ۱۵

فكانت باشراف الامراء والولاة . وقد مر بنا انشاء عبد الملك لدار الضرب فى دمشق وأمره للحجاج بانشساء دار الضرب فى واسط و فانخذ دار ضرب وجمع فيها الطباعين ، فكان يضرب المسال للسلطان مما يحتمع له من التبر وخلاصة الزيوف والستوقة والبهرجة ، ثم أذن للتجار وغيرهم أن تضرب لهم الأوراق (۱) . ورأينا كيف أبطل خالد بن عبد الله السك من كل بلدة إلا واسطا ، وكذلك فعل يوسف بنعمر فى عهد هشام بنعد الملك (۱) واستمر اشراف الخليفة المباشر على العيار بنفسه حتى عهد هارون الرشيد ، وكان وأول خليفة ترفع عن مباشرة العيار بنفسه وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر في عيار الدراهم والدنانير بأنفسهم ، فصير أمر العيار إلى جعفر بن يحيى البرمكي في عيار الدراهم والدنانير بأنفسهم ، فصير أمر العيار إلى جعفر بن يحيى البرمكي في المناقب الرشيد جعفر أسند أمر العيار إلى السندى (۱) .

وهكذا كان أمر السكة من صميم أعمال الخليفة أو لمن يكل اليه شأنها . ذلك أنه « لا يصحضرب الدراهم إلا في دار الضرب بأمر السلطان لان الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم (٤٠). »

واستمر أمر السكة بيد السلطات الحكومية حتى وشاع ضمان دار الضرب في العصر البويهي و ولكن ذلك لا يعني أن الاثمر دخل في دور الفوضي ما دامت دار الضرب تعطى بالضمان ، بل استمرت الرقابة الحكومية دقيقة شديدة من ذلك أن معز الدولة البويهي و أمر بقتل رجل ضمن عمالة دار الضرب بسوق الاهواز لانه ضرب ذنائير ردية (٥) ع.

<sup>(</sup>١) البلاذري ص ١٤ (٢) المترزي أعامة الأمة ٨٥ \_ ٥٩

<sup>(</sup>٣) المتريزي ، رسالة النفود سي ٨٤ (٤) أبو يعلى ص ١٦٥

<sup>(</sup>٥) الدوري س١٩٢٠

# المبحث الشاني

## الاوزان والعيار الاجزاد والمضاعفات وقوة الابراد

رأيناكيف أن وزن الدينار والدرهم كسكوكات قانونية إنما وضعت وفقاً لما يتطلبه الشرع في الملاقة بين المعدنين ، وكانت هــذه العلاقة في شكل ، كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل (١) م.

والاصل في هذه النسبة أنه و أخذت حبة فضة وحبة ذهب ووزنتا فرجحت حبة الذهب على حبة الفضة ثلاثة أسباع ، فجعلوا من أجل ذلك كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل فإن ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت إليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بق درهما وكل عشرة مثاقيل تزنار بعة عشر درهما وسبعى الدرهم (٢) هـ.

ورأينا أن الاُصل في الزكاة \_ وباقي المعاملات الشرعية المالية \_ إنما هو الوزن وان الدرهم في أصله وزن وإن الدينار في أصله وزن (° وقد ضربت النقود على الوزن الشرعي تسهيلا على الناس .

وهكذا ضربوا الدينار الشرعي على وزن ٧٧ حبة (٤) والدرهم على وزن

<sup>(</sup>۱) قدر الدوهم بحب الحردل البرى ويزن ٢٠٠٠ عجمة وقدر المثال سنة الاف حبة وإنما قدروا بحب الحردل لكونه كافال المتريزى وغيره لايختاب باختلاف الأمكنة والأزمنة خنة ورزائة . وإنما قدروا الدرهم بهذا المتدار ، مع إمكان هذه النسبة في غيره ، لأن غابة مانظهره المواذين المجردة متدار خردلة من أربة الاف خردلة ومائتين كما امتعنوه . وسالة بصطفى الدهني من ٧٦ .

<sup>(</sup>٣) التريزي رسالة التقود ص ٢٠

<sup>(</sup>٣) المتريزي رسالة النتوذ ص ٢٧ - ٢٨

 <sup>(</sup>٤) وهى الوحدة الصغيرة في الاوزال . والمتصود بالحبة خبة الشعير المتوسط وهو « الشهير المجتلىء الاقرل المتطوع مادق من طرفية » رسالة مصطلى الذهبي من ٧٧

إلى من ستة دوانيق كل دانق لله محة (١).

#### وزن الدينار:

ويساوى وزن آلدينار الشرعى الذي ضربه عبد الملك في سنة ٧٧ ه مثقالاً واحداً أو ٢٧رع جراماً (٢) .

ولا بد هنا من تصحيح خطأ وقعت فيه دائرة المعارف الاسلامية ـ وشايعها فيه بعض الـكتاب ـ ذلك أنها وضعت ٣٦ حبة ( Grain ) كقابل لـ ٢٥ رؤجم وهو وزن الدينار (٦) . والظاهر أن الذي أوقعها في هذا الخطأ انصرافها إلى حساب الجرامات بما يساويها من الحبات في زماننا هذا ( الجرام ٣٣٤ ره ١ حبة ). والثابت لدينا أمران : الاول أن وزن الدينار ٢٢ حبة لا ٣٦ حبة .

(٢) لين بول — النفود العربية في الكنبة الحديوية ص ه ، دائرة المدارف الاسلامية مادة Dinar وتعتبره هو الوزن مادة Dinar وتعتبره هو الوزن الدينار في عهد عبد الملك ٢٥٥٤ جم ، وتعتبره هو الوزن الدرعي . كما أن دائرة المدارف البريطانية ــ مادة Numismatie تقول أنه حوالي ١٣٠٤ حم والاختلاف ليس كيما وقد اعتبدنا قول لين بول المأخوذ من وزن الدنائير للوجودة . (٣) وهذا خطأ آخر في الحابذلك أن ٢٥٤ جم ١٩٥٥ م ١٦٥ حبة في حين أن ١٦٦ حبة تاوي ٢٧٠ عجم وهو يعادل ٢٦ حبة كاجاء في لين بول

<sup>(</sup>۱) ابن خادون من ۱۰۹ . ويقول المنريزي رسالة النقود من ۳۸ أن زئة الدرهم خمسون حبة و لل حبة من الشير ، لبن يول N. Ch. من ٧٦ وهو يفكر أيضاً أن الدينار الشرعي يتكون من عشرين قبراطا كل قبراط خمس حبات فيكون الدينار مائة حبة ، والدرهم الشرعي أدبهة عشر قبراطا فيكون فيه سبعون حبة . ويضيف إلى ذلك في السعيفة ۷۷ أن سبب الاختلاف في هذين الغرضين اتما يعود إلى اختلاف الرأى في اعتبار الدينار ۱۰۰ حبة أو حبة ۲۷ حبة على أن النسبة بينها واحدة اذ ۱۰۰ ۲۰۰ : ۷۲ : ۲۰ موم أن هذه النسبة التي ذكرها لين يول صحيحة وهي طرق النسبة ۳٤/۱ ، وهي تعادل درها ولائة أسباع الدرهم — أي دينارا — إلا أن الغرضين يختلفان من حبت الوزن فلدينار والذي يزن ۲۰ حبة التي يقاس بها وزن الدينار واحدة في ثقلها ومم انه ورد وزن الدينار في بعض المراجم على أنه ۱۰۰ حبة أو غير ذلك إلا أن هذه الأوزان تخالف الوزن الحتين للدينار والدرهم كا وصلت الينا . وكنالف أيضاً والاجاع . وفي ذلك يقول ابن خلدون من ۲۰۱ ما ضه : أما وزن الدينار باثنتين وسبعين الإجاع . وفي ذلك يقول ابن خلدون من ۲۰۱ ما ضه : أما وزن الدينار باثنتين وسبعين حبة من الشعير الموسط فهو الذي نقله المحقون وعليه الاجاع إلا ابن حزم فانه خالف ذلك وزعم أنه أربعة وثمانون حبة .

والثانى أن وزن الدينار يعادل ٢٧ر٤ جم . وبما أن هذا العدد يقابل ٦٦ حبة ( Grain ) فلا بدأن تكون الحبة الاسلامية تختلف عن الحبة الآن ( Grain ) لنستطيع أن نوفق بين وزن الدينار الشرعى - ٧٧ حبة \_ ووزنه بالجرامات – ٧٧ ر٤ جم – .

وبعملية حسابية يتبين لنا أن الجرام بزن ١٦٥٨٤٩ حبة اسلامية، وهكذا يظهر أن عدد الحبات في الجرام بالقياس الحديث ينقص بمقدار ١٥٥٧حبة اسلامية (١). هذا هو وزن الدينار الشرعي.

وقد قسمه عبد المملك إلى عشرين قيراطاً وكان قبل ذلك اثنين وعشرين قيراطاً إلا حية بالشامى(٢).

غیر آن الدینار لم یکن دقیقاً کل الدقة فی وزنه ثابتاً کل الثبات ، و إنما تغیر تغیراً طفیفاً فی بعض السنین و لکنه کار فی معظمها محافظاً علی وزنه الشرعی – ۷۷د٤ جم – فکان فی سنتی ۸۰ و ۸۱ هـ ۲۵د٤ جم وکار ۱۷د٤ جم فی سنة ۸۲ ، وکان فی باقی السنین من الجهد الاموی ۷۲د٤ جم (۳) .

أما تغيير وزنه على مر الزمن فقد ظهر فى العصر العباسى حيث كانت المحاولة فى إنقاص مقدار الذهب فى الدينار جدية ، فقد أصبح وزنه يتراوح بين ١٢ر٤ و ٢٠ر٤ جم (٤).

<sup>(</sup>١) زنة الحبة Orain ١٠٠٠ . جمروزنة الحبة الاسلامية ٥٠٠٠ . م. و. جم فالهرق بين الحبتين ٨٥٠٠ .

<sup>(</sup>۲) أغظر الدوري ص ۱۸۰ والرجع الذي ذكره في هامش رقم ۳ Blanchard في الذي ذكره في هامش رقم ۳ Blanchard في الدين المنظم المستقاد المستقد المست

<sup>(</sup>٣) لين بول ، النتود العربية في المكتبة الحديوية س ه ــ ١١ ، وعلى باشا مبارك الخطط ح ٢٠ ص ٩٤ ـ ٣٠ رفيه أن وزن الدينار تراوح بين ٢٠٠٠ و و ٧٥ و ٤ جم

<sup>(</sup>٤) ابن بول ، النقود العربية في المسكتبة الخديوية من ٣٠ ــ ١٠٨ حيث يظهر الاتجاء واضعا من تراءة أرزان الدنانير . ودائرة المارف الاسلامية ــ مادة Dinar حيث تقول لا وقد المنظف وزن الدينار في مختلف العصور عن الوزن الأصلي له »

ومع ذلك فقد كانت الدنانير الهاشمية الني ضربت سنة ١٩١ هـ وأنقصت نصف حبة تجرى في التداول كأنها مثاقيل كاملة . ولم تلبث أن وضربت دنانير على الوزن النام بعد فترة قصيرة (١٠) . على أن الدينار لم يعد إلى وزنه الأصلى، وبتى في الحدود التي ذكر ناها(٢) .

ولعل الذي حدا بأوليا، الأمور إلى انتهاج هذه الخطة رغبتهم في زيادة كية المتداول ، وبما أن السك كان حرا فكانت دار الضرب تسك لأصحاب السبائك دنانير بقبل وزنها عن وزن الدينار الاصلى وتسلمها لهم باعتبارها مثاقيل كاملة وتستفيد هي مما يتجمع لديها من فرق الوزن في ضربه دنانير ، وهكذا يزداد المتداول فتتحقق فاندتان . وكان اطمئنانهم إلى قبول الناس هذه الدنانير باعتبارها مثاقيل كاملة هو الذي جعلهم يستمر أون السدير في ذلك الطريق .

واستمر الأمر كذلك حتى عهد المغول فى العراق، على أن النقود الشائعة من أيام الدولة العباسية وكذا المضروبة فى العراق بعد احتلال المغول لاتختلف بعضها عرب بعض فى القيمة . . . ومن السهولة المقابلة بين نقود الدولة العباسية فى أواخر أيامها وبين النقود المضروبة ببغداد أيام هو لاكو وأخلافه (٢) . .

<sup>(</sup>١) التريزى ، شدور العنود ص ٨ . ولا شك أن أول ما يتبادر إلى الذهن أن هذه النتود الجديدة كنتي من الاستعمال وتبتي النتود الرديئة ولكن هذا الفانون قانون جريشام يشترط كناية النتود الرديئة لحالجة الثمامل لنتحتى الظاهرة ، وقد وأينا أن كمية النتوركان تلية وعال أن الدوكان تلية وعالى الذوركان فل المناورة المناورة تد أعادت الوزن كم يروى المتريزى فلم تكن اذن تسمح بضرب دناير على الوزن الناته لأدحاب السبائك واذك يعد احتمال أقبال الشاريين على تدويب الدناتير الكامة لذكها من جديد والاستفادة من فرق الوزن .

 <sup>(</sup>٢) وقد صاحب ذاك زيادة في وزن الدرهم ، على ماسنرى في البحث الحاص بدائك .

<sup>(</sup>٣) العزارى ، مجلة غرفة تحارة بنداد سنة (٤) عدد (٥) س ٢٢٨ وقال أيضاً من ٣٩٣ وقال أيضاً من ٣٨٣ وقال أيضاً من ٣٨٣ عن المناود العباسية في وصفها وقيمتها ومن الناود العروبة بالدنا بر العوال والدنا بر المرسلة وكفا الدناهم كه وقال في ٣٣٣ عن كتاب مسالك الأصار عطوط في كتبة المدوق ح٣ س ١٤٠ عن ١٤٠ هـ وجها ميداد دينادات =

وفى دائرة المعارف الإسلامية مايؤيد ذلك إذ تقول : « ومع أن الدينار ضرب فى معظم الحواضر بعد سنة ٢١٢ هـ / ٨٤٧ م ، إلا أن الإمارات التى انفصلت لم تحدث تغييراً فى الدينار من حيث الوزن(١) . »

وإذا سرنا مع التطور التاريخي ووصلنا إلى عهد النزكيان في العراق (٢) ، لم تجد مع اختلاف الحكام تغيراً في أمر النقد . ويقول العزاوي في ذلك . إن العراق في هذه المدة أيضاً احتفظ بنقوده وراعي الوزن المألوف قدء (٣).

### الصحات:

وقد وضعوا لأجل ضبط وزن الدينار والدرهم صنجات (أو سنجات) وزنها كوزنهما ، واتخذت من الزجاج على شكل الدينار أو الدرهم وكتب علمها ما يكتب علمهما . وقد صنعوها من الزجاج لأن البرد والحر لايؤثران فها تأثيراً ظاهراً (٤) .

### غيار الرينار:

«كانت النقود غير خالصة في أول الأمر حتى تحسنت فاكتسبت أيام المطيع الحد اللائق. فكان عيار الذهب قد اختلف وتحول حتى صار خالصاً ، فني أول أمره كان عياره ٨٧٩ بالألف فتحول تدريجياً حتى بلغ ٩٧٩ بالألف فصار إلى الصفاء (٥) ..

فكانعيار دنانير يزيد الثانىسنة ١٠٤هـ ٨٧٩ بالألف .وبلغىعمدالرشيد

أحدهما يسمى » العوال ، عنه أثنا عنمر درهما والدرهم بتيراطوحبنين وذلك أن الدينار عشرين قيراطا ، كل قيراط ثلاث حبات ، كل حبة أربعة فلوس نترة عن كل ظس ، طسان احمران . والثاني « الدينار المرسل » وبه أكثر مبايعاتهم ومعاملاتهم ، عنه عصرة دراهم .

<sup>(</sup>١) مادة Distarواستنت جنوب الجزيرة العربية حيث أجبيح وزنه ٧٩٧ جم .

 <sup>(</sup>٢) قره قوينالو . آق قوينالو . الصفوية . حكومة ذى النقار الح . . .

<sup>(</sup>٣) مجلة غرفة تجارة بفداد عدد (٩) سنة (٥) س ٧٧٠

<sup>(</sup>٤) التريزي ، أغاثة الأرة ص ٤٥ ، العزاوي ، المرجع السابق ، السنة (٤) عدد (٥) ص ٢٠٣٠

<sup>(</sup>۵) آمزاری الرحیم السابق ، سنة پمحدد (۵)س ۲۲۷

سنة ١٩٣ ، والمطبع لله \_ الخليفة العباسي \_ سنة ٢٩٦ هـ ٩٧٩ بالألف(١).

#### مضاعفات الريئار:

١ - دينار وزنه مائة دينار ودينار (٢) .

۲ ــ دينار وزنه مائة مثقال<sup>(۲)</sup> .

٣ ـ دينار وزنه خمسون مثقالا(٤).

ع ـ دينار وزنه عشرة مثاقيل (٥) .

دنار وزنه خسة دنانير (١).

#### أمرُاء الديثار:

١ \_ نصف الدينار (٧) .

٢ \_ ثلث الدينار (٧) .

٣ - ربع الدينار (١).

وإلى جانب هذه الأجزاء القانونية فهنـاك أجزاء للدينار اصطـلاحية

تسمى والقراضة م.

(٢) ضربها جعار ب محيى البرمكي وكان المدرف على دار الضرب في عهد الرشيد ﴿ وَكَانَ يَشْرِقُهَا هَلِي النَّاسِ فِي النَّبْرُورُ وَالْهُرْجَانَ ﴾ . المتريزي ــ أَغَاثَةُ اللَّامَةُ مِن ٢٠

(٣) الدوري ص ١٩٣ (٤) الرجع السابق

(ه) التریزی شفور المتود س ۸ والرجع السابق

(٦) الدوري س ١٩٣

(۷) لين بول ، النقود العربية في المسكنية الحديوية ص ١٨ - ١١ حيث يصفيها ويذكر أوزانهها منها نصف دينار ضرب سنة ٩٣ ووزنه ٣٦١٧ جم وسنة ٩٦ ووزنه ١٠٤٠ جم وسنة ٩٣ ووزنه وطت الدينار سنة ٤٣ ووزنه ١٠٤٠ جم وسنة ٩٦ ووزنه ١٠٤٠ جم وسنة ١٠٤٠ ووزنه ١٠٤٠ جم وسنة ١٠٤٠ ووزنه ١٠٥٠ وانظر كذلك الـ ١٨٨٣ من ١٨٨٣ ق وسف نصف الدينار ودائرة ١٠٥٠ وانظر كذلك الـ وانظر كذلك الـ المارف الاسلامية مادة Dinar إذ تنول ان عبد اللك ذهرب المث الدينار ووزنه ١٠٤٢ جمه مناه الدينار ووزنه ١٠٤٢ جمه المارف الاسلامية مادة Dinar المدينار ووزنه ١٠٤٢ جمه المارف المناه الدينار ووزنه ١٠٤٢ حمه المارف المناه الدينار ووزنه ١٠٤٢ حمه المارف المناه الدينار ووزنه ١٠٤٢ حمه المارف المناه الدينار ووزنه ١٠٤٠ حمله المارف المناه الدينار ووزنه ١٠٤٠ حمله المارف المناه الم

The Coins of The Eastern Khulifahs in The British المارف البريطانية museum Vol. I (London 1875) P. 134 & 140 مادة Numismatic أنه ضرب تصف وربع الدينار بفلة .

<sup>(</sup>۱) ابن بول N. Ch ص ۸۱ ، وامل هذا هو الذي دعا دائرة المارف الاسلامية مادة Dinar لان تتول عن صناء الذهب انه كان عظيما .

وهناك أيضاً و المثلوم و يقول فى ذلك ان خلكان : و المثلوم عبارة عن دينار تقطع منه قطعة صغيرة . وقد جرت عادتهم فى العراق و تلك البلاد أن يفعلوا مثل ذلك لأنهم يتعاملون بالقطع الصغار ويسمونها القراضة، ويتعاملون أيضاً بالمثلوم، وهو كثير الوجود بين أيديهم (١) . م

## وزدد الدرهم :

ويساوى ي ٥٠ حبة أو ١٤ قيراطاً . وبما أنه ٪ الدينار في الوزن فهو يعادل إذن ٩٧ر، جراما (٣).

على أن الدقة فى ضبط وزن الدرهم — بصورة عامة — كانت أقل من المدقة فى ضبط وزن الدينار . والسبب فى ذلك غلاء الذهب مما استدعى كثرة العناية به من ناحية ، وكثرة دور ضرب الدراهم من ناحية أخرى بما أنتج اضطراباً فى وزنها على أن الاختلاف بينها لم يسكن يؤثر عليها كواسطة للمبادلة والقيم بل تقبل جميعاً بنفس السعر إلا أن يسكون النقص فاحشاً.

ولم يحتفظ الدرهم أيضاً بوزنه الشرعى وإنما كان شأنه في التغير شأن الدينار .وكانت الاوزان في عهد الامويين كما يلي :

من سنة ٧٩–٨٥ ه تراوح وزن الدرهم بين ٧٧ر٢و١٩٥٢ جم إلاسنة ٨٣ حيث وجد درهم وزنه ٢١૮٢ جم وهو استثناء .

وفى عهد الوليد سنة ٨٥ — ٥٥ ه احتفظ الدرهم بوزنه وإن كان قد نزل فى بعض السنين عن ٢٧٧٢ قليلا وارتفع عن ١٩٥٤ قليلاً .

واحتفظ الدرهم كذلك بوزنه الاصلى في عهدسليمان سنة ٩ - ٩ موزمن عمر الثاني سنة ٩٩ - ٤ - ١ه و حكم اليزيدالثاني ٥ - ١ وهشام (١٠٥ - ١٧٤ هـ) والوليدالثاني

<sup>(</sup>١) وفيات الأهيان جـ ١ ص ٦١ ه ( مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ )

<sup>(</sup>۱) و تقول دائرة المعارف الاسلامية ــ مادة Dirliem ان هذا الوزن يتناسب مع الدرهم أيام المغتدر سنة ٢٠٥٥ ـ ٣٣٠ م . وقد اكتشف هذا الدرهم أيام المغتدر سنة ١٨٤٠ ـ ٣٣٠ م . وقد اكتشف هذا الدرهم في الغيوم وقدرد سوفير ــ في البعثة المعرية ــ سنة ١٨٤٥ بـ ١٨٥٨ ـ ٣٠ جم وقدره ديكورد مانش بـ ١٨٤٣ جم . وخطأ هذين التنديرين بظهر بمفارنة وزن الدرهم ح المثقال أي ١٠٠٧

(١٢٤ – ١٢٧) ومروان الثانى ( ١٦٧ – ١٣٣ه) حين بدأت دولة العباسيين (١٠. وضرب أبو العباس دراهم تقل حبة عن وزنها الشرعى ثم أنقصها حبتين وفي عهد المنصور أصبح النقص ثلاث حبات، وفي سنة ١٧٨ه أصبح النقص ثلاث حبات وثلاثة أرباع الحبة (أى قيراطا غير ربع حبة). ولما أشرف جعفر بن محى على دار الضرب جعل النقص ثلاث حبات فقط. وفي سنة ١٨٤ ه بلغ النقص قيراطا وحبة و نصف حبة فل يعد المتعاملون يتها و نون في قصها ولذلك كانت تؤخذ بالوزن ثم بطل إستعالها (أى أنها تؤخذ بمقدار ما فيها من الفضة — وتلك قيمتها الحقيقية — دون اهتمام بقيمتها الاسمية). ولما دفع الرشيد أمر السكك إلى السندى أعاد الوزن إلى ما كان عليه (٢٠).

ومنذ عهد المعتصم بدأ الاتجاء في زيادة وزن الدرهم عن الوزن الشرعى واضحاً إذ زاد وزنه على ثلاثة جرامات (٣) . واحتفظ الدرهم في عهد المغول والتركان بوزنه شأنه شأن الدينار (٤) .

<sup>(</sup>١) على مبارك الرجع السابق ص ٥٣ - ٦٦.

<sup>(</sup>٣) للنريزي شدود العقود ص ٨ ورسالة النقود ص ٨ ة وفيها أن النقس بلغ أربعة قراريط وحبة ونصف وهو غير صحيح

<sup>(</sup>٣) على مبارك ص ٦٦ - ٦٩ . ويورد وزن الدراهم إلى سنة ٦١٣ ه . ويستنتج من متارنة الأرقام الاتجاء تحو انفاض وزن الذهب في الدينار ص ٩٥ - ٣٠١ . وأنظر كذلك الين بول ، النتود الدربية في المكتبة الجديوية ص ٣٠ - ١٠٨ إذ تعطى متارنة الإرقام اتجاها واشحا في زيادة وزن الدراهم كم تعطى من ناحية أخرى اتجاها بينا في نتس وزن الدانير وهي ظاهرة تستحقى التسجيل والملاحظة وترى أن السبب في ذلك هو زيادة في انتاج الغضة مما تسبب عنه ترول في حمرها بالقياس إلى الذهب أو نقس انتاج الذهب ومن هنا اختلفت القواذ في قوة شراء وحدتى النتود إلى ماكانت عليه بانقاس الذهب في الدينار من جهة وزيادة الغضة في شراء وحدتى النتود إلى ماكانت عليه بانقاس الذهب في الدينار من جهة وزيادة الغضة في الدرم من جهة أخرى .

<sup>(</sup>٤) العزاوى المرجع السابق عدد (٥) سنة (٤) ٢٢٨ وأ نظر أيضاً الصفحات ٣٨٤– ٤ ٣٩ تترى أن المغول ضربوا الفضة والذهب وراعى بعضهم – محود غازان مثلا – أن تكون خالصة كثيرة الصفاء وأوجدوا دور ضرب في بغداد والحلة والبصرة وأربل وأنه لم بكن من خلل في نظام نقدهم – لولا فترة الجاو القصيرة – وعدد ٩ سنة ٥ س ٧٧٠

عيار الدرهم.

تحول عبار آلفضة فى المسكوكات نحو الصفاء فكان سنة ٨٠ ه فى عهد عبد الملك ٩١٢ بالألف وفى عهد الوليد سنة ٩٠ ه بلغ ٩٧٣ر. وأصبح سنة ٩٧ ه فى عهد سلمان ٩٥٨ ، وظل كذلك فى عهد عمر الثانى سنة ١٠٠ (١١) ه. مضاعفات آلدرهم (٣) .

١ - دراه زنة الواحدة منها عشرة أمثال الدره (٩)

۲ - د د د د خسة د د (١)

٣ - د د د درهمين (٥)

أجزاء الدره:

١ - نصف الدرم (١) ٢ - ربع الدرم (١)

٣ — الدانق وهو سدس الدرهم ووزنه قيراطين وثلث من الفضة (١٠)

ع - القيراط وهو به من الدرهم (٩)

o - الطسوح وهو إلى من الدرهم (١٠)

٣ - الحبة وهي الدره (١١)

(۱) العزاوي سنة ٤ عدد د من ۲۲۷ ولين يول .N. Ch من ۱۸

(٢) وحوالى ستوط بقداد .. أصبح للدينار والدرهم على الحصوص أجزاء ومشاعنات.
 دائرة المارف البريطانية مادة Numismatie

(٣) المغريزي شدور العقود ص ٨ (٤) الدوري ص ١٩٣ (٥) تنس المرجم

The Coins of The Moham- لين بول ١٨٨٣ ص ١٨٨٧ من N. Ch. (1) medan Dyanasties in The British Museum (Loudon 1876) P. 202 را نظر على مبارك حيث بورد وزن نصف الدرع في عهد الرشيد سنة ١٩٣ وهو ١٩٩٦ و و ١٩٥٠ حم .

كثرة أجزاء الدرهم .

(۱) و تعول دائرة المعارف الاحلامية مادة Dirhem أن الدائق كان أكثر الأقسام انتشار ا (۱۰ و ۱۰ و ۱۰ و ۱۰ السنه ۱۸۸۶ من ۱۸۷۰ و لمل هذه النقود النفسية العبدية هي التي ذكرت نسبة الفضة والنجاس فيها على أنها كم فضة و لم كتاس كما يقول التلقشندي أو به تخاس و بهم فضة كما يقول اين مهاتي في قوانين الدوانين ــ أنظر الدوري ۱۸۹

فوة ابراد النقود

لم تضع الدولة الإسلامية قواعد لقوة ابراء النقود، لكن الفقهاء رتبوا هذه القواعد، فالنقود الذهبية والفضية لها قوة إبراء غير محدودة، سواء كانت مضاعفات وحدتى النقود أو أجزاؤها. ذلك أنه ه إذا خلص العين والورق من كل غش كان هو المعنبر في النقيد و المستحقة. والمطبوع منها بالسكة السلطانية، الموثوق بسلامة طبعه، المأمون من تبديله وتلبيسه، هو المستحق دون نقار الفضية وسبائك الذهب لأنه لا يوثق بهما إلا بالسك والتصفية والمطبوع موثوق به، ولذلك كان هو الثابت في الذمم مما يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات. وأما مكسور الدراهم والدنانير فلا يلزم أخذه المتباسه وجواز اختلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح، (۱)

ولما كانت القاعدة أن يضرب كل خليفة نقوداً باسمه ، مع جريان نقود من سبقه في التداول ، كانت نقود الخايفة القائم بالامر تقدم ـ في الافتنالية ـ على نقود سابقيه لان عدم التعامل بها يعتبر خروجا عن بيعته ، وفي ذلك يقول الماوردي ، ولو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع اتفاقها في الجودة فطالب عامل الحراج بأعلاها قيمة نظر فإن كانت من ضرب سلطان الوقت أجيب إليه لان في العدول عن ضربه مباينة له في الطاعة ، وإن كانت من ضرب غيره نظر فإن كان هو المأخوذ في خراج من تقدمه أجيب إليه استصحاباً لما تقدم وإن لم يكن مأخوذاً في القدم كانت المطالبة به غيناً وحيفاً (\*) ه

و نرى أن قاعدة قوة ابراء النقود تشمل حتى الأجزاء الصغيرة للدرهم من الناحية النظرية لائن التحديد في قوة الابراء انصب على الفلوس النحاسية

<sup>(</sup>١) الماوردى ص ١٣٩ و ١٤٠ وابو يعلى ص ١٦٥ ويتول أَذَ ، المرجع السابق م ٣١٩ أن العلة النشية المكسرة كانت تستعمل في الماءلات البسيرة رغم أن ذلك كان ياثي الاعتراض دائماً .

 <sup>(</sup>٣) الاحكان السلطائية ص ١٣٩ - ١٤٠ . وأنظر ذلك منصلا في جمودة رسائل
 ابن عابدين رسالة ﴿ تنبيه الرتود في سيائل النتود ﴾

فقط ، ولأن أجزاء الدرهم يتوافر فيها السك والتصفية . أما من الوجهـة العملية فلم نعثر على حادثة رفض الدائن فيها أجزاء وحدثى النقود ، ونرى ــ بحكم القياس ــ وجوب قبول النقود ما دامت تحمل علامة السلطان .

#### النقود المساعدة :

هي النقود النحاسية المسهاة بالفلوس (١) وقد وضعوا لهما هي الأخرى سنجات سموها خروبة وجمعوها خراريب فكانت قياس الفلوس (٢).

وكان الاتفاق هو الذي يعطى والفلس وقيمته وكان يستعمل في شراء البضائع الرخيصة (الله في الله لما كانت في المبيعات محقر الله تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه واحتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان إلى شيءسوى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات، ولم يسم أبدأ ذلك الشيء الذي جعل للمحقرات نقداً البئة فيما عرف من أخبار الحليقة ولا أقير قط بمنزلة أحد النقدين ... يجعلون بازاء تلك المحقرات نحاساً يضربون منه قطعاً صغاراً تسمى و فلوساً ولشراء ذلك ولا يكاد يوجد منها إلا اليسير (ع). ومع ذلك فإنها لم تقم أبداً في شيء من هذه الإقاليم ــ الإقاليم الإسلامية ــ بمنزلة أحد النقدين قط (١٠) .

وواضح أن هذه الفاوس لم تـكن مما يصلح لوفاء الديون . وليس لدينــا ما يبين قابليتهــا على الوفاء إلا أننا نستنتج أنه كان بإمكان الدائن أن يرفض استلامها طالما أن الاتفاق وحده هو الذي يعطيها القيمة .

## وسائل أخرى في التأديات:

ولما نمت الحضارة في العراق استنبطت وسائل أخرى في التأديات هي

<sup>(</sup>١) كلة لا فلس » .أخوذة عن كلة Follis اللاتيذية . دائرة المعارف الاسلامية مادة Fals

<sup>(</sup>٢) الغزاوي المرحج السابق سنة (٤) عدد (٥) من ٢٧٦

VA OF LAKE IL N. Ch. (T)

 <sup>(</sup>٤) وقد رأينا أن قلة النعود المساعدة عن الحاجة هي التي تسبيت في استنباط وسائل أخرى لم يكن للدولة عليها أشراف ، كالحيز .

<sup>(</sup>ق) المتريزي ، رسالة النتود ص ٧٧ ــ ١٨ وأفائة الأمة من ٧٦ ــ ١٧

السفائج وكان يحرى الدفع في المعاملات الضخمة بها (١).

ومن الوسائل الأخرى و الصكوهو في الأصل سند الدين ، وكان الصك العراق أشبه بالشيك الآن (\*) .

ونظراً لكون البصرة مرفأ العراق الوحيد والثروة فها ضخمة ،فقد وجد فيها سوق مالى وكان العمل بهذا السوق أن كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ منه رقاءً ، ثم يشترى ما يلزمه ويحول ثمنه على الصراف ولا يعطون غير رقاع الصراف طالما كانوا بالمدينة . (٣) »

- (١) متر ، المرجع السابق ص ٣١٩
- rr. & & & (r)
  - (٣) المرجع السايق ص٢١١

#### الورق القدى :

ويجدر بنا وقد انتهينا من فظام النقد الإسلامي أن نشير إلى حدث تاريخي فيا يتعلق بطبع أوراق النقد وعرضها للتداول بدل المعادن تلك الخطوة التي لم تتم عملياً في العراق وسارت بعض الوقت في تبريز في عهد ملك بني هولاكو .

فقد جاء فى كتاب الحوادث الجامعة والتجارب النافعة فى المائة السابعة لا بن الفوطى البغدادي ص ٤٧٧ حوادث سنة ٩٩٣ ما لصه :

وفيها وضع صدر الدين صاحب ديوان المالك بتريز و الجاو ، وهو كاغد عليه تمغه السلطان عوض السكة على الدنانير والدراهم وأمر الناس أن يتعاملوا به وكان من عشرة دنانير إلى دون ذلك حتى ينتهى إلى درهم ، ونصف ، وربع فتعامل به أهل تعريز اضطراراً لااختياراً بالقسر والقهر . فاضطربت أحوالهم اضطراباً أضر بهم وبغيرهم حتى تعذرت الاقوات وسائر الاشياء وانقطعت المواد من كل نوع فكان الرجل يضع الدرهم في يده تحت و الجاو ، ويعطى الخياز والقصاب وغيرهما و يأخذ حاجته خوفاً من أعوان السلطان. ثم حمل منه عدة أحمال إلى بغداد صحبة الامير لكرى بن ارغون آقا فلها بلغ ذلك أهلها استعدوا بالاقوات وغيرها حيث عرفوا عما جرى في تعريز . فلما انتهى ذلك إلى السلطان كيخانو أمر بإبطاله فيل وصول لكرى إلى بغداد .

# البَابْهِ لِمُالِثُ النقد العراقي في العهد العثاني

## فصل مفىرد

## تطوات النظام النقدى العمّالي :

فتح الأثراك العراق سنة ١٥٣٤ (١) ، وضربوا النقود باسمهم ، وكان فى بغداد دور للضرب استمرت إلى مابعد انقراض الدولة العباسية ، ودامت أيام العثم انين إلى أواسط القرن الثالث عشر الهجرى (٢) .

ونقل الكسسليان الصائع فى كتابه تاريخ الموصل ج ١ص١٩٤٥ عن تاريخ الدول لابن العرى ( وهو بالسريانية ) هذا الحبر وزاد عليه أن صدر الدين هذا أمر ، الأهالى أن يسلموا ماعندهم من ذهب وفضة إلى الحزينة ويستعيصوا عنها بأوراق مالية وتهدد محكم الموت من تجاوز على أوامره الملوكية ،

وكتب الآب انستاس الكرملي في مجلة غرفة تجارة بغداد سنة (ع) عدد(ع) ص ۲۸۲ عن الجاو وقال و وأسست (دورجاو) في كل من الولايات الآتية : إذربيجان والعراق العربي والعراق العجمي وفارس وخوزستان ودياربكر ومنع استعال الذهب والفضة في المالك الإيرائير .

ووصفه في ص ٢٨٣ قال ، والجاو قطعة كاغد مستطيلة مكتوب عليم الى الوجهين لاإله إلا الله محمد رسول الله . وفي وسط الجاو قيمته ، ومكتوب عليه ما ترجمته ، لقد أمر في سنة ٣٩٣ سلطان العالم بتداول هذا الجاو المبارك في المالك في غيره وبدله يكون هو وولده وزوجته عرضة للعقاب .

(۱) يقول أمين الريحائي في كتابه قلب العراق من ۲۲ ــ ۲۳ عن العهد التركي أنه « أريمانة سنة مظامة يبدو إلى جانبها العهد التنارى عهد سعيدا، ولو استطاع الترك أن محكوا النهرين دخلة والغرات لكانا اليوم أجف من رمل البادية واقتر من الحاد . »

(٢) العراوي ، الرجع السابق سنة (٤) عدد (٣) مي ٢٢٥

وكان نقدهم مزدوجاً أيضاً ، واستمر حتى عام ١٨٨٠ ، وكانت النسبة بين الذهب والفضة ١ إلى ٩٠٩ره١ كما وضعت بالإصلاح المـــالى العام الذى قاموابه سنة ١٨٤٤، ولم يتطرق هذا الإصلاح إلى أساس النقد المزدوج(١١) .

غير أن تقلب سعر الفضة ، والاتجاه العالمي نحو جعل الذهب فقط وحدة النقود ألجآ السلطنة العثمانية سنة ١٨٨٠ م / ١٢٩٦ هـ إلى إبطال سك النقود الفضية وجعل الليرة (٢) الذهبية المعادلة لأربعة دو لارات وأربعين سنتاً ، الوحدة النقدية في السلطنة . وأعلنت قيمة الليرة بما ثة قرش صاغاً ، ووضع في التداول القرش الفضى المعادل لجزء من ما ثة من الليرة (٢) .

وهكذا خرجت تركيا عن قاعدة النقد المزدوج، وتبعها العراق فكان ذلك بداية دور جديد في نظام النقد الذي خضع له العراق. على أن اتباع قاعدة المعدن الفرد لم تقلل من تعقيد النظام النقدى، فلم يكن القرش المعادل لواحد مر. مائة من الليرة سائداً إلا في المعاملات الرسمية، أما في المعاملات بين الأفراد فقد ساد القرش ه الجرك (٤) م، وكانت الليرة تساوى ٥ (١٣٧٥ قرشاً منه ، على أن هذا السعر لم يكن ثابئاً أيضاً فقد كان يختلف بين قطر وآخر بل بين مدينة وأخرى يضاف إلى ذلك سقوط سعر المجيدى (٥) ، فأصبحت الليرة تساوى ١٠٨ قروش بالنسبة للمجيدي في السوق ، وزادت الحكومة الأمر تعقيداً حين أعلنت استعدادها لقبضه بتسعة عشر قرشاً والليرة بسعر الأمر تعقيداً حين أعلنت استعدادها لقبضه بتسعة عشر قرشاً والليرة بسعر الأمر تعقيداً حين أعلنت استعدادها لقبضه بتسعة عشر قرشاً والليرة بسعر الأمر تعقيداً حين أعلنت استعدادها لقبضه بتسعة عشر قرشاً والليرة بسعر الأمر تعقيداً النقود الاجنبية التي كانت في

U. S. Office of The Director of The Mint, Monetary Systems of (۱) the Principal Countries of The World, (Washington 1914) P. 56 أَمُونُ أَمِنُ الرَّبِيُّ الرَّبِيُّ الرَّبِيُّ الرَّبِيُّ الدَّمِيُّ أُولًا فَالْوَرْقِ مِنْ ذَلكُ

<sup>(</sup>٣) سميد حماده ، التخالم النقدى والصراق قرسوريا ـ ترجة شبل بك دموس ( بيروت ١٩٣٥ ) ص ٢٣

<sup>(</sup>٤) كلة تركة مناها غير الصحيح الجيد .

<sup>(</sup>٥) يساوي ٢٠ قرشا ضاغًا أو خَسَ اللهِمَ الدَّهِمِيَّةِ . وأَدَّبَل في التداول سنة ١٨٤٤

 <sup>(</sup>٦) حماده ، المرجع السابع س ٢٦ ويقول ، ويناء دايه لم يكن الدكياً وسلطنتها قاصدة ذهب حقيقية ، لأن نقود الفضةوالذهب احتقظت كل منهما بنيسة غير محدودة ولم يباشر باى عمل فشيت أسعادها . كا

التداول ، كالجنهات الإنكليزية ، والفرنكات الفرنسية ، والروبلات الروسية ، والعملة الإفرانية .

#### التقود المتداولة:

قدر جاويد بك وزير مالية تركيا النقود المعدنية في تركيا بخمسين مليون ليرة أكثرها من الذهب، ولم يكن هذا هو كل المتداول فقد وجد إلى جانبه ماقيمته حوالي ١٢ مليون ليرة أخرى من أوراق النقيد التي أصدرها البنك الغثماني وهي من فتى العشر ليرات والخنس ليرات (١).

#### أحزاء ومضاعفات الوحدة:

والوحدة النقدية هي الليرة الذهبية وفيها ١٠٢,٠٨٥ حبة من الذهب الخالص (٢) ووزنها ٧,٢١٦ جم وصفاؤها ٩١٦,٦٦٦ بالآلف وتساوى ١٨ شائةً أو ١٤٢٤ دولارة (٢).

وكان فى النداول أيضاًمن النقود الذهبية قطعذات ٥ و ٢٦ و إ و إليرة أما المسكوكات الفضية فهى المجيدى (٢٠ قرشاً) ونصفه وربعه وبرغوث كبير ( ٢ قرش ) وبرغوث صغير ( ١ قرش ) ونصفه .

وتتكون المسكوكات النحاسية والنيكلية من :

بشلك ( ٢٦ قرش ـ نحاس ) ، ونصف بشلك ، وأربعين باره (قرش واحد ـ نيكل) ونصفه ، ومتليك (١٠ بارات نحاس) ، ونصفه ، (ه بارات نيكل) ، و ٢٦ باره (نحاس) (٤٠) .

<sup>(</sup>۱) وتد أوجب التأنون تنطيتها باحتياطي من المعدن، ثلثه من الذهب ولكنها لم Elliot O. Mears, Modern Turkey (New York 1924) . تدخل في التداول في العراق . (New York 1924) . by W. Cumberland P. 406.

Monetary Systems of The Principal Countries (٢) السابق الذكر ص ٦٥

<sup>(</sup>٣) دائرة العارف البريطانة عادة Money

Monetary Systems of The Frincipal Countries وانظر كمده الانواع Monetary Systems of The Frincipal Countries وانظر كمدلك « التتن السابق الذكر س ٥ و ودائرة المعارف البريطانية مادة Money . وأنظر كمدلك « التتن والقهوة في العراق مع كلام على بعش النقود العثمانية وغيرها » تأليف يعقوب سركيس =

# النَّفُو التركي فعول الحرب العالمية الألُّولي :

لم يتغير النظام النقدى خلال الحرب فاحتفظ بأساسه الذهبي ، ولكر الوحدة النقدية أصابها التغير ، فلم تبق الليرة الذهبية وإنما أصبحت القرش وذلك بموجب القانون الموقت الصادر في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩١٦ وقد جاء في مادته الأولى ، الذهب هو أساس النظام النقدى في السلطنة العثمانية والقرش هو الوحدة النقدية بوحددت المادة الثانية أجزاء القرش ومضاعفاته فقالت ، القرش مسكوك من النيكل وقيمته ، ٤ بارة وأجزاء القرش ، ٢ بارة و ١٠٠٠ بارات وهي مسكوكة من النيكل و تتكون النقود الفضية من قطع المخسة قروش والعشرين قرشاً . و تتكون النطيع المسكوكات الذهبية من قطع قيمتها ٥٠و ٥ و و ١٠٠ و ٥٠٥ و ٥ و قرش والنيكل المسكوكات الذهبية من قطع قيمتها ٥٠و ٥ و و ١٠٠ و ٥٠٥ و و ٥٠٠ و من قرش والنيكل عصين قرشاً .

وأصدرت الحكومة قبل هذا القانون قانوناً آخر في ١٣ حزيران (يونيه) ١٩٥٥ أباح إصدار أوراق نقدية حكومية ــ بعد أن رفض البنك العثماني، وهو بنك الدولة أقراض الحكومة (١) ــ بمقدار ٢٥٨٤٠٩٤ ليرة،

— (بغداد ۱۹۶۱) س ۲۵–۳۲ وفیه کلام طویل علی النقود الصغیرة التی کانت فی النداول کالبغدادی وهو ﴿ الترش ویساوی ۲۰ أتجه والبارة ٤ أتجات وهناك أیضا الشاهی وهو ﴿ الترش ویساوی ۵ بارات والعباسی وهو ۱۹۶۰ شاهی ثم الترش الرائيج وهو جزء من أد بهائة جزء من اللیرة . وأنظر كمدلك مقالته فی مجلة غرفة نجارة بغداد سنة (٤) عدد (۱۰) ص ۸۳۹ بعنوان و آخر العبد بضرب النقود العالية فی بغداد . »

<sup>(</sup>۱) ولاعجب في ذلك فقد كان رأس ماله مشتركا بين مبولين انكليز وفر نسيين وتركيا في حور ضد انكترا وفر نسا . وقد تأسس سنة ١٥٥٦ أولا برأسمال قدره ٥٠٠٠٠٠ ليرة ذهب من مواين انكيز . واهيد تأسيسه في ٤ شباط (فيراير) ١٨٦٣ برأسمال ليرة ذهب من مواين انكيز . واهيد تأسيسه في ٤ شباط (فيراير) ١٨٦٣ برأسمال نقدية وقد حددت الحكومة مقد امتياز عام ١٨٨٥ إلى ١٩٣٥ ثم مد إلى سنة ١٩٣٥ وقد المحددت الحكومة مقد امتياز عام ١٨٨٥ إلى ١٨٣٥ ثم امتدت بعد ذلك إلى الاعمال للمرقبة الذكية ثم امتدت بعد ذلك إلى الاعمال للمرقبة الاخرى ، حادم ص ٢٨ ـ ٢٥

ووضع مايقابل هذا المبلغ ذهباً فى بنكى الرايخ والنمسا والمجر سه وكان قرضاً من تلك الحسكومتين و تعهدت الحسكومة العثمانية فى الورقة النقدية بدفع القيمة ذهباً بعد عقد الصلح بستة شهور ،وصدر من هذا المبلغ فى مارس سنة ١٩١٥ مرس سنة يسندات مضمونة بسندات على الخزينة الألمانية آخرها فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٧ بلغ بحموعها جميعاً على الخزينة الألمانية آخرها فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٧ بلغ بحموعها جميعاً

وهبطت قيمتها هبوطاً كبيراً محتىصارت مائتها عشرة، وكانت الحكومة تروجها بالقوة (٢) .

ولما أتم الإنكليز احتلال العراق نظموا العلاقة بين الليرة التركية ــــ بنوعيها الذهب والورق ـــ وبين العملة الهندية التي جعلوها عملة البلاد. وسنعرض لهذا التنظم في الباب الأول من الكتاب الثاني .

# كمية النقود وفوة شرائها:

لا يوجد لدينا إحصاءات رسمية عن مستوى الأسعار فى العهد النزكى، لا قبل الإصلاح النقدى ولا بعده . ويستوى فىذلك عهد السلم وعهد الحرب ولسكن الذى تتناقله الكتب عن المجاعات التى انتابت العراق ، وما يتحدث به الناس عن العهد العثمانى يعطينا فكرة عن قلة مقدار النقد المتداول فى العراق وعن انخفاض الاسعار الشديدة ،كما يعطينا فكرة عن انحطاط مستوى المعيشة لدى جميع الناس على السواء ، فقيرهم وغنيهم . بسبب انعزال العراق عن طرق التجارة العالمية ، وقلة وسائل المواصلات وانعدام الأمن .

<sup>(1)</sup> with (1)

<sup>(</sup>۲) فارس الحوري من ۳۲۳. ويشير أيضا إلى أنه صدرت أوراق نندية على أثر خلة تحد على إشا خديوى مصر على سوريا وتركيا سنة ۱۸۳۹ ويق منها في التداول مبلغ يناهز الليون ليرة أمدا طويلا. وصدرت مرة أخرى أثناء الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧١ و ١٨٧٧ لا قوائم في قيمتها ١٦ مليون ليرة هبطت تيمتها نحو ٣٠ ٪. في اليوم الثانى من عرضها في الاسواق.

ويؤيد ذلك صآلة رواتب الموظفين وبخس الأجور بخساً شديداً كما يدل عليه حال العمران، وكان في غاية التأخر، وما زالت الآثار الشاهدة عليه قائمة. فالمكتب مثلا (١) تذكر أسعار الحنطة في سنى الغلاء الفاحش بما يقل عن عشر سعرها في الظروف العادية التي سبقت الحرب العالمية الثائية وكذلك كان الشأن في بقية أصناف مواد الغذاء وأجور العالى، والاحاديث السائرة على الالسنة تؤيد ما تذكره المكتب، وتشير جميعاً إلى الاسعار بالقروش وأجزاتها الصغيرة، دون القطع الذهبية.

والواقع أن هذه المفادير التي كانت في التداول في السلطنة العُمانية كان معظمها مركزاً في المناطق التجارية الأصلية وفي المدن المهمة كاستانبول وتركيا الأورييةوالسواحل التجارية المقابلة لأورباو القائمة على البحر الأبيض.

أماالعراق فقد كان مستوى المعيشة فيه لا يرتفع الا إلى القروش وأجزائها ، بل أن الاجزاء الصغيرة للقروش التي تركز تداولها في العراق لندل بما كانت تستطيع شراءه ، على قلة النقد وانحطاط مستوى المعيشة (٢). ومن ثم نستطيع أن نقول إن ما دخل التداول في العراق كان ضيّيلا ، وأن نصيبه من النقود الاجنبية كان أقل من ذلك عسدا العملة الإيرانية الرخيصة وأنه نظراً لقلة النقود فقد كانت قوتها الشرائية عظيمة .

وإذا تذكرنا أن موارد النقود بالنسبة للعراق كانت قليلة اضآلة تجارة تصديره لضعف حالته الإنتاجية ضعفاً شديداً بسبب إعتماده فى الزراعة كلياً على المطر وبسبب تفاهة التعليم، وانتشار الامراض الوبائية وقلم المتحضرين بالنسبة للبدو المتجولين، وضح أمامنا قله مقدار النقد وبالتالى ضخامة قوته الشرائية.

 <sup>(</sup>۱) أفظر مثلا ﴿ غرائب الاثر ق أخبار القرن الثالمة عشر » تأثيف ياسين العدرى
 ( باهتناء الذكتور ضديق الجليلي ـ الموضل ـ ۲۹۳۸)

 <sup>(</sup>٢) صاس العزاري القهوة والنتن مع كلام على بعض النقود العثمانية .

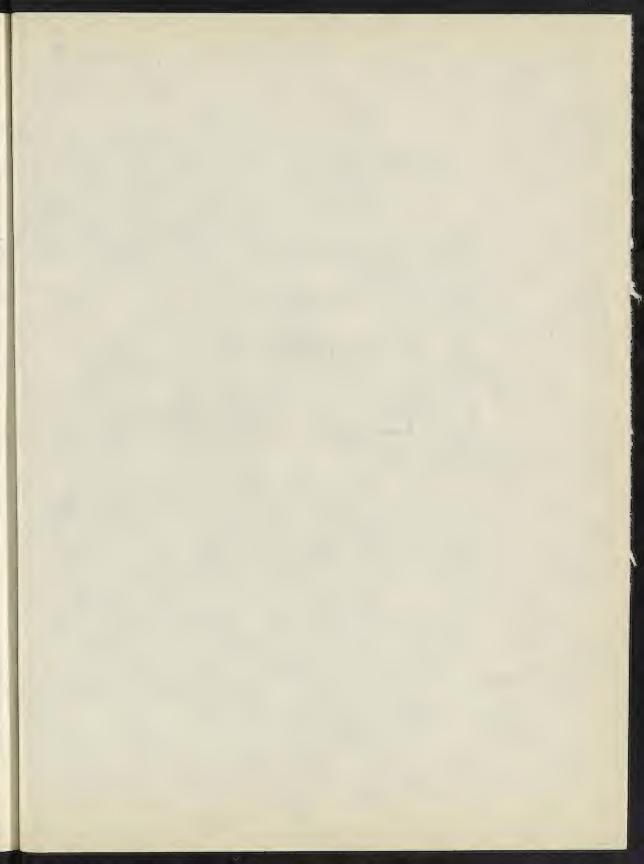
ولكن الوضع لم يعتم أن تغير في أمر المتداول وفي أمر الأسعار خلال الحرب العالمية الأولى ، ذاك أن العراق أصبح منطقة حربية هاجمتها بريطانيا مباشرة بعد اعلانها الحرب على تركيا . فأرسلت الخلافة العثمانية جيو شها لصد الهجوم من جهة ، وللهجوم على إيران من جهة أخرى ، وترتب علىذلك أن كثرت أبواب الصرف في العراق من رواتب ومؤن ومعسكرات ، فازداد المتداول. ولكن الزيادة هـذه كانت من الأوراق النقدية الحكومية ، أما الذهب فلم ترسل منه الحكومة المركزية شيئاً ، بل حدث العكس، فقدكانت الحكومة المحلية تجمع ما تستطيع جمعه من الذهب ليرسل خارج العراق، وهكذا حل الورق النقدي في التداول يحل الذهب. ولما كانت أسعار النقود الورقية في تدهور مستعمر ، وكان الإعراض عنها عاماً ، فقد اضطرتاً لأمور الدولة إلى أن تزيد في إنفاقها ، فيترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار يتلو هارتفاع آخر نتجت عنه بجاعات محزئة ذهب ضحيتها كثيرون، إذ بلغ ثمن الطن من الحنطة في الموصل قبل أن ينسحب منها الآتراك حوالي. . ٤ ليرة ذهبية في سنة١٩١٨ وكان البيع سرآ ، واستحال على الذين لا يمليكون الذهب الشراء ، لأن الورق النقدي لم تكن له قوة شرائية ، وذلك لكثرته من ناحية ، ولأنه غير مضمون بالذهب من ناحية أخرى ، ثم لأن الرأى العام كان يظن أن تركيا ستخسر الحرب. على أن أزمة الحبوب لم تطل كثيراً ، فقد انفرجت بالموسم الزراعي، وببيع مخزون الحبوب الذيخلفه الجيشالتركي وراءه بعد انسحابه. غير أن النقود المعدنية التركية احتفظت \_ إلى درجة كبيرة \_ بقوتها الشرائية . وخاصة النقود الفضية ، وقد بقيت جميعاً زمنـاً قصيراً في التداول بعد احتلال الانكلىز للبلاد ، ثم اختفت من الأيدى ، وبقىالناس بضع سنين يسعرون بالعملة التركية،فيردون النقود الهندية إلىما تساويه من النقود التركية. وبانسحاب الأنراك ودخول العملة الهنسدية عاد النشاط إلى الاسواق

التجارية واختفت السوق السوداء ، واطها أن الناس إلى النقود الهندية بعد أن أن كابدوا الكثير من الورق النقدى العثماني .

وقد ترتبعلى استبدال العملة الهندية بالعملة التركية ، بعدما نفر الناس من الاخيرة تبلبل فى الاسعار ، فاختلفت فى كل مكان. ويرجع ذلك إلى كثرة المتداول من مختلف النقود : الهندية والتركية ، المعدنية والورقية ، يضاف إلى ذلك النقود الذهبية المكتنزة التى ظهرت من جديد . وقد استمر أمر الاسعار مضطرباً إلى أن اعتاد الشعب على التعامل بنوع واحد هو النقد الهندى .

أما مستوى الاسعار خلال تلك الفترة فكان مرتفعاً لقلة البضائع وكثرة النقود والمستهلكين، ولكن هـذا الارتفاع لم يطل كثيراً، إذ سرعان ما تدفقت البضائع وقل المتداول فاتخفضت الاسعار.

اليخالك في اليفاني اليفام اليفام اليفاري اليف



# The same

الدينار هو وحدة النقود فى العراق، ويساوى جنيها إنكليزياً فى سعره، ويتجزأ إلى ألف فلس، ويقوم عملى إصداره ومراقبته لجنة مقرها لندن، يشترك فى عضويتها ثلاثة بنوك المكليزية فى رأس مالها وإدارتها، هى بنك انكلترا وبنكان من البنوك الثلاثة: الشرقى والعنمانى والشاهنشاهى الإيرانى، يمثلون فى اللجنة بالتناوب.

أما احتياطى العملة فجنهات انكليزية تستثمرها اللجنة فى سندات ويطانية أو سندات للمستعمرات الإنكليزية أو الدمنيون، طويلة الأجل ومتوسطة الاجل، وليس بين الاحتياطى أوراق تجارية ولا ذهب، مع وجود مقادير من الفضة فى مخازن اللجنة وفى المسكوكات.

ونظام الصرف بالجنهات الإنكليزية هو أساس النظام العراقي وهو ثاني مرحلتين مرجما نظام العملة ، أما أو لاهما فكانت مرحلة قانونية فقط لم تدخل محال التطبيق ، وهي مرحلة تأسيس العملة العراقية على أساس الاوراق الاجنبية الذهبية حين كانت بريطانيا على قاعدة الذهب ، فلما خرجت عنها وأوقفت دفع الذهب اضطر المشرع العراقي إلى تعديل القانون فألغي منه المقابل الذهبي للدينار فأصبح عملة ورقية الزامية ، ترتبط بأوثق رباط بالعملة البريطانية وتخضع لكل التيارات التي تنتابها من هبوط السعر وارتفاعه ، وتضخم النقد أو انكاشه .

وقد نظم شؤون العملة القانون الخاص بذلك المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ وتعديلانه ، ودخلت العملة في النداول في أول نيسان (ابريل) ١٩٣٢ ، وأصبحت العملة الهندية ـ التي أدخلتها الجيوش البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى إلى العراق ـ عملة غير قانونية بعد مضى مدة التبديل التي حددها القانون بثلاثة شهور .

وكان نظام العملة الفلسطينية مثالا نسج المشرع العراقى على منواله فيا وضع لنقده من نصوص رغم ما فيه من مظهر انتقاص السيادة التي حرص الشعب على التمسك مها .

حرصت فى تبويب هذا الكتاب على التجانس فى الموضوع والوحدة فى البحث بالقدر الذى استطعت ، ولا أشك أن فيه كثيراً من النقص أشعر به وكنت أرجو أن لايكون ، ولكن العناصر التى استقيت منها هذا البحث محدودة ، أهمها الملفات الخاصة بالعملة الموجودة لدى دائرة مأمور العملة فى بغداد ولدى مديرية المحاسبات العامة ، وقد استطعت الاطلاع على بعضها وفاتنى بعضها الآخر لانها — فى نظير المسؤولين — أمور سرية لا يجوز الاطلاع علما ، بله نشرها .

وقد خصصنا الباب الأول للعملة الهندية كعملة تداولها العراق وكنظام تقدى ، والباب الثانى لظروف الإصدار وأسسه ، أما الثالث فقد شرحنا فيه نظام النقد القائم .

# البابالأول

# النقد الهندى عملة العراق القانونية

بإعلان تركيا الحرب على الحلفاء فى الحرب الماضية — وكان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية — جهزت بريطانيا حملة قوية من الهند وسيرتها لاحتلال العراق. وثم تلق تلك الحملة مقاومة كبيرة فى عمليات الانزال إلى البرولا فى احتلال مدينة البصرة، واستمرت العمليات العسكرية فى العراق إلى أن عقدت تركيا الصلح مع الحلفاء سنة ١٩١٨. وحينئذ تم استيلاء الإنكليز على البلاد. وقد ادخاوا معهم العملة الهندية وجعلوها عملة قانونية.

# لفص للأول النقد الهندي في العراق

## النقد الهنرى معروف قبل الحرب الماضية:

إمارات خليج البصرة تحت الحماية البريطانية وليس لها نظام نقدى خاص وإنما تتداول البقد الهندي .

والبصرة ،وهي مرفأالمر اقالوحيد، في اتصال تجارى دائم مع هذه الإمارات تصدر اليها ماتصدر من صادرات العراق ، وتستورد منها ماتستورده فكان طبيعياً إذن أن يكون العراق الجنوبي على صلة دائمة بتلك البلاد وبنقدها ، وتنيجة هذا الاتصال التجاري المستمر بين هذه البلاد أصبحت الروبية الهندية عملة معروفة في تلك المناطق يقدر سكانها قوتها الشرائية حتى قدرها . ويشير

مين ، إلى أن مقدار الفضة في الروبية هو الذي جعلها مقبولة لدى المتعاملين
 في البصرة وبغداد ، مثلها مثل مافي الليرة من ذهب (١) .

## جيوش الاحتلال ترخل النقر الزندى "

احتلت الجيوش البريطانية البصرة فى ٢٣ تشرين الثانى ( نوفجر ) ١٩١٤ وممهاكيات كبيرة من النقود الهندية لسد نفقاتها ودفع أثمان مشترياتها . وقد ساعد فى قبول الشعب التعامل بها وتداولها أسباب :

الأول ــ ماسبق أنذكرناه من أنها ليستغريبة ، بل معروفة فى البصرة وجنوبي العراق بالذات .

الثانى ــ أنها نقود الجيوش المحتلة وأن سلطات الاحتلال فرضتها على الناس وجعلتها عملة قانونية ، تدفع بها الديون بدون تحديد لمقدارها .

الثالث \_ سمعة العملة الهندية في حد ذاتها ، إذ كان معروفاً أنهـا قوية في ضماناتها واحتياطيها ، وأن نسبة الفضة في الروبية كانت كبيرة ( ٩١٦ر. من الفضة الخالصة ) فلها إذن وقيمة ذاتية .

الرابع – لما دخلت تركيا الحرب أصدرت عملتها الورقية وأعطتها السعر الإلزامى وسحبت بعض الذهب من التداول واختني البعض الآخر خوفا من مصادرته من قبل السلطات التركية ، أو اختزن رغبة في الادخار فقل المتداول الذي له قوة شراء محتزمة فيكان لابد من عملة تسد هذا النقص.

الخامس – أما الليرة التركية الورقية فكان سعرها في هبوط مستمر، وكان شائداً أن ليس لها ما يضمنها وليس هناك حدود لإصـــدارها لذلك انعدمت الئقة بها ورغب الناس عن تدولها، إلا أن تضطرهم الظروف أو يقدو اتحت ضغط السلطات:

Ernest Main, Iraq from Mandate to Independence, P. 188 (١)

السادس ــ مما سبق يتضم قلة مافى الأيدى من النقد المتداول ، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى وسيلة للتعامل والتسمير ، وكانت هذه هي النقود الهندية .

وكلما تقدم الزمن وتقدمت الجيوش البريطانية في احتلال العراق ، كلما قوى مركز العملة الهندية لتأكد المتعاملين من حسن قوتها الشرائية . واحتل الإنكليز بغداد في ١١ آذار (مارس) سنة ١٩١٧ فلم تلق الروبية إعراضاً من المتعاملين، وهو الأمر حدث بعد ذلك في احتلال الموصل سنة ١٩١٨. بل لعل الأصح أن يقال إن النــاس استقباوا الروبية بسرور بعد أن ذاقوا الأمرىن من تدهور قيمة الورق النقمدي النركي وسرعة تقلباته متجماً نحو الهبوط. والعنت الذي كان يلقاه سكان المدن من سكان القرى والبيدو في قبول هـندا الورق ، وماكانوا يلقونه جميعاً من السلطات النزكية من سوء المعملة ، إذ كانت تعتبر في معاملاتها مع الأفراد قيمة الليرة الورقية كقيمة الليرة الذهبية. وقد تحمل الشعب من جراً و ذلك خسارات كبيرة إذكانت ، المبايعات ، التي تحصل لتموين الجيوش وغير ذلك تدفع بالورق على أساس أنه يعادل الذهب، وكذاك كان الأمرفما يتعلق بالرواتب فقدكانت مقدرة بالذهب قبل الحرب ــ وكانت قوة شراء الليرة الذهبية كبيرة كارأينا ـــ فأصبحت تدفع بنفس العدد ولكن بالورق ، وكانت تجي الضرائب بالذهب بقدر الإمكان . فـكأنما كانت القاعدة أن الذهب هو العملة القانو نية في حالات الجباية من الأفراد ، والورقهو العملةالقانو نية إذا كانت المعاملة تتضمن دفعاً لهم من قبل الحكومة .

فلا عجب إذن أن ارتاح الناس إلى الروبية فى معاملاتهم وهى لاتتغير فى الدفع والقبض من الحكوالة وإلها .

# النفد الخنداول ونسبة العملة الفضية الى العملة الورفيذ:

وكان مر. نتيجة فرض السعر الإلزامى لليرة الورقية وتدهور سعوها تدهوراً فاحشاً أن نفر الناس من العملة الورقية ، ولعل هذا هو السبب الذي جعل ثلث المتداول من العملة الهندية في خلال سنى الحرب من النقود الفضية ، وكان ذلك مقصوداً من سلطسات الإحتلال في جلب هذه المقسادير الضخمة من المسكوكات لئلا تسقط قيمة العملة الهندية هي الآخري نتيجة لإعراض الناس عنها ولتخوفهم من استلامها(١).

بلغ بحموع ماجلبته السلطات البريطانية من النقود الهندية حتى سنة ١٩١٧ مائة مليون من الروبيات ثلثاها من الأوراق النقيدية . وهكذا ضمنوا مهذه النسبة بين المسكوكات والاوراق النقدية حماية سمعة العملة وقوة شرائها ، بل إر قطعة الروبية الواحدة كانت كلها فضية لشلا يعرض الورق كثيراً في التداول (٢٠).

ولم بكن هذا هو كل المتداول في العراق فقد تبعته إرساليات أخرى ، سواء للنفقات العسكرية أو لفير ذلك ، ولا يمكن تقدير المتداول بمايقرب من الواقع لوقوع التخلخل المستمر في المقادير بين زيادة و نقصان وعدم إمكان ضبط ذلك لانعدام سلطة مستولة تقوم مهذا العمل .

فقد كانت المائة مليون المذكورة أعلاه مقدار ماجلبته السلطات حتى احتلال بغداد ولكن الاعمال العسكرية لم تتوقف فلم يتم احتلال الموصل إلا بعد ذلك بسنة . على أن كثيراً من الاعمال تم بعد احتلال بغداد كمد الخط الحديدي بين كركوك وبغداد وغيره. ومن ذلك يتضح لنا أن عشرات أخرى كثيرة من الملايين انفقت في البلاد .

وإلى جانب ذلك فلم تكن الضرائب والرسوم التى قامت السلطات المدنية الإنكليزية بجمعها تسد نفقات الإدارة المدنية ، فكانت إذن تكمل النقص بما تستورده من النقد الهندى . أضف إلى ذلك أن حالة السكان الاقتصادية لم تكن تسمح بدفع ضرائب كبيرة بعد أن أرهقتهم سنوات الحرب، وأرهقتهم السلطات

Review of Civil Administration of Mesopotamia, (London 1920) (1)

<sup>(</sup>٢) سميد حادة : النظام الانتصادي في العراق من ٣٤ .

المسكرية التركية ، وعطلت الحرب تجارتهم المتواضعة .

لذلك كانت السلطات البريطانية بحاجة مستمرة إلى جلب النقود من الهند على حسامًا لتنفقها على الإدارة العسكرية والمدنية .

أساب زيادة المتراول في السنين الأولى للاحتلال :

وأول الأسباب نفقات جيوش الاحتلال ، من رواتب ومؤن وإعاشة، ويلى ذلك أسباب أخرى :

١ \_ إنشاء المعسكرات لإقامة الجنود والمخازن المتعلقة مها .

٣ ــ مد الخطوط الحديدية لنسهيل النقل وإمداد الجيوش المتحاربة. وقد أنفقت فيها السلطات العسكرية المبالخ الطائلة. فقـــد بلغ طول الخطوط الحـديدية التي مدت خلال الحرب المـاضية للأغراض العسكرية حوالي ٨٥٠ كيلو منزآ (١).

ورآى الإنكايز استجلاباً لقاوب القبائل ليأمنوا تخريب مواصلاتهم
 والثورة عليهم أن يمنحوا شيوخ القبائل والرؤساء هبات وعطايا مالية كثيرة
 استمرت مدة طويلة حتى سنة ١٩٢٠ وبعد ذلك التاريخ في بعض المناطق.

٤ – ماأنفقته الحكومة البريطانية لإخماد الثورة العراقية الكبرى:
 بعد ان انتهت الحرب العالمية الأولى وجد العراقيون أنفسهم وقد خابت آمالهم من جراء اقتسام البلاد العربية بين فرنسا وبريطانيا بمعاهدة سابكس – بيكو ورأوا الإتجاه نحو إلحاق العراق بحكومة الهند (٢) ثم وضع العراق

Ireland, Iraq, A Study in The Political Development, P. 95

<sup>(</sup>۱) بقبت الحُطوط الحديدية الكذية في ادارتها وأموالها حتى سنة ١٩٣٦ حيث اشترتها الحكومة العراقية ودفعت فيها أكثر من أربعائة الف دينار فاصبحت ملك العراق وبقيت جيماً بعرضها الضيق وشد فنها فقط خط حديد قطاد الشرق بين بغداد ــ الموصل ــ تل كومك ، وهو الحط الذي أنشائه الحسكومة العراقية سنة ١٩٣٨ ابتداء من بيجي ،

<sup>(</sup>٢) وقد اتنق معظم العكام الانكبز في العراق ــ أبان حكم العباشر للعراق ــ في الرأى مع حكومة الهند تعتبر ضم ولا بق بنداد والبصرة الها أدنى حد لمطامعها منذ سبة ١٩١٥

تحت الانتداب، كل ذلك دفعهم لأن يشعلوها ثورة مدلحة كبرى في يونيه المهم المعتمرت إلى آخر تلك السنة، وكبدت بريطانيا نفقات أخرى طائلة بلغت ملايين كشيرة من الجنهات زادت المتداول زيادة أخرى كبيرة بعد تلك التي حدثت خلال سني الحرب. هذه الأموال هي التي ساعدت على حركة العمران فيها بعيد.

وظل النقد الهندى بتسرب من البلاد سداداً للديون الخارجية ، وتقل كمية المتداول حتى قدر فى سنة ١٩٣٠ بأربعين مليون روبية (١) أى حوالى ثلاثة ملايين دينار .

# تنظيم العماقة بين العماة التركية والعملة الهذر:

حتى ١٧ أغسطس سنة ١٩١٧ كانت العملة التركية (٢) والعملة البندية عملتين قانونيتين في البلاد . ولكن البيان رقم (٥) الذي أصدره القائدالعام في هذا التايخ غير الوضع ، فأصبحت العملة الهندية وحدها عملة قانونية .

وقد نص على أن جميع المقاولات والعقود والديور والايجارات والكمبيالات . . . الح التي عقدت قبل أول نيسان ( أبريل ) ١٩١٧ بالعملة التركية والتي لم تدفع ، أو بق منها شيء لم يدفع في التاريخ المذكور أو تستحق الدفع بعد ذلك فيجوز للمدين الوفاء بها بالروبيات حسب السعر القانوني لليرة التركية وقت الوفاء .

وحدد البيان سعر الليرة التركية بأربعة عشر روبية وأربع آنات وذلك بالنسبة للديون التي يستحق دفعها بين أول ابريل و ١٦ مايو ١٩١٨ . أما إذا

<sup>(</sup>۱) أنظر E. Main س ۱۸۸

<sup>(</sup>٢) وقد صدر قبل هذا الناريخ بيانات نها بيان اعتبر الليرة من الاوراق النقدية لاتختلف عن الليرة الدهبية . عباس العزاوى المحامى \_ مجلة غرفة تجارة بمداد سنة ٤ العدد المتاز ص ٦٣٩ .

اشترط فى هذه العقود الوفاء بالذهب عينا أو قدرت قيمة معينة عوضماً عنه فلا يسرى عليها هذا البيان ما دام أن الوفاء بها مشروط قبل أول كانون الثانى ( ديسمبر ) ١٩١٨ ، ولسكنه يسرى على هذه العقود وغيرها إذا كان تاريخ استحقاقها فى أول كانون الثانى ١٩١٨ أو بعده (١).

وصدر بعد ذلك بيان آخر رقم(٦٦) بتاريخ ١٥مايو ١٩٢٠ من الفائدالهام أطلق عليه و بيان الأوراق النقدية العثمانية لسنة ١٩٢٠ ، الني البيان المؤرخ ٢٩٢ يسمبر ١٩٦٦ الذي منع الانجار بالأوراق النقدية العثمانية التعارض اعتبرها بسواء كانت صادرة قبل إعلان الحرب أو بعده معلة غيررسمية ولا تقبل في دفع أي دين . واستثني منها الديون المعقودة في الأراضي المحتلة بالعراق بـ قبل تاريخ إحتلالها أو بعد توقيع الهدئة بين تركيبا والحلفاء (يوم الخيس ٣٦ أكتوبر ١٩١٨) فأجاز دفعها بالأوراق النقدية المثمانية كاما أو جزءا منها حسب إختيار الدافع إذا كان مشروطاً فيها صراحة الدفع بالأوراق النقدية ، ويسرى هذا الحكم على الديون الناشئة عن قرض أوراق نقدية عثمانية .

و نص البيان أيضاً على أنه ليس فيه مما ينقض أى دفع لـكل أو بعض أى دين حصل قبل تاريخ هذا البيان (٢).

# الفصيت لالشتاني

# النظام النقدى الهندى

مفرم

أدخلت قاعدة الفضة في الهند عام ١٨٣٥ (٢) فكانت الفضة أساس النظام

<sup>(</sup>١) مجموعة القوانين لسنة ١٩١٧

<sup>(</sup>٢) گنوعة التوانين لسنة ١٩٢٠ .

<sup>(</sup>٣) دائرة المارف البريطانية ماده Money

النقدى حتى تغير الحال سنة ١٨٩٣ .

ولماكانت العلاقات التجارية بين الهند والمملكة المتحدة كبيرة وتتطلب عناية مستمرة لسعر الصرف بين العملتين الهندية الفضية والانجليزية الذهبية لذلك كان الحاكم العسمام للهند يصدر تعليهات (أ) ابتداء من سمنة ١٨٦٨ تحدد هذا السعرفكان ١٠روبيات و ع آنات لكل جنيه انكليزى في تلك السنة. وكاما تغير السعر كاما تغيرت التعليمات حتى أصبح في سمنة ١٨٨٨ خمسة عشر روبية لكل جنيه (٢).

أما حريه السك فقد تقررت بالقانون الصادر فى سنة ١٨٧٠ و بموجبه كانت دور السك مجبرة على اصدار الروبيات مقابل ما يسلم اليها من السبائك الفضية ، وقد أوقفت هذه الحرية بموجب الاصلاح النقدى فى سنة ١٨٩٣ .

#### الأوراق النقرير:

ولم تكن العملة الفضية وحدها هي التي تجرى في التداول وأنما صدرت الأوراق النقدية إعتباراً من سنة ١٨٣٩ ــ وكانت تدفع بالفضة عند الطلب من قبل البنوك المختلفة في البنغال وبومباي ومدراس . غير أن الحكومة لم تلبث أن سلبت من البنوك هذا الحق في سنة ١٨٦١ وحصرت بنفسها حق اصدارها بموجب القانون الصادر في تلك السنة .

ولماكانت الهند مقسمة إلى سبع مقاطعات فقد وجد فى كل مقاطعة إدارة خاصة لاصدار الأوراق النقدية ، وتشعب عن ذلك أن الأوراق النقدية الصادرة فى مقاطعة لم تكن تعتبر نقداً قانونياً فى غيرها من المقاطعات .

أما فيما يتعلق بديون حكومة الهند المركزية فقدكان يصح دفعها بأى

Notifications (1)

J. Keynes, Indian Currency and Finance (London 1924) P. 9 (٢) وقد صدرفهذه السنة قانون Paper Currency Act, 1882 نظم عوجبه اصدار الروبيات مقابل الذهب ".

نقد كان من نقود مختلف المقاطعات (١).

ولاجل النسهيل على الناس والتغلب على التعقيدات التى يثيرها هـــــذا الاستقلال النقدى لمكل مقاطعة كانت دوائر الأوراق النقدية (") فى كل مقاطعة تقوم بتبديل الأوراق النقدية للولايات الآخرى (").

#### الاصلاح النفرى ــ: ١٨٩٣

سقطسعر الفضة مقدراً بالذهب، واستمر سقوطه سنوات متنالية بحيث اثر على تجارة الهند وماليتها في علاقاتها مع انجلنرا على الخصوص. لذلك لم يكن بد من خروج الهند عن قاعدة الفضة ، فأوقفت حرية السك إسنة ١٨٩٣ عا ترتب عليه أن يرتفع سعر الروبية بأكثر مما فيها من فضة ، وأسست العملة الهندية على قاعدة الأوراق الاجنبية الذهبية ، وهكذا أمكر تثبيت سعر الروبية عليا منذ سنة ١٨٩٨ بالقياس إلى الجنبه الانجليزى فأصبحت تساوى شاداً وأربعة بنسات (١٥ روبية في الجنبه )

و بمرجب القاعدة الجديدة أصبح لا يمكن إصدار الروبيات إلا مقى الله الدين السراء الذهب سواء كان سبائك أو مسكوكات حتى سنة ١٩٠٦ حين الشنرط في

<sup>(</sup>١) وقد ترتب على الاصلاح النقدى أن بدأت الحكومة تجمل الأوراق النقدية لكل متاطبة علمة قانونية في المباطبات الأخرى فيعلت اولا الورقة ذات الحس روبيات فأنونية في كل المند ثم الورئة من ذات العشرة روبيات وهكذا حتى أصبحت الأوراق النقدية جميعاً قانونية في كل المناطبات من كان له اثر في القداول فؤراه زيادة ظاهرة، Keynes أ المرجع السابق من غ في ٧٤ .

Paper Currency Office (Y)

<sup>(</sup>٣) كينز المرجع السابق ص ٣٨ ـ ٣٤ وكانت الأوزاق النقدية تتكون من فئات ه ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ روية .

R. Hawfry, The Gold Standard in Theory and Practice (Oxford (٤) وانظر كذاك Keynes الله عند ١٠ . ويتول في س ١ انه بند سنة ١٨٩٩ كانت تغيرات تيمة الروية \_ متدرة بالدهب طنينة . وسدرتا نونسنة ١٨٩٩ كانت تغيرات تيمة الروية يحدد هذه العلاقة بينها وبين الجنية الانكنزي ، س ٧ ،

اصدارها تسليم الجنيه الانجليزى الذهبي أو نصفه فقط وأيد قانور... Paper Currency Act 1910 هذا الإشتراط.

وقد تضمن الإصلاح الجديد الماديء الآتية : ـــ

الروبية عملة قانونية تدفع بها الديون بدون تحديد المقدار .

۲ — الجنيه الانكليزي عملة قانونية لأى مبلغ كان على أساس أنهيساوي
 ١٥ روبية وأنه يمكن ـ ما لم تتغير القواعد التي وضعت سينة ١٨٩٣ ـ مطالبة الحكومة باعطاء الجنيه مقابل ١٥ روبية .

قيدت الحكومة نفسها بهذا السعر. إلا أن الذي كان يحدث عملا أن
 الحكومة تتوقف عن الدفع ، ولم يكن بالإمكان الحصول على كيات كبيرة
 الذهب في الهند.

إلى الحكومة فى كاكتا أوراةً قابلة للصرف فى لندن بالجنهات بسعر الروبية شلن ولهم ٣ بنس.

وهكذا أصبح - بموجب البند الثانى - سعر الروبية لا يمكن أن يرتفع عن شلن و به بنس و به بنس و به بنس و به بنس (۱). منخفض عن شلن و به بنس (۱) و ترتب على اتباع الهند قاعدة الاوراق الا جنبية الذهبية أن العملة الهندية لم تعد عملة دولية وأن الحكومة كانت تعطى ، مقابل ما تتسلمه من الروبيات في الهند ، حوالات بالعملة الدولية - الذهب - على لندن . ومن ثم كان لزاماً على الحكومة أن تحتفظ بنوعين من الرصيد لتقوم بالتبديل المطلوب : رصيد الروبيات ورصيد الجنية الذهب . وهكذا توقف ثبات سعر الروبية على الاحتفاظ بهذين النوعين من الرصيد (۱) .

<sup>(</sup>١) كينز الرجع السابق ص ٦ - ٧ .

<sup>(</sup>٣) المرجع السابق ص ١٠ ــ ١١ .

#### اعتباطي العملة

مر الإحتياطي بمرحلتين كانت سنة ١٨٩٨ هي الفاصلة بينهما . وكان على نوعين في مرحلته الأولى :

القسم المستثمر وحده الاقصى يعين بقانون ويشمل سندات حكومة الهند وسندات ريطانية .

٢ — والباقي من الاحتياطي يتكون من نقود فضية في الهند .

أما الاحتياطي في مرحلته الثانية فقد احتفظ بنوعيه: القسم المستثمر والقسم المعدفي، ولم تنفير سياسة الاستثمار ما عدا زيادة الإنجاه نحو الإكثار من السندات البريطانية، أما القسم المعدفي فقد تكون بموجب قانون من السندات البريطانية، أما القسم المعدفي فقد تكون بموجب قانون في المندن، ولم يلبث أن صدر قانون ١٩٠٥ يعطى للحكومة السلطة في أن تحتفظ في لندن، ولم يلبث أن صدر قانون ١٩٠٥ يعطى للحكومة السلطة في أن تحتفظ أو سبائك ذهبية أو فضية ، ما عدا الروبيات المسكوكة فإنها تحفظ في الهند (١٠). أو سبائك ذهبية أو فضية ، ما عدا الروبيات المسكوكة فإنها تحفظ في الهند (١٠). من الاعتبادات الخارجية (٢٠). وكان يستعمل الذهب قبل الاعتبادات في سداد من الخارجية (٢٠).

#### سلطة الاصدار:

لا يوجد فى الهند بنك مركزى يقوم بعملية الاصدار ، وإنما تقوم بذلك مصالح حكومية لها بعض الاستقلال ، ومن ثم ليس فى امكان سلطة اصدار العملة القيام بعلمليات الحصم ، وينزنب على ذلك أن النظام الهندى نظام غير

<sup>(</sup>١) المرجع السابق ص ٤٨ ـ ٤٩ . على أن معظم هذا الاحتياطي ترك في بتك انكترا من ٧

Foreign Credits (Y)

<sup>(</sup>٣) الرجع السابق من ٢٩ .

مرن لا يمكن معه زيادة مقدار المتداول حين الحاجة إليه خاصة في موسم الحاصلات إلا بإحدى طريقتين وكتاعما لا تؤمن النسهيلات المطلوبة : إما جلب الجنهات الذهبية أو شراء سندات الحدكم مة (١).

# العملة الزندية غلال الحرب العظمى الاولى و بعدها:

تبعت الهند انكلترا في إيقاف صرف الذهب.

ولم يلبث أن تغير سعر الفضة خلال الحرب بحيث اختلف عن النسبة الموضوعة بين الروبية والذهب حسب التنظيم الذي وضع لذلك سنة ١٨٩٣ فار تفعت قيمة الفضة عن تلك النسبة خلال الحرب مما ترتب عليه أن أصبحت قيمة الروبية التجارية أكبر من قيمتها الإسمية.

وهكذا بدأ سعر الجنيه مقدراً بالروبية يتغير حتى أصبح يساوى في سنة ١٩١٩ حوالى ١١ روبية . واستمرت النسبة قلقة غير ثابتة حتى عادت انكلترا فى سنة ١٩٦٥ إلى قاعدة الذهب التي كانت تنبعها قبل الحرب ، وحينئذ بدأ سعر الصرف بين الروبية والجنيه يتقارب لما كان عليه قبل الحرب ، ومع أرب انخفاض سعر الفضة سنة ١٩٣٠ أثر على سعر الروبية إلا أنه لم تلبث أن عادت النسبة بينهما في سنة ١٩٣١ إلى ما كانت عليه .

ولما خرجت انكاترا عن قاعدة الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ تبعتها الهند بعد ذلك بقليل وأصبحت العملة الهندية مؤسسة على نظام الصرف بالجنهات الانكليزية ، ومن ثم بدأ الذهب يتسرب من الهند فبلغ ماصدر منه١٥٦ مليون دولار منذ أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى مارس ١٩٣٧ (٢).

#### المضاعفات والاجزاء:

الروبية من الفضة ، أما مضاعفاتها ، وقد مرت بنا ، فكلها من الأوراق

<sup>(</sup>۱) Council Bills الرجع السابق س ٥٦ هـ ٨ ه

R Howtry (۲) الرجع آلما بق ص ۱۸۱ .

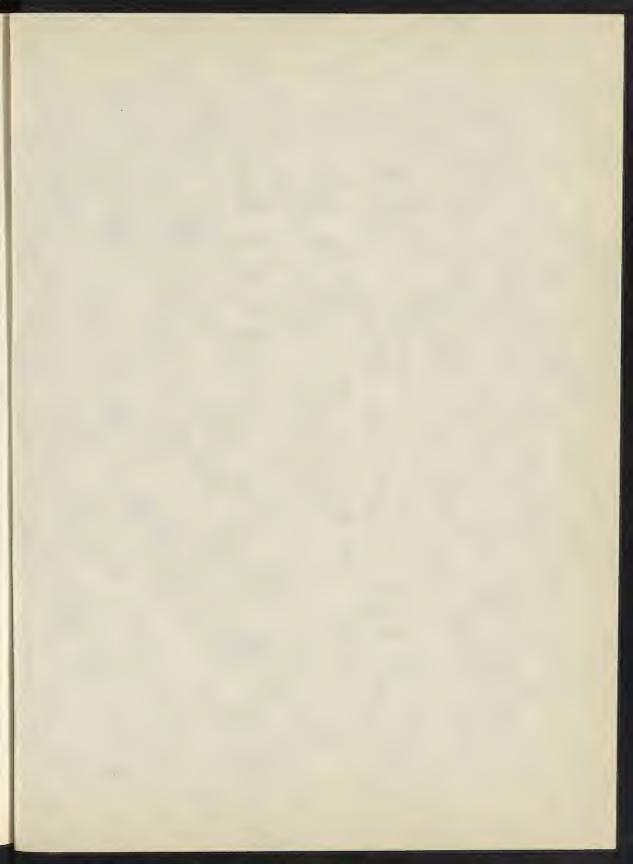
النقدية . أما أجزاؤها فن والفضة والنيكل والنحاس، وقد جرت العادة أن تستعمل الروبية الفضية فى الدفوع القليلة (١) أما الاوراقالنقديةفإنها تقبل مهماكان المبلغ .

ووزن الروبية ١٢,٦٦٥ جموصف اؤها ٩٦,٦٦٠ ما أجزاؤها الفضية فهى نصف الروبية وربعها وثمتها .

ولها أجزاء معدنية من النيكل وهي و الآنة ، ( Anna ) وتساوى ٢٠ من الروبية ، وأجزاء من النحاس وهي والبيسة ، ( Pice ) وتساوى الآنة أربعة منها ، و والباية ، ( Pie ) وهي ثلث البيسة (٢٠) .

<sup>(</sup>١) كيتر المرجع السابق ص ٢٧

<sup>(</sup>٢) دائرة النارف البريطانية مادة Money



# البابالثاني

# النقد الىطنى وتطورات اصداره

# الفي تيك الأول مراحل التفكير في إصدار العملة الوطنية

حينها استقر الأمر في العراق بعض الاستقرار بعد تتويج المملك فيصل الأول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣١ بدأ الناس يفكرون في أسس الاستقلال يريدون أن يحققوها ، وفي مقومات السيادة يبغون أن يستكملوها ، بعد أن خرجوا من ثورة استقلالية بعثها عدم تحقيق الحلفاء لوعودهم للعرب بالدولة المكبيرة وبالاستقلال ، وطبيعي أن يفكروا أول مايفكروا بنظام نقدى للدولة الجديدة يبعد عنهم شبح فكرة آذت شعورهم وإحساسهم ، تلك هي إلحاق العراق بالهند وتبعيته لها في جميع شؤونه ، تلك الفكرة التي أنتجت الثورات الدامية ، والإضطرابات المتتالية (١) .

وقد كانت العملة الهندية المتداولة فىالعراق مظهراً من مظاهر التبعية للهند فى رأى كثير من الوطنيين ، ولذلك رغبت الامة أشد الرغبة فى أن يحل محلها نقد وطنى يضفى على الاستقالال والسيادة أحد مظاهرهما . وحرصت الحكومات المتتالية من جهتها على تحقيق هذه الرغبة ، ولكنها كانت دائماً تصطدم بعقبات شتى جلها سياسية ننيجة للوضع السياسي المقلقل فى البلاد ولغموض العلاقة ـ سياسياً ـ بين انكلترا والعراق . فالجهود اتجهت كلها

<sup>(</sup>١) دَكَنُورَ عَمَانَ عَلَيْلِ \_ تُطُورُ نَظَامُ الْحَكِمَ فِي العراقي الحَديث\_ بِغداد ١٩٤١ ص ٢٤ ص

إلى استكمال الاستقلال السياسي لأنه – حسب تقيدير الرأى العيام – هو الذي يحقق النهضة الاقتصادية والرقى الميالي .

# المبحث الأول

#### دور الوزارات المختلفة في المثنروع

ومع هذا الاندفاع الشـديد في تيار السياسة لم ينس النــاس التفكير في الناحية الاقتصادية ولم سملوا أمر النقد الوطني .

وقد بدأ التفكير الجدى بالعملة منذ سنة ١٩٣٧ ، وعرضت بعد ذلك عدة اقتراحات لم تأت بنتيجة عملية حتى صدر انقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الذى وضع نظام العملة العراقية .

في عهد الوزارة السعدونية الأولى ( المرحوم عبد المحسن بك السعدون) سنة ١٩٢٣ قرر إصدار العملة على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، ثم طوى المشروع وأعيد بحثه سنة ١٩٢٦ ووضعت أسسه في عهد الوزارة السعدونية الثانية ( المرحوم جعفر باشا العسكرى) أيدت تبلك الأسس وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ تتفيذ الاقتراحات الموضوعة ، وقد وضعت لائحة قانون العملة لأول مرة في زمن الوزارة السعدونية الثالثة في كتابها المرقوم ١٥٦١ والمؤرخ إنيسان سنة ١٩٢٨ (١) وهذا المشروع الاخير بدوره وضع على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، وتكون العملة تحت إدارة بدوره وضع على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، وتكون العملة تحت إدارة بحدوره وضع على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، وتكون العملة تحت إدارة بحدوره وضع على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، وتكون العملة تحت إدارة بحدوره وضع على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، وتكون العملة تحت إدارة بحدوره وضع على أساس التبديل بالجنبات الإنكايزية، وتكون العملة تحت إدارة بحدة تكون لندن مقرها، وهي التي تشرف على الإصدار والاستغلال (٢).

 <sup>(</sup>۱) واجع من ٥٠ و ١٥ من ملك ١ / ١٥ قدم والحد عن أسواب مؤجية أضافية
 ثقانون العدلة العراقية .

<sup>(</sup>٢) راجع سعيد حماده النظام الاقتصادي في المراتي مر ٣٥٠ .

غير أنه لم يلق تأييداً لتمكن الروح الاستقلالية وشدة الدفاعها ، إذ لم تكن العوامل الاقتصادية والمالية وحدها هي التي تتطلب إصدار نقد وطني ، وإنما كان إلى جانب هذا العامل عامل الرغبة في التخلص من مظهر التبعية المائل بتداول نقود أجنبية في العراق ، فإذا لم يكن بالإمكان إصدار نقد عراق مستقل فلتبق الروبية لأن الناس اعتادت على التعامل بها ، واستقرت أمورهم وأعمالهم على ذلك . أما أن يحل نظام أجنبي آخر محل النظام الهندي فليس في ذلك تقدم . بل أنه يسبب فقط الاضطراب في المعاملات . أمالو كانت العملة المقترحة مستقلة \_ في الواقع \_ لرضي الناس بما يعقب تغيير نظام النقد من فوضي واضطراب وتبلبل .

وهكذا تأخر المشروع السابق الذي وضعته الوزارة السعدونية الثالشة حتى جاءت الوزارة السويدي) فقررت في مارس سنة ١٩٣٠ الإسراع باعداد مشروع العملة العراقية على أساس الدينار المساوى للجنيه الإنكليزي، وعلى أن لاتسك دنانير ذهبية للتداول، وهو نفس الأساس الذي وضع منذ البداية. وقد صدر قانون العملة سنة ١٩٣١ في عهد الوزارة السعيدية الأولى ( نوري باشا السعيد) (١).

# هل للسياسة العليا دمل في التأجيل؟

ولعل من أسباب تأجيل إصدار العملة الوطنية فى العراق التقرير الذى قدمته اللجنة المالية التي انتدبتها وزارة المستعمرات البريطانية لتبحث المركز المالى للعراق سنة ١٩٢٥ . وقد رأت اللجنة المذكورة عدم استبدال نظام النقد المدلول فى البلاد الآنه أصبح يتماشى مع حاجاتها وحالتها الاقتصادية وأن تغييراً فى نظام النقد الهندى القائم من شأنه أن ينتج أضراراً للبلاد (٢) .

ولست أُدري إن كانت الحكومة العراقية هي التي أُخدَت برأي

<sup>(</sup>١) علف ١/٨٥ قسم ١ ص ٥٠ ــ ١٥ . أسياب موحية أضافية

<sup>(</sup>٢) أنظر النقوير المذكور من ١٢ ففرة ١٥

اللجنة المذكورة باختيارها أو أن الحكومة البربطانية هي التي اقتنعت برأى اللجنة فتأخر إصدار العملة الوطنية ...! ولكن الكتاب المرسل من دار الاعتماد البريطاني في بغداد بتاريخ ٢١ / ٢١ / ١٩٢٩ إلى رئيس الوزارة العراقية يضع حداً للتساؤل ويكشف عن سبب تأخير إصدار النقد الوطني. ذلك أنه بعد أن يشير إلى نية إصدار عملة جديدة ، يقول انه ليس هناك صعوبات فيا يتعلق بربط المراق بعملة الهند وأن إصدار العملة الهندية من الهند مسموح به بحرية ... (١) ويظهر من هذا الكتاب أن الرغبة في إصدار النقد العراق كانت شديدة وأنه بدىء باتخاذ الإجراءات لذلك حيث يشير الكتاب إلى أن الترتيبات المتخذة الإصدار عملة العراق تحتاج إلى اثني عشر شهراً أخرى .

إلا أن الحكومة رأت أن الوقتة دان لإصدار عملة وطنية فاستدعت السيرهاتون يانغ ( Sir Hilton Voung ) المالى الإنكليزى ليبحث هيدا الأمر ويبدى وجهة نظره فيه ، ولعل استدعاء هذا الشخص بالذات يذكرنا بقرر لجنة وزارة المستعمرات سنة ١٩٢٥ ، ويقوى الفان بأن التيار السياسي هو الذي كان يلعب الدور الأساسي ، فقد كانت مكونة منه ومن السيرفيرنون ( Sir R. Vernon ) فاقترحا فيه إبقاء نظام النقد كما هو بحجة أن الشعب يركن لليه « دوما دام أن العراق في ظله يفقد سنوياً مقداراً من المتداول يصدر للخارج إيفاء المديون الاجنبية فهو يؤدى إلى انكاش في كمية المتداول ، ومن المنارج إلى تقليل مقدرة الشعب على الشراء الأمر الذي يضع حداً للإسراف في النفقات (٢٠) » .

وقد قدم السير يانغ تقريره المرقم، والمؤرخ ، حزيران ( يونيه ) ١٩٣٠ إلى رئيس الوزارة بعد أن قام بدراسة تمهيدية فأتصل بكشير منذوى الرأى ومختلف الهيئات . وعلى أساس هذا التقرير وضع مشروع قانون العمسلة

 <sup>(</sup>٣) وق هذا أشارة إلى الرغبة البريظائية في الهاء المملة الهندية هـ له قانو نية في المر الى .

<sup>(</sup>٧) فقرة مره من تقرير البيئة سألف الذكر .

العراقية وانتدبته الحكومة رئيساً للجنة العملة فى لندن .. وهو برى فى مطلع تقريره « أن النقطة المهمة فىالموضوع هو احتمال فبولالعراقييناللعملةالجديدة»

# المبحث الثاني الامتعرف في أساس العملة الجديرة

الصفة الأساسية فى العملة القبول العام لها لتكون واسطة التبادل وأساس القيم (1) فاذا نفر منها الشعب سقطت قيمتها . ولذلك كان الأساس الذى تقوم عليه العملة العراقية الجديدة محور جدل وخلافات كثيرة . وقد كان الرأى العام والغرف التجارية بجانب الأساس الذهبي للعملة لتكون قوية مقبولة فى التداول ، لأن الناس لاتثق بالورق خاصة العشائر وغير المتعلين (٢)،

#### رأى أعراب المعارضة:

واندفعت المعارضة السياسية ، وكانت قوية برجالها وبتغلغلها بين الناس، في معارضة الأساس الذي اقتنعت الحكومة به لإصدار النقد ، ونشطت تروج لآرائها . فكتبت جريدة السياسة تنتقد إصدار عملة ورقية وتطالب بسك عملة ذهبية إلى جانب الورق ، وترى ألا تكون لجنةالعملة في بلدأ جنية وأن لا يكون خان العملة في انكلترا ذلك لأنها تستطيع داءًا أن تهددالاً ما في الوطنية والاستقلالية ، بأن تحجز على الضانات الموضوعة لقاء عملتناالعراقية المتداولة والمعدة تحت يدها في لندن ، وأظهرت الجريدة الهلع من النتائج الاقتصادية التي ستعقب إصدار العملة بهذا الشكل ، ونوهت عما أحدثه ذلك

W.A. Confborn, An Introduction To Money (London 1938)P3 (1)

<sup>(</sup>٢) غرفة تجارة الموصل في ١/٣١/٢/١ إلى وزارة المالية .

من الذعر بحيث أدى إلى تسرب رؤوس الأموال الى الخارج ، تخلصاً من أضرار العملة الجديدة ، . ومع أنها ترى أن تأسيس عملة وطنية أم مفيد ، إنما يجب أن نبتعد ماأمكن عن تسليم زمام شئوننا المالية ومصير عملتنا بيد أجنبية ، وإبقاء الضمانات لقاء عملتنا في أرض أجنبية (١).

#### رأى الفرف التجارية :

أما الغرف التجارية فقد أجمعت على طلب الذهب يدفعها إلى ذلك تلك الفنزات العنيفة التي مرت بالعراق أبان الحرب العالمية الأولى وما بعدها من تدهور قيمة الورق النقدى التركي تدهوراً كبيراً جداً عصف بكثير من الثروات. يضاف إلى ذلك الطريقة التي عالجت بها الموضوع فقد بحثته بعقلية رأت تداول الذهب قبل الحرب العظمى المناضية وخبرت ثبات الاسعار مقدرة به فاعتادت عليه في الداخل، ورأت سهولة الانجار بواسطته مع الخارج. كا أن تنبع أعضاء الغرف التجارية للنظريات الاقتصادية والنقدية الحديثة كان عدوداً جداً.

ومع أنها أجمعت على ضرورة إصدار عملة وطنية ، لما في بقاء العملة الهندية في التداول من ضرر على الحزينة وعلى مالية البلاد ، إلا أنها رأت :

١ – أن إصدار العملة والأزمة الاقتصادية مازالت على شدتها يزيد الحالة الاقتصادية ارتباكا على ارتباكها . ومن الحير أن يؤجل الإصدار إلى أن تزول الأزمة .

٢ – أن العملة بحب أن تكون على أساس الذهب وأن تسك الحكومة
 ٢٠٠٠ من هذا الاحتياطى دنانير ذهبية تكون تحت الطلب لمن يريد أن يستبدل بالدينار الورق دينارا ذهبياً.

<sup>(</sup>۱) ق عددها ۳۸۱ الصادر في ۱۰ شباط (قبرابر) ۱۹۳۱ ويتول E. Main صفحة ۱۸۸ آن المارضة في سنة ۱۹۳۱ كانت بعض دوافعها سياسية .

وفى هذا النظام تسهيل على الصيارفة (Bankers) مادام أن بنك انسكلترا لا يعطى الذهب إلا للمصدرين ولأغراض التصدير. وفيه فائدة من ناحية أخرى ذلك أن المسكوكات لا تخضع للضرائب الجركية في حين أن السبائك تخضع لها.

٣ – أن ينشأ بنك أهلى يقوم بأمر إصدار العملة وحفظ الاحتياطي
 الذهبي وأن تبكون بغداد مقره (١).

### ردود الحكوم: :

وقد ناقشت وزارة الماليسة إقتراحات الفرف التجارية ، فذكرت أن التطور الحديث في شؤون العملة سلب من الذهب وظيفته في التنداول واستعاض عنه بالورق النقدى المضمون بالذهب الذي تحتفظه البنوك المركزية وتستخدمه لا في التداول الداخلي ، وإنما في تسوية الديون الدولية وتقوية العملة . ومن ثم فلا معني لأن نسير في طريق هجره العالم . يضاف إلى ذلك أن دولة صغيرة كالعراق تبهضها نفقات سك الذهب وتهيئة حاجة البلد منه وهي مختلفة باختلاف المواسم . وما دام أن ضمار الاصدار سندات وأوراق ذهبية مضمونة فإن قوة العملة أمر لا شك فيه (٢) وهي مضمونة بهذه السندات بنسبة ١٠٠٠/ فلا فائدة إذن من الاحتفاظ بنسبة ١٠٠٠/ . من الذهب المسكوك أو غير المسكوك لأن ذلك ينطوى على ضرر يمس البلاد ، وأنه المسكوك أو غير المسكوك لأن ذلك ينطوى على ضرر يمس البلاد ، وأنه سيكون مالا عقم الا يفل فائدة .

<sup>(</sup>۱) راجع كتاب غرفه تجارة بغداد المؤرخ ٤ كانون الأول (ديسج) علمه ١٩٣٠ والمرقم ٢٠٣ وكتاب غرفة تخارة الموصل المؤرخ ١٢/٧٠ / ١٩٣٠ والمرقم ١٦١ وكتاب دئيس الخرفة البندادية التجارية (The Bagdad Chamber of Commerce) المؤرخ ١/ ١/ ١٩٣٠ / ١٩٣٠ ملف ١/ ٥٨ تنتم ١

<sup>(</sup>۲) كتاب مدير الحيايات العام المؤوخ ۲۲ / ۱۲ / ۱۹۳۰ والوقم ۱۹۲۸ ملف ۱ / ۸ قسم ۱

ولا شك أن تطبيق اقتراح الغرف حول الذهب المسكوك سيؤدى إلى النداول الذهبي المباشر. فإذا زاد طلب التبديل على المقددار المسكوك وعجزت دواثر العملة عن تغطية الطلب فلا بد عندئذ من أن يؤثر ذلك على قوة العملة وقيمتها في الداخل. وفي ذلك ما فيه من الخطر والضرر (۱). والواقع أن طلب سك الذهب ليس له ما يبرره. ولو أن الغرف التجارية قصرت طلبها على الاحتفاظ ببعض الرصيد ذهباً له المسكوكات تعطى لمن يطلبها له لكان لهذا الرأى قيمته، ولكان لما تذرعت به الغرف التجارية من أن الذهب يكسب العملة الثقة بها وأن ذلك يساوى ما تفقده الحكومة من ربح لو استعملت السندات فقط التي تحمل في ذا تها عنصر الخسارة كا تحمل من عنصر الربح الأنها معرضة لتغير أسعارها هبوطاً وارتفاعاً لكان لذلك سنده المعقول ومثاله الموجود في العالم (۱).

# رأى خبر مالى فى الاساس الذهبي

وقد استندت الحكومة فى نقاشها مع الغرف التجارية على تقرير مؤرخ ( ١١ / ١٩ كتبهالسير أو تونيمير Otto Niemeyer بناءعلى طلب الحكومة العراقية حين عزمت على إصدار العملة حول الأساس الذهبي. والتقرير صغير الحجم إلا أنه قيم مركز. ويفتتح التقرير بقوله أنه لا يجدما يبرر أحداث علمة ذهبية في العراق:

۱- لأن الأمر الذى أجمع عليه علما. الاقتصاد هو أن يستخدم الذهب على وجه براعى فيه أقصى ما يمكن من الاقتصاد . وقد قبل هذا المبدأ فى مؤتمر جنوا سنة ١٩٢٢ . ومن أجل ذلك أصبحت وظيفة الذهب فى نظام المملة أنه يتخذ فقط أساساً للاعتماد المالى ووسيلة لتسوية الديون الخارجية

<sup>(</sup>۱) كتاباً وزير المائية المرقمان ٤٤٤٥، والمؤرخ ١٦/ ٢١/ ٩٣٠ الغرفة تجارة بنداد و٢١ / ١٢ / ١٩٣٠ لغرفة الموصل ــ ملف ١ / ٥٨ قسم ١

<sup>(</sup>٣) أَنْظُر كَتَابِ عُرِفَةُ تَجَارَةَ المُوسِلُ لُوزَارَةَ المَّالِيَةُ المؤرِخُ ١ / ٣ / ١٩٣٢ .

وإذن فيكون استعاله للنداول الداخلي إسرافاً . يضاف إلى ذلك أن أحداث عملة ذهبية في بلد تعود على تداول عملة ورقية بعد خطوة إلى الوراء، فلم يعد الذهب متداولا في أمريكا ولا في أوربا.

٢ ــ لأن اصدار مسكوكات ذهبية عبء ثقيل على العراق للاسباب
 الآتية : ـــ

ا ــ المسكوكات الذهبية أكثر كلفة من اصدار الأوراق النقدية لأنها
 تتطلب شراء كميات كبيرة من الذهب لسكه .

ب ــ لا تحصل الحكومة على أي ربح من الذهب المتداول.

ج اقبال الناس على خزن الذهب يحمل البلاد خسارة كبرى من الوجهة الاقتصادية .

د حـ تذويب المسكوكات وخزنها بقللان من كميات المتداول ، ولذلك سيتطلب الأمر شراء الذهب باستمرار لتماشي كمية المتداول حاجة المعاملات وهـذه عملية مستمرة ، فليست الصعوبة إذن تدارك الذهب في أول الآمر فقط وإنما ستكون عملية شراء الذهب مستمرة .

هـ لا بد أن تنسرب هذه المسكوكات الذهبية إلى البلاد المجاورة فيخسر العراق.

و ــ والصعوبة الكبرى فى العملة الذهبية هى الحماجة للتوسع فى كمية المتداول فى موسم الحاصلات ذلك التوسع الذى لا بد منه فى البلادالزراعية كالعراق. وهو أمر يصعب تداركه إذا كانت النقود مسكوكات ذهبية.

ولا شـك أن رأى السير أوتو نيمير ( Otto Niemeyer ) مصيب فيها يتعلق بعـدم ضرب دنانير ذهبيـة تجرى فى المعاملات . وزيادة على تــلك الخسارات التى ذكرها فهناك خسارة أخرى تتحملها الحـكومة هى مايصيب تلك المسكوكات من نقصان بسبب التحات وكثرة الاستعمال .

ونحن نضيف إلى ذلك ملاحظة أخرى تتعلق بالاستيراد والتصدير ذلك

أن الدول لتشجيع الاستيراد منها تعمد إلى تخفيض قيمة عملتها فيكثر الطلب على منتجاتها فتنتعش حالتها الاقتصادية ، ولكن ذلك يصعب إذا كانت العملة ذهبية ، فإن الاستيراد منها لايتيسر لارتفاع مستوى الاسعار فيها ، بل يكثر التصدير إليها ويتسرب الذهب باستمرار إلى الخارج ، وهكذا يختل ميزانها التجارى . وقد عمدت معظم الدول إلى تخفيض قيمة نقدها لهذا السبب ، بل إن خروج الدول عن قاعدة الذهب ، من أسبايه اختلال ميزانها التجارى نفيجة قلة التصدير منها بسبب ارتفاع الاسعار ، وكثرة الواردات إليها للاستفادة من هذا الارتفاع ، وهكذا يضمر الإنتاج الداخلي بفعل المنافسة الخارجية وتكثر البطالة .

والغريب أن أحداً من الذن بحثوا موضوع أساس العملة في العراق سواء الذن أرادوا الاساس الذهبي أو الذن خالفوهم لم يتعرضوا لهذه النقطة بالرغم من أن تقرير السير السير دام الادمة الاقتصادية العالمية وتقرير السير هلتون يانغ كتب في وقت اشتدادها . ولم يتعرض أحد لهذه النقطة حتى بعد خروج انكائرا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ ، بل استمر كثير من الناس يطلبون الذهب كأساس للعملة .

وانتقل Niemeyer في تقريره بعد ذلك إلى الفرض الشانى وهو جعل أساس العملة سباتك الذهب ( Gold Bullion Standard ) وقرر أن ذلك أقل خطراً ... نوعاً ما ... من ضرب الذهب نقوداً توضع في التداول. أما خطر التهريب فلا ينقص نقصاً محسوساً. وفضلا عما تقدم فنظراً لعدم وجود أسواق منظمة لسبائك الذهب في العراق ( Gold Bullion Market ) يرتاب في إمكان النجاح إذا اتخذت السبائك أساساً للعملة. ويرى أن المحاذير العامة التي تعترض إحداث عملة ذهبية تكاد تكون عين المحاذير لو كانت العملة على أساس سبائك الذهب كما أن قيام الحكومة بحزن سبائك الذهب من الأمور التي من شأنها الإسراف بدون داع.

# اقتراعه فئ أساسى العملة

وهكذا يخرج صاحب التقرير بنتيجته التي يضمنها اقتراحه وهو أن من صالح حكومة العراق أن تقوم بإصدار أوراق نقدية على أساس عملة أخرى ثابتة (كالجنيه الإنكليزي أو الدولار الامريكي أو غيرذلك) (١).

ثم عرض رأية في أن العملة التي تتخذ أساساً للعملة العراقية يجب اختيارها بالنظر لعلاقات العراق التجارية ، تلك العملة التي تعظى أكثر التسهيلات لتحويل الأوراق إلى نقد ويختار هو العملة الاسترلينية لأنه ، أفضل نظام يتفق مع مصالح العراق الاقتصادية (٢) ، .

#### رأى السير هلتوله بالغ في أساسي العملة

وقد أشار هلتون يانغ نفسه إلى موضوع الذهب فى مذكرته سالفة الذكر فقال إنه قدمت إليه اقتراحات من أشخاص لهم قيمتهم من شأنها ــ فى رأى أصحابها ــ أن تؤثر على قبول العملة ورواجها وذلك باقتراح سهولة تبديلها بعملات أخرى ولو بصورة مؤقتة ليطمئن الناس عليها . والاقتراحات هى : 1 ــ أن يكون لدى اللجنة رصيد ذهبي ولولمدة معينة لتبدل به الاوراق

النقدية حين الطلب.

 ٢ ــ أن تحتفظ اللجنة برصيد من أوراق النقد الهندى فى العراق لمدة مالتبدل به العملة الجديدة حين الطلب .

أن تحتفظ اللجنة برصيد من الاسترليني في العراق لتكون قادرة
 على تبديل العملة الجديدة بالاسترليني حين الطلب في العراق .

و يلاحظ أن هذه الاقتراحات تختلف عن آراء الغرف التجارية وماكتب في الموضوع في الجرائد والمجلات . فالاقتراحات لاتنصب على أساس العملة

 <sup>(</sup>١) يلاخط أن الجنيه الانكارى والدولار كانا أثناء تنديم التقرير على أساس الدهب
 أى أنه ينترح أن يكون أساس العملة الأوراق الأجنبية الدهبية .

<sup>(</sup>٢) والتقرير موجود ينصه الكامل بالانكايزية والعربية في الملف ١ / ٨٥ قسم ا

وإنمـا على طريقة تقويتها بحيث تتحقق لها الصفة الجوهرية فى النقود ، وهى القبول العام .

وقد انتقد يانغ هذه الاقتراحات ورد عليها فقال أنه تبصاً لذلك يكون الرصيد من الذهب والعملات قليلا ، ولمدة قصيرة ، ولحكن من الوجهةالعملية بحب أن يكون الرصيد المقترح كبيراً يساوى كل أو نهبة كبيرة جداً من العملة الجديدة وذلك لمدة طويلة .

وكافة هذا الاقتراح ليست هى الاعتراض الأساسى . والكنه سيؤدى الى عكس الشيء المرغوب منه فبدلا من أن تكون هذه الاقتراحات الثقة بالعملة ستهدمها وتثير حولها الشكوك لأن الجمهور يفضل طبعاً الذهبأو الجنيه الإنكليزى مما محتمل أن يؤدى إلى رفض عام للعملة الجديدة .

ويخرج من ذلك بأحد أمرين ، أما أن تترك الأمور كما هي — أى بقاء الروبية في التداول — أو أن يقبل نظام الصرف بالجنبات الإنكليزية ، فاذا اعترض علىذلك بأنه غير مقبول كان ذلك سبباً لأن تترك الأمور على ماهي وليس من الخير اللجوء إلى نصف الحاول.

ويضيف إلى ذلك أنه ، إذا شك الشعب فى العملة الجديدة فسيلجأ إلى اختزان الروبيات ولا يسبب ذلك إلا ضرراً محدوداً للمشروع الجديد. لأن الروبيات سرعان ماتظهر إذا تأكد الشعب من ثبات العملة وأن الروبية أصبحت غير قانونية ،

#### أساب الزويعة الذهبية:

والواقع أن هذه الزوبعة الصخمة التي أثيرت حول أساس العملة لم تكن في كثير من جوانها في جانب الحق بل تجنبته بدافع الحزبية وبالعوامل السياسية ثم بالرغبة في التحرر تلك الرغبة التي كانت من الاسباب الاساسية في وضع عملة وطنية ، فقانون العملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٣١ قبل أن يعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣١ كان قد وضع أساساً طيباً للعملة وإن كانت تنقصه بعض القواعد التي يتطلمها معظم الاقتصاديين ــ ومنها الاحتفاظ بنسبة قليلة من الذهب، ووجود بنك مركزى بدل اللجنة، وأن تكون الأوراق التجارية القصيرة الأجل من جملة غطاء العملة ــ فهو قد وضع قيمة ذهبية للدينار هي ٣٣٣٣٨٢ ر٧ جرامات من الذهب الخالص وقد حدد للجنة العملة في المادة ١٦ فقرة (ز) واستثمار الموجودات في سندات الدول التي يمكن تحويل عملما للذهب مباشرة أو في سندات مضمونة من قبلها . ه

كا أنه لمنع التضخم الذي قدريد الحكومة العراقية إحداثه نص القانون في المادة ١٧ أنه لايحوز إصدار أوراق أو مسكوكات إلا إذا وضع لقاءها سلفاجنهات انسكليزية. وسنعود إلى شرح ذلك كله بالتفصيل عند شرح القانون. وقد كان لعقلية العامة أثر واضح في حملة الذهب هذه إلى جانب العوامل السابقة . فالذهب نظراً لقيمته الذاتية Intrinsic Value وسيلة للتوفيير والاكتناز وإليه يرد مقياس القيم فلا عجب إذا أن يفضله أكثر الناس وليس مفروضاً فيهم أن يعلموا قواعد الاقتصاد ...

# الضج لم تؤثر في المشروع

غير أن الحكومة لم تأبه كثيراً لهذه الضجة ومضت فى طريقها فقدمت القانون لمجلس النواب فناقشه فى ١٩ آذار (مارس)١٩٣١ وصدر في ١٩٣١ نيسان (ابريل) ١٩٣١ ونشر فى الوقائع العراقية بعدد رقم ١٩٧٤ وتاريخ ١٩٣١/٤/٣٣ وصدد وصرف النظر نهائياً عن سك الذهب أو الإحتفاظ بسبائك الذهب، وحدد فى المادة الأولى من القانون أول تموز (يوليو) ١٩٣١ لصدور العملة للتداول. غير أن الازمة الاقتصادية والنقدية التي مرت بانكلترا فاضطرتها إلى الحزوج عن قاعدة الذهب اخر صدور العملة سنة كاملة، فصدرت في أول نيسان ١٩٣٢

بعد أن عدل القانون ليتماشي مع الأساس الجديد للعملة الانكايزية الورقية.

## لماذا لم يؤسس بنك مركزى لاصدار العمل

وقد جاء في الاسباب الموجبة الإضافية لقانون العملة العراقيةأن إحداث بنك كهذا أمر سابق لاوانه ـ حسب رأى الإختصاصيين ـ ومن شأنه أن يحرم الخزينة والشعب من الارباح الناتجة من اصدار العملة، ولا يمكن أن يكون مصرف كهذا إلا عراقيا بالإسم وأجنبيا من حيث رأس المال والإدارة (١٠). والواقع أنه لم يكن بالإمكان انشاء هذا البنك ، وما يتطلبه انشاؤه من رأس مال ضخم وإدارة مالية قوية في ذلك الوقت لفلة إيرادات الخزينة العراقية من جهة والضعف الناحية المالية عند العراقيين عامة ، ثم لطبيعة الشك في نفوسهم من جهة أخرى ، أما أن يكون البنك عراقيا بالإسم وأجنبيا من حيث رأس المال والإدارة فلم يكن يرحب به الشعبو الحكومة على السواء، إذكان ـ وما زال لدى الكثيرين ـ من أخطر الأشياء السماح لرؤوس الأموال الأجنبية أن تنسرب إلى العراق لا أن ذلك يستنبع التمدخل السياسي الا جنبي لصيانة الحقوق المالية للاجانب . وليس في مقـدور العراق ـ وهو في وضعه ـ أن يقاوم هذا التدخل، بل لم يكن من مصلحته أن يزيد عاملا من عوامل أسباب التدخل في إدارة الشؤون العامة ورقابتها ، فليس العزوف إذن عن إنشاء بنك مركزي نتيجة رغية عنه ، لا "ن الهيئات جميعاً رغبت في ذلك وطالبت به ، ولكن كان ذلك - كا قلنا - إما اعترافا بالامر الواقع بعجزنا المالى عن تتكوين هذا البنك أو دفعاً لسبب جديد من أسسباب التدخل الاجنبي في شؤوننا الساسة والاقتصادية.

<sup>(</sup>١) أنظر أسباب موجية أضافية لنا توني العملة المراقية ملف ١ / ٨٥ قسم ١

# الفيت الشاني

#### اصدار القانون وملابساته

صدر القانون وفي مادته الأولى موعد اصدار العملة العراقية للتداول بدل العملة المندية ، غير أن الأزمة العالمية التي هرت الأنظمة النقيدية وزعزعت قواعد التبادل التجارى بين الدول جارت على تاريخ اصدار النقد العراق المحدد له أول تموز ١٩٣١ لأن انكلترا رأت أن تعالج أزمتها بخروجها عن قاعدة الذهب ، فاضطرب سعر الجنيه الانكليزى وبدا سعر الصرف بينه وبين العملات الأخرى مقلقلا متغيراً ، الأمر الذي اضطر السلطات في العراق الى تأجيل اصدار العملة الجديدة عدة مرات كان الغرض منها انتظار ثبات قيمة الجنية الانكليزى ولي بعض الثبات .

# المبحث الاول

#### أسبلب اضرار العملة العراقية

رأينا في الفصل السابق أن الروح الإستقلالية كانت سبباً مهما أساسيا في اصدار العملة الوطنية ،كما أنهاكانت سبباً ـ من أسباب سياسية أخرى ـ في تأجيل الإصـــدار ما دامت الإقتراحات قائمة على حعل العملة تابعة للعملة البريطانية .

والواقع وأن وجود عملة غريبة فى البلاد أمر لا يخلو من الاستغراب، ولا يتفق مع المصلحة المالية والإقتصادية للبلاد، فن الضرورى احداث عملة جديدة على أسس وقواعد مستمدة من التطورات التي حدثت أخيراً فى أنظمة العملة الدولية على أن تكور العملة قوية ومتينة يعتمد عليها ويثق بها

لا الأهلون فقط ، بل أصحاب رؤوس الاموال التي يفتقر اليها العراق لإعادة عجده الغابر ، (١) .

ونضيف إلى ذلك أسباباً أخرى أوجبت اصدار العملة العراقية :

١ -- الأسباب الدستورية : فقد نص الدستور العراق الذي صدر في سنة ١٩٢٤ في المادة ١٠٨ منه , يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون ، وبقيت هذه المادة معطلة التنفيذ بانتظار هذا القانون (٢) .

٣ - تأثير استعال العملة الهندية في العراق: تتحمل الحزانة العراقية سنوياً مبالع طائلة لتبديل الأوراق النقدية الممزقة إذهى التي تتحمل مسؤلية سحبها من التداول ودفع بدلها (٣). وهو أمر متكرر بالإمكان الاستغناء عن انفاقه لو كارب البلاد عمله وطنية. وقد كانت الحكومة من ناحية أخرى أخرى مسؤولة عن تأمين سهولة التبادل بين السكان وتوفير مقادير من المسكوكات تني بحاجاتهم. وهذه الحاجات تختلف زيادة ونقصاً باختلاف الفصول والأوقات، فكان على الحكومة إذن واجب جلب وإعادة المسكوكات من وإلى الهند، وهذه الحالة كسابقتها مستمرة تحمل الحزائة سنوياً مقادير لا بأس بها تنفق على الشحن والتأمين. ولو أن المسكوكات كانت عراقية لا بأس بها تنفق على الشحن والتأمين. ولو أن المسكوكات كانت عراقية لا بأس بها تنفق على الشحن والتأمين. ولو أن المسكوكات كانت عراقية الاستفادت الحكومة والشعب من التفاوت التي يحصل بين قيمة المسكوكات الاستهة وأثمانها الحقيقية (٤).

(٤) أنظر فقرة ١ و ٢ من أسباب موجبة أضافية السابقة الذكر .

<sup>(</sup>١) أنظر أسباب موجبة أضافية لعانون العملة العراقية ملف ١ / ٨ ه قديم ١

<sup>(</sup>٣) ولا شك أن التحبير بكمة لا مسكوكات » على النظام النقدى الذى أراده الشارع وقصده من استماله كلة مسكوكات تعبير خاطىء . لأن هذا التحبير يعنى العملة الثانوية المساعدة التي تسهل التعامل بدليل أن المسكوكات جميعاً ، وفي جميع الدول ، جمل لها قوة ابراء محدودة للديون . وقد دالت هذه المادة ـ مع غيرها من المواد في سنة ١٩٤٤ فاصبحت (عملة الدولة تقرر بقانون) .

 <sup>(</sup>٣) وتبلغ نفئة هذا التبديل إلى الله ورية في السنة أى ٥٠٠٠٠ روبية . فترة ٥٥ من تقرير يانغ وفر يون عن الحالة المالية في العراق سنة ١٩٢٥

على أن هناك فائدتين أخربين في اصدار عملة وطنيه أو لاهما: أن الأوراق النقدية التي تتلف في التداول تنتفع حكومة الهند فقط من بدل هذه الأوراق ولا يصيب العراق شيء من ذلك. وما أكثر التلف والإحتراق والتمزيق. فلو أن العراقيين تداولوا عملة عراقية لاستفادوا من بدلها، فإن لم تتحقق هذه المنفعة الإيجابية، لما خسر بدل تلك الأوراق وفي ذلك دفع مضرة. وثانيهما وهو أهم من كل هذا فقدان ربح أكيد مضمون ينتج من استثمار غطاء الأوراق النقدية. فهو في حالة تداول النقد الهندي يعود لحكومة المندوشعها، أما لو أصدرنا عملتنا الحاصة لعاد استغلال الغطاء بربح كبير. أنه لم يكن للحكومة العراقية أية رقابة على العملة الهندية علاوة على أنه ليس من المستحسن أن نكون عالة في عملتنا على عملة أجنبية ليس بامكاننا ليس من المستحسن أن نكون عالة في عملتنا على عملة أجنبية ليس بامكاننا أن نعالج مواطن الضعف فيها.

# حملات على العملة الهندية في الرلمالد(١):

وزيادة على ذلك فقد استهدفت العملة الهندية لنقد شديد من الحكومة فقالت عنها أنها لايمكن اعتبارها من العملات المتينة والثابتة بالقياس إلى الجنيه الانكليزي. وتعرضت بعد ذلك لغطاء العملة الهندية فقالت: وإن عوض الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية الموجودة في التداول غير مؤمن تماماً بالذهب أو بما يعادل ذلك، فقسم كبير من العوض عبارة عن فضة أو مسكوكات فضية يتحول ثمنها بتحول أسعار الفضة في الاسواق، وقد يؤثر ذلك على قابلية المحافظة على أسعارها الخارجية ، فقد شوهد في السنين الماضية تحول مهم في المحافظة على أسعارها الخارجية ، فقد شوهد في السنين الماضية تحول مهم في المحافظة على أسعارها الخارجية ، فقد شوهد في السنين الماضية تحول مهم في المحافظة على أسعارها الخارجية ، فقد شوهد الله المنابقة الأولى وارتفع حتى تجاوز الشلنين في سنتي ١٩١٩ و١٩٠١ وهو الآن ١٨ بنسآ ».

وحذر وزير الاقتصاد والمواصلات يومئذ من اخطار ابقياء العملة

<sup>(</sup>۱) في مناقشة التأثون في مجلس النواب في جلسة ١٦ آذار ١٩٣٠ \_ . لذاكر ان مجلس النواب \_ اجتماع ١٩٣٠ ض ٢٠٦ رما بعدها .

الهندية في التداول لان النطورات السياسية التي تتمخض عنها الهند ستؤى حتما إلى نتائج مالية خطيرة.

والواقع ان ما يحدث للعملة الهندية ـ اى امكان تغير سعرها تبعا التيارات السياسية ـ لا يمكن ان يحدث للعملة للعراقية لان الحسكومة البريطانية لا تستطيع ان تفعل ذلك مالم تخفض قيمة عملتها . على ان هنائ فرضا مكن الحدوث فيها يتعلق بالعملة العراقية ، التى اتخذت لجنتها لندن مقرا لها ولاحتياطيها ولاستثهار أموالها ، وهو يقابل الى درجة كبيرة الاحتمال الذى ساقه وزير الاقتصاد والمواصلات . ذلك أن الحكومة البريطانية بامكانها أن تتخذ إجراء \_ اذا اقتضت مصلحتها المالية ذلك \_ من شأنه أن يؤثر على قيمة الدينار في البلاد المجاورة للعراق والتي تعتبر الدينار عملة قوية ذلك أن تحدد مقدار ما يصدر لذلك الغرض فلا تستطيع لجنة العملة سداد الديرف المطلوب . وهكذا تعرقل التجارة العراقيمـ و تضعف ثقة المجاورين \_ بالنتيجة \_ العملة العراقية .

#### امطاله عرفلة التجارة العرافية:

إذ مما لا شك فيه أن من مصلحة الامراطورية البريطانية أن تتركز استيرادات العراق فيها وأن تستولى هي على أسواقه . فاذا اتجه العراق الى الاستيراد من دولة أخرى وكانت المصلحة البريطانية تقضى في أن لا يكون لدى تلك الدولة رصيد متزايد من الاسترليني فانها تستطيع أن تحدد التجارة العراقية مع غير الامراطورية البريطانية بان تحدد الدفع بعملتها لئلا يؤثر ذلك على سعرها في الخارج وهكذا تضع أمام اللجنة ، وبالتالي أمام تجارة الاستيراد العراقية — العراقيل .

ولا ننسى أن الميزان النجارى العراقي مع معظم الدول ليس في صالحه فلابد من دفع فرق الاستيراد والتصدير . ولنضرب مثلا باليابان فقد استورد منها العراق في سنة ١٩٣٩ ما قيمته ١٥٢٧٠٠٠ دينــــار وصدر اليها ما ثمنه ١٩٣٠٠ دينار وفي سنة ١٩٤٠ استورد العراق ما قيمته ١٦١٧٠٠٠ وصدر اليها ما يقابل ٢٥٥٠٠٠ (١) دينار . وكان الميزان التجاري ـــ والحسان ـــ في صالح اليابان باستمرار وهكذا الحال بالنسبة لكثير من الدول كالمانيا وايطاليا وتشكوساوفاكيا الح . فلابد إذن من تسديد الفرق بعملة لها مركزها الدولي وأسهل عملة بالنسبة للعراق هي العملة البريطانية . ومن المحتمل أن تصطدم عملية الوفاء هذه بمصلحة بريطانيا

هذا من جهة ولو فرضنا من جهة أخرى أن اضطرابات سياسية حدثت في العراق وكانت من نوع ترى فيه انكلترا اعتداء على مصالحها، وأصدرت أمراً بوضع يدها على عطاء العملة العراقية كعلاج سلى اقتصادى لحالة سياسية، وهو الأمر الذى حسفر منه بعض من تكلم عن نظام العملة وأخطار تزكها في بلد أجنبية (٢)، لكان هذا العمل وحده كافياً لأن يسبب الهلع والذعر في الأوساط التجارية والمالية حول قيمة الدينار، ومن ذلك يتبين أن ربط العملة ربطاً تاماً بعملة أخرى لا يخلو من أضرار ومحاذين.

# لجنزالعملة توصى بتعريل القانود.:

منذ أن خرجت انكلترا عن قاعدة الذهب كتبت لجنة العملة في ٢٩ أيلول

Statistical Handbook of Middle Eastern Countries, أنظر ص ۹۰ من (۱) Jewish Agercy (Jerusalem 1944)

<sup>(</sup>٣) أنظر مثلا ابراهم مجمد حريدة لداء الشعب عدد ٣٢٨ في ١٤ كالون أول سنة ٣٠ م ١٩ و أنظر مثلا ابراهم مجمد حريدة لداء الشعب عدد ٢٩٣١ في ١٤ كالون أول سنة ٣٠ وأنظر أيضا حريدة السياسة عدد ٣٨١ في ١٥ شباط ١٩٣١ حيث ترى ﴿ أَنْ لا تَكُون لَجْهَةُ فَلَا تَكُلُمُوا ذَلْكَ لا نَهَا لَمَا أَنْ تَهَادُهُ لَا لَهُ عَلَيْنَا العراقية المناولة الأماني الوطنية والاستغلالية بان تحجز على الفمانات الوضوعة لها، علمتنا العراقية المنداولة والمعدد تحت يدها في لندن ته .

(سبتمبر) ۱۹۳۱ توصى بتعديل المادتين الأولى والسادسة عشرة فقرة (ز) لتتمكن اللجنة من استثبار أموالها بسندات بريطانية (Sterling Securities) والسندات الأخرى المقومة بالجنيه الإنجليزى (۱) ذلك لأن خروج انكلترا عن الذهب أوجد صعوبات جمة تحول دون اصدار العملة الجديدة كما اتفق عليها أولا، لأن الجنيه الانكليزى ليس له الآن مقابل ذهبي (Value in Gold) وأن الاساس الذهبي قد لا تعود إليه انكلترا مرة أخرى، وقد يكون له أساس آخر أكثر انطباقاً على المعاملات المصرفية ومقتضيات التجارة (۲).

وقد حاولت الحكومة من جهتها فى أول الأسر أن تحتفظ بأساس العملة الأول فكتب وزير المالية إلى لجنة العملة (٢) يقول م أن الرأى القانون فى العراق يرى أن خروج انكلترا عن قاعدة الذهب لا يوجب تعديل القانون . وأنه لا يوجب عدم تطبيق الدستور فى وضع قانون صدر من البرلمان موضع التنفيذ ، وليس هناك موجب قانونى أو دستورى لتعديل هذا القانون (٤) ، .

غير أن اللجنة لم يقنعها ذلك وردت في ١٩٣١/١٢/١٢ تقول أن الفقرة (١) من المادة ١٦ تجعل من وظائف اللجنة تجهيز ومراقبة العملة في العراق والمحافظة على شرائطها الأساسية وقيمتها ، وترى أن هـذه المراقبة والمحافظة

<sup>(</sup>١) وكان أصل الفترة ما يلي . استثمار موجوداتها في سندات الدول التي يمكن أو يل عملتها للدهب مباشرة أو في سندات مضورة من قبلها مع الاحتفاظ بتسم من الموجودات نندأ له فاضيت في التعديل عبارة \* أو باللجة الانكابزية - استرئبني - له عد كاني \* الدهب مباشرة \* الواودة في الفقرة .

<sup>(</sup>٢) ملف ١ / ٥٥ قسم ١ كتأب ولمتون يائغ في ٢ أكتوبر ١٩٣١

<sup>(</sup>٣) ق عوه توفير ١٩٣١ ملف ١ / ٨٥ قدم ١

<sup>(</sup>ع) و تحن ترى أن هذا الكلام لا معنى له . ولعاء أريد من ورائه اتناع اللجنة بعدم التعديل بدورائه اتناع اللجنة بعدم التعديل به قلدستور يجيز تعديل التانون كا وجد هناك سبب فتفى هذا التعديل لأن وظيفة البرلمان سن التشريعات للتي تلائم تطور المجتمع وتسد علجاته . وليس من حد على حرية البرلمان في ذلك به فالدستور العراق لا يشترط في تعديل التوانين لا موجب قانوني أو دستورى كا فرضع التشريعات وتعديلها والغاؤها يذبلها البرلمان بمطلق حريته كا رأى في ذلك وسيلة تحقيق للنفعة العامة م

تقترن بالمادة الأولى، وأنها بالتالى لا تستطيع أن تقوم بواجبها مع وجود المادة الأولى. أما الرأى القائل بالإحتفاظ بأموال اللجنة نقداً حتى تنكشف الأمور، ففيه ضياع لدخل اللجنة من الاستثمار.

وهكذا ترى اللجنة أنه ما دامت النية ما زالت ترى أن الجنيه الانكليرى خير أساس للعملة العراقية فتعديل المادتين أمر ضرورى. فوجدت الحكومة نفسها ازاءهذا الإصرار وهذا المنطق الاقتصادى مضطرة إلى أن تذعن للأمر الواقع وتسلم بالطلب وتتقدم إلى البرلمان طالبة تعديل المادتين ، وتعديل المادة ١٩٧٧ لخاصة بتاريخ اصدار العملة، وإعطاء الصلاحية للحكومة في تأجيل الاصدار على أن لا يتأخر عن ٣١ كانون الأول ١٩٣٧ وذلك بارادات ملكية .

ودخل هذا القانون المرقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ الممدل لقانون العملة المرقم ١٤ لسنة ١٩٣١ المعدل لقانون العملة المرقم ١٤ لسنة ١٩٣١ في التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (١). وعلل وزير المالية هذا التعديل بخروج انكلترا عن قاعدة الذهب، فأصبح من الضرورى بعد ذلك أن ينفصل الدينار أيضاً عن الذهب. ومن ثم فقد خرج العراق عرب قاعدة الذهب وأصبح نقده قامًا على أساس الصرف بالجنهات الانكليزية ( Sterling Exchange Standard ).

وعاود الناس البحث من جديد في الأساس الذهبي، فقد لوحظ في مجلس النواب أن والحوادث اثبت أن ارتكاز العملة على الذهب أمر لامناص منه .. كما أن تقرير اللجنة المشتركة التي نظرت مشروع التعديل .. وهي مكونة من اللجنتين الاقتصادية والمالية .. اقترحت ، بقاء العملة العراقية مرتكزة على قاعدة الذهب حفظاً لئروة البلاد وتطميناً للأفكار الجازعة ، من تدهور قيمة الجنيه الانكليزي ، وقد رفضت الحكومة هذا الإقتراح ، لأنها لا تريد أن تخدع الشعب بكلمات غير قابلة النطبيق في الوقت الحاضر ، . . . كما رفضت الاخذ بفكرة استعال الدولار والفرنك ـ وكانا على أساس الذهب ـ إلى

<sup>(</sup>١) الواقع العراقية عدد ١٠٦٦ تاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٣١

جانب الجنيمات الإنكليزية في رصيد العملة ، بحجة أنه ما دام الا ساس هو التبديل بالجنيمات الانكليزية فإن الإحتفاظ بسندات مقومة بالدولار أو الفرنك من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات ، وأن يسوق لجنة العملة إلى الدخول في مضاربات ربما سببت خسارة (١).

وقدة كرت الحكومة في الأسباب الموجة لتعديل قانون العملة وخروج العراق من قاعدة الأوراق الذهبية الأجنية فقالت أن توقف بنك المكارا عن إعطاء الذهب سبب نزولا في سعر الجنيه الإنكليزي النسبة إلى الذهب ويما أن سعر الجنيه في الأسواق أصبح غير ممادل لسعره الرسمي وهو ويما أن سعر الجنيه في الأسواق أصبح غير ممادل لسعره الرسمي وهو بالذهب بواسطة تحويلها إلى جنبهات المكليزية بحكم المادة ١٨ من القانون فإن بقاء القانون على ماهو عليه سيؤدي إلى وجود تفاوت بين سعر الدينار تما للبادة الأولى من القانون وسعره الحقيق بنتيجة تحويله إلى العملة الإنكليزية ولأجل إزالة هذا التفاوت اقتضى تعديل المادة الأولى من القانون بحذف العبارة ، ويساوى من حيث الفيمة ٢٠٧٣٢٣٨٧ جراما من الذهب الحالص (٢٠)، وتعديل الفقرة (ز) من المادة ١٠٠٠.

وقد جاء فى الأسباب الموجبة لتعديلها ، إن العملة الإنكليزية غير قابلة التحويل للذهب مباشرة فى الوقت الحاضر ولأجل تمكين لجنة العملة من استثمار أموالها بالعملة المذكورة اقتضى تعديل الفقرة (ز) من المادة السادسة عشرة،

أوجب هذا التعديل كثيراً من اللفط في الأسواق المالية والتجارية

<sup>(</sup>۱) راجع مذاكرات مجلسالنواب اجتماع ۱۹۳۱

<sup>(</sup>٣) وقد كان نص المادة الأولى قبل دخا الشديل لا ابتداء من اليوم الأول من شهر تموز سنة ١٩٣١ ــ وقد أجل الاصدار إلى ١ نيسان ١٩٣٢ ــ يكون الدينار الوحدة القياسية للحلة في الدراق ويساوى من حيث البيعة ٢٣٨٢ ٣٣٨٧ حرامات من الدعب الخاتف ويؤلف من الف قلس».

وحامت الشكوك بشكل أقوى مماكانت حين كانت العملة البريطانية مقومة بالنهب. من ذلك ماكتبته غرفة تجارة بغداد في ٧كانون الأول ١٩٣١ إلى وزارة المالية تقول الاحظ الفرفة أن نص المادة الأولى بعد التعديل أصبح يكون الدينار الوحدة القياسية للعملة في العراق ويؤلف من ألف فلس وإن ذلك معناه أن الدينار أصبح وليسله قيمة معينة و ولا يجوز إصدار عملة قيمتها غير معينة وعوضها غير ثابت . وإن عدول الحكومة عن أساس العملة المدكورة في العراقية في الفانون الأصلى قد هد ركناً من أركان الثقة بالعملة المذكورة ه.

# المبحث الثاني

# تأحيل اصدار العمل وأسابر

دفعت الآزمة الاقتصادية السير هلتون يانغ الى أن يقترح على الحكومة العراقية فى ٥ نو فمبر سنة ١٩٣٠ تأجيل إصدار العملة الجديدة حتى يثبت الجنيه الانكليزى ورأى ، إن ثباته يتوقف على السياسة التى تنتهجها الحكومة البريطانية – الجديدة ولا يمكن التنبؤ بها الآن . إلا أنه لإيجاد التوازن للجنيه لابد من موازنة الميزانية وإيقاف زيادة الواردات على الصادرات ، وكان هذا الاقتراح كا هو واصح من تاريخه قبل صدور قانون العملة العراقية وقد أعقب هذا الكتاب اقتراح آخر من دار الاعتماد البريطانية فى بخداد بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٥ يقول ، تلقى المندوب السامى معاومات من لندن تقول إن الاعمال التحضيرية الضرورية لإدخال العملة العراقيسة الجديدة فى التداول تستفرق سنة شهور على الأقل وربما أكثر ، ولذلك يرى وزير المستعمرات أن نية الحكومة فى إصدار العملة فى أول أبريل ١٩٣١ هى غير عملية . ه

# التأميل الأول (١)

ولكن الحكومة مضت في طريقها فاصدرت القانون ثم اضطرت الى تأجيل إصدار العملة للتداول الى أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣١ (٢)، وذلك استنادا الى المادة ٢٧من قانون العملة . اما سبب التأجيل فلأن «الاجراءات اللازمة لتطبيق قانون العملة العراقية لا يتوقع اكمالها في ١ تموز ١٩٣١ بالنظر التأخير الذي حصل في صدور القانون وكذلك في تشكيل لجنة العملة (٢) «. وقد أخبر وزير المالية (٤) رئيس اللجنة بتاجيل اصدار العملة ثلاثة شهور . وبرغبة الحكومة في اصدار العملة باقرب وقت مكن . ويشير الى الخطر المترتب على التأجيل وأنه اذا لم يكن بامكان اللجنة اصدار العملة بعد ثلاثة اشهر فستضطر الوزارة الى تأجيلها ثلاثة اشهر اخرى فان لم تنته احتاج الامر الى اصدار قانون جديد بتأجيل تداولها لان المادة ٢٧ تعدد مدة التاجيل بستة أشهر فقط .

<sup>(</sup>۱) افترحت غرقة تجارة البديرة ، وابدتها الغرفة النجارية البريطانية في آ / ه / ۱۹۳۱ تأجيل أصدار الدلمة إلى أول سنة ۱۹۳۲ . فقالت أن تغيير الدلمة في أشد ، واسم السنة عملا ، وهو موسم جم النمور سيسب ارتباكا في أعمال التجار والملاكين لان عقودهم ، مقودة بالعملة الهندية ، وقد نظووا دفاترهم أيضا على هذا الاساس ، يضاف إلى ذلك أن البدو والنلامين قد تساورهم الريب في أمر العبلة الجديدة فلا ينبلونها وعندئذ تزداد الاعمال التجارية تعتدا ، وقد رد وزير المالية على غرمة تجارة البصرة يقول أنه لم يبين في طلب التاجيل أسباب معقولة توازى الاضرار التي تنجم عن بقاء الروبية في التداول ، وأشاد الكتاب إلى لا أن اصدار العبلة العراقية لا يعني منه تداول العبلة الهندية إذا رغب التأجير الاستمرار على استمالها وحفظ حساباته بها ٢٠ . وهو تنسير غريب أن يصدر من الحكومة الاستمرار على العبائة العراقية هي العبلة المراقية ومني ذلك أن تسوية الحساب مع دوائر الحكومة سنكون بالدينار وستكون العبلة الهندية غير قانو نية كا يستنج من المادة الثانية من الغانون العراقية .

<sup>(</sup>٢) الوقائع العراقية عدد ٩٨٨

<sup>(</sup>٣) كتاب وزير المألية إلى مجلس الوزداء المرقم م/ ٣٠٨٢ والمؤرخ ٢٦ /٥/ ٢٦

<sup>(</sup>٤) كِنتَابَة الرقم ٧٢٢٨ والوَّرَجُ ١١ / ٦ / ١٩٣١

التأميل الثاني :

ولم تنته الإجراءات الواجبة لإصدار العملة ولذلك فقد صدرت الإدارة الملكية مرة الحرى بتأجيلها ثلاثة اشهر ثانية (١) . وهكذا تأجل التداول بها الى اول كانون الثانى ١٩٣٧ .

وفى خلال هذه المدة خرجت انكلتراعن قاعدة الذهب بعد ان زاد اضطر اب سعر الجنيه الانكليزى وعجزت الحكومة البريطانية عن تثبيته فاسرعت لجنة العملة فى ٢٥ / ٩ / ١٩٣١ تطلب منح السلطة لتأجيل الاصدار من وقت لآخر للحكومة حتى يستقر سعر الجنيه . و تقترح ايضا تعديل المادتين الاولى و ١٦ فقرة ( ز ) وقالت ان اكمال معاملات تبديل الروبية الى عملة الدينار لا يكون مفيدا من الناحية العملية حتى يقف تقلب سعر الجنيه . وطلبت تخويل البنك الشرق للصرف على ما يحتاجه اصدار العملة .

واردفت اللجنة كتابها بتقرير مفصل بتاريخ ٢ / ١٠ / ١٩٣١ تقول فيه ان خروج انكاترا عن قاعدة الذهب اوجد صعوبة شديدة في اصدار العملة . ومعان الرأى القائل بوجوب اصدارها في اول كانون الثاني ١٩٣٧ تؤيده حجج معقولة ومقبولة ، وان تأخير الاصدار يؤثر على الثقة بالعملة وعلى سمعتها ، ومع ان بقاء الروبية في النداول يكتنفه خطر خروج الهند عن قاعدتي الذهب والاسترليني وحينئذ لا بد ان تتضخم العملة الهندية على حسابها الخاص ، وفي هذا خطر على مالية العراق ، الا ان اللجنة لا ترى اصدار العملة في التاريخ المحدد – بالرغم من كل ذلك – ، لانها مستندة على الجنيم الانكليزي وهو غير ثابت الامر بجعل اقبال الناس على العملة المستندة على الجنيم الانكليزي وهو التاجيل حتى يثبت فتكون الأسعار في الداخل والخارج مستقرة بالنسبة للذهب ، وفي هذه الحالة تتجنب العملة خطر احتمال التضخم الداخلي للعملة الانكليزية . ولا يمكن ان يتم ذلك قبل اول يناير ومن هنا تقضى الحكمة ان يكون للحكومة سلطة التاجيل من وقت لآخر .

<sup>(</sup>١) الواقع العراقية عدد ١٠٣٤ تاديخ ١٤ / ١ / ١٩٣١ ،

وأضافت اللجنة ، بلسان رئيسها ــ يانغ ــ أنه مازال من منفعة العراق اتخاذ ، الاسترليني ، كأساس للعملة . أما العملات الأخرى كالفرنك الفرنسي والسويسرى الذهبين ، فيمكن إهماله العدم نفعهما وأما اتخاذ الدولاركائساس فإنه يتطلب في كل عملية دون تحريل إضافى ــ وغير ضرورى ــ في نيو بورك ، وهكذا تخضع معاملات العراق التجارية مع الامبر اطورية البريطانية لقيود وأخطار تحويل لاضرورة لها ، .

وقد رد وزير المسالية في ٢٩ / ١٠ / ١٩٣١ على هــذا الـكتاب يصر على إصدار العملة في كانون الناني ليغلق الباب في وجه الماقدين والخصوم.

# التأجيل الثالث:

كانت رسالة اللجنة الذكر حاسمة في الموضوع ولم تر الحكومة أمام الضرورات العملية إلا أن ترضخ لها . وكان لابد لها إذن من تعديل القانون إجابة لرغبة اللجنة ولتملك الصلاحية الكافية لتأجيل الإصدار من وقت لآخر حتى يثبت الاسترليني . وقد أخبر وزير المالية اللجنة باعتزام الحكومة التقدم إلى البر لمان بتعديل القانون (١) في المسائل البي أثارتها اللجنة (٣).

وصدر القانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۳۱ <sup>(۲)</sup> يحوى كل التعديلات المطلوبة وفيه منحت الحكومة حق تأجيل الإصدار كاترى «على أن لا يتأخر إلى مابعد ۳۱كانون الأول سنة ۱۹۳۲»

وهكذا تأجل الإصدار الذي كان قد حدد تاريخه أول سنة ١٩٣٢ ثلاثة أشهر أخرى .

<sup>(</sup>١) في ٢٩/ ١١/ ١٩١١ روقع ١٨٨٨ ١

<sup>(</sup>٢) طَلَبَت غَرِقاً تَجَارِة الْمُوصِلُ بِتَارِيخِ هِ / ١٢ / ١٩٣١ وَتَجَارِة بِدَاد بِتَارِيخِ ٧ / ٢٣ / ١٩٣١ تأجيل أصدار العالمة حتى يثبت سمر الجنيه الانكليزي لأنه من العقار والجنيه عرضة المضاربات أن يصدر الدينار على أساسه ، لأنه سيكون هو أيضا عرضة المضاربات .

<sup>(</sup>٣) الوقائع العراقية يوم ١٧ / ١٢ / ١٩٣١ عدد ١٠٦٦ ١

وفى ٢٥ / ٢ / ١٩٣٢ قررت وزارة المالية نهائياً إصدار العملة فى أول نيسان ( اريل ) ١٩٣٢. وقد استندت وزارة المالية إلى الأسبابالآتيـــة فى تعيين هذا التاريخ للإصدار :

١ – استقرار العملة الإنكليزية وثباتها .

٢ \_ استمرار الاضرار الناجمة من استعمال العملة الهندية.

٣ \_ إضطراب الاسواق من جراء عدم تعيين خطة الحكومة بشأر.
 تاريخ إصدار العملة .

٤ ــ اختيار أول السنة المائية ــأول نيسان ــ برجح على سواه فيما يخص الدوائر الحكومية وكثيراً من المحلات التجارية التي تكون حساباتها منظمة على السنة المالية .

وقد وافقت لجنة العملة علىهذا التاريخ لإصدار العملة كما صدرتالإرادة الملكة فيذلك .

ولم يحدث هذه المرة تأجيل عر وإنما صدرت العملةوجرت فىالتداول فى هذا التاريخ.

# المرحث الثالث

#### صدور ألعملة

كان الحديث عن العملة يسير فى كل مكان بين مؤيد ومعارض ، ولكن الناس أصبحوا أمام أمر واقع فقد صدر القانون وعين تاريخ التداول . وقد هيأت الحكومة الجوللإصدار ليزول ماعلق بالأذهان نتيجة الحملة الذهبية ، فلجأت إلى الطرق الهادئة المتزنة فنعت الموظفين الإداريين من اللجوء إلى الجبر والشدة والقهر فى حمل الجمهور على قبول العملة وطلبت إليهم استعال طرق ، إقناع

<sup>(</sup>١) نصرت في الوقائع المراقية عدد ١٠٩٥ في ٢٩ / ٢ / ١٩٣٢ -

الجمهور بالمنفعة التي تعود عليه من قبول تلك العملة ، وأن يفهم الجمهور بأن ء الاحتفاظ بالعملة الهندية والتعامل مها في المستقل لايخلو منالمحاذير إذ أن سقوط العملة الهندية من الأمور الممكنة ، وتركت ، للجمهور حرية الاحتفاظ بالعملةالهندية بدون اتخاذ أي تدبير لإجبار الناس على تبديلها بالعملةالعراقية ، وذلك لأن الوزارة ترى ، أن التداول بالعملة من الأمور الاقتصادية المهمة التي تأخذ مجراها الطبيعي بدون أي عملية اصطناعية فاذا كانت العملة قوية فتبق هكذا وإذاكانت ضعيفة فنسقط ولاتفيدها أي تدابير لتقويتها أو الاحتفاظ مها بطرق غير طبيعية ، وعليه بجب إعطاء حرية كاملة للناس للتصرف مهاكما يشاؤون، وقد حرصت الحكومة أن تشرح للنتصرفين ( المديرين ) فوائد إصدار العملة ، والأسباب الدستورية والمالية لذلك وأكدت قوة العملة ونفت وجاهة الأسباب التي تحمـل الناس على التخوف من العملة العراقية ، وطلبت إليهم أن يقوموا بشرح ذلك كله في ألويتهم ( مديرياتهم ) ليخلقوا جواً من الثقة بالعملة ، حتى إذا ماصدرت لايقف أمامها سوء التقـدير <sup>(١)</sup>. وكانت الوزارة قد أصدرتقبل ذلك تعلمات أخرى (٢) ذكر تفها أنه ليس من الضروري بث الدعاية للدفاع عن نظام العملة ، وقد يثير الدفاع الشكوك. ومع ذلك فلا مانع من حملة صحفية تشرح الموضوع للجمهور ، وأن تصدر الحكومة مذكرات إيضاحية وكراسات تشرح العلاقة بين الدينار والروبية والجنيه الانكليزي، وكذلك كيفية التحويل في البنوك والخزائن(٣٠). وشحنت

<sup>(</sup>١) تعلیمات سریة للمتصرفین هدد ۳۰۷۷ تاریخ ۲ مارس سنة ۱۹۳۲ ملف ۲ /۸۵

<sup>(</sup>٢) ملف ٦ / ٨٥ قدم ١

<sup>(</sup>٣) وأصدرت الوزارة كذلك تعليات حسابية ( ملف ٨/١٥ عدد ٣٠٠٧ تاريخ (٣) وأصدرت الوزارة كذلك تعليات حسابية ( ملف ٨/١ / ١٩٣٢) للعمل مها حيثها تدخل العملة في التداول . وحدث سد حسابات الصندوق بين ٣٠ / ٣/ ٣/٣ بعملة الروبية وتبتدىء الحسابات من أول نيسان بالغلم والديناو.أما سعر التحويل فقد ترك تحديده حسب سعر الصرف يوم ١٩٣٢/٣/٣ وأمرت باتخاذ التداير الآتية :

١ - الروات تدفع يوم ٢٤ / ٣ بالعملة الهندية.

العملة من لندن في آذار ( مارس ) فأودعت خزائن البنك الشرقي الذي أصبح وكيل العملة فى العراق ووزع البنك فى أواخر آذار على الحزائن المركزية والدوائر المالية في الألوية حاجتها من العملة العراقية ، عن شهر نيسان ، وقد انخذت لجنة العملة بواسطة وكيلها -البنك الشرقي - البصرة وبغداد مركزين رئيسيان للتوزيع(١).

وكانت وزارة المالية قد أوصت المتصرفين بكتابها السرى رقم ٣٠٧٧ (٣) باتخاذ الوسائل ولإقناع أصحابالدكاكين والنجار وغيرهم لنسعير أموالهم بالعملة العراقية وقبول بدل بيعها بالعملة العراقية مبينين لهم أن العملة العراقية سوف تقبل بكل سهولة من قبل البنوك ومن التجار الذين يأخذ أصحاب الدكاكين أمتعتهم منهم ء . و لكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فقد استمر النسعير بالعملة الهندية ، إذ لم يكن من السهل الإنتقال من عملة استقرت في الأذهان إلى عملة أخرى تختلف عن الأولى في الأساس.

## العراقبون والعملة :

والواقع أن العراقيين انقسموا في نظرهم إلى العملة عدة أقسام :

١ — سكان المدن المتعلمون : وقد قبـل هؤلاء العملة الجديدة ورتبوا أمورهم عليها إما بدافع الزهو الوطني أو باعتبار الفهم الحقيقي للعملة، أما الموظفون فقد كان تعاملهم بها مطلقاً وذلك وأضح مفهوم .

<sup>=</sup> ٢ - لا يدنع شيء بين ٢٩ و ٣١ آذار إلا المستمجلات .

٣ – تسوى حسابات الجباة بعد ٢٤ آذار وقبل ٣١ ،ته على أى مال.

٤ — في أيام ١ و٢و٣و٤ تصرف الحزائن العاة العراقية وتسد حسابات شهر آذار

ه - يجوز تبول الروبيات بعد ١ / ٤ في التسليمات المسأخرة للديون والوازدات وتسكون بموجب جدول التجويل.

<sup>(</sup>١) الذكرة الايضاحية وسعيد حادة ص ٢٣٠

<sup>(</sup>۲) تاریخ ۲/۲/۲/۲ ملف ۱/۷۰ قسم ۱

٧ — البدو: وقد تذكروا لها أشد التذكر بل إنهم لم يفهموها (١)، وكانوا يطلبون العملة الهندية فيما يبيعون. بل أن الاغنياء منهم كانوا سرعان ما يغيرون ما بيدهم من العملة الهندية إلى ليرات ذهبية، ولعلمن أساب نفرة البدو منها صعوبة عمليات التحويل، وكان شأن الفلاحين في ذلك شأن البدو.

٣ - سكان المدن والقصبات غير المتعلمين وكانوا أقرب إلى النفرة منها
 منهم إلى القبول والترحيب .

واستمرت كثير من المتاجر حتى فى بغداد ذاتها تضع الأسعار بالعملة الهندية، وطبيعى إذن أن تكون عمليات البيع والشراء بها، على أن المتاجر الكبيرة كانت تسعر بالدينار (٣).

وأخذت العملة العراقية تحل محل العملة الهندية شيئاً فشيئاً، فقد بلغ ماصدر منها إلى الهند من أول ابريل إلى ٣ يونيه ١٩٣٢ بواسطة وكيل اللجنة ـ البنك الشرقى ـ والأهلين ٣٢٩٠٩ روبية (٣). وقدر ما بتى فى التداول من العملة الهندية فى العراق بسبعة ملايين روبية (٤).

<sup>(</sup>١) وما زال بنشهم حتى الآن يسمر وشاسب بالروبية .

<sup>(</sup>٣) وَفَى اللّهَ وَقَمْ ٦ / ٨٥ قَدَمَ ١ مَدَ كَدِيرَ مَنَ المُطَاوَاتِ الرَّسَيَةِ المُرْسِلَةِ إِلَى وَزَارَةً المَائِيةَ تَشْرِكُهَا إِلَى أَنَّ الْاَقِبَالَ مِنْيَ الدّمَاةِ كَانَّ كَدِيرًا . وقد كان هذا لحسكم فيما بنطق اللّه السكيدة والدّوائر الرّسِية ومن العامِيمي أن تكوز السلة الجديدة في كثير من الجهات والمعاملات موضع النّبول احدًا أَوْ وَلاَمْرِ الواقع . ولان عدم النّبول المؤقّت لا يغير من الأمر شيئًا . بل لبس من المُمتول اطارة أن تما بل العدلة بالرفض العام لأنه لم يكن هناك ما يستدعى ذلك .

<sup>1 00 / 10</sup> il. (r)

<sup>(</sup>٤) تقرير مأمور العالمة عن ألسنة ١٨٣٧ – ١٨٣٣

# المطلب الاول

## منع التداول والتعامل بالعفلة الرشدية

## القافول الخاص بزلك رقم ع لداة ١٩٣٢:

عمل بهذا القانون منذ نشره بالجريدة الرسمية كما نصت المادة الرابعة منه (١). وجاء في الاسباب الموجبة للقانون أنه ه لم تزل العملة الهندية \_ على الرغم من مرور أكثر من سنة على اصدار العملة الوطنية \_ متداولة في بعض أنعاء البلاد وفي الماسمة ، نما أدى إلى تذمر الأهلين ، عدا أنه يسيء جداً إلى سمعة العملة العراقية ويؤثر على الاعتباد العام والنقة التي حصلت عليها هذه العملة في العراق وخارجه ، وقد أوجب القانون على وزير المالية شراء الأوراق والمسكوكات الهندية ، بأسعار مناسبة ومستندة على الاسعار الرائعة في الهند مع مراعاة كلفة شمنها إلى الهند ، ولم يقصد من القانون تعديد وتقييد حرية التجار ، ومن أجل ذاك لم يشمل المنع بعض المعاملات الصرافية والتجارية التي ترمى السوجب بطبيعة الحال التعامل بالعملة الهندية ، موالغرض الوحيد الذي ترمى إليه الحكومة هو تركيز العملة الوطنية ومنع تداول العملة الهند إلى بين الناس بأحوال ليس لها مبرر » .

أوجبت المادة الأولى من القانون على وزير المالية شراء العملة الهندية فى مدة لا يتجاوز آخرها آخر أيلول١٩٣٣ (٢) وأعطته المادة الثانية صلاحية منع التداول والتعامل بها بعد ذلك التاريخ واشترطت أن يعلن الوزير قرار المنع

<sup>(</sup>١) وقد تدر بناويخ ١٧ تخوف٣٠٤ ٧ الواقع العراقة ١٢٧٤ .

 <sup>(</sup>٣) المادة الأولى - على وزير المالية أن يشترى الاوراق النقدية والسكوكات الهندية في العراق بسعر أو أسعاد تترد من وقت لاغر وتعلن بالوسائط المناسبة ، على أن لاتهتد هذه الشلاخية إلى ما يعد الماول ١٩٣٣ .

بمدة لا تقل عن ١٥ يوما قبل ميعاد التنفيذ (١) .

ولم يكتف المشرع بذلك بل وضع فى المادة الثالثة غرامة مالية على من خالفحكم المادة الثّانية (٢).

واذن فقد عادت الحكومة من جديد الى تسعير الروبية فحددت سعرها (حسب سعر الصرف فى الهند) ب ٧٥ فلسا واذاعت ذلك فى كل الالوية . ولكن الطريقة اختلفت هنا عماكانت عليه قبل ذلك حيث لم يكن السعر بين المسكوكات والاوراق مختلفا وكانت الحكومة تقبل كلا النوعين بسعر واحد . ولكنها فى هذه المرة فرقت بين المسكوكات والاوراق النقدية فى السعر فجعلت سعر الاوراق النقدية اغلا لقلة كلفة شحنها (٣) .

وقد اصدر وزير المالية – تنفيذا للمادة الثانية من قانون منع التعامل بالعملة الهندية – بيانا عاما في ١٩ / ٩ / ١٩٣٣ (٤) يقرر منع التداول والتعامل بالعملة الهندية ابتىدا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنسة ١٩٣٣ . ويذكر الناس بعقوبة الغرامة على المخالفين ويحضهم على التبديل خلال المدة الباقية والتعامل بالعملة الوطنية وبعث بمنشور بهذا المعنى الى المتصرفين .

<sup>(</sup>١) المأدة النائية \_ ﴿ لُوزِ بِرَ المَائِيةُ أَنْ يَتَرَوْ مَنْمُ التَّمَاوُلُ وَالتَّمَامُلُ بِالْمُمَلَةُ الْهُنْدِيَةُ بِعَدُ التَّارِيخُ الْمُعْبِينُ فَى المَادَةُ الأُولَى عَدَا مَا يُخْتَصَى بِالْمَامُلاتُ الصرافية أو المَّامُلاتُ التَّجَارِيةُ النَّيِ مِنْ مُ اللَّهِ وَالرَّخُ تَنْفِيفُهُ مِحْدُ لَا تَعْلَى عَنْ مُ السَّالِيةُ وَالرَّخِ تَنْفِيفُهُ مِحْدُ لَا تَعْلَى عَنْ مُ السَّامِ اللَّهِ اللَّهِ وَالرَّخِ تَنْفِيفُهُ مِحْدُ لَا تَعْلَى عَلَى مَنْ مُ السَّمَامُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَالرَّخُ الطَّيْوَلُ الْمُعْلِقُ الْمُحْدُودُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ وَوَالْتُ مِنْ التَّمَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُلِمُ اللَّهُ اللْمُلِلَّةُ الْمُؤْلِقُ الْمُلْكُولُ الْمُلِلَّةُ الْمُلِلَّةُ الْمُلْكُولُ الْمُلِلَّةُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْكُلِيْ الْمُلْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِو

 <sup>(</sup>٣) المادة الثالثة ـ يعاقب بفراءة لاتريد عن خممة دناغيركل من تداول أو تعامل
 بالعملة الهندية خلافا للهنم للمرر وفقا المهادة السابقة .

<sup>(</sup>٣) داميم كتاب.دير المحاسبات العام إلى المتعمر فين رقم ١٩٥٨ تاريخ ١٦ تميرز ١٩٣٣

<sup>(</sup>٤) الوقائع البراقية ١٢٩٥

وقد ازداد الافبال على التبديل بعد هذا المنشور ، واختفت العملة الهندية من التداول والتعامل تقريباً . وبلغ بحموع العملة الهندية المشتراة خلال المدة الإضافية التي أعطاها قانون منع التداول بالعملة الهندية ٣٢٥٧٢٩٥ روبية مسكوكات وبلغ منها ١١٧١٢١٦ روبية اوراقاً نقدية ٢٠٨٦٠٧٩ روبية مسكوكات وبلغ بحموع الجنيهات الانكليزية التي اشتريت بثمنها ٤٤٢٧٧ جنيها .

## المطلب الثاني

عمليات الاستبدال واسعار التحويل

#### شراء الجنبهات الانكليزية :

وقع اختيار لجنة العملة على البنك الشرقى ليكون وكيل العملة فى العراق. وقد كان مسؤلا عن شحن النقود الهندية الى الهند.وبوصول الروبيات الى الهند كان يشترى بهاجنيهات انكليزية لتوضع مقابل العملة العراقية المصدرة للتداول (١١).

غير أن تصدير الذهب والجنيهات الإنكليزية من الهند كان ينظمه وقانون تنظيم بيع الذهب والجنيهات الإنكليزية لسنة ١٩٣١، ويضع أمامه الصعوبات ولتذليلها جرت مخابرات بشأر ذلك بين لجنة العملة العراقية ومجلس العملة الهندية حول شراء الجنيهات من الهند بواسطة البنك الشرق فلم تنته المخابرات إلى نتيجة . واستمر منع تصديرها قائماً ، الام الذي جعل الحسكومة العراقية توسط المعتمد الساى في بغداد لعله يوفق فيها أخفقت فيه لجنة العملة ، لأن هذا القانون الهندي أعطى حكومة الهند حق الموافقة على إصدار الجنبهات والذهب . ولم تكن تتيجة هذه المساعي بخير من سابقتها . إصدار الجنبهات والذهب . ولم تكن تتيجة هذه المساعي بخير من سابقتها . فير أن الإشكال حل بإلغاء قانون المنع هذا وبالتالي فقد ألغيت العراقيل لشراء الجنبهات من الهندوتحويلها إلى انكلترا ، وجرت معاملة الشراء والإصدار إلى انكلترا بسهولة .

<sup>(</sup>١) تقرير بأموز العملة لسنة ١٩٣٧ \_ ١٩٣٣ .

#### كيف لعان أسعاد التعويل :

لجنة العملة هي التي تقرر سعر إصدار العملة العراقية بالقياس إلى العملة الهندية ( المبادة ٢٥ من قانون العملة ) ويعان هذا القرار بشكل إرادة ملكية في ذلك المادة الثالثة من قانون العملة العراقية ١٠٠٠ و بحرى تحويل الروبيات إلى دنائير بموجب السعر الذي يقرر بإرادة ملكية وفقاً لسعر الليرة الإنكليزية الجارى في ذلك الثاريخ وإن لم يمكن فني يوم سابق له ١٠٠٠ الإنكليزية الجارى في ذلك الثاريخ وإن لم يمكن فني يوم سابق له ١٠٠٠

وقد كان المفهوم أولا ان هذه هى الطريقة فى إعلان سعر الصرف بين الروبية والدينار. وآية ذلك مانصت عليه الفقرة ٣ من المذكرة الإيضاحية عن الدملة العراقية وقدجاء فيها : « يقرر هذا السعر بإرادة ملكية بيوم واحد قبل اليوم المقرر ويبق نافذ المفعول إلى حين صدور إرادة ملكية أخرى بسبب تبدل أسعار التجويل فى الهند « .

غير أن وزارة المالية عادت نصححت تفسير الفقرة ٣ من المسد كرة الإيضاحية في كسابها المرقم ١٤٣٣ والمؤرخ ١١ / ٥ / ١٩٣٢ فقالت و تستبدل العملة المواقية بالعملة الهندية في الوقت المعين وبسعر التحويل الرسمي من فروع البنك الشرق ومن الحزائن المركزية . ويعين هذا السعر بإرادة ملكية ييوم واحد قبل اليوم المقرر ، ويبق هذا السعر نافذ المفعول إلى حين تغييره ويكون التغيير بعد ذاك بمشورات يصدرها مأمور العملة إذا تفسير سعر التحويل بين الروبية والجنبه الإنكليزي ٥.

وهكذا جرى العمل فى تعيين سعر التحويل فلم يكن تطبيقاً الهادة ٣، وإنما تطبيقاً للهادة ٥، من القانون التى وإن كانت تجمل سعر التحويل بين الدينار والروبية من اختصاص لجنة العملة إلا أنها لاتشترط صدور الإرادة الملكية فى ذلك كما نصت المادة الثالثة ، وإنما تكتنى بإعلان ذلك فى الجريدة

الرسمية ويكون الإعلان باسم مأمور العملية في بغداد (١) . ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف في طريقة إعلان أسعار التبديل ، فإن الحياجة العملية تجعلنا نؤيد الطريقة التي البعت في أن يعان ذلك من قبل مأمور العملة لأن استصدار الإرادة الملكية يستغرق وقد ، وإعلان الاسعار ، أن تغيرت ، يجب أن يكون سريعاً لا ابطاء فيه ولا إجراء يعوقه ، وذلك غير ممكن في حالة اشتراط صدور الإرادة الملكية . على أننا يمكننا أن نصرف السيراط استصدار الإرادة الملكية في المثالثة إلى صدر هذه المادة من أن المعاملات المتعلقة بالنقود المعقودة قبل اليوم الأول من شهر تموز ١٩٣١ ( قبل تعديل القانون وتأجيل الإصدار إلى ١ نيسان سنة ١٩٣٦ ) التي تمكون ديناً واجب الدفع في العراق بالروبيات في التاريخ المتقدم ذكره أو بعد ذلك تعتبر كائها الدفع في العراق بالروبيات في التاريخ المتقدم ذكره أو بعد ذلك تعتبر كائها الدفع في العراق بالروبيات في التاريخ المتقدم ذكره أو بعد ذلك تعتبر كائها الدفع في العراق بالروبيات في التاريخ المتقدم ذكره أو بعد ذلك تعتبر كائها الدفع في العراق بالروبيات المتعددة في هذا القانون ويجرى تحويل الروبيات إلى دنائير ... إلى آخر المادة والمادة ه من الله نعترف بوجود تغار ظاهر حعلى الأقل حين المادة الثالثة والمادة ه ٢٠ .

#### اعتمرف أسعار النحويل:

صدرت ثلاثة بيانات حول سعر التحويل بين الدينار والروبية وذلك حسب سعر التحويل في بومباى بين الروبية والجنيه الإنكليزي. وقد كان سعر التحويل في ٣١ مارس سنة ١٩٣١ شلناً واحداً هذا بنس لكل روبية ويعادل ذلك ٧٥ فلسا. واستمرت العلاقة بين الدينار والروبية على هذا الشكل حتى تغيرت النسبة في ٢٩ أبريل فأصبح سعر الروبية ٧٤ فلساً. واستمركذلك حتى تغير مرة أخرى في ٣ مايو فأصبح ٤٤ فلساً لكل روبية (٣) واستقر هذا السعر حتى نهاية أجل التبديل أي ٣٠ يونيه من تلك السنة (٣).

 <sup>(</sup>١) المادة ه ٣- على اللجنة أن تتعفا إنداجير الدوءة الاصدار صادر اقية الماء العملة الهندية
 التي تسلم اليها في العراق ... و يسمر تعينه عن من وقت الآخر و يعلن ذاك في الجريدة الرحمية

<sup>(</sup>٢) راجع الوقائم الراقية عدد ١١٢٦ ولللف ٦ / ٨٥

وقد كان السعر الأولى للروبية \_ ٥٥ فلساً \_ مغرياً للمضاربين حتى أن مأمور العملة في بغداد خشى استيراد الروبية من الهند للاستفادة من سعرها كما أن هذا السعر كان سبباً لأن تتحمل لجنة العملة خسارة في شراء الروبية مخمسة وسبعين فلساً ولمعالجة ذلك أنقص السعر إلى ٧٤ فلساً للروبية الواحدة ثم ارتفع حسب سعر التحويل الهندى الى ٤٤ فلساً (١).

سبب تغير السعر هـذا أن تقدم غرفة تجارة البصرة إقتراحاً إلى وزارة المالية والاصدار منشور باعتبار الروبية ٧٥ فلساً فى خلال المدة المبتدئة من أول نيسان (ابريل) سنة ١٩٣٣ لغاية ٢٨ منه وأن جميع العقود والصكوك التي وقعت خطأ على أساس التعامل بالروبية تـكون باعتبار الروبية ٥٧ فلساً (١) وذلك أن القلة من العقود أجريت بالعملة للعراقية خلال شهر نيسان ، كما أن العقود التي عقدت قبل نيسان على أساس الروبية وحل أجل الوفاء بها بعد أن أصبح سعر الروبية ٤٧ فلساً كان المدين فيها يخير الدائن إما أرب يقبض دينه بالروبيات أو على أساس السعر الجديد وكل من الحالين و أدى إلى تحمل كثير من الناس كثيراً من الاضرار والحسائر و .

## تنظيم اعمر له أسعار التحويل:

رأت الجهات المختصة أن يكون إعلان أسعار التحويل أسبوعيا فيعلن سعر التحويل بين الروبية والجنيه \_ وبالتبالى الدينبار \_ حسب أسعبار بومباى ظهر يوم الخيس وقرر أيضاً أن يكون النفاوت فى الاسعبار بنسبة نصف فلس للروبية الواحدة فأذا كان تغير السعر أقل من ذلك كربع الفلس يبق السعر المعلن دون تغير . ذلك لو أنه غير سعر الروبية كل مرة يرتفع سعرها أو ينخفض في فلس \_ وهذا كثير الحدوث \_ لاوجد صعوبات

<sup>(</sup>١) التريز سالف الذكر

<sup>(</sup>٢) واجع ملف ٦ / ٨٥ قسم ٢ تاويخ الكتاب ٤ أياد ١٩٣٣ .

ومشاكل كثيرة للخزال الحكومية ، ولارهق الموظفين ، ولترتب على ذلك كثرة الاغلاط وبط. العمل .

ورثرى من باب الاحتياط أن يعهد إلى مأمور العملة فى بغداد فى مخالفة قاعدة الاسبوع المذكورة إلى إعلانأسعار جديدة فى منتصف الاسبوع وذلك فى حالة حدوث تغيرات فجائية وسريعة فى سعر الروبية بحيث أنه لايسكون من المستحسن ابقاء السعر على ما هو عليه حتى نهاية الاسبوع . ويلاحظ فى هذا الاحتياط مخالفتين للقو اعد العامة الاصلية .

الأولى – أن لا ينتظر مأمور العملة فى بغداد تعليمات لجنة العملة فى لندن لاعلان تغير السعر بل يعلنه من تلقاء نفسه . إذ الآصل أن ذلك من وظيفة اللجنة فى لندن كما تشير اليه المادة ٢٥ من قانون العملة.أما السبب المبرر لذلك فهو أن انتظار تعليمات اللجنة تستغرق وقتاً طويلا، فهى تنتظر المعلومات اللي تصلها الى لندن من بومباى شم ترسل هذه المعلومات إلى بغداد (١١) .

الثانية \_ أن تعلن الأسعار الجديدة في منتصف الاسمبوع بدلا من نهايته (٢).

<sup>(</sup>۱) وهذا الاتفاق في رأينا بين اللجنة ومامور العملة مخالف للقانون ، لان الفانون وأملك مده السلطة إلى جهة أخرى أملكي هذه السلاحية المجنة أخرى واليس للجنة أن تتنازل عن هذه السلاحية لمأمور العملة أولاى شخص آخر . وأنه وان لم يحدث في العمل ما سندعى أن يستعمل مامور السملة هذه الصلاحية إلا أن هذا اقرار من تلحيته الفانونية لا يتفق مه نصوص القانون ولا مع روح التشريع الذي جمل أمر تنظيم العملة وتحويلها منوط بلجنة العملة .

<sup>(</sup>٣) أنظر المحادرة بين مامور العماة في بغداد ولجنة العماة في الندن في ه مامس سنة العماد وقم ٢٩٥ رقم ٢٩٥ هو وواضح أن هذه الاجراءات والترتيبات خاصة بوقت معين محدود هوجريان الروية في النداول في العراق إلى جانب الدينار واعتبارها أيضا عملة وسمة تسدد يها الفيرائب وغيرها وتوفي بها الديون وفاء قانونيا إذا كان الوفاء منبروطا بها . أما بعد ال أحبحت الروية عملة غيرقانونية ثم يعدأن صدر قانون منع النداول العملة الهندية لم يعين المناو التعويل موجب وعليه فان هذا العمل وهذه الصلاحية سواء المجنة أو الاعلان الرسمي الامعاد التهويل موجب وعليه فان هذا العمل وهذه الصلاحية سواء المجنة أو في العملة الوحيدة العانونية في العملة العربة في العملة الوحيدة العانونية في العملة الوحيدة الوحيدة العانونية في العملة الوحيدة العانونية في العملة الوحيدة العانونية في العملة الوحيدة العانونية في العملة الوحيدة الو

# البائليثاك

النظام النقدى العراقي

الفصت الأول

وحسدة النقود

#### الديئار عملة ورفية الرامية

وحدة النقود أو الوحدة القياسية - كما يسمها قانون العملة - شى الدينار وبتجزأ إلى ألف فلس، ويساوى من حيث القيمة جنهما إنكليزياً، وقد كان قبل تعديل قانون العملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ يساوى من حيث القيمة ٧,٣٢٢٣٨٢ جراماً من الذهب الخالص. ولكنه لم يساوى من حيث القيمة ٧,٣٢٢٣٨٢ جراماً من الذهب الخالص، ولكنه لم يسكن بالإمكان استبداله بالذهب مباشرة وإنما بالواسطة، ذلك أن بنك انكلتراكان ملزماً - قبل خروج انكلترا عن قاعدة الذهب في أيلول سنة وزن السيكة عن ١٠٠٠ أوقية وهكذا كان الحصول على الذهب مقابل الدينار وزن السيكة عن ٢٠٠٠ أوقية وهكذا كان الحصول على الذهب مقابل الدينار الما عملية بسيطة : تحويل الدنانير إلى جنيهات إنكابرية وأخذ الذهب لما لقاءها من بنك انكابرا، غير أنه لما خرجت إنكابرا عربي قاعدة الذهب اضطرت الحكومة العراقية إلى تعديل القانون وإلغاء النص الخاص على ما يقابل الدينار من الذهب إذ لم يكن للعراق احتياطي عاص منه وإنماكان ما يقابل الدينار من الذهب إذ لم يكن للعراق احتياطي عاص منه وإنماكان

معتمداً على مايقابل الجنيه الإنكايزي من الذهب.

وقد تم إلغاء القاعدة الذهبية قبل أن توضع العملة في التبداول. وخرج العراق تبعاً لانكائرا أيضاً عن قاعدة الذهب وأصبح سعر الدينار إلزامياً (١٠).

# المبحث الاول

#### مضاعفات الدينار وأجزاؤه

للدينار مضاعفات وأجزاء ، وهى بين نقود ورقية وممكوكات معدنية . وتشكون الأوراق النقدية من ربع الدينار ونصف الدينار والدينار ، ثم الأوراق النقدية من فئة خمسة دنانير وعشرة دنانير ومائة دينار (٢٠) .

ولهذه الأوراق النقدية جميعاً قوة إبرا، غير محدودة لا يستطيع الدائر أن يرفض تسديد دينه إذا اختار المدن أية ورقة نقدية من هذه الفئات فهي جميعاً نقود قانونية رئيسية (٣) . وقد أيدت ذلك المادة الحادية عشر من القانون القانون فقالت : وتكون الورقة النقدية أو الأوراق النقدية الصادرة بحكم هذا القانون عملة قانونية للمقدار أو المقادير المبينة فيها بلا تحديد المقدار وبحثت المذكرة الإيضاحية هذه المادة عند ماقررت قواعد الإبراء في فقرتها السابعة فقالت : وأن الأوراق النقدية — جميعاً — تصلح لإيفاء الديون بدون تحديد المقدار ، ولم يرد في القانون تحديد قوة الإبراء إلا فيها يتعلق بلمكوكات المعدنة .

فأما المسكوكات فهي إما فضية أو نيكلية أو نحاسية .

<sup>(</sup>١) الاستاذ الدكتور الرفاعي بك ج ١ ص ٥٠٠ - ٧٠٠٥

 <sup>(</sup>٢) المادة العاشرة من قانون العملة (٣) دكتور جاير جادج ١ ص ٣٣ – ٣٤

## المسكو لأت الفضية :

وتتكون المسكوكات الفضية الموجودة حالياً فى التداول من (١) الريال ويساوى ٢٠٠ فلس. (ب) والدرهم ويساوى ٥٠ فلساً. (ح) والقطعةذات العشرين فلساً (١).

أولا — الريال. وقد ضرب تنفيذاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٢ وجاء ق الاسباب الموجة لهذا القانون أنه ، بالنظر للاقبال الكبير على العملة الوطنية وتحقيقاً لرغبة الجمهور في التداول بالمسكوكات المعدنية ، ضربت قطعة فضية من فئة ٢٠٠٠ فلس باسم ريال ، وأضافت اللجنة المالية في مجلس النواب في تقريرها سبباً آخر هو الرغبة في تخفيض المصاريف التي يتطلبها تبديل ربع الدينار الذي يصبح ننيجة كثرة تداوله وسخاً وممزقا (٢٠) . أما قوة ابرائه فلا تتجاوز خسة دنائير (٢٠).

وقد أوجد هـذا القانون قطعة أخرى من المسكوكات الفضية من فنة المد إلا أن هذه القطعة لم تسك ولا نرى فى ذلك تعطيلا لنص قانونى لائن المادة الخامسة من قانون العملة تجعل للجنة العملة سلطة تخييرية في ضرب ما ذكرته المادة من المسكوكات كله ـ حسب تقديرها للحاجة ـ أو بعضه ، إذ تقول ، لسلطة العملة أن تسك الخ . ، وهذه الصياغة تدل على التخيير لا على

<sup>(1)</sup> واسم الدرهم قليس الاستمال في المناطلات ولا يستعبل في التسدير بالرغم من ورد التسمية في انا نون ولمل السبب في ذاك أنه لم تكتب كلة درهم على انتطبة وكتب عليها ٠٥ فلسا فضاعت التسمية النانوية للقطعة ، رغم حرص وزارة المالية علي أن تنتشر هذه التسمية وعلى أن تنتشر هذه التسمية وعلى أن تكون النظامة وحدة قياسية التسمير وتميين الاجور . اذاعة المالية عدد ٢ - ١٩٣٢ والواقع أن اختيار الدوهم كوحدة التمامل اختيار غير موفق فهو كبير وكان محسن اتخاذ الترش (المدرة فلوس) كوحدة التمامل اختيار غير موفق فهو كبير وكان محسن اتخاذ الترش (المدرة فلوس) كوحدة صغيرة التسمير كما هو الحال في مصر وفلسطين ،

<sup>(</sup>r) الوقائع المراقبة هدد ١١٣٣ تاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٣٢ .

<sup>(</sup>٣) مادة ٢ من قانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٣٢ ومادة ٧ من قانون رقم ٤٤ اسنة ١٩٣١

التحتيم ، وقد قدرت اللجنة أن ليس من الضرورى ضرب هذه القطعة التي كانت من الاقتراحات الأولى ، ثم غض النظر عنها في قانون العملة . ولعل السبب في عدم ضربها أنها قريبة في القيمة من الروبية ويخشى أن تحل محلها في التداول فترتفع الاسعار (١) .

ولم تكن قطعة المائة فلس هى الوحيدة التي لم يضرب فهناك قطعة الحسة فاوس التي ذكرتها الفقرة (ب) من المادة الحنامسة والتي لم تضرب كذلك. والسبب في عدم ضرب هذه القطعة بالذات أن الآنة كانت هى الوحدة الصغيرة في التداول ، وكانت وحدة النسعير للبضائع الرخيصة وهى أصغر من حيث القيمة من خمسة فلوس ، فلو سكت هذه القطعة الاخذت مكان الآنة في التداول الأمر الذي كان يترتب عليه رفع الأسعار وغبن للمشترى ، وكان من رأى المشرع العمل على تخفيض الاسعار تمشياً مع حاجة المستهلك ، فضرب قطعة الاربعة فلوس تقوم في التداول مقام الآنة وبذلك تتحقق الغاية التي استهدفها .

ثانياً ــ الدرهم : وقوة ابرائه محدودة كالريال لا تتجاوز الحنسة دنانير . (مادة γ فقرة ــ ا ــ من قانون العملة ) .

ثالثاً ــ والقطعة الفضية الثالثة هي قطعة العشرين فلساً وقوة ابرائهـا لا تتجاوز ٢٠٠٠ فلس ( مادة ٧ فقرة ـبــ) .

## الممكوفات النيكليم: وهي على نوعين:

- (١) القطعة ذات العشرة فلوس وقوة ابرائها لا تزید عن ٢٠٠ فلس
   (مادة ٧ فقرة ب).
- (٣) القطعة ذات الأربعة فلوس ـ وتقبل بما لا يتجاوز ١٠٠ فلس
   (مادة ٧ فقرة ح ) (٢).

(١) راجع « ملاحظات » عن قانون البملة ملف رقم ١ / ٨٥ قسم ١

<sup>(</sup>٢) كانت القطعة ذات العشرة فلوس تسمى فى أول ألأءر قرشا والتطعة ذات الاربعة فلوس تسمى دائنا ولكن تسمية القطعتين لم يشع استعالها ولعل السبب فى ذلك أنه لم يكتب على القطع التسمية الني وضعت لنكل منها .

## المسكوفات الفاسية : وهي على نوعين أيضاً :

- (١) القطعة ذات الفلسين .
- (٢) القطعة ذات الفلس الواحد .

ولايتعدى الدفع بواسطتهما ١٠٠٠ فلس.

هذه هى الفاعدة فى قوة مختلف أنراع النقود فى الإبراء وذلك فى علاقات الأفراد بعضهم ببعض إلا أن هذه القاعدة غير متبعة فيها يتعلق بالعلاقات المالية بين الأفراد والحكومة حين تكون الحكومة دائنة، وفى هذه الحالة ، تقبل خزائن الدرلة المسكوكات المعدنية على اختلاف أنواعها بلا تحديد أى مقدار ، كما جاء فى المادة السابعة .

أما إذا كانت الحكومة مدينة لفرد من الأفراد فلاتستطيع إلزامه بأخذ مسكوكات أكثر مما حددته المادة السابعة فى فقراتها (١) و (ب) و (ج) لأن الاستثناء من هذه القاعدة العامة واضح العبارة فى تخصيصه بخز ائن الدولة ، وقيدت كذلك محالة أخذها للمال .

#### القاعرة العشرية:

ويلاحظ مما سبق أن المشرع العراق حرص على القاعدة العشرية في العملة لما في هذه القاعدة من تيسير وسهولة في المعاملات والحسابات ، ولم يشذ عنها إلا في الدانق ( القطعة ذات الأربعة فلوس ) وهذا من التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع القانون الذي وضعه السير هلتون يانغ ، وذكرت في أسباب ذاك ، أن الغرض من عدم مراعاة النظام العشرى هو لكي يكون لدينا قطعة نقود تقل قيمتها بقليل عن الآنة التي هي كثيرة الإستعال ، وقد اعترض يانغ على ذلك بقوله ، من الخطأ تضييع النظام العشرى من أجل منفعة

وهمية هي ربط السكة الجديدة بالآنة، (١).

و لاجل التوفيق بين الرأيين ذكرت المادة الخامسة فقرة ب سك قطع معدنية من فئة الخسة فلوس والاربعة فلوس ضربت الثانية دون الاولى .

## اختيار الدينار كوحدة كبرى خطأ:

يفضل بعض الكتاب ألا تكون وحدة النقود عملة لها قيمة كالجنيه الإنكليزى ولا عملة لها قيمة ضئيلة كالفرنك، بل عملة لها قيمة متوسطة كالدولار، لأنها تتفق مع متوسط أقل ما ينفقه الفرد العادى في اليوم (٢٠). ونحن إذا أخذنا برأى هؤلاء الكتاب قلنا أن الدينار كبير القيمة وخاصة في بلدمستوى المعيشة فيه ليس مرتفعاً. فالاجور منخفضة، والزراعة ما زالت ابتدائية، والصناعة في مرحلة الطفولة المبكرة، ودخل معظم السكان ضئيل جداً. فكان يحسن إذن والحالة هذه أن لا تكون وحدة العملة مرتفعة كالدينار.

قد يحتاج البلد الذي نمت فيه الصناعة التقيلة أو تم الاستغلال الزراعي فيه على الطرق الفنية بحيث كان الانتاج بنوعيه على نطاق واسع ، قد يحتاج بلد في هذه الظروف وحدة مرتفعة القيمة وذلك تمشياً مع الحاجة اليومية ولسكننا لم نصل هذه المرحلة بعد .

أما الاعتراض الذي يعرض ضدهذا الرأى من أن الوحدة النقدية إذا كانت صغيرة سببت تضخما في الحسابات والأرقام وقد يؤدى ذلك إلى شيء من الارتباك فهو مردود من وجهين:

 <sup>(</sup>۱) راهيم الكتاب شبه الرسمي المؤرخ ۲۸ / ۱۱ / ۱۹۳۰ وكتاب العشد السامي المؤرخ ۱۹۳۰ كاتون أول سنة ۱۹۳۰ و ملاحظات هلتون إنغ المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ۱۹۳۰ في ملف القطعة ساجا .

<sup>(</sup>٢) الدكتور الرفاعي بك جزء ١ صفحة ٧٧٠ .

الأول – أننا لا نقول بجعل الوحدة صغيرة جداً كالفرنك الفرنسي بل أن تكون أكبر من ذلك كالدولار الامريكي أو الفرنك السويسرى أو المارك الألماني .

الثانى \_ أن النظام النقدى إنما يوضع ليسهل التعامل بين الناس فأذا كانت حاجة أكثر الناس إلى وحدة أصغر من الدينار وجب أن نحقق هذه الحاجة ولا يهمنا بعد ذلك أن تتضخم حسابات الاقلية أو حسابات الدولة والبلديات والشركات. فإذا كنا نسترشد يبعض الاعتبارات في تحديد وحدة النقود مكقيمة أقل أو متوسط أو أكثر بما يستهلكه الفرد من السلع لاشباع حاجته في اليوم ، (١) لوجب أن نختار وحدة أصغر من الدينار إذا أخذنا بأى فرض من الفروض الثلاثة السابقة .

وإذا لاحظناأن وحدة التعامل العادية هي قطع الأربعة فاوس والعشرة فاوس والخسين فلساً (الدرهم) والمائتي فلس (الريال) (")، ظهر لنا صحة اعتراضنا على الدينار وأنه أكبر بما يحتاجه الفرد في التعامل اليومى. وتحن لا نريد أن ننزل بوحدة النقود إلى مستوى الطبقات الفقيرة، ولكننا نريد أن نرفع مستوى هذه الطبقات من جهة، وأن نجعل الوحدة عملية بالنسبة للجميع من جهة أخرى. وبالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة في أمريكا كثيراً جداً بالنسبة للعراق فما زال الدولار وحدة جيدة للحسابات (Unit of Account) وللبادلات (") فلتكن الوحدة إذن قريبة من الدولار في قيمتها كالريال.

## المتداز الفاسى كومرة صفرى

وهذا الاختيار موفق – بعكس سابقه – يلائم حاجة عدد كبير من السكان .

<sup>(</sup>١) الرجم السابق

<sup>(</sup>٢) أنظر E. Main المراق بين الانتداب والاستقادل من ١٨٩ .

Coulborn, An Introduction to Money P. 33 (Y)

وقد عرض المستر Main لسبب وجود الفلس فقال وأن أحد أسياب الاعتراض على العملة الهندية أن الآنة – وهى أصغر وحدة فى التداول – كانت كوحدة تعامل يومية أعلا من حاجة وقدرة الطبقات الفقيرة فادخل الفلس ليسد الحاجة لعدد كبير من السكان (١) ،

وأن مقارنة بسيطة بين الوحدتين الكبرى والصغرى ترينا الفرق الشاسع بينهما فاذاكان صوابا أن الفلس ضرورة لابد منها أفلا يقضى المنطق بعد ذلك أن نفكر في ارتفاع قيمة الدينار؟

صحيح أن تداول الفلس في المدنالكبيرة محدود إلا أنه مع قطعةالفلسين كثير التداول بين البدو والفلاحين وفي المدن الصغيرة .

## المبحث الثاني

#### ضمال العمار

اشترط قانون العملة في الفقرة ( ه ) من المادة السادسة عشرة و تأسيس صندوق احتياطي العملة والمحافظة عليه بصورة تؤمن تبديل العملة على الوجه المنصوص عليه في هذا القانون . ،

ونصت المادة التاسعة على ضهان العملة فقالت ولسلطة العملة من وقت لآخر أن تصدر وتعيد اصدار الأوراق المذكورة فى هذا القانون باسم أوراق نقدية وتعتبر المبالغ المقتضية بدلها ديناً عتازاً أولا على النقود

<sup>(</sup>١) ص ١٨٩ من كتابه سالف الذكر

والضمانات الموجودة لدىسلطة العملة وثانياً على يرادات العراق العامة (١). وهذا الضمان الذي أشارت إليه المبادة ضمان قوى في الواقع ، فقد جعل القانون للعملة ضمانين :

الأول: النقود والضهانات الموجودة لدى لجنة العملة – وتفصيل ذلك أن اللجنة لديها جنيه انكليزى لفاء كل دينار صدر في التداول. ومن واجها أن تستثمر هذه الجنهات في سندات قوية حسنة الضهان ، كما أن عليها أن تحتفظ بقسم من الموجودات نقداً (٢) . فاللجنة تملك – كما سنرى في النصل الخامس الخاص باحتياطي العملة – سندات مختلفة انكليزية وغير انكليزية وهي تملك أيضاً نقداً فائضاً تواجه به الحالات الطارئة ، مختلف مقداره باختلاف السنين . والمقارنة بينهذا الرصيد بنوعيه ومقدار العملة في التداول تظهر جلياً زيادته على مقدار المتداول ، ذلك أن القانون اشترط في المادة ١٩ أن لايقل الاحتياطي عن مائة في المائة ، وأوجب من ناحية أخرى مبالغة في الحذر تجهيين احتياطي كاف لقياء الهبوط المحتمل في أسعار السندات ، فاذا الحذر تجهيين احتياطي وكان في رأى اللجنة كافياً للضهان تدفع بعد ذلك نسبة تقررها اللجنة لإيرادات العراق العامة .

<sup>(</sup>١) كانت اللجنة المشتركة التي كونها مجلس النواب النظر في قانون العملة قد اتفحت ـ في جنة ماقدت من اقتراحات ـ أن تدفع الحزانة العراقية خسارة استامار اللبائغ الاحتياطية إذا كان المنص و المبالغ الاحتياطية بعل أن تتعمل اللجنة كل الحساطية رابع على ه /. من تتموع المبائغ والأوراق النقدية بعل أن تتعمل اللجنة كل الحسارة التي تنم تابيجة الاحتيار ، فتبتي المبائغ الاحتياطية دائما سليمة وليطمئن الناس إلى أن الحسارة و الاستامار لا تؤثر على مركز العملة ما دامت الحسكونة سنتعمل هذا النقص فير أن الحسكونة لم تقبل رأى الجنة ورأت أن ضمان الحزائة العضائر الامير له رصعب التطبيق الأنه (١) مختاج إلى تنصريغ في مرة (٣) وقد تكون الحزائة عاجزة عن تسديده بدون قرض » ـ راجع اقتراحات اللجنة المشتركة ( الانتصادية والمائية ) في المان رقم ١ / ٨ ه قسم ١ ورد مدير الحسابات العمام عليها .

<sup>(</sup>٤) ففرة (ز) من اللهذا ١٦.

الثانى: إيرادات العراق العامة \_ ونكتنى فى شرح هذه النقطة بما ذكره السير هلتون يانغ فى تبرير ذلك فى مذكرته القيمة المؤرخة ٦ حزيران سنة ١٩٣٠ رقم ٦ قال : , إنه عندما تنصدى الحكومات الإصدار أوراق نقدية \_ لاعكن أخذ الذهب عوضاً عنها \_ إنما تجرى فى التداول الأن القانون أعطاها قيمة معينة لا لأن لها قيمة حقيقية ذاتية ( Intrinsic Value ).

فالاقتراح إذن بأن تكون مالية العراق العامة ضماناً للأوراق النقدية المتداولة \_ إلى جانب احتياطي هذه الأوراق \_ إنما تمليه طبيعة الاصدار . ذلك أن الحكومة ستأخذ من الأفراد مابيدهم من النقود الهندية وتستثمرها بسندات ذهبية تعود فائدتها للحكومة — وبالتالي للشعب — بعد أن يخصم منها الاحتياطي الضروري والمصاريف ، ومن هنا وجب على من يستفيد من الرنج أن يتعهد بدفع الغرم لو حصل .

ومع ذلك فإن نظام الاستثبار الذي حدده القانون كاف في حـــد ذاته لإبعاد أي احتمال لوقوع الخسارة لو اتبعت سياسة حكيمة في الاستثبار.

غير أنه من بعد النظر أن يتخذ الاحتياط لمواجهة الخسارة لو حدثت . وأول خط دفاعي لمواجهة احتياطي اللجنة لأنه هو للقابل لما يتدوله الجمهور ولو كان تكوينه قائماً على الاسس السليمة لكان كافياً . ومع ذلك فلوحدث غير المنتظر وكانت الحسارة أكثر مما تستطيع أموال اللجنة أن تسددها لوجب أن تدفع المالية العامة للدولة مايتبق على اللجنة كما استفادت من الربح ، وتلك قاعدة عالمية فما يتعلق عهذا النوع من الإصدار.

ولو لم يضّع القانون هذا الضمان لكان ذلك سبباً لتفسيرات من شأنها أن تؤثّر على الثقة بالعملةوعلى الخصوص فى الأسواق المالية الدولية ، وليس من المصلحة فى شيء أن تحدث تلك التفسيرات . وأضافت المذكرة :

ه فإذا اعترض على ذلك بأن الحكومة لايحق لها أن تضمن عمليات مالية طالما لاتملك عليها حق الرقابة فإن في هذا الاعتراض سوء فهم للموضوع لأن اللجنة تستمد وجودها وسلطانها من التشريع العراق. فالدولة وحدها هى التى أوجدت اللجنة وصلاحيتها ، وهى تملك تعيين أعضائها ، وكل مقررات اللجنة الفنية تعرض فى حينها على الحكومة العراقية ، وتتداخل السلطتان التشريعية والتنفيذية فى أمرها فهى ليست مستقلة إذن ، وتستطيع الحكومة فى كل وقت بتشريع إذا لم ترض عن اللجنة أن تغير فيها بما يرضى الحكومة . فاللجنة إذن ليست مستقلة وإنماهى ملحقة بالحكومة .

هذا ماقاله السير هلتون يانغ وليس أدل على تبعيها ، أوبالأخرىضعف استقلالها ، مماورد فى مواضع متفرقةمن القانون الذى يشترط عليها إلاتصنع شيئاً إلا بعد استشارة الحكومة العراقية ، مثالها مراقبة العملة وقيمتهاوضرب المسكوكات وطبع الورق النقدى (فقرة ا وب مادة ١٦) ومكان حقظ السندات (مادة ١٦ فقرة ح) وتعيين مقدار العمولة على التحصويل والمبلغ (مادة ١٨) النخ .

وإذا كان . يانغ ، قد أشار إلى الأوساط وثقتها العالمية بالعملة فقد نسى أن ضمان واردات العراق العامة للعملة تقوى ثقة الجمهور العراق بها ، وقد رأينا فيما سبق كيف كان موقفه منها ولو لم يكن هناك هذا الضمان لتأثر سعر العملة كثيراً في العراق بعد أن انقطعت العلاقة بين الدينار والذهب نهائياً بتعديل قانون العملة وإلغاء القيمة الذهبية للدينار .

## المبحث الثالث

#### شرط الذهب

حين كان الدينار يساوى من حيث القيمة ٧٦٣٢٢٨٣٠ جرامامن الذهب الخالص أى حين كان النقد العراقى قائماً على الأساس الذهبي ـــ وإن كان بصورة غير مباشرة كما من ـــ كان شرط الذهب جائزاً سواء في المعاملات

الداخلية أو في المعاملات الخارجية . وكان بإمكان الدائن أن يتقاضى دينه من المدين ذهبا ان اشترط ذلك في العقد (١) . ولكن القانون عدل في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ فأصبحت المادة الأولى ، يكون الدينار الوحدة القياسية للعملة في العراق ويؤلف من ألف فلس ، أي حذف ماكان يساويه من الذهب . وهذا التعديل حد بالبعض إلى أن يقول ، إن شرط الذهب في العراق زالت أهميته بتعديل القانون ، ، وإنه الدينار لم تعد قيمته تقدر بالذهب فاصبح للدائن الحق في أن يستوفى دينه بالدنائير العراقية أو بالليرات أو الجنبهات الاسترلينية (٢) .

ونحن برى أن شرط الذهب مازال قائماً فى العراق، وأن تعسديل القانون لم يؤثر عليه. ذلك أن معنى شرط الذهب « أن الوفاء لا يكون حقيقة بالذهب بل يدفع ورقاً بحسب النسبة الموجودة وقت الوفاء بين سعر الذهب وسعر العملة الورقية (٢) . والمادة الثانية من قانون العملة تنص على أرب المقاولات والبيوع والتأديات ... الخ وجميع الأشياء المختصة بالنقود ... تعتبر كائها أجريت أو نظمت أو عقدت أو استحصلت فى العراق وفقاً للوحدة القياسية المتخذة أساساً فى هذا القانون مالم يكن قد نص على خلاف ذلك باتفاق خاص ..

فهذا الاستثناء مازال قائماً وهو عام لم يؤثر فيه الغاء المقابل الذهبي للدينار. ولعل قانون منع التعامل والتداول بالعملة الهندية يؤيد دعوانا. فإنه مع نصه صراحة على منع التعامل والتداول بالعملة الهندية استثنى المعاملات الصرافية والمعاملات التجارية ، التى تتطلب ذلك بحكم الطبيعة، فإذا اقتضت المعاملات التجارية ذلك أباح القانون التعامل بالعملة الهندية والغرض من منع التعامل

<sup>(</sup>١) الدكتور جار جادج ١ ص ١٥١

VONERGE C (Y)

<sup>(</sup>٣) الدكتور الرفاعي لك ج ١ من ٢٦٠ .

بها واضح مفهوم ، فا بالنا إذا اقتضت ، المعاملات التجارية كتسوية الديون الخارجية اشتراط الدفع بالذهب ؟ إن منداً صريحاً لشرط الذهب لم يرد لافى قانون العملة ولافى قانون آخر . فكيف نجزم بتحريم شرط الذهب ؟ ولعل ماحدث فى مصر ينير لنا الطريق . فبالرغم من مرسوم أغسطس سنة ١٩١٤ الذى فرض السعر الإلزامي لأوراق النقد، ونص على اعتبار شرط الذهب كان لم يكن نصا صريحاً ، إلا أن المحاكم المختلطة حكمت فى بعض أحكامها بصحمة شرط الذهب حتى فى العقود الداخلية واعتبرت الشرط صحيحاً فى المعاملات الدولية .

وقد اتبعت معظم الدول طريقة النص الصريح فيما يتعلق بتحريم شرط الدهب كالولايات المتحدة بقانون ه يونيه سنة ١٩٣٧ وكذلك فعلت الحكومة البلجيكية في المرسوم الصادر في ابريل سنة ١٩٣٥ (١).

أما في العراق فلا يوجد نص صريح يحسرم شرط الذهب لا فيها يتعلق بالمعاملات الداخلية ولا في المعاملات الحارجية . وزيادة على ذلك فان آخر المادة الثانية تنص صراحة على أن الاتفاق الحاص يجب أثر القاعدة التي ذكرتها .

وفوق هذا وذاك فان العرف القانونى قد استن قاعدة من مقتضاها أن ما لم يحرم فهو صحيح جائز .

بل أن الذهب ما زال يجرى فى التعامل والتداول خاصة بين الفبائل فى شمال العراق .

وتؤيد أحكام المحاكم الشرعية والمدنية فى العراق ما ذهبنا اليهمن أن شرط الندهب مازال قائماً بالرغم من حذف ما يقابل الدينار من الذهب من القانون. فاذا عرض عليها عقد اشترط فيه الدفع بالذهب حكمت بالذهب وفى هذه الحالة لا يكون الدفع نقداً ذهبياً وإنما يدفع الدين بدنانير عراقية تقابل فى

<sup>(</sup>١) راجع في ذلك الاستاذ الدكتور الرفاعي بك ج ١ من ٢٨٥ – ٣٣٠

القيمة المبلغ الذهبي . أما سعر الليرة الذهبية فهو سعرها يوم الدفع وهـذا طبعاً إذا خلا العقد من تعيين أى السعر بن يدفع : سعر الدينار يوم العقـد أو يوم القبض (١) .

أحطام المماكم

والذي محدث أنه إذا عرض على المحاكم عقد اشترط فيه الوفاء بالذهب تسأل المحكمة الفرفة النجارية عن سعر الذهب وتحكم بموجب هذا السعر مثال ذلك الحكم الصادر من محكمة التمييز ــ النقض والابرام ــ الذي نقضت فيه حكم المحكمة الابتدائية التي حكمت بالدفع حسب سعر الليرة الذهبية يوم المطالبة لا يوم الاستحقاق . قالت محكمة التمييز ، وعليه كان على المحكمة أن تلاحظ ذلك وتحقق سعر الليرة الذهبية يوم تاريخ استحقاق الدين المذكور وتحكم للميز عليه بما يساوى المبلغ من الدنانير فذهو لها عرب ذلك واعتبارها سعر الليرة يوم تاريخ المطالبة كان غير صحيح (٢) .

وأصدرت حكماً آخر نقضت فيه الحكم الابتدائى قالت فيه : ومن جهة ثانية أنها \_ المحكمة الابتدائية \_ عينت سعر الليرة العثمانية (٣) بدينار ونصف دينار بدون أن تبين مستندها (فى تميين فيمة الليرة وقت إقامة الدعوى) فىذلك ، مع أن من واجبها أن تعين سعر الليرة فى تاريخ استحقاق الدين أى فى اليوم الذى بجب فيه على المدين أداءه . . . . . المخ ، (١٠)

<sup>(</sup>١) كان منصرف (مدير) السلميانية قد سأل مدير المحاسبات العام في ١٩٧/ ١١/ ١٩٣٤ رقم ٢٢/ ٢٢/ ١٩٣٣ عن الحل فيها يتعلق بالتعامل بالعملة الايرانية على الحدود إذ أن تانون منم التصامل بالعملة الهندية خصص المنع بهذه العملات الأجنبية إذا سبق المحاسبات العام معانا ﴿ أَنْ قَانُونَ العملة العراقية لاعتم التعامل بالعملات الأجنبية إذا سبق وحصل اتفاق عاص بالأمر وذلك بموجب المادة التانية من اتفانون المذكور » ويتهم من ذلك أباحة الاتناق بين المتعاقدين على أية عملة . وهذه وجبة نظر الحكومة ولا نشك في أن الدهب يدخل تحت هذه الاباحة .

<sup>(4)</sup> eta 1001/130 Test / 11/1301

 <sup>(</sup>٣) كاماً ذكرت الليرة الدهبية في العثود فاتما يراد نها الليزة العثمانية لانها الوحيدة الموجودة في ايدي المتعاملين .

<sup>(</sup>ع) ارتم ۱۹۳۷ اریخ ۷ نیسان ۱۹۳۷

وأصدرت محكمة بداءة الموصل حكماً قالت فيه أما المدعى عليهما فدفعا بأنهما غير ملزمين بأداء الدين ذهباً كما اشترط بالعقد، ولـكن لماكان قانون العملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ في مادته الثانية لا يمنع التعاقد الواقع بغير العملة العراقية لهذا قرر الزام المدعى عليهما بأن يؤد باللمدعى ١٦٠ ليرة عثمانية الخ. . . (١٠) .

وقد نقضت محكمة التمييز – النقض والابرام – هذا الحكم قالت ه .... وبعد التدقيق والمداولة في اضبارة القضية ظهر أن المحكمة الزمت المميزين بمائة وستين ليرة عثمانية عيناً بدون أن تلاحظ أن العملة الذهبية غير دارجة وليس متعاملا بها فلا يمكن الحكم بها عيناً . وكذلك كونها أصبحت عملة كاسدة بجب تعيين قيمتها يوم استحقاق الدين لا يوم دفعه فكان على المحكمة أن تسأل من غرفة التجارة عن قيمة الليرة العثمانية في يوم الاستحقاق وتلزم المديزين بهذه القيمة، فذهولها عن ذلك يستلزم النقض (")»

وهـكذا يتضح أن شرط الذهب ما زال صحيحاً معمولاً به في العراق في المعاملات الداخلية تؤمده النصوص القانونية وأحكام المحاكم .

وهو شرط صحيح أيضاً فيها يتعلق بالمعاملات الخارجية إذ ليس هناك ما يمنع اصدار الذهب إلى الخارج وكل ما هنالك بعض التقييدات على هذا الاصدار جاء بها قانون و مراقبة التحويل الخارجي، رقم ٧١ لسنة ١٩٤١، فقد منع إصدار أو استيراد الذهب من البلاد واليها إلا بالاجازة و لجنة مراقبة التحويل الخارجي (٣) ، على أن هذا القانون وما فيه من قيود وقتى استلزمته ظروف الحرب . أما قبل ذلك فكان الذهب حراً طليقاً من كل قيد .

<sup>(1)</sup> وقم ١٩٤٢/ ٢٠١٤ تاريخ ٢٠١٠ (١)

<sup>· 1464/1/12 364/1044 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) المادة الناسمة من الثانون \_ أنظر في شرجه النصل السادس.

# الملبحث الرابع طريفة النحويل بين المدند والعراق فاعدة الصرف بالجنيهات الاسطيزية

## اصرار دمانير مقابل الجنيهات ( زيادة المتداول ) :

أما فيها يتعلق بإصدار داخير أو مسكوكات للنداول في العراق فقد بحثتها المهادة ١٧ من القانون فقالت : وللجنة (١) أن تصدر عند الطلب مسكوكات وكذلك عليها (٢) أن تصدر أوراقاً نقدية في العراق على أن يدفع لقاءها ليرات انكليزية في لندن . . . وللجنة أن تستوفي عمولة بمعدل تعينه هي ، ولها أن تستوفي عمولة متفاونة على الحوالات البريدية والبرقية على أن لا يتعدى ذلك في حال من الأحوال 1 ٪ . وعلى اللجنة أن تعلن عن مقدار العمولة في الجريدة الرسمية ، ولها أن تعين من وقت لآخر المبالغ التي تقبل مبادلتها في مثل هذه المعاملات بعد أخذ رأى الحسكومة العراقية ،

## اعطاء الجنيرهات الدنكليزية منابل الرمانير (تقليل المتداول):

رأينا أن الدينار يساوى جنيها انكليزياً ومن هنا لم يكن هناك فرق بين سعر الدينار وسعر الجنيه لأن كلا منهما يساوى الآخر فليس هناك إذن سعر صرف متغير بينهما . واختلاف سعر الصرف بين الجنيه وغيره من عملات

<sup>(</sup>١) وهذا النعبير يفيه التعنبير لا الاجبار .

<sup>(</sup>٣) وهذا التمبير تخلاف ساجة الرامي لاتمك أمانه اللجنة إلا الاحداز والاخالفت المنافون ، والظاهر أنه قد اختير هذا التمبير لأن عاجة الماملات إلى النتود الثانوية ... المسكوكات ... من الأمور التي تعدرها اللجنة والحسكومة ، دون الافراد أما عاجة التجاوة مثلا إلى مزيد من النقد أو إذا كان الميزان التجاري في صالح العراق وتراكت ديون العراقيين على الباد الأخرى ذن من حتى التاجر العراق أن يستوفر دينه ، ويكون ذلك بنسلم هذه الديون بجنهات التكليزية في لندن ليسلم مثالما دنائير عراقة في العراق .

الدول الأخرى يستتبع نفس الاختلاف في سعر الصرف بين الدينار العراقي وهذه العملات .

وقد جاء فى الاسباب الموجبة الاضافية فقرة ٦ ، أما وضعية العراق من حيث التجارة فلا يمكن أن تؤثر على سعر الدينار بأى وجه كان ، وكل ماف الامر أن وسع التجارة والصناعة أو انكماشها يؤثر فقط على مقدار المتداول .

والسبب في ذلك ماذكر أعلاه من أن سعر الدينار مرتبط بسعر الجنيه وارتفاع سعر الجنيه أو هبوطه يرجع لأسباب تنعلق بانكلترا نفسها ، فاذا ما تغير سعره أثر ذلك على كثير من العملات المرتبطة به كالجنيه المصرى والفلسطيني والعملة الهندية ، وقد أو جبالقانون في المادة ١٨ ، على اللجنة أن تنسلم في العراق الأوراق النقدية المطلوب تبديلها وتصدر بدلا منها ليرات انكليزية بنسبة ليرة انكليزية واحدة لكل دينار واحد ، وللجنة أن تستوفي عمولة بمعدل تعينه هي . ولها أن تستوفي عمولة متفاوتة على الحوالات البرقية والبريدية على أن لا يتعدى ذلك في حالة من الاحوال ١ ٪ وعلى اللجنة أن تعلن عن مقدار العمولة في الجريدة الرسمية ولها أن تعين من وقت لآخر المبالغ التي تقبل مبادلتها في مثل هذه المعاملات بعد أخذ رأى الحكومة للعراقية » .

هذا فيما يتلعق الطلب على الاسترليني ، فإن الطالب يقدم الدنانير العراقية إلى مأمور العملة في العراق ليستلم مقابلها جنيهات انكليزيه في لندن و هكذا يسحب من التداول بمقدار ما تعطى اللجنة من تلك الجنيهات .

## تحليل الحادثين ١٧ و ١٨ من الفانوند:

فنحن إذن أمام حالتين ناتجتين من المادتين ١٧ و ١٨:

الأولى : أن تصدر اللجنة دنانير فى العراق لقاء ما تنسلمه من الجنبات الانكابزية ( المادة ١٧ ) وفيه أمران :

ا \_ تحديد المبلغ : وقد اقترحت اللجنة أن يكون ـ مؤقناً ـ ٠٠٠٠ جنيه

كد أدنى للتحويل، ورأت البنوك الثلاثة التي اشتركت في اللجنة ـ البنك الاهلى والبنك العثماني والبنك الامبراطوري الإيراني ـ أن يكون الحد الادنى ١٥٠٠٠ جنيه، واتفقت آراء اللجنة والجهات الحكومية على أن يكون منخفضاً، غير أنه رؤى أن مبلغ ٥٠٠٠ قليل جداً وأن ١٥٠٠٠ كثيرة جداً فقر الرأى أخيراً على أن يكون ١٥٠٠٠ جنيه:

ولا يعني ذلك أنه لا يمكن إجراء التحويل بين لنــــــــــن وبفداد بأقل من هذا المقدار ـ ١٠٠٠٠ دينار أو جنيه انكليزي ـ لأن هذا النص إنما بخص التحويلات التي تجرى بواسطة مأمور العملة ، إذ أن من وظائفه القيام باجرا. هذا التحويل لمن يريده ، والعمولة التي تنقياضاها اللجنة على التحويل ضئيلة بالنسبة للعمولة التي تتقاضاها البنوك ، ولذلك جمل الحد الادني مرتفعاً بعض الشيء ، وهو بذلك يوافق حاجة كبار المصدرين والمستوردين . على أن الباب ما زال مفتوحاً للتحاويل بأى مبلغ كارب مهما صخر إما بواسطة البنوك أو بواسطة الأذونات البريدية إنما يجرى ذلك يدون تدخل من مأمور العملة. ومع أننا نرى أن مبلغ المشرة آلافجنيه أو دينار مرتفع، إلا أن التحويل بواسطة مأمور العملة للبالغ الكبيرة فيه فوائد محققة للتجار : المستوردين والمصدرين، إذ لا يتطلب منهم ذلك شكليات كثيرة ، ثم أن العمولة منخفضة. ب - تحديد مقدار العمولة : كان رأى البنوك الثلاثة \_ المار ذكرها \_ أن تكون العمولة ١٠٪ على كل التحاويل غير أن اللجنة والحكومة العراقية رأيا أن هذه العمولة عالية وقدرت اللجنة العمرلة بـ ﴿ ٪ سواء كان التحويل برسائل برمدية أو برقية ، وهو المقدار الذي اتفق عليه ، ويمكن زيادة هــذا المقدار لأن القانون حدد الحد الأقصى للعمولة بواحد في المائة.

الثانية : أن تعطى اللجنة جنبهات انكايزية مقابل ما تسلمه مأمورالعملة فى العراق مر. للدنائير ( المادة ١٨ ) وتبين هذه الحالة مقدار ما يسحب من التداول كل سنة لقاء ما يحب دفعه فى الحارج وفى هذه الحالة أيضاً أمران :

ا ــ تحديد مقدار المبلغ: وقد حدد أيضاً بعشرة آلاف دينار وجرى بشأنه نفس البحث والإختلاف الذي جرى بشأن ما تصدره اللجنة من الدنائير في العراقي.

ب ـ تحديد مقدار العمولة: وكان القرار بشأنها يختلف باختلاف طريقة التحويل، فإذا كان التحويل بواسطة البريد ـ أى الحوالات البريدية التي تدفع عند الطلب ـ فلا تستوفى عنها أية عمولة. أما إذا كان التحويل برقيا فتستوفى عبولة قدرها 4 / (1).

#### مقابل الاصرار أول الامن:

القاعدة في إصدار العملة العراقية أن تستلم اللجنة جنها انكليزياً لقاء كل دينار تصدره للتداول. على أن هناك استثناه من هذه القاعدة هو ما جاءت المادة ٢٥ من القانون، إذ أباحث للجنة وإصدار عملة عراقية لقاء العملة الهندية التي تسلم اليها في العراق ه. فالعملة الهندية إذن كانت هي مقابل اصدار العملة العراقية في أول الأمر. غير أنه لما انتهى أجل الشهور الثلاثة الأولى المتبديل والمنتهة في ٣٠ يونيه ١٩٣٢ امتنع على اللجنة الإصدار إلا إذا تسلمت جنهات انكليزية. وبديهى أنه كان بالإمكان الإصدار خلال هذه الشهور لقاءها أيضاً. فكان مقابل الإصدار من عرحاتين: إصدار يقابله عملة هندية وإصدار يقابله جنهات، على أن غطاء الإصدار في كانا المرحلتين كان واحداً في لندن ليكون احتياطي العملة ، أما المقابل فالمراد به ماتسلم وكيل العملة في لندن ليكون احتياطي العملة ، أما المقابل فالمراد به ماتسلم وكيل العملة حين سلم العملة العراقية . وقد نتج عن هذا المقابل خسائر قليلة بسبب تغيرات سعر الصرف دفعتها الحكومة للجنة .

<sup>(</sup>١) أنظر كتياب اللجنة في ١٦ شياط سنة ١٩٣٢.

#### نقصى الرقام على الاصراد:

رأت بعض البنوك تسهيلا لأعمالها المصرفية أن تودع مقدما تأمينات الدى اللجنة في الندن بالجنبهات الانكليزية التأخذ الهاءها عندالحاجة عملة عراقية من مأمور العملة في بغداد (۱). وتختلف هــــذه المقادير باختلاف جسامة المعاملات التي يتعاطاها كل من هذه المسارف في العراق. وقد خولت اللجنة مأمور العملة تجهيز كل منها بأوراق نقدية عراقية لا يتجاوز تمنها مبلغ تأميناته ، مأمور اللجنة برقيا بعد كل مبلغ يدفعه ليتسنى للجنة استيفاء المقابل وقيده ، ثم لتقوم بعد ذلك بتجهيز مأمور العملة بأوراق نقدية أخرى . ولم يحدث أن خالف مأمور العملة القواعد الموضوعة كما أنه لم يحدث أن طلبت يحدث أن خالف مأمور العملة القواعد الموضوعة كما أنه لم يحدث أن طلبت البنوك منه تجهيزها بأكثر مما لديها من تأمينات لدى اللجنة في لندن .

غيرأن مأمور العملة خالف هذا الأمر في قضيتين في سنة ١٩٤١ ، ذكرهما مراقب الحسابات العام في تقريره المرسلي إلى مجلس الامة ، بأن جهز أحد المصارف بمبلغ أكثر من تأميناته مرة بمقدار ٢٧٥,٠٠٠ دينار وأخرى بمقدار ٢٠,٠٠٠ دينار (٢) . ويفصح هذا التصرف عن انعدام الرقابة على مأمور العملة — ومركزه بغداد – فيما يتعلق بالاصدار . ويحسن معالجة هذا الأمر فيحال دون وقوع المخالفة قبل حدوثها ولا يكتني بتدوينها بعد ذلك .

و بالرغم من أن لجنة العملة أصدرت تعلياتها المشددة لمــأمور العملة بعدم إصدا رأى مبلغ قبــل استيفاء عوضه فى لندن ، أو عدم إصدار عملة بمبلغ يتجاوز مبلغ التأمينات الموضوعة لدى اللجنة طبقاً للمادة ١٧ من قانونالعملة \_ إلا أن الذى حدث كان مخالفة قانونية واضحة لم يترتب عليها أى أثر . ومع أننا لانشك فى أن الحاجة الملحة هى التى دعت إلى هذه المخالفة القانونية

<sup>(</sup>١) تقرير اللجنة لمسنة ١٩٣٣ فقرة ١٠

<sup>(</sup>٢) أنظر تتريره عن حسايات لمينة العلة لسنة ١٩٤١ فترة ٢

إلا أن الحاجة لم تكن قط مبرراً للتجاوز على نصوص قانونية صريحة ، مما يدعونا إلى التنبيه مرة أخرى على وجوب استكال أمثال هذه النواقص في القانون .

فالقانونقد ضمن رقابة اللجنة على الحكومة فيها يتعلق بعدم امكان الاخيرة اصدار أى نوع كان من النقود ، وذلك حفظاً لقيمة العملة أن تتدهور نليجة تضخم قد تدعو إليه حاجة الحكومة إلى المال. وهذه إحدى محسنات القانون الذي اشترط أن يوضع مدمقدما مالضمان المقابل لكل إصدار جديد .

على أنه من الناحية الاخرى أهمل الناحية المقابلة، أى رقابة الحكومة على اللجنة أو على مأمور العملة على الاقل للتضمن تنفيذ القانون فيها يتعلق بأهم مقومات العملة إلا وهو ضائها . فلو أن اللجنة صنعت ما صنعه مأمور العملة ، فكيف بمكن معالجة ذلك من الناحية القانونية ؟ .

إن اللجنة هنا في هذا الحادث \_ شددت على عثلها ألا يفعل ذلك مر ةأخرى لأن لهاحق الرقابة والإشراف . ولكن من يراقب عمل اللجنة ومن يمنعها من خالفة القانون لوحدث ذلك؟ .

وأى إجراء بمكن أن يتخذلو أن مأمور العملة خالف الفانون مرات أخرى ؟ أن مجرد التذبيه عليه بأن لايعود إلى ذلك وعزله من منصه ليست كافية ، وكان يحسن أن يكون للحكومة رقابة على تنفيذ الفانون بصورة صحيحة فى العراق على الاقل .

# الف*صیت الاشت*انی وزن المسکوکات وعیارها النفادت المسموع به فیها

تختلف المسكوكات عياراً ووزناً كما يختلف مقدار التفاوت المسموح به في كل منها ، وقدكانت النقود الفضية بالذات مجال اختلاف كبير فيما يتعلق بالحجم والعيار سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد في داخل البرلمان أو خارجه.

# المابحث الأول النفود الفضية المطلب الأول أنواعها

١ – الريال: وهو أهمها من ناحية القيمة وقد كان نصيبه في التداول قليلا فلم يلق الإقبال من المتعاملين قبل الحرب بسبب حجمه وثقله ووجود ورقة ربع الدينار قريبة منه في السعر وأخف حملا ، وضاع من الأيدى بعد ذلك خلال الحرب حيث أقبل الجمهور على تذويبه واستخلاص ما فيه من الفضة عاصة بعد أن تدهورت قيمة الدينار نتيجة الإفراط في اصداره .

ووزنه عشرون جراماً قائماً ونسبة الفضة . . ٩ في الألف (١) .

و يبلغ التفاوت المسموح من حيث الوزن زيادة أو نقص ٥٠٠٠ د. لكل قطعة ٢٠١٠

<sup>(</sup>١) مادة ٢ من الثانون رتم ٣٤ لسنة ١٩٣٢

<sup>(</sup>٢) النظام رقم ٢٢ اسنة ١٩٣٢

والتفاوت المسموح بعمن حيث المعدن الخالص زيادة أو نقص ٢٠٠٠ و لكل قطعة ١١٠ ٢ – الدرهم : وإذا كان الريال أهم المسكوكات لارتفاع سعره فإن الدرهم أهمها من ناحية انشاره ، وإقبال الناس عليه ، وكثرة المضروب منه ، وأنه وإن لم يصبح وسيلة النسعير كما أرادت وزارة المالية ـ وفي ذلك تقليد للنظام الانكليزي في التسعير بالشلنات ـ إلا أنه كثير الرواج .

ووزيه ٩ جرامات، ونسبة الفينة فيه ٥٠٠ جزء في الألف (٣).

ويبلع التفاوت المسموح به من حيث الوزن قطعة واحدة في ٥٠٠ قطعة . أما التفاوت المسموح به من حيث المعدر الخالص فهر بزيادة أو نقصان خمسة في الالف من الفئة المرجودة في عشر قطع منه (٣). على أن هذه النسب تغيرت بعد ذلك فأصبح التفاوت المسموح به من حيث الفضة الخالصة بزيادة أو نقص تسعة في الألف بدل الخسسة (٤)، ثم عادت مرة أخرى إلى التغير فأصبح المقدار المسموح به من حيث الوزن تسع قطع في ١٠٠٠ قطعة وعاد التفاوت من حيث الفضة الخالصة بزيادة أو نقص خمسة في الألف كا كان في سنة ٢٩٧٤ (٥).

٣ ــ القطعة ذات العشرين فلساً ووزنها ٥٠٠ جم ونسبة القضة فيها
 ٠٠٠ في الألف (٦).

ويبلغ التفاوت المسموح به من حيث الوزن قطعة واحدة في كل ٢٥٠

<sup>(</sup>١) نظام رقم ١٩٣ اسة ١٩٣١

<sup>(</sup>٣) مادة ٦ من قانون العملة فلوزن وتسبة النضة نص عليهما اتسانون ذاته ولكنه ولكنه ترك التفاوت المسموح به في الوزن إلى أنظمة منينة فقد جاء في الفرة ــ أـــ من المسادة السادسة ووأما المسموح به في الوزن فك سيميز في نظام، واستناداً إلى ذك صدون الأنظمة التي سيأتي ذكرها .

<sup>(</sup>٣) النظام رقم ١٢ أسنة ١٩٣٢ الصادر في ٣٣ آذار ١٩٣٢

<sup>(</sup>ع) نظام رقم ۲۸ استة ۱۹٤۲

<sup>(</sup>a) نظام رتم ٢٤ نسنة ٣٤٢ اللغني للنظام رتم ٢٨ نسنة ٢٩٢٢

<sup>(1)</sup> المادة 1 من قانون المعلة

قطعة وأما التفاوت المسموح به من حيث المعدن الخالص فهو كالتفاوت المسموح به فىالدرهم أى بزيادة أو نقص خمسة فىالألف فىالفضة الموجودة بما يعادل وزن عشرة دراهم أى . به جراماً (١) .

ولحق بها \_ من حيث التفاوت في المعدن النفيس \_ ما لحق الدرهم من التعديل في سنتي ١٩٤٣ (٢) و ١٩٤٣ فأصبح التفاوت المسموح به من حيث الوزن تسع قطع في كل . . . ١ قطعة و بزيادة أو نقص خمسة في الألف في الفضة المرجودة في وزن عشرة دراهم أي . ٩ جراءاً (٣) .

وأهمية التفاوت في الوزن تظهر من قدرة المسكوكات على الوقاء . فالوفاء بها في الحدود القانونية مقبول إلا أن يضطرب وزنها فيقل عما حدده النظام وإذ ذاك لا يمكن الوفاء بها وقد نصت على ذاك المادة السابعة من قانون العملة في آخر فقر أنها فقالت و تمكون كل قطعة من المسكوكات عملة قانونية بمقدار قيمتها الاسمية فقط على أن لا يمكون قد حصل التصرف بها بصورة غير مشروعة أو حصل نقص في وزن المسكوكات الفضية منها من جراء الاستعمال أد غير ذاك و أصبحت بوزن يقل عن الحد الادني للوزن الاصلي ويعين هذا الحد الادنى بنظام و .

## المطلب الثاني النفاسم مول العبار

طلب تزيير نسبة الممرد النفيصي رأت اللجنــة المشتركة التي كونها مجاس النواب من اللجنتين المــــــالية

<sup>(</sup>١) اظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣٢

<sup>(</sup>٢) نظام زقم ٢٨ أسنة ١٩٤٢

<sup>(</sup>٣) نظام رقم ٢٤ لسة ١٩٤٣

والاقتصادية أن يمكون عيار النقود الفضية .. به في الألف لا . . . كا جاء في الفانون (١) وطلب بعض النواب أثناء مناقشة مواد القانون تأييد رأى اللجنة المشتركة في صفاء المسكوكات . واقترحت الغرفة النجارية البريطانية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أن يكون عيار النقود الفضية قريباً من عيار الروبية (عيار الروبية ١٦٦ في الآلف) لكي يقبلها الرأى العام . وأيدت كثير من الجهات هذه المقترحات .

وكان لحجم المسكوكات أيضاً نصيب وافر من البحث فاقترح البعض أن يكون الدرهم بحجم الشلن الانكليزي ، والبعض الآخر بحجم الروبية .

#### الحكومة رفضى الطلب

غير أن الحكومة أصرت على رأبها فى مشروع القانون حول العيمار والحجم . وقال وزير المالية فى مجلس النواب رداً على اقتراح اللجنة المشتركة أن فيه المجاذر الآتية :

١ ـــ أنه يزيد مقدار الفضة الموجودة فى المسكوكات ويقابل ذلك نقص عوضها مر. للمبالغ الاحتياطية فكلما زاد مقدار الفضة نقص مقدار الاحتياطى الذهبي (٦).

٣ ــ أنه يعرض البلاد للخسارة المحتملة من التطور الفجائي في أسعار الفضة .

ويرى الوزير أنه لولا اعتياد الناس على الفضة منذ القديم لماكان هناك ه لزوم لسكها نقوداً ، إذ لا يمكن ترك العادات القديمة بقانون ، ، غير أنه يجب أن لا تكلف هذه العادات أكثر مما تمس الحاجة اليه ، ولا يجب زيادة النفقات بدون فائدة لاحد ، .

<sup>(</sup>١) أنظر التتريز في ملف ١ / ٨٥ قسم ا

 <sup>(</sup>٣) وو صح أن ذلك قبل خروج العراق عن قاهدة الذهب على أن هذه الحية تبنى قائمة في انتاس مندار الاحتياطي الستشير ، فبينها يمكن أن يغل الاحتياطي دخلا لا يمكن الاستفادة من المحكوكات كثرت فيها الفينة أو قلت ،

٣ أما شكل الدرهم ومقاومته فنالك أمر فنى ، والتقارير تشير إلى أن الاصول المتبعة فى دار الضرب البريطانية مرضية جداً ، ومن ثم فسيكون لهذه المكوكات من المقاومة ما يساعد على بقائها فى التداول أربعين سنة (١).

## تقرير مدير المحاسبات العام عن نسبة الفضة :

ولجأ مدير المحاسبات العام - وكان عمل الحكومة فيها يتعلق بأمر اصدار العملة - إلى طريقة حسابية أقرب اللافهام وأسهل في الاقتماع فقال عن نسبة الفضة: إننا لو جعلنا النسبة . . ، ، و بالالف لبلغت كلفة نصف مليون دينار من المسكوكات ٢١٦٠٠٠ جنيه انكايزي في حين أن الكلفة على أساس . . ، و بالالف المسكوكات ٢١٦٠٠٠ جنيه .

وقال فيمايتعلق بوزن الدرهم أننا إذا جعلناه به جرامات بنسبة . . به بالألف تكون الكلفة . . ، ١٩٢٠ جنيه وإذا جعلناه بوزن ٧ جرامات لبلغت الكلفة . ، ١٨٦٠٠٠ جنيه ومن هذا يظهر أن تزييد مقدار الفضة الخالصة فى المسكوكات . وثر تأثيراً كايا على ما ينفق فى سكها مهما صغر حجم تلك المسكوكات .

ولما كان الطلب على المسكوكات سيكون كبيراً جداً فإن أمر تدارك الكميات الجسيمة المطلوبة منها عملية تكلف لجنة العملة كثيراً .

ومضى فقال: أن النقود المعدنية نقود اعتبارية لا تحتوى إلا على جر، من قيمتها مهما بلغت كمية الفضة الخالصة فهـــا، ونظراً إلى أن دار الضرب تقرر أن نسبة. . ه بالالف كافية للاحتفاظ بشكلها فإن الطبقة الجاهلة حتى او أقدمت على تذويها لمعرفة نسبة الفضة فإنها ستجد أولا وآخراً أن النسبة ضئيلة .

وأضاف إلى ذلك: أن سعر الفضة في هبوط، فاذا استمر كذلك

<sup>(</sup>١) مدًا كرات مجلس النهواب اجتماع سنة ١٩٣٠

فسيحدث اضراراً طائلة في قيمة الفضة الموجودة في التداول وفي مخازن لجنة العملة ، ولا يجوز تزييد الاضرار بتزييد مقدار الفضة الحالصة .

## ٠٠٠ وعن مجم المسكوظات.

وخالف اللجنة المشتركة أيمناً فى اقتراحها بجعل الدرهم بحجم الشلر.
الانكليزى. ورأى أن المسكوكات فى معظم البلاد أكبر حجها ويتراوحوزنها
بين ١٠ جرامات و٢٥ جراما ، ثم أضاف : مفاذا كان حجم الدرهم كما تقترح
وثمنه أقرب إلى النصف روبية ( يساوى ١١ آنة ) فسيجرى تداوله على هدذا
الأساس ، ومن هنا يضرب الأمل فى خفض مستوى الاسعار ، .

و يلاحظ أيضاً أن القطعة ذات العشرين فاساً سيكون حجمها ؟ حجم الدرهم وستنكون إذن صغيرة جداً ، (١) .

وأضاف : . ومن حسن الحظ أنه ليس فى العراق مقادير كبيرة من الفضة وليس فيه تقاليد ترفع من شأنها ومركزها ، ثم لا يوجد سبب سياسى - علاوة على انتفاء السبب المالى - يستدعى زيادة مقدار الفضة فى العملة ، وكل ما فى الأمر أن هناك سبباً نفسياً يستدعى ذلك ، إذ أن الطبقة الجاهلة يجب أن يقدم لحا عملة فضية تشابه العملة التى تدار بينهم الآن ، . . وهده النقطة بالذات ـ بالرغم عا فها من صواب ـ مبالغ فى أهميتها ، (").

#### هبوط سعر الفضة سنر ١٩٣٩ :

ومع هذه النسبة القليلة للفضة في المسكوكات فإن الانخفاض الذي حصل في سعرها سنة ١٩٣٦ أدى إلى أن تتحمل لجنة العملة خسارة تبلغ حوالي ٥٦ الف جنيه في السبائك وفي المسكوكات الفضية الموجودة في مخازنها وفي

<sup>(</sup>١) أنظر مطالعات مدير المحاسبات العام الاسناذ السيد ابراهيم الكبير على تنوير اللجنة للشتركة ملف ١/ ٨ هـ قسم ١

<sup>(</sup>٢) واجع كتاب مدير المحاسبات العام المؤدخ ق ٢٩ آذار ١٩٣١ ملف ١٨٥١ ه قسم ١

التداول (1). والوقع أنه بالرغم من قرار المؤتمر الاقتصادي العالمي المنعقد سنة ١٩٢٣ في لندن الذي ينص على أن لايقل عيار الفضة في المسكوكات عن ١٩٢٨ في الآلف (٢)، إلا أن تطبيق هذا القرار فيه مخاطرة كبيرة تحمل في طيامها عنصر الحسارة والضرر لما يلحق أسعار الفضة من التطور المتجه نحو النزول بالنسبة للذهب.

ويكنى أن تحتفظ المسكوكات برونقهاوشكاما، وليس هناك فائدة فى جعل قيمتها الحقيقية قريبة من قيمتها الاسمية، ذلك لأنها اعتبرت عملة مساعدة لا تقتصى مها الديون إلا بمقادير معينة صغيرة.

# المبحث الشاني المكولات غير الفضية

وهي على نوعين المسكوكات النيكلية والمسكوكات النحاسية.

وقد أعطى قانون العملة حق تعيين المعدن والنفاوت في الوزن فيها للحكومة بواسطة الانظمة ( ب) و تكون بواسطة الانظمة ( Ragulations ) لجاء في المادة الحامسة فقرة (ب) و تكون هذه المسكوكات من حيث الوزن والتركيب والتفاوت المسموح به في الوزن كا سيعين في نظام ، وتعين أشكالها بارادات ملكية (٢)

١ - المسكوكات النيكلية : وتتكون من قطعتى العشرة فاوس ــ القرش

 <sup>(</sup>١) تارير لجنة العملة العراقية المنة ١٩٣٦ تتر ت ٧ .

<sup>(</sup>٢) الاستاد الرفاعي بك الاقتصاد السياسي جزء ١ ص ٨٨٤ وبحثه في يجلة الناتون والاقتصاد بسنة ٤ ص ٧٧٠ .

 <sup>(</sup>٣) وقد نصت على ذلك أيضا غنس النترة والمادة المذكورتان و وكبين أشكانا بادادة ملكية ، والادارة الملكية عي المرسوم الملكي .

ووزنه ٧٥ر٦ جم \_ والأربعة فلوس \_ الدانق ووزنه ۽ جم \_ وتركيهما من النيكل الخالص .

ويكون التفاوت المسموح به فيهما من حيث الوزن قطعة واحدة في كل خمسين قطعة . ومن حيث المعدن ١٠/. من النيكل الخالص (١٠).

ثم عدل هـ ذا النظام فبق التفاوت المسموح به من حيث الوزن فى كتا القطعتين كما كان . وأصبح المعدن الخالص من النيكل ما لا يقل عن ٢٥٠/ وأصبح تركيبهما ٢٥٪ نيكل و٧٥٪ نحاس ١٠٠.

ثم لم تلبث ظروف الحرب أن عدت من جديد على هذا التركب نظراً لشدة الحاجة الحربية الى النيكل فأعيد النظر في تركيب القطعتين مرة أخرى – فيها بتعلق بالمسكوكات الجديدة التي تصدر بعد صددور النظام – فاصبحت تتكون من معدن النحاس الأصفر أي مزيج من النحاس والصفيح والنيكل بنسب قلطة (؟).

 ٢ — المسكوكات النحاسية : وهى قطعتان القطعة ذات الفلسين ووزنها خمسة جرامات والقطعة ذات الفلس الواحدووزنها ٥٧٦ جراما .

ويكرن التفاوت المسموح به فيهما من حيث الوزر قطعة واحدة في خمسين قطعة . ومن حيث المعدن بزيادة أو نقصان واحد في المائة في النحاس الموجودة في عشر قطع .

أما تركيبهما فواحد وهو ٥ره ٩٪ نحاس و٣٪ تنك و ٥ر١٪ زنك (٤٠). وطبيعي أن لا تشمل التمديلات التي أدخلت على تركيب القرش والدانق هاتين القطعتين لأن الاتجاه كان نحو النحاس وهما من النحاس .

<sup>(</sup>١): نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣٢

<sup>(</sup>٢) النظام وتم علا لسنة ١٩٤٣ الصادر في آذار ١٠٤٢

<sup>(</sup>٣) المادة النافية من النظام وقم ٣٣ لسنة ٣ ١٩٤.

<sup>(</sup>٤) النفرة الثانية النجام رقم ١٢ لسنة ١٩٣٢.

# نقصرنا في الوزن لا يؤرّ على فوة ابرابُها المعينة

وقد يتسادر الى الذهن أن هذه المسكوكات لو قل وزنها عن الحد المسموح به ننيجة الاستعال أو غير ذلك تصبح غير صالحة لوفاء الديون في حدود المائة فلس .

الأول – إن القانون لا يمكن أن يمدل إلا بقانون مثله وأن الانظمة لايمكنها أن نجور على القانون فتضع نصوصاً وقيوداً جديدة ، إلا أن تضع تفسيراً في حدود نصوص القانون .

الشانى – إن قانون العملة خصص النقود الفضية فقط فى قابليتها للوفاء اذا نقص وزنها عما حدده النظام . وطبيعى إذن بعد هذا التخصيص الصريح أن لا تشمل القاعدة المسكوكات غير الفضية . إذ جاء فى الفقرة الاخيرة من المادة السابعة أنه ، إذا حصل نقص فى وزن المسكوكات الفضية منها ، فى حين أن صدر الفقرة يشمل جميع المسكوكات إذ تقول ، تكون كل قطعة من المسكوكات عملة قانونية بمقدار قيمتها الاسمية .

فهدا التخصيص بالمسكوكات الفضية – فيما نرى – يخرج المسكوكات غير الفضية عن الحد المسموح مه مبرراً لوفضها ، ولو أراد المشرع تعميم القاعدة على المسكوكات جميعاً لما خصص المسكوكات الفضية .

كل هذا بطبيعة الحمال اذا لم نكن المسكوكات – سواء كانت فضية أو غير فضية – قـــد حصل فيها ، تصرف بصورة غير مشروعة ، وهذا ما نراه فى المبحث الثالى ، وفى هذه الحـــالة يجوز رفضها لاما أصبحت غير قانونية بمقتضى المادة الثامنة .

# المبحث الثالث

#### المسكوكات غير القانونية

هى والتى حصل التصرف فيها بصورة غير مشروعة، وتسكون المسكوكات كذلك ومتى كانت قد عطلت (impaired) أو أنقصت أو خفضت بسبب غير الاستعال العادى أو شوهت بدمغ أو بحفر أو بثقب سواء أصبحت من جراء ذلك ناقصة أو خفيفة أملا.

و المسكوكات التي أصبحت غير قانونية ، أو التي حصل التصرف فيها بصورة غير مشروعة، أو التي تكون دون الحد الأدنى الوزن الأصلي يجوز جمعها وقطعها أو كسرها أو اتلافها وذلك حسب شروط ينص عليها في نظام (١).

وصدر هذا النظام سنة ١٩٣٣ وعدل سنة ١٩٣٩. وجاء في مادته الأولى فقرة ١؛ على كل من موظفى الحكومة والبلديات ومدراء المصارف ممن يتسلمون مسكوكات يعتقدون بأنه قد حصل التصرف بها بصورة غير مشروعة كاجاء في المادة الثامنة من قانون العملة أن يصادرها ويبعث بها إلى وزير المالية ، ولوزير المالية إذا اعتقد بكونها كذلك أن يقطعها أو يكسرها أو يتلفها على أن يدفع عنها تعويضاً لصاحبها ما لم تثبت سوء نيته (١٦) ، وجاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى «لوزير المالية أن يخول الصلاحية الممنوحة

<sup>(</sup>١) اللَّذِةُ النَّامِنَةُ مِنْ قَالُونَ العَمِلَةِ .

<sup>(</sup>٢) النظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ .

بمقتضى الفقرة الاولى إلى مأمور العملة أو من ينوب عنه (١) ..

وأول ما نلاحظه على هذين النظامين شذوذهما فى تعيين الجهة المختصة بالنظر فى قانونية المسكوكات .

فلو أن المسكوكات تصدرها الحكومة لكاناعتبار وزير المالية المرجع في أمر المسكوكات غير القانونية طبيعياً ؛ أو لو لم يكن للجنة العملة بمثل في العراق لكان اختصاص الوزير مقبولا ومعقولاً . أما وللجنة بمثل ووكيل وهي التي تعوض حاملي هذه المسكوكات غير المشروعة فيجب إذن أن تكون هي — بشخص بمثلها في العراق — المرجع في هذه الامور .

وريما كان السبب فى تعديل النظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ بالنظام رقم ٢٢ لسنة١٩٣٩ الذى أجاز لوزير المالية تحويل صلاحيته لمأمور العملة ما لوحظ من الشذوذ فى ذلك فاريدت معالجته بهذه الطريقة .

و الاحظ ثانياً على المادة الأولى من النظام أنها تترك عب. اثبات سوء نية حامل المسكوكات غير الفانونية على السلطات ولم تجعل على حاملها واجب اثبات حسن نيته .

و تلاحظ ثالثا على النظامين سالني الذكر التعقيد والتطويل فيها يشترطان من معاملات للتعويض. والواقع أن ذلك لا يحتاج إلى تدخل الوزير ولا مأمور العملة ولا ارسال القطع من النواحي البعيدة إلى بغداد لفحصها، فهذا تعطيل، وفيه اسراف في النفقات من جهة، وفيه إضاعة للوقت من جهة أخرى، وكان يكفي أن يحال الامرعلى أحدا لموظفين الاداريين أو الماليين، ولا داعي لترك صاحب المصلحة \_ وقد يكون فقيراً \_ ينتظر طويلاحتي تعود التعليات من بغداد. خاصة إذا تذكرنا أن مقدار ما يسحب من المسكوكات

<sup>(</sup>١) النظام دوم ٢٢ لسنة ١٩٣٨ البدل النظام دوم ٢١ اسنة ١٩٣٢ .

غير القانونية قليل العدد صنيل القيمة فلا داعى إذر. لهذه اللاجراءات والتعقيدات (١).

و نلاحظ أخيراً ما نصت عليه الفقرة (١) من المادة الاولى من أن وزير المالية بدفع تعويضاً لصاحب المسكوكات غير القانونية . وهو نص يخالف المجرى الطبيعي للامور ويخالف ماجرى عليه العمل . فما دام للمسكوكات سلطة مستقلة تقوم بالاصدار فتكون بالبداهة المرجع الاصلي فيها يفسد من المسكوكات . وقد جرى العمل على أن تدفع اللجنة التعويضات و تذكرها في تقريرها بجداول الارباح والحسائر . وإذن فليس وزير المالية هو الذي يدفع التعويض لصاحبها .

# الفقيت البنالت (٢) العملة العراقية (٢)

تنص المسادة ١٢ من قانون العملة ، تودع الصلاحيات المزودة لسلطة العملة بموجب هذا القانون للجنة تعرف باسم ( لجنة العملة العراقية ) وتمارس اللجنة صلاحيتها نيامة عن حكومة العراقي ، ولمكن القانون لم يترك أمر العملة بيد هذه اللجنة الى الابد ، وإنما توقع أن تتغير الظروف التي تقتضي أن تتغير السلطة التي تصدر العملة فنص في المادة الرابعة والعشرين ، تنتهى مهمة لجنة العملة عند ما يؤسس بقانون مصرف أهلى عراقي أو أي مصرف آخر له امتياز خاص باصدار الاوراق النقدية في العراقي . وتصدر بعد ذلك الاوراق

<sup>(</sup>۱) فقد باغت قيمة المسكوكات التي صودرت ودفعت عنها التمو يضات سنة ١٩٣٩ ثلاثة دنا تير و ٧٥٠ فلسا . فترة ٣ من تترير لجنة العملة لسنة ١٩٣٩ وأنظن أيضا فترة ٣ من تترير سنة ١٩٤٠ .

Iraq Currency Board (Y)

النقدية من قبل ذلك المصرف . أما المسكوكات فتصدر مر. قبل دائرة العملة العراقية ».

وقد عرضنا فى الباب الاول من هذا الكتاب كيف كان الرأى العام متجماً إلى تأسيس بنك مركزى يقوم بمهمة الإصدار وقد جاءت هذه المادة بالأمل فى تحقيق ذلك الطلب .

فلجنة العملة إذن مؤقتة تنتهى مهمتها بتكوين بنك الإصدار الأوراق النقدية أو بإعطاء هذا الحق لمصرف قائم . وما قول المادة ١٣ منأن اللجنة تمارس صلاحيتها نيابة عن حصكومة العراق إلا إشعار بأنها إحدى المصالح العراقية أعطى لها نصيب من الاستقلال . ولكنها ربطت من ناحية أخرى بلزوم استشارة الحكومة العراقية قبل أن تقوم ببعض الاعمال مما سنعرض له فما يلى .

ويحسن بنا أن نقتبس ماجاء فى الأسباب الموجبة الإضافية لقانون العملة — الفقرة الخامسة — حول السلطة التى تصدر العملة . فرقت المذكرة بين ثلاثة أنواع من السلطات :

أولاً – الحكومة : جاء في الاسباب أن النظريات المالية لاتجيز إصدار العملة من قبل الحكومة مباشرة ولا سيما في دولة حديثة العهد كالعراق ، إذ لا يوجد ما يمنع الحكومة من استعمال هذه السلطة لتأمين ما تحتاج إليه من النقود بإصدار أوراق نقدية غير مضمونة مع النتائج الوخيمة التي تحصل من جراء ذلك .

ثانياً — أن الطريقة الأسمى هى إصدار العملة بواسطة مصرف أهلى يمنح حق إصدار العملة على أن يكون له قسط وافر من الاستقلال وعدم تدخل السلطات الحكومية فى شئونه بصورة تؤثر فى الثقة العامة . وهذه الطريقة هى المتبعة فى كثير من البلاد المتمدنة التى تكل أمر إصدار العملة إلى بنك مركزى يؤدى إلى جانب الإصدار وظائف أخرى ، منها مراقبة اعتماد الدولة الداخلى يؤدى إلى جانب الإصدار وظائف أخرى ، منها مراقبة اعتماد الدولة الداخلى

والحارجي واتخاذ ما يلزم من التدابير للمحافظة على ذلك ، أما فيها يخص العراق فقد رأى الإخصائيون أن إنشاء هذا البنك الآن أمر سابق لأوانه ومن شأنه أن يحرم الحزينة والشعب من الارباح التي يغلها استثمار احتياطي العملة. ولا يمكن أن يكون مصرف كذا إلا عراقياً بالإسم وأجنبياً من حيث رأس المال والإدارة وغير ذلك .

ثالثاً \_ إصدار العملة من قبل هيئة خاصة وهي مزيج مر\_ الطريقتين السابقتين فتحوز ثقة الأهلين والرأسمالين لعدم تدخل السلطات الحكومية في شئونها . كما أنها تضمن دخلا للحكومة وللجنة من فوائد السندات الامر الذي يشارك فيه البنك المركزي لو وجد .

# المبحث الاول

#### فى سبيل تشكيل لجنة العمار

صدرت الإرادة الملكية (١) في ١١ حزيران (يونيه) سنة ١٩٣١ بتشكيل لجنة العملة العراقية الاولى وبدأت اللجنة أعمالها في تموز (يوليه) من السنة نفسهاكما يشير إلى ذلك كتاب لجنة العملة المؤرخ ٨ حزيران سنة ١٩٣٣.

ولاجل ضمان الناحية المالية والاقتصادية في اللجنة فقد أشرك القانون البنوك الشلائة الشرقي والعثماني والشاهنشاهي التي تتعاطى أعمالها في العراق وبنك انكلترا في عضويتها . ولو أن واحداً من البنوك التي تعمل في العراق انقطع لسبب ما عن تعاطى الاعمال الصرفية في البلاد لسقط حقه في أن يمثل في اللجنة ، لان المادة الرابعة عشرة التي بينت كيفية تسكو ين اللجنة اشترطت ذلك فنصت على تمثيلهم «طالما تتعاطى هذه البنوك الاعمال في العراق. وغنى

<sup>(</sup>١) مرموم ملكي

عن القول أن إقفال أكثر من بنك منهم يوجب تعديل القانون والنص على تشكيل اللجنة بشكل جديد.

#### اشتراك بذك انكلرا في اللجئة

تنص الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة على الخيار فى اختيار العضو الحامس فإما أن و يختاره حاكم بنبك أوف انبكاند أو اللجنة المالية لعصبة الامم بناه على دعوة من حكومة العراق وليكن الذى حدث أن الحكومة العراقية لم تدع اللجنة المالية لعصبة الامم لاختيار هذا العضو وإنما اكتفت بدعوة بنك انكلترا وظل هو العضو الخامس حتى يومنا هذا.

إن النص على اللجنة المالية وضع إجابة للرغبة العامة الاستقلالية التى ظهرت آثارها فى اقتراحات اللجنة المشتركة (١) حيث عارضت إشراك بنك انكلترا فى اللجنة ، وهى رغبة الانفصال والاستقلال عن مظهر التبعية لانكلترا التى كانت تقوم إذ ذاك بدور المنتدب من قبل عصبة الأمم على العراق .

على أن اللجنة البرلمانية المشتركة قد اقترحت فى تقريرها زيادة على تفضيلها انتخاب مندوب من عصبة الامم أو البنك الايمى، على بنك انكلترا اقتراحين آخرين أحدهما أن تشكل اللجنة من سبعة أعضاء بدل خمسة كما نصت اللائحة . والاقتراح الآخر أن البنوك الثلاثة إذا لم تتفق على عضوين يمثلانهم فى اللجنة فيقترع بينهم هذا إذا رؤى الاكتفاء بعضوين فقط عن هذه البنوك ولم يؤخذ باقتراحها السابق بتمثيلها جميعاً .

إلا أن الحكومة رفضت هذه الاقتراحات بحجة أنها تؤثر على تشكيل اللجنة وقد تسبب إعادة النظر في اشتراك المراجع المختصة .

وحرصت الحكومة البريطانية من جانبها على أن يمثل بنك انكلترا وحده فى لجنة العملة فكتبت دار الاعتمادالبريطانية فى بغداد إلى رئاسة مجلس الوزراء

<sup>(</sup>١) واحمها مفصلا في اللف ١ / ٨٥ قسم ١

فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ تبدى رأسها فى وعدم وجود أى سبب إلى تحميل اللجنة المالية فى العصبة صعوبة جديدة باشتراكها فى إصدار العملة العرافية . وأرب بنك انكاترا برغب فى تعيين عضر فى لجنة العملة إذا دعى مباشرة للاشتراك فى ذلك ، .

والواقع أن اشتراك بنك انسكاترا في لجنة العملة يؤيده المنطق إلى حد بعيد على الأقل حينها كانت بريطانيا على قاعدة الذهب، وكان الدينار مقوماً بالذهب، لأنه كان مطلوباً من ذلك البنك أن يقوم بتقديم السبائك الذهبية . صحيح أنه لم يكن يفعل ذلك مقابل الدينار العراقي وإنمامقابل الجنية الإنكايزي بموجب القوانين الإنكليزية إلا أن هذا عد ذاته و فظراً لما لبنك انكلترا من الجنرة الطويلة في أمور العملات ولمركزه الممتاز بين البنوك العالمية ، ولارتباط الدينار بالجنيه الإنكليزي الذي يصدره هذا البنك ومايستبع ذلك من مستولية البنك عن حفظ مركز الجنيه بين العملات الأخرى وحفظ قو ته الشرائية ، البنك عن حفظ مركز الجنيه بين العملات الأخرى وحفظ قو ته الشرائية ، لكل هذه الاسباب فرى أن العملة طالما تصدر عن لجنة يمثل فها اثنان من البنوك التي تتعاطى أعمالها في العراق فن المنطق أن يشترك فها بنك انكلترا . يضاف إلى ذاك الثقة التي يمكن أن يسبغها البنك على العملة العراقية باشتراكه في المنافي المالية .

وهناك ناحية أخرى تجعل اشتراك بنك اندكاترا ضرورة بالنسبة لهذا البنك بوصفه بنك الإصدار الاساس العملة العراقية . ذلك أنه قد يترتب على إيفاء الديون الحارجية العراقية بواسطة التحويل على لندن أن يؤثر ذلك على رصيد العملات الاجنبية هناك ومن ثم على تصديرها في غيرالتجارة البريطانية . ثم إن بنك انكلترا بهمه أن يعرف كيفية توزيع الجنهات الإنكليزية خارج الجزر البريطانية ومراقبة سعر صرفه مع العملات الآخرى عاقد يؤثر عليه ولو تأثيراً بسيطاً مدمونية العراق لغير الكتلة الإسترلينية .

#### اشراك البنوك الثلاثة

بعثت وزارة المالية بنسخة من لائحة قانون العملة إلى مدرى البنك الشرق والبنك العثماني والبنك المشاهى بتاريخ ١٩ نوفبر سنة ١٩٣٠ ورقم ١٩٤٩ تسألهم إذا كانوا مستعدين للاشتراك في لجنة العملة ، وقد ردوا جميعاً بالموافقة ، على أن البنك الشرق طلب ــ كبنك للحكومة ــ أن يكون مركزه في اللجنة أكثر تحديداً ، وأن يكون له ممثل دائمي فيها ، فاعتذر وزير المالية تجاه هذا الطلب عن عدم إمكان إجابته ، وقد كانت الحكومة على حق في هذا الرفض فلم يكن هناك داع لتفضيل هذا البنك على غيره من البنوك الأخرى خاصة بعد أن فضلته الحكومة مرة بأن جعلته مودع أموالها . وهذه الصفة هي التي جعلته يسبغ على نفسه لقب ، بنك الحكومة ، مما يعطي السامع فكرة أن الجكومة تشترك برأسماله . والواقع أن البنك هو الذي يستفيد من أموال الحكومة التي تودع فيه سواء من الناحية المالية أو من ناحية الثقة العامة به ، ومن أجل ذلك كان من أكثر البنوك حظاً من إقبال الناس عليه إن إيداعاً أو اقتراضاً أو غير ذلك من الاعمال المالية .

وقد اتفقت هذه المصارف فيما بينها على أن يمثل البنك الشرقى والبنك الديماني في اللجنة الأولى وأبلغت وزارة المالية هذا الاتفاق(١).

# توضيح الفقرة (ب) من المادة ١٤:

وقد كانت صياغة هذه الفقرة سببا لأن يسأل مدير البنك الشاهنشاهي وزير المالية في ٦ مايو سنة ١٩٣١ عرب تفسيرها فشرحها وزير المالية في جوابه بأنها تحتوى على فرضين في اختيار الأعضاء:

 <sup>(</sup>١) كتاب مديرالبنك المثال في ١٣ ما يو سنة ١٩٣١ وكتاب مدير البنك الشاهنشامى بتاريخ ه ١ ما يو وفيه يقول أن منثل البنك الشاهنشامي \_ كما هو مفهوم \_ سياخة مقمده في اللجنة بعد سنتين .

الأول ــ أن تتفق البنوك فيما بينها . وفى هذه الحالة لا يمثل العضو بنكا بعينه وذلك سواء فى اللجنة الأولى أو فيما يعقبها من لجان (أى أرب العضوين يمثلان البنوك الثلاثة جميعا) .

الثانى \_ إذا لم يحصل بينها اتفاق ، وفى هذه الحالة بمثل البنك الثالث ، أتوماتيكيا ، فى اللجنة بعد مضى المدة (وإذن فيمثل العضو البنك الذى اختاره . وفى هذه الحالة يكون ترتيب البنوك فى الاشتراك فى اللجنة بحسب ورود أسهامًا فى المادة (١٠).)

# المبحث الثاني نشيل فين العملة

نصت المادة ١٤ من قانون العملة فقالت ، تعين اللجنة بارادة ملكية وتؤلف كما يأتى :

( 1 ) — عضوان تختارهما حكومة العراق.

(ب) عضوان يختارهما ايسترن بنك والبنك العثماني والبنك الشاهنشاهي الإبراني طالما تتعاطى هذه البنوك الأعمال في العراق. ويتم اختيار هذي العضوين بالاتفاق بين البنوك المذكورة وإذا لم يتم الاتفاق بينها فبحسب ترتيب أسهائها الواردة في هذه المادة وذلك بأن يختار كل منها عضوا من العضوين المطلوبين ويستمر هذا البرتيب عند عدم حصول الاتفاق فها بينها.

(ج) عضو واحد مختاره حاكم بنك أوف إنكلند أو اللجنة المالية
 لعصبة الامم بناء على دعوة حكومة العراق.

<sup>(</sup>۱) بان ۱ / ۸۰ قسم ۱

وتختار حكومة العراق واحدا من الخسة أعضاء المذكورين أعلاه ليكون رئيساللجنة .

يخدم أعضا، االلجنة لمدة ثلاث سنوات ويجوز انتخابهم مرة ثانية ويتناولون أجورا عن خدماتهم بالمقدار الذي يمينه وزير المالية . ،

هذا هو التشكيل الدائمي للجنة العملة ولكن المادة السادسة والعشرين من القانون جاءت بحكم مؤقت فيها يتعلق بالمدة التي يمكنها العضو في اللجنة في التكوين الأول لها فقالت. بقطع النظر عما ورد في المادة ١٤ من هذا القانون فان مدة عضوية أعضاء اللجنة المنتخبين في بادى، الامر تكون ثلاث سنوات للرئيس وسنتان لعضو واحد من البنوك ولعضو واحد من الحكومة (وهذان تخارهما الحكومة) وثلاث سنوات للعضوين الباقيين.

# مرشح البنك لاتملك الحكوم رفض

ونرى استنتاجا من الفقرة (ب) أن الحكومه العراقية لا تستطيع أن ترفض شخصا يتقدم به أحد البنوك ليمثله في اللجنة حتى ولو كان هذا الشخص غير مرغوب فيه من الحكومة العراقية، ذلك أن القانون سلب حرية الاختيار من الحكومة وأو دعها للبنك المختص . لاأن واختيار العضوين يتم بالاتفاق بين البنوك الثلاثة وفاذا لم يتم الاتفاق وفيختار كل منها عضوا من العضوين وبحسب ترتيب أسهاء البنوك . فتى رشيح البنك المختص شخصاكان على الحكومة أن تستصدر الارادة الملكية بتعيينه وهكذا الحال أيضا فيا يتعلق بالعضو الذي يختاره بنك انكلترا في اللجنة .

وهذا فى رأينا نقص فى القانون ، إذكان يجب أن يترك للحكومة بعض المجال فى الاختيار ، فيتقدم البنك بمرشحين أو ثلاثة مثلا تختار الحكومة العراقية أحدهم وتستطلع فى ذلك رأى اللجنة حرصا على الانسجام والتضامن بين الاعضاء، وحفظا لمظهر السيادة فى اختيار الموظفين العراقيين —

وأعضاء اللجنةموظفون عراقيون—وفي إدارة العملةالوطنية منجهة أخرى .

#### عدم امكار افالة المضو:

و يلاحظ من كانا المادتين أنه إذا صدرت الارادة الملكية بتعيين عضو في اللجنة فانه لا يمكن إقالته منها لائن القانون قد حماه. فلا تمكن إقالته منها لائن القانون قد حماه. فلا تملك الحكومة إلا أن تقوم بالتعيين ومتى تم استمر الحال. هذا فيها يتعلق بمندون البنوك، أما العضوان اللذان تختارهما حكومة العراق فتجوز إقالتهما تبعا للقواعدالعامة في إقالة الموظفين العراقين.

#### المضوالة المراقبالة:

ليس من الضرورى أن يكون العضوان اللذان تختاهما الحكومة فى اللجنة من العراقين. مثال ذلك أن السير هلتون يانغ كان مندوبا عن حكومة العراق وقد خلفه، عندما عين فى الوزارة البريطانيـــة ، المستر إسرى . وقد جرى العمل دائماعلى أن يكون أحدهما فقط عراقيا ــوهو دائما رئيس المفرضية العراقية فى لندن ــوالآخر بريطانى من الشخصيات المعروفة فى الاوساط الاقتصادية والسياسية (١) .

#### اعظام القشكيل:

١ - تتكون اللجنة من خمسة أعضاء تختار الحكومة العراقية أحدهم
 لرئاسة اللجنة ويجوز تكرار تعيينهم أعضاء في اللجنة .

٢ ــ مدة العضوية ثلاث سنوات عدا الاستثناء الوارد في المادة ٢٦

<sup>(</sup>۱) وقرى تمديل هذا انظام لأن اللجنة تقوم بوظيمة مائية وانتصادية ، وعمل كهذا يتنفى خبرة انتصادية فنية قد لا تتوفر في المثل السياسي وليس من المستحب أن تنزك الأمور الغنية الصرفة بيد الاعضاء الاربعة الأخرين ، كم أن معطني الأشياء بتنفى أن يكون لا مندوب المسكومة العراقية » هراقيا ليكون اللجنة في من السفة الوطنية من جهة ، وليكون في وجود عضوين عراقيين فيمان أقوى من جهة أخرى ، إذ من البديهي أن الوطني يكون احرص من غيره على مصالح بلاده ،

الذي يقرر أن مدة العضرية في اللجنة الأولى لاحد مندون الحكومة و لاحد مندوني البنوك الثلاثة التي تعمل في العراق هي سنتان ، وأن أختيار من تسقط عنه العضوية ، بعد مضى السنتين ، منوط بالحكومة العراقية . أما العضوان الاخران ـ أحدمندوني الحكومة وأحدمندوني البنوك ـ فيبقيان ثلاث سنوات ، على أن البنك الذي يترك عضوية اللجنة بعد مضى سنتين على مزاولة أعمالها ـ بناء على حكم المادة ٢٦ ـ لم يكن من السهل اختياره ، لأنه ليس من المرغوب فيه إيثار بنك على آخر . ومن ناحية أخرى ظهرت صعوبة في تفسير المادتين الحاصتين بالعضوية . فهل تفسر المادة ٢٦ على ضوء المادة ١٤ فقرة المادتين الحاصة من المادتين؟ وقد قر القرار أخيراعلى أن يطبق التساسل الوارد في المادة ١٤ في ذكر أسهاء البنوك والاستناد عليها أيضا في اختيار البنك الذي يترك اللجنة أو لا . وحكذا يطبق نص القانون دون أن يترك البنك الذي يترك اللجنة أو لا . وحكذا يطبق نص القانون دون أن يترك عال للتحكم ، وهو التفسير الذي رجحته اللجنة وأخذت به الحكومة (١٠) .

#### مديُّ ليدُ أعضادُ اللَّحِدُ:

لم يرد في القانون شيء عن مسئر ليتهم . وإذن فلا بد أن تنبع القواعد العامة في القانون ، فهم أمناء على ما بأيديهم من أموال . وقد أعطاهم هذه الصفة قانون العملة العراقية ولا يمكنهم التصرف إلاضمن هذا القانون ، فإذا ماخر جوا في تصرفاتهم عنه بما يسبب الضرر رجعت الحمكومة عليهم بالضرر . والمسئولية هنا مسئولية عامة ، أي أنها مسئولية على اللجنة بالتضامن ، ذلك أنه ليس لها أن تنصرف فيما أعطاها القانون من صلاحيات الاضمن حدوده وبصورة مجتمعة ، فليس لأحد الاعضاء أن ينفرد بالعمل لأن القانون تحدث عن اللجنة فقط في جميع ما منحها من سلطات وأنها تستعمل هذه الصلاحية نيابة عن الحكومة العرافية (المادة ١٣).

<sup>(</sup>۱) راجع الكتنابين التباداين بين العبنة ووزير المالية كتاب النجنة تاريخ ۸ حزيران وجواب الوزير في ۲.۸ حزيران ۱۹۳۳ رقم ۱۹۹۰ )

ولجنة العملة هي إحدى المصالح العامة للحكومة العراقية ، وأعضاء اللجنة موظفون في حكومة العراق :

١ ـــ لان تعيينهم يكون بإرادة ملكية شأر. جميع كبار الموظفين
 ف العراق .

٢ ـــ يتقاضون مخصصاتهم من لجنة العملة ـــ وهي عراقية وأموالهــــا
 عراقية ـــ وتخضع لما تخضع له جميع المعاملات المالية في العراق فهي :

ا - تخضع لإشراف مراقب الحسابات العام - المادة ٢٢ -

ب – تخضع ميزانية اللجنة لمصادقة وزير المالية – المادة ٢٣ –

ج \_ تخضع الميزانية العامة للجنة لمصادقة مجلس الامة عليها بشكل ميزانية ملحقة بالميزانية العامة .

فسئولية اللجنة المالية إذن كمسئولية الموظفين الماليين في العراق كمدراء الحزانات المركزية وغيرهم – ويشملهم قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم النزوير والاختلاس الخ...

أما البنوك الممثلة فى لجنة العملة فلا يمكن اعتبارها مسئولة عن أعمال مندوبيها، ولا يمكن تحميلها الاضرار والحسائر التي قد ينتجها تصرف اللجنة تصرفا مخالفة للقانون. لأن ممثلي البنوك إنما يمثلونها فيها ارتضته البنوك من القيام بأعمال معينة فاذا تصرف الممثل في غير تلك الحدود فانما يتصرف على مسئوليته. ومن ناحية أخرى فليس في القانون ولا في الاعمال التمهيدية ولا في المخارات التي جرت بين وزارة المالية والبنوك مايشير إلى هذه المسئولية.

و لا يترتب ، لوفرض تصرفت اللجنة تصرفا مخالفاً للقانون ، إلا نوعين من المسئولية :

١ – مسئولية الاعضاء بصفتهم الشخصية.

٢ ــ مسؤولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان عن أعمال اللجنة . وهي إحدى المصالح العامة .

# المبحث الثالث أعمالها ومفرها والمهاء مهممها المطلب الأول أعمال اللجنة ووظيفها

ذكرت المادة السادسة عشرة أعمال اللجنة وهي :

 (١) و تجهيز ومراقبة العملة في العراق والمحافظة على شرائطها الاساسية وقيمتها وذلك باستشارة الحكومة العراقية .

(ب) اتخاذ التدابير المقتضية لضرب المسكوكات وطبع الأوراق النقدية للتداول بها في العراق وذلك باستشارة الحكومة العراقية ، وهذه الاستشارة منصبة على شكل المسكوكات والأوراق ولاتتعلق إطلاقابالتداول ، لأن ذلك يجرى بحكم القانون . فاللجنة عليها أن تصدر الأوراق النقدية العراقية كلما سلم إليها جنيهات انكليزية ، وبأى مقدار كان ، كما أن عليها أن تسحب من التداول بقدر ما يسلم إليها من الدنانير العراقية لتعطى بدله جنيهات انكليزية . فأمر التداول ومقداره إنما يسير حسب الحاجة من جهة وحسب الحركات التجارية بين التصدير والاستيراد من جهة أخرى .

(ج) واتخاذ التدابير اللازمة لإصدار الأوراق النقدية وإعادة إصدارها ولإبطال الأوراق النقدية التي تصبح غير صالحة الاستعال ولإتلاف الاوراق النقدية كا النقدية المبطلة ولحفظ سجل الاوراق بما يصدر ويبطل من الاوراق النقدية كما تقرره اللجنة ، ومثال ذلك انه سحب من التداول ١٢٥٠٨٥ ديناراً من الاوراق النقدية المفرقة أو الوسخة سنة ١٩٣٣ رغبة من اللجنة في إبقاء الاوراق النقدية

التي يتداولها الجمهور نظيفة على الدوام (١).

- (د) ، اتخاذ التدابير المقتصية لحفظ موجود العملة غير المصدر ولإحسار الكليشيهات اللازمة لطبع الاوراق النقدية وحفظها وإبطالها ..
- (ه) \* تأسيس صندوق احتياطي العملة والمحافظة عليه بصورة تؤمن
   تبديل العملة على الوجة المنصوص عليه في هذا القانون .
- (و) وقيد حاصل مبيع المسكوكات والأوراق المالية وسائر مدخولات اللجنة إيراداً لصندوق احتياطي العملة بعد أن تعلرح من ذلك كافة النفقيات والحصة إلى تخصص لإيرادات العراق وفق المادة (١٩) أدناه ، وكذلك قيد ما يقع من الحسائر مصروفاً على ذلك الصندوق ، وأيضاً قيد ما يدفع مر الليرات الانكليزية لقاء الأوراق النقدية المستلة في العراق ، وهذه الفقرة تكون الدفاتر الحسابية التي على اللجنة تنظيمها .
- (ز) استثمار موجوداتها في سندات الدول التي يمكن تحويل عملتها للنهب مباشرة أو بالليرة الانكليزية (الاسترليني) أو في سندات مضمونة من قبلها مع الاحتفاظ بقسم من الموجودات نقداً ه. وسنتكلم عن هذه الفقرة وعن احتياطي العملة في الفصل الرابع من هذا الباب ، أما الغرض من الإحتفاظ بجزء من الموجودات نقداً ، فلمواجهة الطلبات المستعجلة ولئلا تضطر اللجنة لمعالجة حالات كهذه إلى بيع بعض السندات التي قد لا يتفق بيعها مع المصلحة في الاستغلال .
- (ح) و اتخاذ الوسائل لحفظ سنداتها فى المحل الذى يلائم اللجنة ويساعدها على أداء أعمالها والقيام بأعباء مسئولياتها المنصوص عليها فى هذا القانون على أن تراعى اللجنة فى ذلك ما توصى به حكومة العراق . وسنرى فيها بعد ما جرى من الجدل حول اختيار مقرها ومحل حفظ سنداتها . و فلاحظ منذ

<sup>(</sup>١) فترة ع من تتريز لجنة العملة العراقية السنة النتهية في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٣٤.

الآن أن اللجنة ملزمة أن تراعى ما توصى به الحكومة العراقية ، فلو ارتأت الحكومة تغيير المقر لما كان للجنة رأى في الموضوع . فرأى الحكومة هنا اجبارى لا استشارى ، ورأى اللجنة استشارى إن شاءت الحكومة قبلته فإن لم تقتنع به اختارت ما تراه أصلح وأكثر تحقيقاً للمصلحة العامة . ولعل القصد من صياغة المادة بهذا الشكل هو تجنب زوبعة أخرى تقوم على العملة ، وذلك استجابة من الحكومة للتحذير الذي سرى في الجوحول مقر اللجنة وما أثير حوله من شبهات فكانت الحكومة تتذرع بهذه المادة لنزد على خصومها فتقول أن مقر اللجنة لم يعين بعد ، وأن اختياره واختيار مكان حفظ السندات منوط برأى الحكومة وهي سترى في ذلك ما تقتضيه المصلحة العامة .

# نميين عمولة العويل والمبلغ :

وزيادة على وظائف اللجنة مارة الذكر التي عددتها المسادة ١٦ في فقراتها الثمان فان هناك واجبات وأعمالا أخرى على اللجنة ، منها ما سبق أن ذكر ناه عن واجباتها في اصدار الأوراق النقدية في العراق لقاء ما تسلمته من الجنهات الانكليزية ، وأن تسلم للطالب مقابل المبلغ المدفوع بدنا نير عراقية في العراق جنهات انكليزية في لندن (المسادة ١٧ و ١٨) ، وقد سبق أرف ذكرنا ذلك بالتفصيل .

#### الاعمال الادارية والتقارير:

بقيت بضعة أعمال أخرى للجنة وهي على نوعين :

الأول : ما له مساس بإدارة شئون اللجنة وأعمالها كتعيين الموظفين وأجوره ، وتنظيم ميزانية الإيرادات والمصروفات الإدارية ، وقد أشارت إلى ذلك المادة الثالثة والعشرون فقالت : ماللجنة أن تقوم بما يأتى :

(1) تعيين العدد اللازم من الموظفين وانفاق ما يقتضي من المبالغ لتأدية

أعمالها المنصوص عليها في هذا القانون، وتقدم ميزانية الايرادات والمصروفات الاداريه إلى وزير المالية سنوياً.

( ب ) تعيين أجور موظفي اللجنة بموافقةوزير المالية ، كما أنها تفترح تعيين مأمور للعملة (Currency Officer) ويتم ذلك بمو افقة الحكومة العراقية ،وهو الذي مثل اللجنة في العراق . كما أنها تنتخب واحداً أو أكثر من البنوك التي تتعاطى الاعمال فيالعراق ليكون وكيلا أو وكلاء اللجنة لندوير أعمال التداول في العراق ، ويتم هذا برأى اللجنة دون تدخل الحكومة . ووظيفة مأمور العملة تنفيذ قانون العملة بقدر ما يتعلق بالأعمال التي تجرى في العراق. ومن جملة ذلك اصدار العملة وفق المادة ١٧ وسحب العملة وفق المادة١٨ واصدار المسكوكات واستبدالها ومعالجة الاوراق الممزقة وتنظيم الحسابات وغير ذلك. أما وكيل العملة ( Currency Agent ) فهو ممكلف بخز نومحافظة الموجود من العملة غير المصدرة واصدارها أو سحها بالاشتراك مع مأمور العملة (١)، الثانى : ما له مساس بعلنية أعمال اللجنة لاطلاع الرأى العام المراقى على تطور سير العملة ، ولاطلاع الحكومة علىوضع العملةوصندوق احتياطها . وقد ذكر هذا الواحب في المادتين ٢٠ و ٢١. فجاء في المادة ٢٠ وعلى اللجنة أن تقدم إلى وزير المالية بياناً نصف سنوى بموقف صندوق احتياطي العملة كما هو في اليوم الآخير من نصف السنة مبينـاً الدخل والخرج، ومحتوياً على بيان آخر بالسندات والأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية التي في التداول وبرسل البيان إلى مراقب الحسابات العام (Comptroller & Auditor General) الذي عليه أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمة . وعلى اللجنة كذلك أن تقدم سنوياً إلى وزير المالية تقريراً عن معاملاتها خلال السنة ،

فهنأك إذن تقريران أحدهما سنوى يبين معاملات اللجنة المـــالية (Transactions ) خلال السنة ، وثانهما نصف سنوى فيه بيان الايرادات

<sup>(</sup>١) السكتاب شبه الرسي رقم ٣٦٦٦ تاويخ ١٤/٤/٥٤ ١٩٤من، هير المحاسبات المام.

والمصروفات وأنواع السندات التي في يد اللجنة وما في التداول مر... أوراق ومسكوكات.

وزيادة على هذين التقريرين اللذن يعرض تقرير مراقب الحسابات العام عنهما على مجلس الأمة ، فهناك تقرير ان آخر ان أحدهما شهرى يبين مقدار المتداول وموقف صندوق العملة ( Currency Reserve Fund )خلال الشهر والآخر نصف سنوى تبين فيه القيمة الاسمية للسندات التي لدى اللجنة والسعر الذي اشتريت به وسعر هاوقت تقديم التقرير في الاسواق المالية، وهذان التقرير ان ذكرتهما المادة ٢١ فقالت : وعلى اللجنة أن تتخذ ما يازم لأن تنشر في الجريدة الرسمية في فترات لا تزيد عن شهر واحد خلاصة تبين مقدار الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية التي في التداول وموقف صندوق احتياطي العملة، وأخرى والمسكوكات المعدنية التي في التداول وموقف صندوق احتياطي العملة، وأخرى القسم المستثمر من صندوق احتياطي العملة والسعر المدفوع لقاءها وسعرها الآخير في الأسواق.

# عصة الحكومة في ايرادات اللجنة:

قد لانستطيع أن نسمى هذا واجباً على اللجنة أو عملاعليها أن تنفذه لان القانون ترك لها حربة التصرف. وكل ما جاء فى المادة ١٩ من قانون العملة تخير للجنة فى اختيار الوقت المناسب، حين تمكنها ميزانيتها من دفع حصة من الارباح للحكومة. فلم بعد الحكومة حق مقرر معروف، ولم يعد على اللجنة التزام واضح محدد، لان الصيغة المستعملة فى ذلك صيغة من شأنها أن تترك الحرية المطلقة للجنة فى تعيين هذه الحصة وتقديمها أو عدم اعطائها، إذ بعد أن ذكرت المادة المذكورة تكون الاحتياطي بحيث يؤمن تبديل العملة بنسبة ذكرت المادة المذكورة تكون الاحتياطي بحيث يؤمن تبديل العملة بنسبة لا تقبل عن مائة فى المائة وتجهيز احتياطي كاف لقاء الهبوط المحتمل الحدوث

في قيمة السندات قالت و فلها - أي اللجنة - أن (١) :

ا ــ تدفع سنوياً ما تقرره من المبالغ وذلك من دخلها الحاصل مر... الموجودات المستثمرة وتكون هذه المبالغ بمنزلة حصة تخصص لايرادات العراق العامة .

ب ــ تدفع ما يتحقق لديها من الفضلة لامرادات العراق العامة .

وقد أوضحت مناقشة مجلس النواب هذه النقطة إذ أجاب وزير المالية على الرغبة التي أبديت لتقوية الضانفقال وإن الاحتياطي المنصوص عليه هو مائة في المائة وهذا أقل مقدار ممكن ، ولسكن للجنة أن ترفع هذا المقدار ، ولها مل الحرية في ذاك فلها أن تجعل الضان مائين في المائة . على أن حصة الحكومة لا تدفع إلا بعد أن تكون اللجنة قد اقتنعت بأن الضان كاف إذ ذاك ، لها ، أي باختيارها . أن تدفع للحكومة (")،

فأما الفقرة (ب) من هذه الماده فتشير إلى الزيارة الحاصلة في الاستثمار والتي لم تكن اللجنة تتوقع حدوثها حين وضع الميزانية الصامة للعملة ، أي الدناده في الدخل غير المنتظرة .

وأما الفقرة (١) فتخص الحالة العادية . واشترط لامكان الدفع ، تجهيز احتياطي كاف لقاء الهبوط ، وقد وضمت لجنة العملة قاعدة لدفع حصة ايرادات العراق من أرباح اللجنة ، وتشكون من شطرين :

ا ــ مبلغ معين تؤمل اللجنة ابقاءه ثابتاً وذلك من الدخل الناجم من المبالغ المستثمرة.

ب مبلغ يعادل ١٠ /٠ تقريباً من زيادة الرصيد المدرج في البيان التخمين للوضع العام في ختام شهر أيلول من السنة السابقة على مقدار العملة التي في التداول ٠

<sup>(</sup>١) ق النس الانكليزي . . . The Board may (1) pay etc

<sup>(</sup>٢) مقاكر أن مجلس التواب سألفالذكر.

وهذا على شرط ألا يزيد المبلغ المدفوع كدسة لابرادات الحكومة في أى سنة كانت من السنين على مجموع الحصة والرصيدالمحول المصندوق الاحتياطي (كما هو مبين في حساب الارباح والحسائر) في الاثنى عشر شهراً المنتهية في ٣٠ أيلول من السنة السابقة ،

وهذا التحديدة أنج عن الخطة التي قررت اللجنة انباعها للاحتفاظ باحتياطي لقاء الهبوط المحتمل في قيمة سندات (١) .

و تطبيقاً للمادة وللقاعدة التي وضعتها اللجنة لم يدفع لاير ادات العراق العامة شيء خلال السنوات المالية (٢) ١٩٣٢ – ١٩٣٣ و اعتباراً من السنة المالية ١٩٣٤ – ١٩٣٥ بدأت وزارة المالية تتلقى حصتها في أرباح اللجنة. وفيها يلي ما دفعته اللجنة في كل سنة (٣):

المقدار (بالدنانير)	a.	المة بدار (بالدنانير)	السنة
7., 7., 7.,	1964 — 19 1961 — 73 1964 — 73 1964 — 33 1961 — 63	10; 8., 11.,	70 - 1948 77 - 1940 77 - 1947 77 - 1947 79 - 1944 80 - 1949

و جموع مادفعته اللجنة لواردات العراق العامة منذ سنة ١٩٣٤ – ١٩٤٥ بلغ ٢٩٠٠ دينار (٤).

<sup>(</sup>١) تقرير لحِنة العملة السنة المنتمية في ٣١ آذار ١٩٣٥ ففرة ٦

<sup>(</sup>٢) و تبتدى من أول نيسان (ابريل)

<sup>(</sup>٣) أنظر الف ٨ / ٨٥ وتنوير لجنة العلة لسنة ١٩٤٤

 <sup>(</sup>٤) فارة ٧ ثارير اللجنة عن سنة ١٩٤٤ من ٤

ويلاحظ من الجدول ثبات مقدار ما دفعته اللجنة للحكومة منذ سخة الموجود من الجدول ثبات مقدار ما دفعته اللجنة للحكومة منذ سخة ١٩٣٨ — ٣٩ مع أنه لو اتبعت القاعدة التي أقرتها اللجنة في تقريرها عرب سنة ١٩٣٥ لتغيرت النسبة وزادت المبالغ . وهكذا يتضح أن اللجنة عدلت عن قرارها السابق ووضعت مبلغاً ثابتاً فقط كان مزيجاً من المبلغ الثابت الذي ازدادت نسبته ومبلغ الد ١٠٠٠ من زيادة الرصيد .

# المطلب الثاني

# مقر اللجنة ومكال حفظ سنراتها

تنص المادة ١٥ على أن ومقر اللجنة يكون فى أى مكان توعز به حكومة العراق و أشارت الفقرة (ح) من المادة ١٦ إلى مكان حفظ السندات بأنه و المحل الذى يلائم اللجنة ويساعدها على أداء أعمالها والقيام بأعباء مسؤولياتها و يتضح منهما أن الفانون لم يعين مقر اللجنة وإن كان الناس قد عرفوا أنه لندن فى الوقت الذى عرفوا أن العملة العراقية سيكون الجنيه الإنكليزى أساسا لها . ولذلك كان الطلب على أن تكون بغداد مقر آ للجنة مصاحبا للطلب على أن يكون الذهب أساس العملة . على أن طلبا أقل تطرفا من ذلك اقترح أن تكون سويسرا – مقر عصبة الامم – هى المقر . وقد كان رد الحكومة على ذلك أن لا مانع من أن تكون سويسرا هى المقر ، غير أنه نظر آ لكون العملة العراقية مستندة على التبديل بالجنيهات الإنكليزية لذلك يرجح أن يكون هذا المحل لندن (١) .

ورد وزير الاقتصاد على الاقتراح المقدم فى مجاس النواب بأن تكون بغداد مقر اللجنة فقال ، إن المسائل المالية تتطاب اطمئنانا وثقة دولية في أسواق

<sup>(</sup>١) ص ٧٩ مِن ملف رقم ١ / ٥٥ قسم ١

العالم حتى تكون العملة قوية . والعراق صغير فينبغى والحالة هذه أن يستفيد من الأوضاع الدولية ويجعل لندن مركزاً للعملة ، لأنها من الوجهة المالية من أهم بلدان العالم ، وهى في الحقيقة تعد المركز الأول للعالم المالي كله وإذن فاتخاذ لندن مركزاً للجنة يولد اطمئنانا وثقة أكثر بما لو كانت اللجنة في بغداد (١) ، .

رأى السير هندو له يانغ -

وقد أخذت الحكومة برأى مستشارها فى أمر العملة السير هاتون يانغ فى اختيار لندن. وعلل السير يانغ سبب هذا الاختيار فى مذكرته سالفة الذكر فقال:

ه إن الحاجة العملية توجب أن يكون مقر اللجنة حيث المركز المالى المهم للعراق، والذي يمكن بواسطته مراقبة ثبات العملة، وذلك هو لندن. فالاعتبارات العملية هي التي توحي باختيار لندن. لأن من المستحيل على اللجنة أن تراول أعمالها من بغداد أو من مكان آخر وذلك ما توجبه طبيعة العمل و فاللجنة عليها أن تجهز العملة في العراق وذلك عمل إداري محض يقوم به مأمور العملة و وكلاؤها في مختلف أنحاء العراق.

«أما عمل اللجنة الحقيق فهو المراقبة المستمرة لاستثمار وإعادة استثمار أموال اللجنة .. وخير نموذج لاستثما أموال اللجنة في سندات قصيرة الاجل مضمونة هي سندات الحزانة البريطانية . ولكن من المفيد أن تستثمر أموال اللجنة بحيث أنه تستحق مواعيد الدفع للفوائد شهريا وأسبوعيا . فيقاء اللجنة في بغداد بجعلها غير قادرة اطلاقا على متابعة سياسة الاستثمار في السندات القصيرة الاجل ، ومعرفة تطورات سوق هذه السندات وهكذا لا يمكنها مراقبة الاستثمار . وإذا قيل بإمكان ذلك عن طريق البرقيات في ذلك إسراف شديد للحاجة في استعمالها يوميا ، الامر الذي سيضطرها إلى

<sup>(</sup>٤) مذاكر ان مجاس التواب الجاءة ٤٤ من اجهاع سنة ١٩٣٠ س ٢٠٦ وما بعدها .

ترك الاستثمار في السندات القصيرة الأجل بيد صرافيها ( Bankers ) في لندن وهكذا تسكون قد أهملت أول واجباتها .

• وما يقال عن السندات القصيرة الأجل يقال عن السندات طويلة الأجل فان هذه أيضاً يجب مراقبة سوقها ليكون الاستثبار على أتم ما يمكن . لأنه بجب الاتصال يومياً بالسوق لمعرفة التغيرات التي تطرأه .

ومضى السير يانغ يطمئن الافكار فى خوفها من اتخاذ لندن مقراً للجنة ولحفظ سندانها لما يحيط مهذا الاختيار من ملابسات سياسية . فقال : وإذا حدثت ظروف سياسية شاذة ، فنستطيع الحكومة نقل مركز اللجنة إلى محل آخر غير لندن مادام القيانون قد ترك للحكومة تعيين مكان اللجنة . أما فى الظروف العادية فان الضرورة العملية تقضى بأن تكون لندن مركز اللجنة .

أما عن مكان حفظ السندات والذي لم يعينه القانون أيضاً فقد اقترح السير يانغ أن يكون لندن أيضاً لنفس الأسباب التي ذكرها في جوب اختيار لندن مقراً للجنة . . ذلك أن السندات التي تحتفظ بها اللجنة إنما هي مقابل العملة العراقية التي تصدر في العراق . وإذن فيجب أن تكون تحت يد اللجنة في مقرها لتباع كلما احتاج الأمر إلى جنهات الدكليزية .

و بما أن بعض السندات يحب أن تكون قصيرة الأجل فان حفظها
 ف بغداد بقتضى حركة نقل مستمرة بين بغداد ولندن لنقل هذه السندات .

ه ومن ناحية أخرى فلا بوجد أى خطر على سندات اللجنة فى لندن فهى تحفظ هناك باسم اللجنة ، وبما أن اللجنة هى إحدى المصالح العامة فى حكومة العراق فنستطيع الحسكومة فى الظروف الشاذة أن تختار غير لندن لحفظ أموال اللجنة فيه . ولكن فى الظروف العادية ولتيسير أعمال اللجنة تحفظ فى لندن لدى اللجنة ولحساب العراق . .

منافشة هذه الاراء:

هذه هي الأسباب التي استند عليها السير هلتون يافغ في اختيار لندن مقر أ للجنة ولحفظ سنداتها .

والواقع أن خاو العراق من سوق للأوراق المالية بجعل اختيار بغداد مقرآ للجنة ولاستثمار أموالها غير عملي طالما أن الجنيه الإنكليزي هو الذي اختير أساساً للعملة العراقية . وجعل ضمان العملة واحتياطها سندات يمكن تحويلها مباشرة إلى الذهب أو إلى جنهات انكليزية . فاختيار لنسدن إذن ضرورة عملية عادام معظم السندات التي بيد اللجنة هي سندات من مختلف القروض البريطانية . وما دام الامر كذلك فيكون الحكم المتطق المعقول أن يكون مقر اللجنة حيث يكون الاستثمار . أما الفصل بين المكانين فن شأنه أن يوجد صموبات وتعقيدات ليس من المصلحة وجودها .

أما ماذكره السير يانغ من أنه في الحالات السياسية الشاذة يمكن نقل مقر اللجنة وسنداتها إلى مكان آخر ، وهو ما حذر منه معارضو مشروع العملة فان الرد عليه سهل بسيط ذلك أن الحكومة البريطانيسة تملك إذا اقتضت الظروف تعطيل حق التغيير الذي قرره قانون العملة . لأن الحكومة المراقية للارضها للظروف تعطيل حسكومة أخرى لا تملك حق النشريع إلا بالنسبة لارضها ولرعاياها ، فأما أعضاء اللجنة فليس فيهم من رعايا الحكومة العراقية إلاعضو واحد ، وأما المقر فيخضع لقوانين الحكومة البريطانية وأوامرها، وإذن فليس من المستحيل أن تتعارض أوامر الحكومةين وعندئذ لا بد أن يضيع أثر أوامر الحكومة العراقية .

ومن هناكانت الحاجة إلى اتخاذ مكان محايد مقراً للجنة أكثر ضماناً لحريتها وتطميناً للرغبات التي ظهرت في العراق .

فسويسرا مثلا بلد محمايد حياداً دائمياً بمرحب المعاهدات الدولية . وقد

أثبتت الحوادث أن هذا الحياد احترم من الجميع إلى درجة كبيرة جداً ، وفيها سوق مالى ، والاسراق المالية كثيرة الاتصال ببعضها خاصة فيما يتعلق بالسندات المهمة ذات الضمان القوى فكارب بالإمكان اتخاذها مقراً للجنة ومكاناً لحفظ أموالها .

وقد كانت العملة السويسرية حينها نفذ القانون على الأساس الذهبي و هكذا كان بالإمكان استثبار بعض أموال اللجنة بسندات سويسرية إلى جانب السندات البريطانية .

وكانت سويسرا إلى جانب ذلك كله مركزاً لعصبة الأمم وللجنتها المالية ، ومعنى هذا أنها على اتصال دائم بتطورات أسعار السندات ، ومن ثم يتحقق الغرضالاساسي من وجود اللجنة ، الذي أشار إليه يانغ ، فيكون في إمكانها استثمار وإعادة استثمار أموالها .

#### المطلب الثالث

# انهاد مهمة اللعنة

لم يحدد للجنة وقت زمني ينتهى فيه عملها وإنما علق ذلك بأحد أمرين كما جاء في المادة ٢٤ :

الأول – أن يؤسس بنك مركزى عراقى يقوم بمهمة إصدار العملة . الثانى – أن يعهد إلى بنك آخر إصدار العملة .

فكائن القانون لم يحتم إنشاء بنك مركزى للإصدار وانما افترض وجوده أو مايقوم مقامه لتنتهى بذلك مهمة اللجنة ، ثم قصر اختصاص البنـك على إصدار الأوراق النقدية فقط.

وكان يحسن أن لا يشير القانون إلى تقسيم الصلاحيات في المستقبل في حالة اصدار العملة من قبل بنك ، ويترك ذلك للقيانون الآخر الذي يعهد بالاصدار إلى بنك عراقي أو غير عراقي . ولكن المشرع استبق الحوادث

فقرر فى آخر المادة ٢٤ ، وتصدر بعد ذلك الأوراق النقدية من قبل ذلك المصرف ، أما المسكوكات فتصدر من قبل دائرة العملة العراقية ، بل لم يكن من حاجة لهذا النص لأن المتبع أن تقوم الحكومة بضرب المسكوكات فى معظم الدول وتترك لبنك الاصدار أمر الأوراق النقدية .

ويلاحظ أيضا على القانون نقص هام جدا فهولم يتخذ الاحتياط الكافى في حالة انقطاع لجنة العملة عن أداء عملها لاى سبب كان، فاذا حدث هذا لم يعد بالامكان معرفة من يقوم بأعمالها . وقد يحدث هـذا الانقطاع فجأة وحينتذ لابد من حصول تبلبل واضطراب في معرفة المسئول عن إدارة أعمال اللجنة واستثمار أموالها وقبض أرباح الاستغلال . فكان يجدر بالمشرع إذن، بدل النص على أن تقوم دائرة العملة في المستقبل باصدار المسكوكات إذا ما انتهت مهمة اللجنة ، أن ينص على اتخاذ الاحتياطات لو حصلت ظروف من شأنها أن تؤدى إلى زوال لجنة العملة عملا .

صحيح أنه بالامكان معالجة الوضع حالا باصدار إرادات ملكية في تعيين أعضاء جدد في اللجنة، إلا أن ذلك لا يكون إلا في الحالات الفردية التي عكن معها المحافظة على القانون و تطبيقه ، ولكن لو فرضنا أن أعلنت البنوك المشتركة في اللجنة أو بعضها عدم استعدادها للاستمرار في العمل فاذا يكون الحل؟

أن القانون خلا من كل إشارة إلى ذلك.

قد يقال فى الرد على هذا أنه يمكن تعديل القانون أو اصدار مراسيم بقوانين فى حالة غياب البرلمان. ولكن ذلكقد يصطدم ببعض الصعوبات، وعمل هكذا لابد أن يستغرق وقتا طويلا لا يحسن ترك أمور اللجنة خلاله بدون رقيب ومشرف. وليكن هذا الاعتراض على القانون اعتراضا نظريا صرفا بعيد الاحتمال ولكن أليس أنه مهما بعد احتماله عكن الوقوع؟ وقد انتبهت الغرفة التجارية البريطانية فى العراق إلى هذا النقص فى

القانون فكتبت بناريخ ١٩٣٠/١٢/٢٢ إلى وزير المالية تقول أن ما ورد فى المادة ٢٤ من الفانون لا يضمن حماية مستقبل العمله فى حالة انقطاع لجنة العملة عن أداء أعمالها . واقترحت أن ينص فى القانون على هيئة أو سلطة أخرى تخلف فجنة العملة ـ إذا حدث الانقطاع \_ وعلى أنها تعمل فى نفس الحدود وتقوم بنفس الأعمال التى تقوم بها الآن لجنة العملة .

# المبحث الى ابع استمول لجنه العملة

سبق أن قلنا أن لجنة العملة عضو في حكومة العراق، وأنها تستمد وجودها وسلطاتها من القانون، وأنها تخضع للنشر يعالمراق كالما أراد المشرع أن يغير أو يبدل في تشكيلها أو في صلاحيتها . بل أن المذكرة الإيضاحية التي كتبها السير هلتون يانغ - والتي أشرنا إليها سابقا - ذكرت بوضوح حين عضت الدبب في ضمان إيرادات العراق العامة للعملة أن اللجنة ليست مستقلة وإنما هي ملحقة بالحكومة العراقية .

وقد ورد فى مواضع متفرقة من القانون ما يجب على اللجنة أن تفعله بعد استشارة الحكومة العراقية (١) وأنه وإن كانت هذه الاستشارة غير واضحة الحدود، فيما إذا كانت تازم اللجنة برأى الحكومة أو هى حرة فى تقدير ذلك، إلا أننا نرى أن رأى الحكومة يقيد اللجنة وإن كانت عبارات القانون فى ظاهرها قد تثير الشك فى هذا التفسير وذلك للأسباب الآتية:

(١) أن المحافظة على قيمة العملة تهم الحكومه العراقية ، أو بالآحرى الدولة كلها وتتعلق بهما أكثر بما تتعلق بلجنة العملة . ولذلك كان رأى الحكومة في هذا الموضوع أكثر أهمية وأولى بالاتباع لانها تستطيع بما لديما

In Consultation with the Iraq Covernment (1)

من وسائل، وبحكم وجودها فى الوطن مراقبة التيارات التى تؤثر على قيمة العملة فى الداخل ثم فى الخارج، وذلك لحماية سمعة البلاد المالية من جهة وجعل العلاقات التجارية بين العراق وغيره قائمة على أساس ثابت مرجمة أخرى.

(٢) أن إصدار العملة وجميع ما يتعلق بها من شكل و مراقبة إنما هو عمل من أعمال السيادة تباشرها الدولة وليس مما يتفق مع ذلك أن تكون الحكومة وهي عثلة السيادة في الدولة \_ شيئاهملا في علاقتها بلجنة هي ماحق لها. (٣) تشير الفقرة (ب) من المادة ٢٦ إلى وظيفة اللجنة في و اتخاذ التدابير المفتضية لضرب المسكوكات وطبع الأوراق النقدية للتداول بها في العراق وذلك بعد استشارة حكومة العراق و والاستشارة لا تنصب على التعاقد مع مطبعة دون أخرى أو دار ضرب دون أخرى . وإنما الاستشارة منصبة على الشكل والتنسيق يؤيد ذلك ما جاء في المادة الخامسة حول صدور أنظمة تعين التفاوت المسموح به والوزن والتركيب . وقد صدرت هذه الانظمة كا أن الاشكال حددت بارادات ملكية .

(٤) إن أعمال اللجنة الأصلية تدخل فى الحقل المسالى الذى يدخل فى الحتصاص البرلمان ، فإذا كانت هذه الأعمال الاساسية مما يدخل تحت رقابة البرلمان ، كان الأخذ باستشارة الحكومة العراقية واجباً على اللجنة لأن الحكومة هى المسؤولة أمام البرلمان ، ولا يعقل أن تسأل الحكومة عن أعمال لا تملك عليها ، حق ، التوجيه .

# متى تجب استشارة الحكوم::

بتي علينا أن نبين الاعمال التي يؤخذ فها رأى الحكومة وهي .

(١) تعيين مأمور العملة فى بغداد ـ أوجبت المادة ١٥موافقة الحكومة العراقية على اختيار اللجنة لهذا المأمور ، ويخال لنا أن اشتراط الموافقة همذا إنما يرجع إلى أن أعضاء اللجنة إنما يعينون بارادات ملكية ، وأن اللجنة تنوب عن حكومة العراق في صلاحيتها ، فلا بد أن يكون ممثلها خاضعاً لما يخضع له الاصل .

(٢) أولا: ضرب المسكوكات وطبع الأوراق ـ فقرة (ب) مادة ١٦. ثانياً: اختيار مقر اللجنة ـ مادة ١٥ ـ واختيار مكان حفظ سندات اللجنة وأموالها ـ فقرة (ح) مادة ١٦<sup>(١)</sup>.

(٣) تعيين عمولة التحويل بين لندن وبغداد ، سواء كان تحويل الدنانير إلى جنيهات انكليزية أو الجنيهات الانكليزية إلى دنانير تصدر في العراق، ومبلغ التجويل - المبادتان ١٧ و ١٨ - والتعبير هنا واضح أنه معلق على شرط إذ يقول : • بعد موافقة الحكومة العراقية (٢) .

# الاشراف على أعمال أللجنة المالية :

كَفَاعِدة عامة ، جميع أعمال اللجنة المالية تخضع لرقابة الحكومة العراقية واقرارها ، من ذلك :

- (١) تعيين أجور موظنى اللجنة بموافقة وزير المالية (فقرة (ب) مادة ٣٣<sup>(٣)</sup>).
- (٢) ما يقتضى صرفه من المبالغ الأخرى لتأدية أعمالها . وبالإختصار
   فان ميزانية الإيرادات والمصروفات الإدارية تقدم إلى وزير المالية سنويا .

with the approval of the Iraq Government (Y)

 <sup>(</sup>١) وصياغة هذه النترة في الاستشارة أدق من المواضع الأخرى وأوضح في الزام اللجنة بالتقيد برأى الحكومة قند جاءفيها : «على أن تراعي اللجنة في ذلك مأتشير به حكومة العراق » ويقاطها في النس الانكابزي Subject to any direction of the Government العراق » ويقاطها في النس الانكابزي

<sup>(</sup>٣) يقابل كه أجور في النسخة الانكيزية Remunerations وذلك لأن هؤلاء الموظنين لايقبمون قانون الحدمة المدنية في العراق فلا بخضون للاستقطاعات النقاعدية ولاغير ذلك ما يشمل الموظنين من قواعد . فالنجنة تدفع لهم مكافات عن أهمالهم لارواتب بالمعني المالي في العراق .

ما فيها أجور الموظفين لتعرض على مجلس الأمة للمصادقة عليها بشكل منزانية ملحقة بالميزانية العامة . وتشمل الميزانية استخلال الأموال والآرباح والحسائر وما يحدث من بيع وشراء إلى غير ذلك مما ينجم عن الاستثمار ـ المادة ١٢ فقرة (1) ـ .

(٣) والترتيبات المتبعة فى ضبط موجود الاوراق النقدية والمسكوكات غير المصدرة والمحافظة عليها. وكذلك من أن لدى اللجنة العدد الكامل من الاوراق النقدية والمسكوكات الموجودة قيداً فى حوزتها وتخضع الاشراف مراقب الحسابات العام ليرى كفاية ما اتخذته اللجنة من اجراءات، ويقدم بكل ذلك تقريره إلى البرلمان ـ المادة ٢٢ ـ .

وكذلك على مراقب الحسابات العام أن يقدم تقريراً آخر مشتقا من بيان اللجنة نصف السنوى عن الدخل والحرج وما فى التداول مر\_\_ أوراق ومسكوكات ـ مادة ٢٠ ـ

# الاشراف الادارى على أعمال اللجنة:

- (١) على اللجنة أن تقدم تقريراً نصف سنوى إلى وزير المبالية عن صندوق احتياطى العملة كما هو فى اليوم الاخير من نصف السنة محتويا الواردات والمصروفات. وأن تقدم تقريراً آخر يبين مفردات السندات التى بيد اللجنة مع ما فى التداول من الاوراق والمسكوكات ـ مادة ٣٠ ـ .
- (٢) على اللجنة أن تنشر بياناً شهرياً فى الجريدة الرسمية عن موقف صندوق احتياطى العملة وبياناً عن مقدار المتداول، وبياناً ثالثاً نصف سنوى عن القيمة الاسمية للسندات التي بيد اللجنة وما اشتريت به وسعرها الاخير فى الاسواق ـ مادة ٢١ ـ

#### منى تنفرد اللجنة بالعمل :

(١) في بحثناً عن أنواع المسكوكات رأينا الحيار الدى تركه القانون في

المادة الخامسة للجنة فى أن تضرب كل أو بعض المسكوكات التى أشار اليها القانون. ورأينا كيف استعملت اللجنة حقها هذا فى عدم ضرب نوعين من المسكوكات نص عليهما القانون وهما القطعة ذات المائة فلس والقطعة ذات الخسة فاوس (١).

- (۲) تنفرد اللجنة في اختيار وكبل أو وكلاء العملة في العراق
   (Currency Agent) مادة ۱٥ -
- (٣) وتنفرد بتقرير الاعمال الادارية الحاصة باصدار الأوراق النقدية واتلاف غير الصالحة منها الاستعمال ويكون ذلك باشراف مأمور العملة وممثل عن دائرة مراقبة الحسابات العامة ، ولحفظ سجل بما يصدر ويبطل من الأوراق ، وما يجب لحفظ موجود العملة غير المصدرة وعمل الكليشهات وحفظها وابطالها مادة ١٦ فقرة (ج) و (د) و (و).
- (٤) وأهم عمل تنفرد به اللجنة ، وهو فى الواقع يمثل أهم أركان عملها هو « استثمار ما لديها من الأموال فى سندات الدول التى يمكن تحويل عملتها للذهب مباشرة أو بالليرة الانكليزية ( الاسترليني ) أو فى سندات مضمونة من قبلها مع الاحتفاظ بقسم من الموجودات نقداً ، فقرة ( ز ) مادة ١٦ (٢٠ فاللجنة لها الخيار المطلق فى شراء هذه السندات أو تلك ، وقد أصبح لها الخيار بشكل أوسع وأخطر باضافة فقرة « أو بالليرة الانكليزية (الاسترليني) مفاصبح من حق اللجنة أن تهمل اطلاقا سندات الدول التى يمكن تحويل عملتها للذهب

(١) تمترير لجنة العملة للدة النترية في ٣٦ آذار ١٩٣٣ فترة ٣

<sup>(</sup>١) ويالاحظ على صياغة هذه الفقرة أنها يعوزها النمايك والانسجام، بل أن فيها وكاكنظاهرة تنجت مديل قانون العماقيات الون وقم ١٩٣١ السنة ١٩٣١ وأصافة ففرة البلاء الانكيزية (الاسترليق) » عليها . وقد كانت الففرة قبل ذلك سائمة العمياغة شماسكة ، فاذا أردنا تنسير المادة فطيئا أن تفسرها على صوء أسباب انتمديل وحدر الجنه الانكيزي وسط الجلة . فيبتي معنى « السندات المضمونة من قبلها » انما يعود الضمير فيها المدول التي يحكن تحويل همتها إلى الذهب لا ألى الجنيه الانكيزي .

مباشرة ، وحصر الاستغلال بسندات استرلينية ، على شرط أن تكون هذه السندات صادرة من دولة أو مصمونة منها .

هذا في وقت كانت فيه بعض الدول مازالت على قاعدة الذهب كأمريكا وفرنسا ومع ذلك فلم تستثمر اللجنة أىقسم من أمو الها في سندات هذه الدول المستندة عملاتها على الذهب .

وليس لنا أى اعتراض على منح اللجنة هذه السلطة المطلقة فى الاستثمار . لانها أعرف وأقدر على الاطلاع \_ من الحكومة القائمة فى بفداد \_ على سوق السندات والاوراق المالية ما دامت تجاور هذه السوق فى مكانها \_ بلندن \_ وفها من العناصر الفنية ما يكفل حسن الاختيار .

وليكننا نعترض على تقدير اللجنة لمقدار ماتحتفظ به نقداً ، فان ذاك بجب أن لايكون كبيراً فتحرم اللجنة من أرباح هذا المبلغ . فقد كان هذا المبلغ المودع نقداً في البنوك سواء في انكلترا أو في العراق ١٩٢٥، وجنها إنكليزياً في سنة ١٩٤٠ حين كانت كل أموال اللجنة ٣٤٦٢٣٧٣ جنها وهو يقرب من سبع الاحتياطي ، وقد ترك هذا المبلغ وديعة جامدة في البنوك . وبلغ حوالي الاربعة ملايين في سنة ١٩٤٤ من مجموع أموال اللجنة وقدرها أربعون مليوناً . وهو مبلغ ضخم ويعطى دخلا كبيراً ،

ولعل أحسن قاعدة توضع للنسبة بين الموجود نقداً والسندات هو معدل الشلاث سنوات الماضية مثلاً في التحويل بين بغداد ولندن ، مع ملاحظة الاتجاء في زيادة الصادرات ، منظورة وغير منظورة .

( ه ) إن تقدير ما تدفعه لجنة العملة كحصة فى إبرادات العراق العامة متروك لها ولا تستطيع الحكومة مطالبتها إذا قالت اللجنة أنه لم يتكون بعد احتياطى كاف فى نظرها لملافاة الهبوط المحتمل فى قيمة السندات ، فاللجنة إذن

<sup>(</sup>١) ميزانية الحساب الاجالي في تتاريز اللجنة تستتي ١٩٤٠ و ١٩٤٤

هى التي تضع القاعدة لذلك . وقد رأيناكيف وضعت قاعدة طبقتها ثلاث سنوات ثم عادت فعدلت عنها .

(٦) وتنفرد كذلك باختيار الموظفين المساعدن و بتقدير مائحتاجهمنهم
 هذا مع ملاحظة خضوع ميزانية هؤلاء الموظفين لمصادقة البرلمان العراق.

#### مقرار العملة ليسى من عمل الحبكوم ولا اللجة: :

أما مقدار العملة في التداول فلا تخضع لا لتقدير اللجنة ولا لتقدير الحكومة . لان القانون اشترط أن يوضع في مقابل كل دينار يصدر في العراق جنيه انكليزي فما لم يتم ذلك لا يمكن زيادة الإصدار ، وإذن فقدار الإصدار يتوقف على حركة التحويل بين لندن وبغداد . فكلما زادت الديون على الخارج كلما أمكن بواسطة التحويل الإسترليني زيادة مقدار المتداول في العراق وكاما حدث العكس كلما انكش المتداول نتيجة سحب ما يعادل المبلغ الذي دفع لسداد الديون الخارجية . وهكذا أصبح مقدار المتداول — في الظروف العادية — خاضعاً للحاجة العامة ومن ثم انتني خطر التضخم . وهذا طبعا لايشمل الظروف العادية الاستثنائية التي خلقت التضخم في العراق نتيجة إنفاق القوات المتحالفة خلال الحرب العالمية الثانية .

ولا تستطيع الحكومة أن تزيد المتداول إلا بطريقة عقد قرض فى انكلترا مثلاً فهي تزيد المتداول في العراق بمقدار القرض الذي تعقده وليس من السهولة م بالطبع م أن تقدم الحكومة على ذلك الأنها بجب أن تستصدر قانونا بجيز هذا القرض (١).

# الحكومة لا تستطيع تضخيم العملة :

ينتج من ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تقوم باصدار ، حتى ورقة واحدة بدون تسديد بدلها تماماً، شأنها في ذلك شأن أى فرد آخر أو مؤسسة.

<sup>(</sup>١) م ه ٩ من الدستور العراق (القانون الاساسي) ﴿ لَا يَجُوزُ الْعَكُومَةُ أَنْ تَمَّتُدُ قرضًا . . . . إلا يَعَانُونُ خَاصَ . . . »

على أنه . ليس هناك ما يدعو الخزينة العراقيـة للتلاعب بأمر العملة لتسديد مصروفاتهـا (١) .

بل أن الحكومة قد تنازلت بموجب قانون العملة عن حق إصدار العملة المساعدة سواء كانت مسكوكات أو أوراقا نقدية صغيرة . وزادت على ذلك تعهدها بعدم إصدار هذه النقود المساعدة ــ المسكوكات ــ في المادة ٢٤ ما دامت فجنة العملة قائمة . وعلقت استعالها لهذه الصلاحية بتسكوين بنك يقوم بمهمة الإصدار بدلا من اللجنة .

وأبرز مظهر لاستقلال لجنة العملة ـ بل لعله أحد مظهرين ثانيهما صلاحية استثهار أموال اللجنة ـ هو قطع الصلة نهائيا بين الحكومة وبين مقدار المتداول وعدم إمكانها إطلاقا أن تقرم بعملية التضخم حتى ولوكانت في أمس الحاجة إلى المال. وهذا طبعا ملازم لبقاء هذه القواعد في قانون العملة. وهذه في الواقع ميزة كبيرة لنظام الاصدار في العراق لأنه أغلق الباب نهائيا أمام إصدار لا غطاء له.

#### ثبات سعر صرف الدينار :

أو جبت الفقرة (١) من المادة ٢ على اللجنة و تجهيز ومراقبة العملة فى العراق والمحافظة على شرائطها الأساسية وقيمتها و ولا شك أن تجهيز العملة عمل ادارى يتعاون على تنفيذه لجنة العملة فى طبع الأوراق النقدية وسك المسكوكات ومأمور ووكيل العملة فى توزيع ذلك والمراقبة كذلك عمل ادارى تتعاون الحكومة ومأمور العملة فى انجازه: من ذلك سلامة العملة من الفش والتزوير ومقاومة الدعايات التى قد تسىء إلى سمعتها وإبقائها نظيفة غير ممزقة والحرص على أن تكون هى وحدها أداة التعامل الخيد أما المقصود من الجلة الأخيرة من الفقرة والمحتها بخقد وضحتها لجنة العملة فى الفقرة والمحتها بخته العملة فى

<sup>(</sup>١) التماييات السرية للمتصرفين فترة ٣ ملف ٦ / ٥٥ هدد ٣٠٧٧

كتابها المؤرخ ١٢ / ١١ / ١٩٣١ المرسل إلى وزارة المالية فقالت : « إن فهم ذلك إنما يعود إلى المادة الأولى من القانون، وذلك قبل حذف المقابل الذهبي للدينار في القانون ، فكان المقصود إذن المحافظة على قيمة الدينـــار بالنسبة للقيمة الذهبية التي وضعت له . ونرى أنه لم يبق لحمذا التفسير للفقرة أساس بعد خروج المراق عن قاعدة الأوراق الاجنبية الذهبية . ومن ثم فنرى أنها تنصرف إلى تثبيت العلاقة بين الدينار والجنيه الانكليزي، أي تثبيت سعر الصرف بينهما. ذلك أن الشرط الاساسي للاصدار هو الضان الاسترليني، وبما أنه يوجد جنيه إزاء كل دينار ، فقد جعل الدينار والجنيه إذن متعادلان وعلى اللجنة واجب المحافظة على هذا التعادل بينوحدتي العملتين، فلاتتعرض السعر الصرف بتغيير . كما أن الحكومة أيضاً لا تستطيع ذلك في ظل قانون العملة . أما المحافظة على قيمة العملة من حيث هي ، فترى أن ذلك من و اجبات الحكومة لا اللجنة ، ومن ثم كان لزاماً أن نقرر أن الحكومة أهملت هـذه النقطة ، إذ لايكني أن يثبت سعر الصرف بالنسبة للجنية ولغيره منالعملات ولكن المراقبة على قوة شراء العملة في الداخل بحب أن تبكون هدفاً آخر، ويتفرع عن ذلك واجب ملاحظة العلاقة بين الدينار والذهب، ليكون سعر الدينار بالذهب ثابتاً نسبياً ومساوياً ، أو متقارباً على الاقل ، من سعر الجنيه الانكلىزى مقدراً بالذهب، وكان ذلك مُكذَّ لولم يترك تصدير الذهب من العراق حراً دون قيد ولا ضابط أما وقد أعمل ذلك التنظيم نقد ارتفع سعر الذهب بالدينار حتى بلغ الأوج خلالسني الحرب إذ بلغ سعر الجنيه الذهب حوالي ستة دنانير.

ولكن إهمال الحكومة ذلك لا يعنى لجنة العملة وعامورها من التقصير ما دام أن القانون قد وضع على اللجنة واجب المحافظة على شرائط العملة الاساسية وقيمتها، فكان يجب عليها أن تقترح على الحكومة ما تراه من الوسائل لتثبيت قيمة الدينار في الداخل تطبيقاً لام القانون واداءللواجب.

# المبحث الخامس من لجنة العملة في الاقترام

كان السير هلتون يانغ قد أعطى فى مشروع القانون الذى وضعه حق الاقتراض للجنة العملة لتواجه فى مرحلتها الأولى المصاريف والنفقات .وهى بعد حد ليس لديها رأس مال ولا أرباح . ولكن الحكومة أدخلت بعض التعديلات على المشروع وإعادته اليه ليبدى رأيه فيها . ومن جملة هذه التعديلات حذف الفقرة الخاصة بالاقتراض من المشروع . فاعترض السير هلتون يانغ على ذلك مظهراً عجبه كيف تستطيع اللجنة أن تستمر فى عملها بدون أن يكون لها سلطة الاقتراض . وهي سلطة ضرورية لإنجاز وظائفها .

وكان أن تذرعت الوزارة بالناحية الدستورية في حذف حق اللجنة في الاقتراض من المشروع ذلك أرب كل عقد قرض لإحدى المصالح التابعة للحكومة يشترط فيه صدور قانون من البرلمان يجيز الاقتراض مقدمة ونحدد مقداره (١).

ولذلك صرف النظر عن إدراج حق الاقتراض نهائياً فى الفانون. وكان أن احتاجت اللجنة إلى مال تنفقه على الإجراءات المتخذة لإصدار العملة. فطلبت من وزارة المالية (٢) تخويل البنك الشرقى فى الانفاق. ولكر.

 (٣) في ٢٩ / ٩ / ١٩٣١ واستفئت اللجنة هن التروض بعد أن دفعت الحكومة نشأتها الأولى ، لأنه كجم لدى اللجنة أموال كافية لسد بلغاتها من استغلال الاحتياطي .

<sup>(</sup>١) المادة ٥٥ من الفانون الاساسي العراق (الدستور). لا لا يجوز للحكومة أن المند قرضا أو تنميد بما يؤدي إلى دفع مال من الحزينة العمومية إلا بتوجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية يساهد على ذلك ٤. واللجنة كا سبق إلى ذكر ا إحدى للمسالح العراقية العامة تخضع ميز انيتها لمسادنة البرلمان عليها بشكل ميزانية ملحنة بالميزانية العامة . أما الاستدراك الموجود في آخر المادة لا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعدا على ذلك ٤ فيؤيد هدم امكان اللجنة الاقدام على الاقتراض لأنه لم يكن لديها في ذلك الوقت لامال ولا ميزانية وإذل على ميزانية على ميزانية على الاقتراض لما ما لم يصدر قانون خاص بذلك .

الحكومة قامت هى بدفع كافمة تجهيز العملة وقد بلغ ذلك ٣٣,٠٠٠ دينار واعتبر هذا المبلغ ديناً على اللجنة للحكومة . وقد قامت اللجنة بنسـديد هذه السلفيات كاما في شهر نيسان ١٩٣٢(١) .

### الفضي*ت ل لرا يع* النقد المتراول وتطوراته

قبل أن بتداول العراقيون عملتهم الخاصة ، لم يكن أمر المتداول معروفاً وذلك لأسباب منها أن حكومة الهند لم تكن تنشر في تقاريرها عن العملة ما بتداوله العراق منها وإنما كانت تدخل مقاديرها في مجموع المتداول في الهند وأن الحكومة في العراق ، الاحتلالية والوطنية ، لم تكن تنشر شيئاً عرب المتداول بل لم يكن في البلد مصاحة تعني بهذا الامر . ولئن كانت مقادير ماجلبته سلطات الاحتلال معروفة فإن مالحقها من تطور بفعل مختلف العوامل من عسكرية وتجارية جعل أمر المتداول مجهولا . يضاف إلى ذلك عامل آخر هو زيارة الأماكن المقدسة في العراق من الفرس والهنود وحركات السياحة من العراق واليه ، وعدم معرفة ما ينتجه ذلك في المتداول .

لكل ذلك وجدت لجنة العملة نفسها وهى تريد إصدار العملة الجديدة فى حيرة من أمر حاجة البلاد إلى مقدار المتداول. فلما لم تستطع الوصول إلى نتيجة حقيقية قدرت ذلك تقديراً ، لأنه لم تكن هناك وسيلة يعتمد عليها لتخمين مقادير الأوزاق النقدية والمسكوكات المطلوبة (\*\*).

<sup>(</sup>١) فقرة ١٤ ض غ من تقرير لجنة السلة للمدة المنترة في ٣١ آذار ١٩٣٣ .

<sup>(</sup>٣) تأرين لجنة الملة بين سنة ١٩٣٣ نقرة ٥ ص ٣ .

# المبحث الاول نطور المتداول والاحتياطي

قدرت لجنة العملة أن العراق بحتاج إلى ثلاثة ملايين دينار من الأوراق النقدية وما قيمته نصف مليون دينار من المسكوكات المختلفة ـ وتبين أن هذا التقدير صحيح بصورة عامة ـ لحقها بعد ذلك بعض الزيادة في بعض أنواع الأوراق والمسكوكات لتسد حاجة المعاملات. وقد بلغ بحموع ما أرسل إلى العراق في ٣١ مارس١٩٣٣ ما قدره ٢٠٠٠، ٣٠٥٠ دينار من المسكوكات دخلت تدريجياً في التداول. إذ كلما مضت الأيام على وجودالعملة الجديدة في التداول. وتذكر الناس أن مدة بقاء العملة الحندية في أيدى المتعاملين محدود الأجل كلما تصاعدت أرقام المتداول من النقود الوطنية.

و إليك جدولا يين المتداول فى خلال سنة مالية كاملة من ١٩٣٢/٤/١ — ١٩٣٢/ ٣/ ١٩٢٣ <sup>(١)</sup> .

الشهر المتدار	الشهر المتدار	التـــدار أوراق ومــكوكات	الشهار
دیسمبره ۱۹۳۸ ما تایر ۱۹۳۳	أغسطس ٢٤٣١١٣٤٢	ואוא-דבולנו	نيان (ابريل)١٩٣٢
	134 (		مایس (مایو) حزیران (یونیة)
مأرس م۲۰۲٤۸۰۱۸۵			the state of the s

ويلاحظ التفاوت الكبير بين ما أرسل للعراق وبين ماأدخل فعلا في التداول. ولذلك أسماب منها:

أولا \_ أن اللجنة جهزت هذه الـكميات حسب تقديرها للحاجة مع

<sup>(</sup>١) وأجع لللف رقم ٨ / ٨ ه فقيه جميع تناوير اللجنة الشهرية و نصف السنوية والسنوية

بعض الزيارة لثلا تفاجأ بطلبات لاتستطيع تلبيتها من جهة ، ثم لتفرى الناس على تبديل مابيدهم من العملة الهندية من جهة أخرى حين تكشف لهم في تقاربرها الشهرية عها لدى اللجنة من العملة العراقية سواء في مخازنها أولدى وكيل العملة ــــ البنك الشرق ــــ في بغداد .

ثأنياً — تداول العملة الهندية مع العملة المراقية : وقد كأن من أثر صدور قاتون منع التعامل والتداول بالعدلة الهندية أن بلغ مقدار العملة المشتراة والمعادة إلى الهند ٣٢٥٧٢٩٥ روبية وذلك من قبل الحكومة ، وبلغت قيمتها وقيمة ماصدر من جهات أخرى ما يعادل ٤٤٧٤٩٤ دينار آ٢٠١. واستمر استبدال الدنائير بالروبيات عدة سنوات بعد ذلك ، إذ بلغت المقادر المرسلة إلى الهند ما يعادل ٧٥٦٠٦ ديناراً في سنة ١٩٣٧ ما يعادل ٧٥٦٠٦ ديناراً في سنة ١٩٣٧ ما يعادل ٢٠٥٠٠ ديناراً في سنة ١٩٣٧ ما

ثالثاً ــ ركودالحالة الاقتصادية في العراق، وضعف الحركة التجارية والقوة الشرائية عند معظم الناس ننيجة لكساد سوق منتجاتهم وحاصلاتهم بسبب الازمة الاقتصادية العالمية (٢٠).

ولا شك أن المتداول لا يتناسب مع عدد السكان ويدل على انحطاط مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية عندالسكان، والمقارنة مع مصر وفلسطين تظهر ذلك بجلاء، فينها كان المتداول في العراق الذي يبلغ عدد سكانه اربعة ملايين نسمة ٢٩٣٧, ٢٠١ , ٤ ديناراً في كانون الثاني ١٩٣٧ كان المتداول في مصر أكثر ٢٦ مليون جنيه مصرى في نفس السنة وكان عدد السكان

<sup>(</sup>١) راجع تقرير لجنة العملة عن السنة النتهية في ٣١ أذار ١٩٣٤ ص ٢ فترة ٣

<sup>(</sup>٢) تقريرها عن العة النتهية في ٣١ أذار سنة ١٩٣٧ ص ١ فترة ١

<sup>(</sup>٣) فينها كان متوسط قيرة الستوردات ٠٠٠ و ١٩٣٥ و دينار والصادرات ٢٩٦٤ و ٢٩٦٤ و ٢٩٦٥ و دينار والصادرات ٢٩٦٤ و ٢٩٦٥ و دينار و الستوات و ٢٩٦٥ و ١٩٣٠ الله ١٩٣٥ في سنة ١٩٣٧ و مناز ١٩٣٠ و ١٩٥٥ و دينار و ١٩٠٠ و ١٩٣٠ الصادرات النفط الذي لا تدخل أسارها في حدول الصادرات . أنظر Statistical Handbook السابق الذكر ص ١٩٠٠ و أنظر كذلك ص ١٩٠٥ و نظر كذلك من ١٩٠٥ و انظر كذلك من ١٩٠٥ و انظر كذلك من عنو الكتاب من ميزانية الدولة ترى أن واردتها المالية السنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ بلغت و و ١٩٣٠ و يناز و للفت التائما ٥٠٠ و ٢٩٠٥ و يناز و ينار و للفت التائما و ١٩٣٠ و يناز و النتات ٢٠٥٥ و ٢٩٠٥ و دينار و

١٦ مليوناً من مصريين وأجانب. وكانت النسبة في فلسطين أعلى منهافي مصر، الذيلغ المتداول في نفس السنة . ٦٩ ٥٠ جنيه فلسطيني ، وكان عددالسكان المتداولة بالنسبة لعدد النفود المتداولة بالنسبة لعدد السكان و تلك نتيجة طبيعية لتأخر الحالة الاقتصادية في البلاد.

#### المتداول والاحتياطي من ١٩٣٣ - ١٩٤٥:

وفيها يلى جدول يبين تطورات المتداول والاحتياطي المكون مر السندات المستثمرة والثقود الموجودة لدى اللجنة وبدل الفضة.

الاحتساطي	اول	مقدار المتد	ho. 64
( بالجنيه الانكليزي )	سکوکات )	( أوراق نقدية وم	[[س_نة
	دينارا	۲,۰۸٦,۱۸۰.	كانون الثاني
305,794,7	3	7,777,880	۱۹۴۳ حزيران
	)	4,947,777	كانون الثاني
4,199,-10	j.	4,1VE, 10	۱۹۳٤ جزيران
	5	4,045,441	كانون الثاني
7,1.7,1.79	31	4,418,44	ا ۱۹۴۰ حزیران
	D	F,V7-,FY-	كانون الثاني ١٩٣٦ حزيران
٤,١٠٣,٨٦٨	þ	r,980,915	ا ۱۹۱۱ حزیران
	ъ	8,4+1,414	كاتون الثاني
0,177,777	)	0,114,411	۱۹۳۷ حزیران
	Ā	٤,٩٥٨,٣٠١	كانون الثاني
£, 120, · V9	5	٤,٦٢٨,٢٩٧	۱۹۳۸ حزیران
	5	£,794,49V	كانون الثاني
1,909,772	9	۶,۸۸۳,۲۹٦	۱۹۳۹ حزیران

<sup>(</sup>١) راج ذلك فيا ينسلق بمصر وفاسطين والعراز Statistical Handbook سالف

	0.1-0	
الاحتىــاطى (بالجنيه الانكليزي)	مقدار المتداول (أوراق:قدية ومسكوكات)	ā:
7,7-9,701	7,014,797	کانون الثانی ۱۹٤۰ حزیران کانون آلثانی
۸,-٩٩,٩٩٤	V,995,59.	۱۹۶۱ حزیران کانون الثانی ۱۹۶۲ حزیران
10,077,1VE T.,091,A0.	17,477,700 77,-7-,0-0 70,-5-,0-0	حزيران كانون الثاني ١٩٤٣ حزيران
£7,779,091	£1, T.O, AT1	كانون الثانى ۱۹۶۶ - حزيران كانون الثانى
£4,79£,££4	1.7.0.13	۱۹٤٥ حزيران

#### النسة بين المسكوفات والاوراق النفرية:

أما نسبة المسكوكات إلى الاوراق النقدية فقد صاحبها التغير فكانت النسبة كبيرة فى أول الامر ، ثم بدأت تتناقض بعد ذلك كلما ازداد المتداول. وتجمع تقارير لجنة العملة على أن الدرهم والدينار الواحد أكثر الفئات تداولا . وإليك جدولا بتطورات نسبة المسكوكات إلى الا وراق النقدية (١):

<sup>=</sup>الذكر من ١ و ٢٦ فيها يتعلق بالسطين . وص ٣٥ و٧٤ فيها يتعلق بمصر .

<sup>(</sup>١) نذكر على سبيل المثال أن تيمة المحكوكات من مختلف الأنواع بلغت ٢٣٣٠٠ وينار وبلغت ١٩٣٤ . وصلت تيمة المسكوكات دينار وبلغت الأوراق النقدية بأنواعها ٢٦٢٠٦ في سنة ١٩٣٤ . وصلت تيمة المسكوكات ١٩٣٨ ديناراً والأوراق النقدية ٥٣٠٠٥ ديناراً في سنة ١٩٤٠

النسية	السنة	in mill	ā:}
ثمن المتداول تقريبا		خمس المتداول تقريبا	
أكثر من تسع المتداول تقريباً	198.	أقلمن سدس المتداول تقريبا	1948
2 2 me 2 2	19.81	D 3 3 5 5	1950
لله من المتداول تقريبا	1984	أكثرمن سدس المتداول	1947
9 3 3 17	1984	سبح المتداول تقريبا	1987
		أكثر من سبع المتداول تقريبا	1947

## المبحث الثاني أحباب ازرياد النقد المتداول

يظهر من الجداول السابقة أن الاتجاه قبل الحرب الحاضرة كان نحو ازدياد النقد المتداول . ولكن الزيادة كانت هادئة مطردة ، لم تلبث أن اشتدت حين أعلنت الحرب ، ثم ازدادت حدة وشدة بعد عام ١٩٤١ . فهناك إذن ثلاث فترات متعاقبة اختلفت في بعضها أسباب الزيادة ، وتداخلت هذه الاسباب في بعضها الآخر . وليس في الإمكان وضع حد معين واضح بين بعض هذه الاسباب ولكن بعضها الآخر واضح الحدودمعروف الاسباب .

انفترة الاولى: — منذ وضع العملة فى التداول إلى ما قبل الحرب: وأول مايطالعنا فى أسباب الزيادة فى المتداول فى سنة ١٩٣٤ عما تقدمها هو بيح ما يوازى ٤٤٧٠٤٩٢ ديناراً من العملة الهندية على أثر صدور قانون منع التداول والتعامل بتلك العملة (١).

<sup>(</sup>١) فارة ١و٣ من تارير اللجنة سنة ١٩٣٤

وقد عزت اللجنة أسباب الزيادة فى سنة ١٩٣٥ إلى تحسن موسم أهم منتجات العراق: الحبوب والتمور سواء فى كيات الإنتاج أو ارتفاع الاسعار وآية ذلك أن الزيادة حصلت \_ فى حدها الاعظم \_ فى أشهر تموز وآب وايلول. وهو مايصادف موسم بيع الحبوب وبيع التمور مما أدى إلى تحسن الحركة التجارية وزيادة حاجتها إلى وافر من النقد. ويشير التقرير إلى سبب آخر هو و إحلال الدنانير محل النقود الذهبية الممكنوزة (١١). والواقع أن انسياب الذهب إلى الحارج لم يكن خاصاً مهذه السنة بل أنه استمر فى النسرب لانه لم يكن هناك قانون يمنع خروج الذهب بل لم يكن هناك ما ينظم ذلك وقد كانت أسعار الذهب عالية باستمر ار رغم ترك القاعدة الذهبية من قبل الدول جميعاً إلا أن الطلب عليه كان كبيراً . وقد تسرب كثير من الذهب العراقي إلى سوديا الارتفاع سعرة هناك (٢٠).

فالذهب إذن لم يكن عاملا بالذات فى زيادة النقد فى هذه السنت. على المنصوص كما قالت اللجنة بل إن صافى ماصدر من الذهب خلال هذ السنة كان أقل بكثير من السنين السابقة فقد بلغت قيمته ١٨١،٢٢٨ ديناراً فى حين كان فى سنوات ١٩٣٤ و١٩٣٣ و١٩٣٣ ماقيمته على التـــوالى ١٨٤، ٢٨٤

<sup>(</sup>١) قارة ١ تارير سنة ١٩٣٥

<sup>(</sup>٣) خاده \_ النظام الاقتصادي والديراق في سترويا من ١٠٤ ولعل حرص بنك فرنسا على الاستدراد في شراء الذهب وجمه من عوامل ذلك . أصف إلى ذلك سببا آخر ذلك أن السوريين لم يكن لهم في يوم من الأبام الله بعملتهم الورقية المستندة على الغر لك المرشى ولذلك كانوا يحرصون على أن تكون ثرواتهم بالذهب لنبات سعوه إذا تيس بنظور سعر اللهة السورية والنرنك المرشى ذلك النطور السريع العجيب . ومن ثم فقد كان النظارهم أيضا بالذهب حادة في 101 م

و ٢٤٤ م ١٩١ و ٧٠٧،٧٠٧ دنانيو (١).

(۱) راجع المجموعة الاحصائية السنوية مديرية التجارة موزارة المالية مالسنوات ١٩٣٩ (١٩٣٠ - ١٩٣٥ / ١٩٣٩ جدولا ١٩٣٨ وأتماما للنائدة تدرج جدولا منسلا عن حركات الذهب في الاستيراد والنصدير منتولا من المرجع المذكور ومن واحصاءات التجارة الحارجية مالارجية والمكوس به لسنة ١٩٣٨ عن ٧ للسنوات ١٩٣١ من ١٩٣٨ وقدن المهدو لسنة ١٩٤٨ عن سنق ١٩٤٨ و ١٩٤٨ عن ٨ وننس المهدو لسنة ١٩٤٨ عن سنق ١٩٤٨ عن سنق ١٩٤٨ عن ٨ وننس المهدو لسنة

صافي الصادرات بالدنانير	لسنة الصادرات بالدنانير الواردات بالدنانير				
5, 14, 05, 4	اسباتك	مسكوكات	ا سيانات	امسكوكات	
094,444	437	VOPA	ovrir.	6 4 7 70	1979
007,197 -	Y.0	६९७९	פדרדד	rrar-1	194.
1,. 1,07. —	Yo	41.8	V V 1	727174	1981
A.V,V.Y -	789	1918	017270	7978.1	1977
791,000 -	10/01	277	215073	19711	1388
٤١٧,٢٨٤ -	7.94	411.1	111017	416334	1988
11,777	1997	WV7.V-	184.54	33171	1980
104,418 -	_	TAAYY	37771	VAVOY	1987
117.4 -	_	01777	18-49	01110	1957
1.4.50 -	_	544.0	774.9	44050	1947
- PVFAPY	_	YOYYE	NOTAT	TEVOTI	1949
7A - 17	4-894	7.0977	14.45	0V80	198.
- YPAFA	904.	90777	W/ #	191400	1981
147,441	79875	1 • ٨٨٣١	* *		
YAIV +	1.54	1.44	-	828	1988

أما الزيادة في المتداول التي حصلت خلال سنة ١٩٣٧ فهي التي تسترعي النظر إذ كانت شاذة حقاً ، خاصة إذا لاحظنا انكاش المتداول في السنتين التاليتين عما كان عليه فيها والطفرة التي طفرها بالنسبة للسنة السابقة عليها ، ولعل أهم سبب في ذلك زيادة صادرات الحبوب فقد بلغت قيمة المصدر منها في سنة ١٩٣٧. ما مجموعه ٢,١٨٣٠٠٠ دينار في حين كانت قيمتها ١,١٨٣٠٠٠ في سنة ١٩٣٧ ما الزيادة الكبيرة التي حصلت عن السنة السابقة في تصدير في سنة ١٩٣٧ دينار زيادة ) والجلود (١٠٠٠، دينار زيادة ) والماشية والقطن الخ ١٠٠٠٠ دينار زيادة ) والماشية

وقد بيعت هذه الصادرات بأسعار تعتبر كبيرة بالنسبة لغيرها من السنين من ذلك أنه خلال السنتين التاليتين لها أى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ المخفض المتداول بسبب قلة النصدير خلالها وانخفاض الاسعار . فقد انخفضت قيمة الحبوب المصدرة مليون دينار فى كل سنة عماكانت فى سنة ١٩٣٧ وكذلك حال بقية المنتجات . وإن كانت النسبة فى انخفاض أسعارها أقل منها فيها يتعلق بالحبوب (٢) .

و نعز و اللجنة ، هذه التغييرات في مقادير العملة المتداولة إلى حركات البضائع والاتجاه العام للتجارة فقد بلغت أسعار البضائع حدها الاعظم في أوائل السنة ولكنها هبطت هبوطاً كبيراً في نهاية تشرين الاول وبقيت في مستوى واطيء خلال بقية السنة . أما الصادرات فقد كانت بوجه الاستئناء كبيرة في النصف الاول من السنة . ويرجع السبب في ذلك إلى شحن مقادير كبيرة من الحبوب . إلا أن موسم التمور لم يكن مناسباً فبطت قيمة الصادرات هبوطاً عظيماً في النصف الذائي من السنة (٣).

<sup>(</sup>۱) من ۸۸ من Statistical Handbook السابق الذكر

<sup>(</sup>٢) عن ٨٨ للرجع السابق

<sup>(</sup>٣) تقرير اللجنة عن سنة ١٩٣٨ فترة ١

وتبرز من ذلك بوضوح علاقة المتداول بالصادرات كنتيجة وسبب، فكلما تحسن الموسم الزراعى ، وارتفعت أسعار المحاصيل كاما أعقب ذلك زيادة فى المقادير المتداولة . ويظهر ذلك بجلاء من ملاحظة أرقام المتداول خلال كل شهر فالزيادة تبلغ حدها الأقصى عادة فى أشهر حزيران وتموز وأغسطس وأيلول وهو موسم تمويل المزارعين وبيع منتجاتهم فى الداخل والخارج . وأحياناً تحصل زيادة أخرى فى الشتاء بسبب التصدير أيضاً .

#### الضَّرَةُ النَّالِيةِ : قبيل الحرب العالمية الثَّالية وأوائلها :

كانت الغيوم الملبدة فى جو العلاقات الدولية قبيل الحرب عاملا جديداً أضاف إلى العوامل السابقة سبباً فى زيادة المتداول ، وقد لاحظت ذلك لجنة العملة فقالت وإن الزيادة الكبيرة فى مقادير العملة المتداولة خلال الربع المنتهى فى شهر أيلول تعزى فى الغالب إلى سحب الودائع من المصارف قبيل نشوب الحرب الحاضرة وبعده (١) ، كما أنها ذكرت فى تقريرها عن سنة ١٩٣٩ نشوب الحرب المحاضرة وبعده (١) ، كما أنها ذكرت فى تقريرها عن سنة ١٩٣٩ من المقادير المتداولة از دادت بمقدار ٢٠٠٠، دينار فى الاسبوع الاخير من شهر أيلول بسبب الطلب على العملة بنتيجة الازمة العالمية (٢) ،

<sup>(</sup>٢) من ١ فقرة ــ ١ ــ وفي تقريرها عن سنة ١٩٤٠ ذكرت الزيادة عن كل ربع من أدباع السنة كما يأتي : ــــ

الزيادة	الربع المنتهى في
۱۰۹,۹۹۹ دیناراً	حزیران
۱۲۶,۹۹۹ •	ایلول
۱۲۶,۹۹۸ •	کانون أول
۲۰۹,۹۹۹ •	آذار

<sup>(</sup>١) تتريرها من سنة ١٩٤٠ س ١

والسبب الثاني إلى جانب حب الودائع من المصارف عو نشاط تجارة الشعير خلال أشهر الشتاء و بيعه بأسعار مر تفعة (١) و تحسن تجارة الصوف والتمور (٢).

وقد أوجدت الحرب أيضاً نشاطاً في المعاملات والمضاربات ، كما أنها سببت ارتفاع الاسعار تنبجة لقلة الاستيراد وتناقص المخزون من البضائح ، وكاما ارتفعت الاسعار كلما احتاج الآمر إلى زيادة في النقد وكلما ازداد النقد ارتفعت الاسعار من جديد ، وهكذا دواليك حلقة مفرغة .

والواقع أنه لم يكن هناك تطور حاد فى كمية النقود خلال سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ومنتصف ١٩٤١، بل كانت الزيادة معقولة متناسبة مع الظروف التى كانت سائدة آنذاك. ذلك أن العراق لم تسكن نار الحرب قد مسته إلا مساً خفيفاً، فلما امتدت إليه النار وغمره التيار، دخل الفترة الشالئة حيث تغيرت أسباب الاصدار.

#### الفرة الثالثة: أثناء الحرب

حتى أوائل شهر حزيران ١٩٤١ لم يكن فى العراق وحدات كبيرة من الجيوش المتحالفة ، وكل ما كان فيه مطاران أحدهما على الفرات ويسمى مطار المعبية ، والثانى قريب من البصرة ويسمى مطار الشعبية ، ولم يكن فيهما إلا عدد قليل من الطيارين والميكانيكيين والمهندسين ، ولم يكن فى العراق مقدار مذكر من الجنود ولذلك لم تؤثر الجهود الحربية على مقدار المتداول كاحدث فى فلسطين ومصر منذ ابتداء الحرب .

على أن الأمر تغير بعد ذلك في حزيران إذ امتلات البلاد بالمعسكرات والمطارات، ومن هنا احتاج الامر إلى مصروفات ضخمة لادامة واعاشةهذا

<sup>(</sup>١) تارين سنة ١٩٤٥ ص ١

Statistical Handbook P. 88 (7)

الجيش الجرار ، ولانشاء المرافق العسكرية وشق الطرق وبناء بعض الخطوط الحديدية للأغراض العسكرية وإقامة المؤسسات والشكنات إلى غير ذلك ما تحتاجه الجيوش .

هذة النفقات الصخمة التي أنفقتها الجيوش وفى فترة قصيرة أدت إلى ارتفاع هائل فى أسعار البضائع والحاجيات ، وقد ساعد فى ذلك أيضاً أمران: الأول : قديم منذ أول الحرب وهو قلة الاستيراد .

والثانى : جديد منذ دخول الجيوش في البلاد وهو الشراء بما في البلد من مخزون البضائع ، فزاد عدد المستهلكين وتناقصت البضائع فارتفعت الاسعار بسرعة ارتفاعاً كبيراً .

وقد ذكرتذلك لجنة العملة فى تقريرها حيث أرجعت الزيادة فى المتداول كليا إلى النفقات العسكرية من جهة وإلى ارتفاع الاسعار الناجم عن تلك النفقات من جهة أخرى (١) . ولم تهمل عامل الانجاه العام فى الاحتفاظ برضيد كبير من النقد لمواجهة مختلف الاحتمالات (١) .

وقد اختلفت زيادة المتداول باختلاف فصول السنة فني فصل الصيف كانت الزيادة طفيفة نسبياً لشدة تأثير الحر على العمل، وكانت على أقصاها في الحريف وأوائل الشتاء، وإليك جدولا يبين الزيادة في المتداول في أشهر سنة ١٩٤٢ و١٩٤٣ (٣).

<sup>(</sup>۱) ترير سنة ۱۹٤۲ ص ۱

<sup>(</sup>٢) تقوير سنة ١٩٤١ ص ١

 <sup>(</sup>٣) راجع في ذلك الوتائج العراقية مجوصية منتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣، وتلف دقيم ٨ / ٨٥ -

is	الزيادة					
سنة ١٩٤٣	1984 4	الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ				
1,10-,	78 - ,	كانون الثائي				
1, 4,	00.,	شباط				
1,57-,	٦٢٠,٠٠٠	ا مارت نىسان				
1,85	1,110,	مايس				
1,84	V	حزبران				
0 ,	٤٩٠,٠	عور ا				
79.,	4	اغبطس				
75.,	٩٠٠,٠٠٠	ايلوڻ ۽				
1,1 * * , * * *	1,7 ,	آشرين أول "ماد هاد				
1,7	1,4,	تشرين ثانى كانون أول				

#### زبادة المتداول وتطورات الاحعار:

فى خلال خمس سنوات تضاعف المتداول أكثر من عمافى مرات، وتقلص الاستيراد تقلصاً شديداً لانصراف بريطانيا - والدول التي تقوم عملتها على أساس الجنيه الانكليزى - نحو المجهود الحرف، وقلة بواخر الشحن، ثم لهذه القيود التي فرضتها الحرب على الإستيراد من البلاد ذات العملة الصعبة (Searce money) كاثمريكا وسويسرا، ولم يكن العراق يملك رصيداً من هذه العملات لذلك توقف الاستيراد منها على مقدار تخصصه بريطانيا من تلك العمالات للعراق، وهو مبلغ ضئيل لا يكاد يذكر إزاء شدة الحاجة إلى مختلف البضائع.

وفوق ذلك فان الانتاج الصناعي المحلي قليل في كميته لايكاد يغني شيئاً (١)

 <sup>(</sup>١) أهمه - من الناحية السنادية - معانع نسيج الأقشة الصوفية في ينداد . ومسنع منسوجات الحرير الصناعي والكتان في الوصل .

ومن ئم فارن العراق يعتمد اعتماداً كاياً تقريباً على مايستورده من الخارج من المنسوجات على اختلاف أنواعها .

أما الإنتاج الزراعى فقد أثرت عليه ظروف الحرب تأثيراً بسيطاً فانكش مقداره قليلا في أول الآمر لانصراف العال الزراعين إلى الاعمال الاخرى التي هيئتها الإنشاء آت العسكرية، تفريهم الاجور المرتفعة. على أن الإقبال على الزراعة استعاد مكانته من جديد لما ارتفعت أسعار الحاصلات. واثن اختلف مجموع الإنتاج بين الزيادة والنقصان بسبب كثرة الامطار أو قلتها، وبسبب وجود الحشرات والآفات الزراعية أو عدم وجودها، فانه حافظ على مستواه بصورة عامة. وإذا كانت أسعاره قد ارتفعت كثيراً فإن السبب في ذلك زيادة الطلب على تلك الحاصلات لقوين روسيا وإيران والشرق في ذلك زيادة الطلب على تلك الخاصلات لقوين روسيا وإيران والشرق العربي وجيوش الحلفاء في تلك الأصقاع ومن ثم فقد كثر التصدير والتهريب.

وازداد الاستهلاك المحلى — سواء فيما يتعلق بمنتجات الصناعة أوبحاصلات الارض — بسبب وجود جيوش الحلفاء من جهة والمهاجرين البولونيين وغيرهم من جهة أخرى . ثم لأسباب داخلية مرتبطة أشد ارتباط بالمجهود الحربي منها ازدياد القوة الشرائية عند فريق من الناس نتيجة اتصالهم بالجيوش البريطانية والامريكية عن طريق التعهدات أو المقاولات ، وعند فريق آخر تضاعف دخله نتيجة كثرة العمل المطلوب وقلة العمل المعروض نسبياً عاتم ترتب عليه ارتفاع الأجور فارتفاع مستوى المعيشة عند هؤلاء وأولئك، ثم عند فريق ثالث هم التجار والمختزنون الذين أثروا نتيجة تجمع هذه الظواهر عند فريق ثالث هم التجار والمختزنون الذين أثروا نتيجة تجمع هذه الظواهر

كل هذه العوامل اجتمعت فأعطت النتيجة الحتمية: ارتفاع الأسعار. وكلما استمرت هــــــنه العوامل في الوجود دفعت الاسعار من جديد إلى الصعود، ويؤدى ذلك إلى زيادة المتداول وما لم يعمل شيء حاسم لعلاج هذا المتضخم المالي فإن مظاهره وحقائقه تبتى سائرة في تطورها الانحو التحسن

وإنما من سيء إلى أسوأ . .

أما الحكومة فقد تأخرت في اتخاذ الإجراءات التي كان عليها أن تنخذها من أول الامر كالسيطرة على الامو الوالنسعير، واتباع نظام دقيق في التوزيع وهكذا أفلت الامر فلم يعد الإجراء اللاحق ليجدى كثيراً لان الاسعار طفرت طفرات سريعة ساعد على ذلك المضاربات التي كانت تعقد على البضائع وهي في مكانها وكلها مضاربات نحو الصعود مما سببت ذعراً لدى المستهلكين وتطيراً من المستقبل فتهافنوا بدورهم على الشراء: ما يحتاجونه آنياً وما يحتاجونه بعد زمن طويل، في كان هذا عاملا لتنشيط المضاربات نتيجة هذا الاندفاع الشديد في الشراء والاختزان وهكذا أصبح الشراء وارتفاع الاسعار وزيادة المتداول (١) حلقة مفرغة تزداد ضخامة على مر الايام كلما قل المخزون وتعسر الاستراد واشتدت الحاجة.

وقد دفعت العوامل الإنسانية بالحكومة إلى أن ترتب للموظفين علاوة غلاء المعيشة تدرجت في الزيادة شيئاً فشيئاً كلما تزايدت الاسعار والواقع أن هذه العلاوة لاتستطيع أن تلحق تطورات الاسعار وإلا صرفت إبرادات الدولة كلها أو معظمها لهذه العلاوة ولا شك أن مسلك الحكومة هذا في إنصاف الموظفين من أسباب رفع الاسعار وإن كان ذلك بدرجة محدودة .

ولم يكن بالإمكان عمل شيء آخر غير منح هذه العلاوة مادامت أجور العمل قد ارتفعت وما دامت الحكومة لم تستطع تدارك حاجة موظفيها من مواد الاستهلاك بحيث لايلجأون إلى السوق السوداء وبذلك تحول بينهاوبين عددكبير من المستهلكين. ومالم تحددقدرة الأفراد على الانفاق أي الاستهلاك فان

<sup>(</sup>۱) ولا نستطيع في الواقع أن نقول إن الحكومة وقفت وقفا طبيا تجاه زيادة المتداول لأمر لم يكن بيدها ولا برغبتها ، وإنما هي الضرورات المسكرية ونظام النقد الذي يعطى المجال الواسع تنضخم من النوع الذي حصل دون أن تستطيع الحكومة أو لجنة العملة عمل شيء مادام أن على المجنة أن تصدر دناتير في العراق بالمندار الذي تتسلمه من الجنهات الانكليزية .

الأسعار ، وقد شحت البضائع ، لابدأن ترتفع .

ويذكر نا ارتفاع الأسعار هذا وزيادة المتداول بنظرية كية النقود التي تبين العلاقة بينها وبين الأثمان. فكما زادت كية النقود كلما قلت قيمتها وارتفعت الأثمان وكلما قلت كية النفود كما زادت قيمتها وانخفضت الاثمان. وسواء أخذنا النظرية بشكلها هذا أو بما أضافه اليها الاسناذ أرفيع فشر: وسائل الدفع الاخرى كالشيكات وسرعة تداول كليهما (١) فانها في التطبيق لاتنفير آثارها. وقد زادت وضوحاً بيل حدة \_ حين صاحبها نقص شديد في بنسائع الاستهالاك فظهرت جليا العلاقة بين قيمة النقود وكيتها ومستوى الاسعار.

فها دامت كمية النقود في تزايد مستمر فان الاسعار لابد أن تتبعه نفس الاتجاه على أن الارتفاع كان يقف في بعض الاحيان لدة قصيرة وفي أحيان نادرة يتخفض وذلك في بعض أنواع من البضائع دون البعض الآخر ولذاك أحد سبين : — أما ورود كمية كبيرة من البضائع لاتلبث أن تختني من السوق بعد فترة لاتطول ، وأما حملة جدية تقوم بها الحكومة في التفتيش عن البضائع المخترنة أو في التحقق من مراعاة الاسعار المفروضة ، وهي حملات قليلة في عددها صغيرة في مدتها لايلبث بعدها النزاخي أن يحل فتعاود الاسعار موجة الارتفاع .

#### مفارنات:

ومنذ أن بدأت الحرب بدأت موجة الغلاء تشمل كل الحاجيات الضرورية والكمالية سواء ماتعلق منها بمواد الاكل الاساسية . أو الملبوسات والاقشة، أو الاراضي والمبانى أو مواد البناء سواء منها المستوردة أو المصنوعة محلياً ، أو الاراضي النقل وأدوات النيار ، أو الادوية والادوات الصحية والكهربائية

<sup>(</sup>١) الاستاذ الرفاعي بك - ١ ص ٢٦١ ـ ٤٦٩ .

أجر العامل الفني ربع دينار فزاد على الدينار وربع.

أما المأكولات الاساسية كالقمح واللحم والآرز وزبدة الطبخ والمخضرات والفواكه، فقد تضاعفت أسعارها بين ست وعشر مرات، وأكثر من ذلك أحياناً (١)، عماكانت قبل الحرب وأوائله. ولم تطبق الحكومة نظام التوزيع إلا بالنسبة للقمح ـ واتبعت نظاما ناقصاً في توزيعه (٢) ـ وللشعير، وتركت بقية المواد حرة. أما نظام التوزيع والنسعير العامين فلم يشملا إلا السكر والشاى والقهوة، وكان ما يخص الفرد منهاضئيلا مما شجع السوق السوداء كثيراً. وأما الملابس والأقشة فلم تنغير نسبة ارتفاعها عن نسبة ارتفاع أسعار وأما الملابس والأقشة فلم تنغير نسبة ارتفاعها عن نسبة ارتفاع أسعار المكومة طبقت عليها نظام الاستيلا والتوزيع، إلا أن ضالة ما يصيب الفرد، الحكومة طبقت عليها نظام الاستيلا والتوزيع، إلا أن ضالة ما يصيب الفرد، فلا يسد عنده أقل الحاجات، دفع أسعار السوق السوداء إلى الإرتفاع الهائل (٤) فلا يسد عنده أقل الحاجات، دفع أسعار السوق السوداء إلى الإرتفاع الهائل (٤)

<sup>(</sup>۱) راسم في تطورات الأسمار جدول أسمار الجلة لسوق بفداد في ندرة الاحصاءات التمهوية ـ وزارة الاقتصاد ـ لشهر كانون أول ١٩٤٠ من ٤٤ ـ ٢٤ والمجمودة الاحصائية السنوية العامة وزارة الاقتصاد ـ لسنة ١٩٤٣ حر ١٦٩ ـ ١٧٠ . وزادت الأسعار بعد ذلك في سنتي ١٩٤٣ و ٤٤٤ . ولم تنشر عنهما الاحصاءات بعد . مع العلم أن الاسمار المقينية تزيد على ما تذكره الاحسائيات في بعض الواد كالحيوب واللحوم .

<sup>(</sup>٣) كان لسوء نظام تسمير التمح وتوزيمه أثر في انعاش السوق السوداء حتى بلغت الاضمار فيها اكثر من ٥٠ دينارا الطن وسعرة الرسمي ٥٥ دينارا . والمجيب في الأمر أن الحكومة لم تكن تتقاضى ضريبة الاستهارك على التمح – وهي الضريبة على الرواحة – بنسبة السعر الرسمي بل بنسبة ما يباع به . ولم يكن التمدير ليشمل عمار الا المفادم المعرو الاستمياء عليها . والفراية الأخرى من الموضوع أن الحكومة ثبيه اتمح المحوظفين – أي الطبغة التي يشملها نظام المتوزيم – باكثر في السعر الدي تدفعه للمراوعين .

<sup>(</sup>٣) فقد تراوح تمن المتر من البغتة بين ٤٠ و ٥ و ترشأ وكان قبل الحرب بترشين .

<sup>(</sup>٤) ومن عجب أن نخص رحمة الحكومة الموظنين فتعطى أحدثم بدلتين في السنة =

وارتفت أسعار العقار ـ الاراضى والمبانى ـ كثيراً ، بنسبة ستة أوسبعة أمثال سعرها قبل الحرب " ، لأن الذين أثروا أثناء الحرب ولم يستطيعوا استثمار أموالهم فى الصناعة أو التجارة لضيق مجالها لجأوا إلى شراء العقار ، لأنه ـ فى رأيهم ـ مضمون الوجود والنبات وبعطى دخلا كبيراً ، أما الورق النقدى فعرضة للزعازع والضباع . أليسوا يذكرون ماحل بورق النقد العثمانى خلال حرب ١٩١٤ وبعدها . ! فلم لا يدرأون الخطر قبل وقوعه . .؟

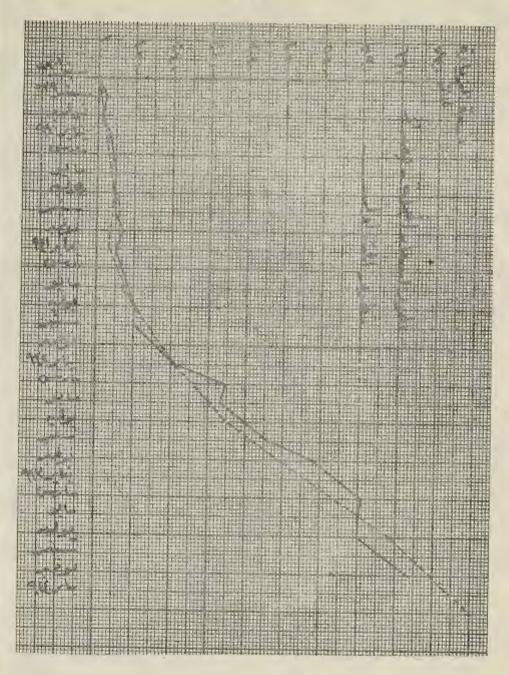
أما ارتفاع أسعار وسائل النقل الآلية فقد نتج عن عدة أسباب منها: فلتها عن الحاجة ، وانقطاع استيرادها ، واستهلاك بعضها لكثرة الاستعمال ، أو لقلة فطع الغيار ، واعتماد كثير من المدن عليها في النقل لارف الخطوط الحديدية لا تربط الا بعض أقسام العراق ، فأزداد الطلب عليها فارتفعت أسعارها بين ٣٠ و ٥٠ مثلا (٢٠) . ومع أن بيع هذه الوسائط دخل تحت أسعارها بين ٣٠ و ٥٠ مثلا (٢٠) . ومع أن بيع هذه الوسائط دخل تحت أشراف الحكومة ، وأصبح بيع أدوات الغيار والعجلات بيد وزارة القوين إلا أن القدرة المهادية على تلبية الطلبات كانت أقل من الحاجة .

ويتضح من الخط البياني رقم ١ ص ٢٣٠٠ لتطورات أسعار سوق الجلة في بغدادكيف تطورت هذه الأسعار . وقداعتبر ناأسعار الجلة من ديسمبر ١٩٣٨ إلى نهاية أغسطس ١٩٣٩ أساساً للمقارنة . كا أننا بينا على نفس اللوحة تطورات المتداول حتى فبراير ١٩٤٤ لنسهل المقارنة ، واعتبرنا المتداول في سنة ١٩٣٩ أساساً للمقارنة . ويظهر من ملاحظة الخطين أنهما سارا في اتجاه واحد . فكلما ازداد ما عثله أحد الخطين ازداد الآخر . ولكن الريادة في الاسعار كانت ازداد من زيادة المتداول حتى ديسمبر ١٩٤٣ حين أخذ المتداول يزداد في نسبته عن معدل الاسعار .

<sup>=</sup> ولا ينال الفرد من غير الموظفين في سنة كاملة ما يكني لتوب واحد .

 <sup>(</sup>١) أما المواد الصحية الكهر باثبة والاختاب والزجاج فقد بلغت عدرة أو اثنى عشر ضعنا على ماكانت من قبل .

 <sup>(</sup>٣) كان أبن المجلة قبل الحرب ثلاثة دنا تير السيارة العادية فوصل إلى أكثر من مائة دينار ووصل سعر عجلة سيارات الحمل \_ اللوزي \_ ٢٠٠ دينار .



(الحط البياق رقم ١)

#### نسبذ الارتفاع في منتجات الصناء: والزراء: :

العراق قطر زراعي يعتمد في تجارته الخارجية على منتجات الأرض، وأراضيه خصبة، ولا تحتاج زراعة الحبوب فيه إلى كثير من النفقات. فالأراضي في الشهال تعتمد على المطر فلا يتحمل الزارع غير نفقات شق الأرض وبذر الحب. أما في الوسط والجنوب فتعتمد الزراعة على المضخات فالزارع فيهما يتحمل مصروفات هذه المضخات، وهي ما ينفقه زيادة على زميله في الشهال، ويعوض هذا الانفاق بزيادة المحصول. ومع أن أسعار المنتجات في الثمال، ويعوض هذا الانفاق بزيادة المحصول. ومع أن أسعار المنتجات الزراعية ارتفعت كثيراً إلا أنها في المعدل أقل من ارتفاع أسعار المنتجات من الصناعية لأن الآخيرة تعتمد على الاستيراد من الخارج ويعترض سبيله كثير من الصعوبات والعراقيل: من قلة بواخر الشحن، إلى قلة الانتباج العالمي لخاجات المدنين، إلى ندرة بعض أنواع العملات، إلى توقف الاستيراد من كثير من البلدان ومن أوربا على الخصوص (۱).

#### مرفظ::

أثبت التجارب في الحرب العالمية الأولى والثانية أن النسعير فقط نظام فاشل لا يحقق الغاية المطلوبة منه ، لانه يخلق السوق السوداء ، فكلما سعرت بمناعة من البضائع كلما اختفت من الاسواق ، وما لم يتبع نظام دقيق في التوزيع ، ونظام محكم في الرقابة ، وشدة على المتلاعبين بالاسعار والمختزنين ، وما لم يعط الفرد نصيباً من التموين يكني أقل حاجته ، وما لم يقض على المحاباة في أمور معاش الناس وكسوتهم فان السوق السودا، تجد متسعاً لها وبراحاً .

ولذلك فان التسعير وحده قد يؤدى إلى نتائج أكثر وخامة من السوق الحر ، وهو الأمر الذي حدث في العراق ، فقد أتبع نظام التسعير دور\_

<sup>(</sup>١) أخدت أحدار الحبوب على أنواعها تميل إلى الاتختاض بالنسبة لمحسول السنة الماضية والسنة الماضية والسنة الماضية والنسبة الحالية ولذلك أسباب منها أن المتأدير المسموح يتصديرها انتصب كثيراً . وأن هنبات التصدير تنسها تحول دون الاتحالة واللاجئين التصدير تنسها تحول دون الاتحالة واللاجئين أثر من المتال المحلي فانخفض السمر . أثر من المتال المحلي فانخفض السمر .

الاستيلاء. ولما اتبع نظام التوزيع بالنسبة لبعض المواد ظهر أنالدقة تعوزه والإحكام ينقصه ، وأن الاغلاط التي ارتبكبت في تنظيمه وتطبيقه كانت من المكثرة بحيث لم يؤد إلى الغرض المنشود ، ومن ثم لم يمكن ضبط الاسعار ولا القضاء على أسباب التذمن والشكوي .

#### مُبادة المتراول وعلاقة بزيادة المروة:

إن نقص البضائع الذي أشرنا إليه سيجعل الإستير ادكبيراً لتفطية الاحتياج، ومن هنا سيستخدم معظم رصيد العراق من الجنهات الانكليزية في شراء بضائع الاستهلاك فإذا حدث ذلك فلن ينتفع العراق من زيادة رصيده في انكلترا، ولا يلب ذلك المبلغ المتجمد الضخم أن يصرف في اليس فيه فائدة اقتصادية.

ولو نظم استخدام هذا الرصيد فى شراء المواد المنتجة وقلل نصيب بمناتع الاستهلاك اليومى لاستطعنا أن نستفيد من التضخم، وأن نعوض عن سنوات الحرمان والصيق ، سنوات من وفرة العمل والرخاء، وبهذا أيضاً ندراً الحنطر من رد الفعل الذى يحدثه وجود عدد كبير من العمال اعتادوا على نوع من مستوى المعيشة ثم لا يحدون بعد ذلك عملا يدر عليهم وسائل العيش، وهكذا نهى عملا متواصلا للمواطنين يعطيهم والشعب خيراً ، ومن ثم تتحقق القائدة الإيجابية فى مقاومة البطالة .

#### تطورات أسمار الجماة في سوق بفراد:

ولا جل معرفة تطورات الاسعار ندرج جدولا ببين أسعار الجملة في شهر ديسمبر للسنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٢ (١) لبعض المواد التي تنشر وزارة الاقتصاد جدولا عن أسعارها (٢).

<sup>(</sup>۱) لم تجد الاحصائية الرحمية لمسنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ، ولا شك أن الاسمار خلالها إزوادت أكثر مما في الجدول الذكوركا بدل على ذلك الحط البياني للاسعار مار الذكر الذي تصرته وزارة الاقتصاد في المجدودة الاحصائية لمبنة ١٩٤٣ ص ١٠٣.

<sup>(</sup>٣) راحيّ في هذه الأسمار النجرة الاحصائية الجهريّة كانون الثاني ١٩٤٠ والمجموعة الاحصائية الجهداء وعلم المعاثية المعاثقة المعاثقة

				To all			
	النسة	1927	19.81	1980	194.	الوحدة	البضاعة
	الثوية الزيادة		فلنس دينار				- San Language
	7.787	40/-	41/4-1	9/87.	4/170	الظن	الحطة العجبة (١)
	7.3		TE/EAV			p	الحنطة الالمانية
	7.478	77/-	14/014	7/75.	41.54	3	الحنطة العراقية
	7.818		44/447			>	الأرز (عنمر) مهيش
	7.710		1./11				الشمير
	7. YV -		£ / 777			3	البصل
	7.414	(T) E/NEE				الكبي	السكر المصري
						es 216	
	7.197	4/110	1/507	1/159	1/.1	المن	القهوة السيلانية
1	7.44.		-/co7			الحقة	شای سیلان
1	1.8.0	4/774	£ / V97	r / 1.13	1/AAT	المن	السمن
	1.800	-/10.	-1.07	/- £ -	-/. 41	كيلو	لحم الصأن
	7.01.	-/114	-/·٣٢	-/***	-/+ 47	D	لحم البقر
	7. EA+	7/-	1/975	1/777	1/40.	المن	الجبن الكردي
	1.840	(5)-/110	-/.40	/·V*	-/·VE	الباون	زيدة الطبخ
	1.780		-/007			الواحد	رأس الفنم الصفير
	7.0T.	9/-	Y/-	· Y. / -	1/4	B	رأس البقر الكبير
	7.19V	1/EVY	1/4.0	-/101	-/VET	المن	الصوف غير المنسول
	7.11	77/71	41/844	14/100	17/977	الطن	قطن (اكالا)
	1.0A0		YE AYT	-7			السمسم خشب الوقود
	7.89·		Y/4				
	7.888	14-/-	1/-	r. / -	_	3	القضمان الحديدية
							قطر∧ بوصة
	1.128	45/45.	17/777	7/98.	0/1.4	39	الاحنت الانكاري

 <sup>(</sup>١) أسعار الحنطة والشدير جبرية منذ سنة ١٩٤٢ ، منظمة بواسطة لا لجنة تنظيم الحياة الانتصابة ته . (٣) السعر خلال شهر أكتوبر .
 (٤) السعر خلال شهر ابريل . أما النسبة المثوية فيين سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٢

				1989	ال حدة	البضاعة
المنو يةللويادة	فلس ديسار	قئس دينار	فلس دينار			
					القدم	
% YEA	8/A04	4/841	7/448	1/97.	الواحد	الجنبه الانكليزي
	,	, ,	. ,	<i>y</i> .	*11	الدمب
Z.1V4.	1./No.	7/0	1/4	/	الصيدون ال	الزجاج
				-/ 179		ورق أبيض التم (زهدى)
				Y/ATV		
1. 1VA	17/ -	1/907	0/ -	4/470	3	ابدره

# الفضّ الخامين العملة احتياطي العملة

(Currency Reserve Fund)

مر الاحتياطي - كما رأينا - في مرحلتين إحداهما قانونية فقط حين كان الجنيه الإنسكليزي مستنداً على قاعدة السبائك الذهبية والثانية حين أصبحت العملتان البريطانية والعراقية ورقية إلزامية.

المرملة الا ولى: قبل تعديل قانون العملة كان نظام العراق النقدى قائماً — حين كانت بريطانيا على أساس السبائك — على أساس الأوراق الذهبية الاجنبية (Gold Exchange Standard)ذلك أن أوراق النقد العراقية كانت غير قابلة للصرف فى الداخل و اكنها تصرف فى المعاملات الخارجية بأوراق أجنبية لما قيمة الذهب (1) وأن الدينار «مضمون بمقدار من الذهب ومقدار من

<sup>(</sup>١) الاستاذ الرفاعي بك ج ١ س ٢٩٥ بند ٢٩٥ ،

الأوراق الاجنبية (١) .

فالدينار العراقي وإن لم يكن مضموناً بالذهب إلا أنه مضمون بالجنيه الإنكليزي ــ وكان على الاساس الذهبي وبما اشترطه القانون على اللجنة من ه استثمار موجوداتها في سنــدات الدول التي يمكن تحويل عملتها للذهب مباشرة (۲) وعلى أن هذه المرحلة كانت مرحلة قانونية فقط ولم تدخل حير التنفيذ ، لأن القانون عدل بمجرد قطع الصلة بين الجنيه الإنكليزي والذهب ولم تكن العملة الوطنية قد صدرت بعد.

المرمد: النانية: أما بعد تعديل القانون فلم تعد العملة العراقية قائمة على قاعدة الأوراق الاجنبية الذهبية وإنما قائمة على نظام الصرف بالجنبيات الإنكليزية (Sterling Exchange Standard) (أ) وذلك بعد أن خرجت انكلترا نفسها عن قاعدة الذهب في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣١ ووقف بنك انكلترا عن بيع السبائك الذهبية.

#### مرونة هذا النظام :

وهذا الأساس في الإصدار فيه بعض المرونة التي تسد حاجة المعاملات. وهو بطبيعته قابل لأن يتكيف مع الوضع التجاري العام للعراق، ويسهل تصفية العلاقات التجارية الخارجية. وقد انتفت بواسطته الحاجة لدفع الديون الخارجية بالذهب، كما لم يبق لزوم لتكوين رصيد من الأوراق الاجنبية لسداد الديون، لأن الرصيد كله أوراق أجنبية مقبولة في جميع أبحاء العالم وبذا رفع عن كاهل المستورد العراقي مشاق الوفاء بأسعار البضائع المستوردة

<sup>(</sup>١) تنس الرجع

<sup>(</sup>٢) فنرة ز من المادة ١٦

<sup>(</sup>٣) الدكتور جابر جاد الاقتصاد السياسي . ج ٢ س ١١٦

بعملات البلاد المصدرة أو بعملات قربة عالمية ، لأن له – مادام يملك الدنانير – سوقا واسعة منها في لندن تدفع ديونه بواسطتها . وكذلك رفع عن كاهل سلطة الإصدار ضرورة اتخاذ الاحتياطات لتوازن سعر الصرف بين العملة العراقية وغيرها من العملات الآن بنك انسكلترا هو الذي يقوم بهذه المهمة .

وقد أدى هذا النظام إلى سهولة تامة فى العلاقات التجارية بين العراق والمملكة المتحدة ، إذ أنها أهم الدول جميعاً فى علاقتها التجارية مع العراق سواء فى ذلك الصادرات أو الواردات ، ومن المنتظر أن تتسع هذه التجارة بللعلمن المصلحة أن تتسع لامع المملكة المتحدة فحسب بل مع الامع اطورية البريطانية ومع دول كمتلة الاسترليني ما دام النظام النقدى يساعد على اتساع التجارة فيرفع عن كاهلها الاثقال ويزيل من طريقها كثيراً من الصعوبات .

فلا شك إذن في مرونة هذا النظام في تصفية المبادلات الدولية ولايعني هذا أنه يني بكل الحاجات فهناك نواقص فيه سنراها في الكتاب الثالث عند مانبحث مزاياه وعيوبه.

# المبحث الاول شكل الامتبالمي

احتياطي العملة العراقية احتياطي من نوع خاص أو ، هو شاذ نوعا ما ، كما قال الدكتور جار جاد (١) . فهو يأخذ شكلين .

الأول: - جنهات انكليزية سواءكانت مودعة في المصارف وفي

<sup>(</sup>۱) الانتصاد السياسي ج ٢ من ١٢٩

صندوق اللجنة (١) ، أوكانت قد دفعت أثماناً لسندات اشترتها اللجنة استغلالا للاحتياطي .

الثانى: ــ معمدن الفضة الموجود فى مخازن اللجنة أو فى المسكوكات المتــــداولة .

وهذا الشذوذ في الاحتياطي مرجعه أنه لايتكون من الذهب ومر الأوراق التجارية . أما خلوه من الأوراق التجارية ففهوم لأن سلطة الإصدار لجنة لابنك من البنوك ولذلك فهي لاتستطيع القيام بدور البنك في خصم الأوراق التجارية (٢).

ويضيف الدكتور جار أن و المشرع العراقى كان يرمى إلى إيجاد الرصيد من المعدن لولا خروج انكائرا عن قاعدة الذهب وخروجه هو أيضاً عرب تلك القاعدة تبعاً لهما ولسنا مدرى كيف توصل حضرته إلى معرفة تلك النية . أما مالدينا من المراجع الرسمية عن العملة \_ وهى لا تتجاوز الملفات المرقمة أما مالدينا من المراجع ودة في مدرية المحاسبات العامة الملحقة بوزارة المالية وملفات دائرة مأمور العملة ، وتصريحات وزير المالية في البرلمان ، ومخاراته مع مختلف الدوائر والهيئات \_ فلا تشير إلى هذه النية بل لعل المكس هو الصحيح . فقد كان رأى الحكومة أن العملة مؤمنة . . 1 / بالذهب ومعنى ذلك أن احتياطها ذهب وأنه يمتاز عن غيره في أنه ضمان ذهبي كامل لمكل المتداول لا لنسبة مئوية منه (٢).

ويظهر من ذلك أرب الحكومة لم تتخذ أية خطوة في تكوين رصيد ذهبي بل لم تفكر في هذا الموضوع .

<sup>(</sup>١) ويشير تقرير لجنة العبلة السنوى إلى مفاديرها تحت عنوان الحساب الاجالى .

<sup>(</sup>٢) جاير جاد ج ٢ ص ١٢٦ هامش ١

<sup>(</sup>٣) مداكرات المجلس النيابي السابنة الذكر

#### السندات ليست هي الاحتياطي

يعتبر الدكتور جابر (۱) والأستاذ سعيد حماده(۲)أن الأسهم والسندات من احتياطي العملة ، لا على أنها تمثل الجنبهات الإنكليزية ولسكن على أنها احتياطي مستقل بدليل أنهما ذكرا بعد ذلك النقود المودعة في المصارف أو في صندوق اللجنة ثم الفضة ، وهذه هي أنواع الاحتياطي في رأيهما .

ونحن نخالفهما في ذلك ، و فرى أن ، والاستدات ليست هي الاحتياطي ، وإنما الاحتياطي هو مايقابل هذه السندات من جنهات انكليزية وأدلتنا على ما ذهبنا إليه مشتقة من نفس القانون . فالفقرة هدمن المادة ١٩ تشير ، بتأسيس صندوق احتياطي العملة والمحافظة عليه بصورة تؤمن تبديل العملة على الوجه المنصوص عليه في هذا القانون مو تبديل العملة إنما يكون بحنهات إنكليزية (١٦) ، فلا يمكن أن تعطى اللجنة بدلها سندات الآنها الاتحل محلها في نظر القانون ، وإذن فالاصل أن الاحتياطي هو الذي يقوم بمهمة تبديل العملة ويكون ذلك بالجنهات وهذه هي وظيفته في أنه ضمان لقيمة العملة من الناحية الدولية على الحصوص . وتعود المادة ١٩ إلى نفس المعني فتقول : وعندما تقتنع اللجنة من أن الاحتياطي العائد لها يكفي لتأمين تبديل العملة على الوجه المنصوص عليه في القانون الخ . . . . . .

فلاجل أن نمرف ماهو الاحتياطي هل هو سندات أم جنهات إنما نعود إلى القانون الذي حدد تكوينه فهو لم يشر إلى السندات إلا على أنها وسيلة لاستثمار الاحتياطي . ونحن نستندأ يضا إلى الفقرة (ز) من المادة ١٦ التي استنتج منها الاستاذان أن الاحتياطي هو السندات لنؤيد رأينا . فهي تلزم اللجنة أن

<sup>(</sup>١) الرحيع السابق ص ١٣٧ (٢) النظام الاقتصادي في المراق ص ٤٤٠

<sup>(</sup>r) اللقال ١٧٠ و ١١

تستثمر ، موجوداتها في سندات الدول التي يمكن تحويل عملتها للذهب مباشرة أو بالليرة الإنكليزية أو في سندات مضمونة من قبلها ، أى انها اشترطت استثهار ، الموجودات ، ( Assets ) في سندات مقومة بالذهب أو بالجنهات. والموجودات هي أموال اللجنة التي تكون الاحتياطي . فالاحتياطي إذن موجود قبل الاستثهار ، أما الغرض من الاستثهار فهو أن لاتبق هذه الأموال جامدة لاتفل فائدة ، بل إن واجب اللجنة أن تستغلها لتنمية ذلك الاحتياطي من ناحية ، ولتقوم بتسديد المصروفات من ربع الاحتياطي ، ثم لتدفع بعد ذلك حصة مالية العراق العامة من إيرداتها من ناحية أخرى .

صحيح أنه ليس هناك فرق عملي بين الرأيين إلا أن الفرق فني وأنه وإن لم يعط نتيجة عملية مختلفة إلا أنه يمثل من الناحية النظرية اختلافاً جلياً .

#### «السهم» لا يكود كلا للاستمار

ونحن نخالف الاستاذن سعيد حماده وجابر جاد مرة أخرى فيا ذهبا إليه من ذكر الاسهم مع السندات فيا تستغل فيه اللجنة أموالها . والحقيقة أن القانون منع اللجنة من استغلال أموالها بغير السندات فقانون العملة لايذكر غيرها (١) والسبب في ذلك مفهوم لان الاسهم فها عنصر المخاطرة ، أما السندات فهي أكثر ضهاناً وأمناً مع أنها قد تكون أقل غلة . فوجود احتمال الحسارة في السهم وكون السند مقدم في الدفع على السهم عند التصفية هو الذي استبعد السهم من عداد الوسائل التي تستثمر به اللجنة موجوداتها . وقد حرص المشرع على أن تكون السندات قوية فأوجب أن تكون سندات وقد حرص المشرع على أن تكون السندات قوية أوجب أن تكون سندات دهبية أو مضمونة من قبل ، الدولة ، سواء كانت هذه السندات ذهبية أو مقومة بالجنيه الإنكليزي .

ونظن أن الذي حداهما إلى ذكر السهم أحد أمرين :

<sup>(1)</sup> Illes 11 (6)

الأول - كلمة (Security) الواردة في النص الإنكليزي فحسباها تشمل السهم والسند ولم يلتفتا إلى النص العربي، وهو الذي يلزمنا دون النص الإنكليزي حتى لو كان المستفاد من كلمة (Security) أنها تشمل السندات والاسهم (1). لانههو الذي أقره البرلمان بنصه العربي. فلو كانت كلمة مسند م غير واضحة من الناحية الفنية لجاز الرجوع إلى النص الإنكليزي. ولسكنها واشخه الحدود والمعنى فلا يجوز أن نتجاوزها.

الثانى \_ مايرد فى النسخة العربية فى تقرير لجنة العملة السنوى فى جدول سندات الاستثبار ، فإن الذى يترجم الأصل الإنسكليزى يخطى فى ترجمة ( security ) فيذكر أمامها ، الأسهم والسندات ، ومن الواجب أن لانقع فيما يقع فيه المترجم من خطأ .

#### الاحتياطي على توعين

أما الأول فقد رأينا أنه جنبهات انكليزية يستثمر معظمها ويبقى القليل منها ودائع فى البنوك الغرض منها دفع الطلبات المستمحلة لاستبدال النقود وليس هناك حد معين لهذا المقدار بالنسبة للمتداول. وقد كانت هذه النسبة فى السنوات ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ تحو واحد بالمائة (٢).

وأما الثانى فالقيمة التخمينية للفضة في التداول وفي مخازن اللجنة . ومن حسن الحظ أن نسبة الفضة في احتياطي العملة قليلة بقدر حاجة السوق الحالية والمحتملة إلى المسكوكات الفضية وإلاكان عنصر الخطر والمجازفة كبيراً .فانه وإن كانت قيمة الفضة في المتداول ولدي اللجنة في سنة ١٩٣٦ حوالي ٧٠ الف دينار ، ومع ذلك فان الهبوط الذي حصل في سعر الفضة خلال تلك السنة

<sup>(</sup>١) مع العلم أن كلة Security يراد بها السندات فقط .

<sup>(</sup>٢) حادة ص ١٤٤

حمل اللجنة خسارة ٥٩ الف جنيه (١) وإنه وإن كانت اللجنة تؤمن الفضة التي في التداول بما يعادل ثمنها في السوق من الجنيهات إلا أنها مضطرة باستمرار إلى إعادة تقويم ذلك الجزء من الاحتياطي كل سنة لنرى ماحصل فيه من خسارة أو ربح.

ونعود إلى القسم المستمر من الاحتياطي لنقرر – مبدئياً – خطورة استثمار أموال اللجنة في سندات غير معينة الأجل أو طويلة الأجل. وقد لمست ذلك اللجنة نفسها في سنة ١٩٣٩ فقررت التخلص منها واستبدال السندات قصيرة الأجل مها. فقالت في تقريرها، وقد تم خلال المدة الواقعة بين حزيران وتموز ١٩٣٨ بيع نسبة كبيرة عاتحمله اللجنة مر سندات غير معينية الأجل وطويلة الأجل، وذلك لتدارك استبدال المملة، وكذلك لشراء سندات قصيرة الأجل تكون قيمتها أقل عرضة للهوط موقد كلفت هذه الحنطة غير الموفقة في الاستثمار في السندات غير معينة الأجل وطويلة الأجل خسارة الأجل خسارة الأجل خسارة الأعلى السنة وقيد هذا المبلغ خسارة الأمر الذي حدا بفائض الاستفلال إلى أن ينزل خلال سنة وقيد هذا المبلغ خسارة الأمر الذي حدا بفائض الاستفلال إلى أن ينزل خلال سنة ١٩٣٩ إلى

#### ماهير السندات الى تنكود القسم المستثمر

لتأخذ تقريرسنة ١٩٤٤ عن السندات التي تملكها اللجنة مثلا لذلك وهو يصلح في نفس الوقت لأن يكون مثلا لغيرها من السنين مع فروق بسيطة لا تصل إلى الجوهر \_ فمن بين ٢٧ نوعاً من أنواع السندات التي تستشمر بها اللجنة أموالها ١٥ نوعاً تعود لمختلف القروض البريطانية من قروض التحويل (٢)

<sup>(</sup>١) تقرير لجنة العملة سنة ١٩٣٦ فترة ٧

 <sup>(</sup>۲) أقرير لجنة النماة سنة ۱۹۳۸ فقرة ۷

Conversion Loza (\*)

إلى قروض الدفاع (۱) إلى قروض الحرب (۲) إلى القرض البريطـــائى الموحد (۳) إلى اذونات الإدخــار (٤) وبجموع قيمتها جميعاً ٢٥,٢٥٣,٢٠٠ جنيه انكليزى .

ولدى اللجنة سندات أخرى تمثل قروضاً لحكومات كينيا وتنجانيةا وحكومتي جنوب روديسيا وشمال روديسيا وجمايكا وسيلان وايرلندا الشمالية قيمتها جميعاً ٢٧٥,٠٠٠ جنيه انكليزى . وتملك أيضاً سندات قيمتها ٢٧٥,٠٠٠ جنيه للنقابة المالية للنقل الكهربائي (٥) والنقابة المالية للسكك الحديدية (١) المضمونتين .

هذا من ناحية نوعها ، أما من حيث ذاتها فانها أما أن تسكون سندات تصدر من قبل دولة أو أنها تضمنها دولة . والغرض من ذلك واضح ، هو أن تسكون قوية مأمونة ينتني فيها عنصر الخطر المحتمل لو أنها لم تسكن كذلك . وهذا شرط جوهرى كبير القيمة حرصت لجنة العملة على تطبيقه ، فهى تذكر في جدول السندات \_ في تقريرها السنوى \_ أن السند ، مضمون ، أى أنه مضمون من قبل الدولة إن لم يكن صادرا عنها مباشرة وذلك تطبيقاً للفقرة (ز) مادة 17 .(٧)

# زيادة الاعتباطى من راكم فضلة الايرادات:

وقد دأبت اللجنة على أن تضيف إلى الاحتياطي المبالغ التي تبقي لديها

National Defence Bonds (1)

National War Bonds (Y)

Funding Loan (T)

Saving Bonds (1)

London Electric Transport Finance Corporation Ltd. (0)

Rallways Finance Corporation Lid. (1)

<sup>(</sup>v) لعل النص الانكبزى الفقرة أدق في التعبير وأوضح في بيان هذا الشرط من النص (v) . To invest its assets in securities of or guaranteed by العربي فقد جاء فيها States with a currency convertible directly into gold or pound Sterling.

بعد سداد مصروفاتها ، وبعد دفع مقدار ثابت ضئيل – نسيبا – كحصة الإبرادات العراق العامة . والسبب فى ذلك رغبة اللجنة فى زيادة الاموال الاحتياطية بنتيجة تراكم الاحتياطية بنتيجة تراكم فضلة الايرادات نحيث أصبحت تفيض عن بدل العملة فى التداول بنسبة تقارب العشرة بالمائة على وهذه فى الواقع سياسة حكيمة من شأنها أن تقوى مركز العملة ، وأن تحول دون تحقق الأخطار المحتملة .

# المبحث الثاني

#### ادارة الاحتياطي

نورد فيما يلى مقارنة بين ثلاث سنين ١٩٣٤ و ١٩٤٠ و ١٩٤٤ الخسة أنواع من الجداول (١) حساب الأرباح والخسائر (٢) الاصـــدار والاستبدال (٣) صندوق احتياطي العملة (٤) الحساب الاجمالي (٥) بيان تخميني بالوضع العام مأخوذة من تقارير لجنة العملة عن هذه السنين

<sup>(</sup>١) كتاب مدير المحاسبات العام شبه الرسمى رقم ٦٤٣٦ بتاريخ ١٢/٤٠/ ١٩٤٥. والنسبة في حقيقها أقل من ذلك فهي تزيد قليلا على المليونى جنيه أى حوالى ٥/٠ من المتعاول والجم مضبطة بجلس الأعيان لجلسة ١٩٤٥/١٢/٢٣ ، وتصريحات ممثل الحسكومة فيه بمناسبة عناقية إرتن وودز .

#### ١ - حساب الأرباح والحسائر

-			_:	1
	1988	198.	1974	الموضوع
	جنيهات انكليزية	جنيهات انكليزية	جنيهات انكليزية	المقبوضات
1	194,754/19/4	178, .71/8/1	APE 1V/7/1	صافى المبلغ المستلم كفوائد وأرباح على الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1	10,184/10/	1,440/11/11	1 - 28/14/1 -	عمولة على ماصدر منالعملة
	1177/11/7	440,944/9/E	1-70//	عمولة لقاء تغطية بعض
۱		وهو تثل الهبوط في قيمة الاموال		السندات
1		المستثمرة الني لم		
		يبق لزوم الآن		
		لقيدها كخسارة		
			T1,007/4/T	الربح المتحقق من بيع بعض السندات
	118, TIA/7/T	441, VA1/18/-	114-87/1/	المجموع
				المدفوعات
			97/10/0	نفقات استبدال عملة هندية
ľ	X - , / /	7.,//		حصة الحكومة العراقية
	77,000/0/	VV,AA1/1-/V		الحسائر المتحققة من بيع بعض السندات
	1/1/0	r/1+/1	4	تعويضات عن العملة التي اتلفت أو سحبت
	114./19/1.	TAY/T/V	£++/14/4	كلفة حرس الشرطةللغرف
			777/17/V	المحصنة في العراق

<sup>(</sup>١) اجع ما ذكر نادر سابقاً عن الاسهم من ٢٣٩ .

1988	192.	1972	الموضوع
جنيهات انكليزية	جنيهات انكليزية	أجنيهات انكليزية	المدفوعات
£A+/1/1	100/17/10	777/17/Y	كتب وقرطاسية وبرقيات
			وتليفون وبريد
1,-93/1/1-	450/14/4	445/1/4	بدل إيحار ( مما فيه إيحار
			الغرف المحصنة) والتنظيف
			والتنزير
4,011/7/0	7,7-0/1-/7	7,0 / /	أجور أعضاء لجنة العملة
4,-11/11-	1877/17/4	1,441/1/7	رواتب الموظفين
Y, Yo - / /	V0.//	Vo-//	أجور وكلاء العملة
VA/10/++	07/1+/++	39/3/	أجور مدقق الحسابات
104/Y/1	181/1-/4	78/19/4	مصروفات متنوعة
			المبلغ المحول من حساب
174,401/4/4	10,091/0/0	74,777/11/1	نفقأت طبع الاوراق النقدية
			وسك المسكوكات وتجهزها
001,444/1/	TT1, T91/0/X	7-,794/10/7	الرصيد المحول لصندوق
			احتياطي العملة
118,417/4	r91, VA1/18/	114,-24/1/4	المجموع

	I		-			
الموضوع	التيوضان	المبلغ المستط لقاء ما صدر من العملة	Tire?	الليفرعات الليفرع إقاما استدار من العملة	الرصيد الحلول لصندرق احتاطي العملة	الجسرع
3.461	جيرات انكادية	r/3/141,17A	1/3/AV1,17AA	1	r/3/141,171	ATT, 1AY/E/T
1960	جسان انكارية	1, £ ٢ . ,	1, 84., / /	10.000/000/00	1, \$1., / /	1, £ ٢ . , / /
1488	جنيهات انكائرية	17,740,.70//1.	17,770,.70//		17,770,-70//-	٠٠/٠٠/٥٠٠٠٥٨١

# ٣ - حساب صندوق احتياطي العملة

K1,94.3VE1/E/11	r7,9r-,081,8/11	11/3/130,.48,77	001,994/4/-	11/1/818/385,73	جنيات انكابزية	- A **
7,877,777/14/1	7,577,747,14//	V/A1:4A4,423'L	181.,//A	\$, AY -, 9A1/1Y/	جنيهات انكليزية	148.
7, 877, 747/14/1 7, 14,977/1./	r, , 9 r v / 1 - / · ·	r, . AV, 987/1-/	1,2/48/1/2/1	T, 191, EE7/1-/	جنيهات انكليزية	3461
المجموع	المدفوعات الرصيد وهو المقدار الموجود في صندوق احتياطي العملة في آخر السنة المالية	المجموع	المبلغ الحول من حساب الإصدار والاستبدال المبلغ المحول من حساب الارباح والخسائر	صندوق احتياطي العملة في آخر السنة المالية السابقة	المقبوضات	الموضوع

### ع \_ الحساب الإحمالي

1988	148.	198	الموضوع
حنيرات انكليزية حسب	ا جنيهات انگلاز بة حسب		الموجودات
متوسط سعر السوق	متوسط سعن السوق	أسعر الشراء(١)	
70,901,11V/A/1-	00,7-07/1-/	r, • 19, 787/A/V	المبالغ المستثمرة قيمة الفضة ــ حسب
89,879/18/9	۲۲,۰۹۰/۳/۰۰	49,9-Y/17/1·	سعر الشراء في المكوكات التي لدى االجنة
			نقدية لدى البئوك وفي
			الصندوق
Y / /	Y / /	Y / /	بنك أوف انكلند
77,779//	404,945/10/0	44.44//11	البنك الشرقي بلندن
Wg + + + g + + + / + + / + +	70-,//	<u>-</u>	البثك المرق بلندن كوديعة
V10/++/A	746/4/4	44.1/1/V	البنك الشرقي ببغداد
You, / /	_	-	البتك العثماني
000,000/00/00	-	-	البنك الشاهنشاهي
0.0/0.0/0.0	0-//	4.11	فى صندوق اللجنة
49,94. NE1/E/11	7,877,777/17/4	r, . AV, 9 77/1 -/	المجموع الكلي
			الديون
44,44. VE1/8/11	7,877,777/17/A	۳,۰۸۷,۹۲٦/۱۰/۰۰	صندوق احتياطي العملة
T9,97., NE1/E/11	7/874,404/10/4	T, . AV, 977/1-/	المجموع

<sup>(</sup>١) لم تذكر اللجنة في تعريرها هن سنة ١٩٣٤ متوسط سعر السندات في السوقي .

# م بيان تخمين بالوضع العام كان في آخر السنة المالية المبحوث عنها

1988	1987	1988	الموضوع
جنيهات انكىلىزية	جنيهات انكلارية	جنبات انكليزية	العملة في التداول (جنيه
			انگلیزیة لکل دینار )
44,970,441/9/1	7,185,595/8/10	Y-12, 470//	أوراق لقديةومكوكات
1,717,771//	٤٣٧,٠٧٧/٣/٢	r/4/PA4,3.4	الرصيد ( أى زيادة المرجوداتعلىالدنون)
£ ., 0 V9, £ 0 Y/9/A	7,77.,77./17/	r, 71130F, 717	الربوات في المرزو) المجموع
T7,1V8,78A/1-/	0,040,04/1-/	r; -97, V78/0/	المبالغ المستثمرة(-سب متوسط سعرالسوق)
1.7,01/1/4	72,7.0/9/2	44AV/11/11	الأرباح المستحقة على
4,44.,448/1/8	9-0,478/8/V	<b>"</b> A"AY/Y/Y	المندات نقدية لدى البنوك وفي
<b>****</b> 1,***1/1*/\	170,000/0/1	185,415/14/**	الصندوق القيمة التخميلية للفضة الموجودة في الممكوكات التي لدى اللجنة والتي في التداول وذلك حسب معر السوق بعدخصم معر السوق بعدخصم النذو يب الخ
14,049,504/9/4	7,77.,77./17/	4,444,701/17	المجموع

# *الفصل الساريين* قانون مراقبة التحويل الخارجي

Foreign Exchange Control

صدر هذا القانون المرقم ٧١ لسنة ١٩٤١ فى ٢٤ نوفير من تلك السنة واعتبر تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية موعد تنفيذه وقد نشر فى نفس تاريخ صدوره . وعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ١٩٤٢/٥/١١ . (٢) وعدل مرة أخرى بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٣ الصادر فى ١٩٤٣/٦/٥ . (٢) والغرض منه تقييد التعامل مع غير المنطقة الاسترايية وتركيز التبادل التجارى معها ، وترك لوزير المالية تحديد هـند المنطقة ، (٢) وذلك فى كل ما يتعلق بتصدير أو استيراد العملات الاجنبية لغير منطقة الاسترايني ، كا العراق أو إليه ، وعلى تصدير البضائع إلى غير منطقة الاسترايني ، تلك القيود التي وضعتها كل الدول خلال الحرب . وواضح أن السبب فى تقييد التعامل الي وضعتها كل الدول خلال الحرب . وواضح أن السبب فى تقييد التعامل الحرب . وواضح أن السبب فى تقيد ترك التعامل الحرب . وواضح أن السبب فى تقيد ترك التعامل الحرب . و أما المنطقة الاستراينية فنظراً لسكونها وحدة نقدية فقد ترك التعامل الحرب . و و أن المنطقة الاستراينية فنظراً لسكونها وحدة نقدية فقد ترك التعامل الحرب . و و أن المنطقة الاستحدام الحرب . و أن المنطقة الاستحدام المنطقة الاستحدام الاحتفاظ بالتقديد فنظراً لسكونها وحدة نقدية فقد ترك التعامل المنطقة الاستحدام المناطقة الا

<sup>(</sup>١) الوقائم المراقية عدد ١٩٧٢ تاريخ ٢٤/ ١١/ ١١١١ ١

<sup>(4) &</sup>gt; > > A+++ TC3 14/0/4381 case 3-14 Tc3

<sup>(</sup>٣) المادة الأولى نقرة (٣) ــ وهى تكون من الامبراطورية البريطانية ــ عداكندا ونيوة وتداند ــ والمستعمرات الغرنسية والكوكو البلجيكية والمستعمرات الهواندية قبل احتلال اليابان غا ــ وايسلندا وبلاد البرق الأوسط عدا تركيا وافغانستان. داجم P. Einzig. Currency After The War P. 35

معها حرآ لانه لا يترتب على التصــــدير أو الاستيراد تأثير على أرصدة العملة الاحنبية .

### اللعب

وقد عهد القانون إلى . لجنة مراقبة التحويل الخارجي ، الاشراف على تطبيق القانون ، وهي إحدى الإدارات في وزارة المالية وتتكون من :

( ا ) رئيس يعينه مجلس الوزراء

 (ب) مندوب عن اشخاص المجازين \_ البنوك \_ الذين يقومور \_ بأعمال التحويل الخارجي ، يعينه وزير المالية بعد استشارة الاشخاص المجازين .

( ج) موظف من وزارة المالية يعينه وزير المالية .

(د) عضو من غرفة تجارة بغداد يعينه وزير المالية بناء على اقتراح الغرفة (۱) وقد أعطى القانون للجنة صلاحيات واسعة ، سنستعرضها في أشاء البحث ، وضمن لها استقلالها في استعمال صلاحيتها ، ولم يجعل لوزير المالية تدخلا في أعمالها إلا ماكار في له مساس بالسياسة العامة كتحديد منطقة الاسترليني و نطاق تجارة التصدير و تعيين الأشخاص المجازين الخ . . أما غير ذلك من أعمال الرقابة نفسها في كل ما يمس تصدير أو استيراد العملات المستقلة أو الاسهم والسندات فقد تركت لمطلق تقدير اللجنة .

 ٢ ـــ يتم النصاب من ثلاثة أشخاص وعند غياب الرئيس ينتخب الأعضاء الحاضرون واحد منهم رثيبا .

٣ ــ تتخذ قرارات اللجنة باكثرية الاصوات وعند تساويها فللرئيس صوت الرجعان.
 ٤ ــ عدا ماهو وارد في النفرتين الثانية والثالثة على اللجنة أن تض نظامها الداخلي بثان كافة الأدور الأخرى المعلقة بادارة أعمادًا .

ه ــ الجنة أن تمين شخصًا بعنوان بوافق عليه وزير المالية تشنيذ أوامرها ،

تتانى رئيس اللجنة وأعضاؤها الخصصات التي يقررها وزير المالية ,

<sup>(</sup>١) المادة الثانية نفرة (١ وفيا يلي نفرانها الحنس الأخرى :

### نطاق الرقار:

عرف القانون التحويل الخارجي بأنه ، أية عملة ، أو حوالة ، أو كمبيالة ، أو اعتماد ، أو رصيد حساب بما يكون واجب الدفع بعملة غير العملة العراقية والعملة الاسترلينية أو أية عملة أخرى من عملات منطقة الاسترليني يعلن عنها وزير المالية من وقت الآخر ، (١) وحرم على أى شخص ، أن يشترى أو يبيع أو يقترض أو يهب أو يتهب ، شيئاً من ذلك ، ، أو يقوم بأية معاملة أخرى بشأنه إلا من أو إلى شخص بجاز من قبل وزير المالية ، (٢)

أما هذا الشخص المجاز فقد عرفه القانون بأنه والشخص المخول من قبل وزير المالية بالتعاطى بالتحويل الحارجي و الكن هذا التحويل له حدود معينة نص على بعصها القانون و أناط بلجنة التحويل الحارجي أمر الإشراف عليه . فالشخص المجاز - في الواقع - لا يستطيع أن يقوم بعمل من أعمال التحويل إلا إذا أجيز مقدماً من قبل اللجنة .

وقد أجيز له أن يصدر أو يستورد الأوراق الاجنبية التي يشملها تعريف التحويل الخارجي – والتي حرم التعامل مها على غيره مر. الناس ـ سواء لمصلحته أو لمصلحة غيره ، وسواء كان هذا التعامل في داخل منطقة الاستزليني أو خارجه مهما كانت جنسية الأشخاص ، حتى لوكان التعامل داخل حدود العراق . إذ الغرض حصر الأوراق الاجنبية وإخضاعها للاحكام الضرورية التي أوجبتها الحرب نتيجة لندرة تلك الأوراق .

وفوق ذلك فإن وساطة الشخص المجاز ضرورية إذا كانت عملية الدفيع تقضى التحويل إلى شخص لايقيم فى منطقة الإسترليني ، حتى لو كانت واسطة الوفاء عملة لايشملها تعريف التحويل الخارجي ، فالتحويل إلى كندا مثلا — وهى ليست عضواً فى كتلة الاسترليني — يشمله القيد . وقد أعطى

<sup>(</sup>١) اللادة الأولى فقرة (٢) (٢) اللادة الثاكة فقرة (١)

<sup>(</sup>٣) اللادة الأولى فقرة (٤)

القانون لوزير المالية صلاحية تعيين منطقة الإسترليني (١) . وفى ذلك إظهار لغرض القانون ، فقــد أدخل فى البلاد التى قيــد التعامل معها بعض الدول المتحالفة وبعض الممتلكات البريطانية المستقلة .

وتتبع السندات والأسهم في حكمها العملات والكبيالات الخ . . . فلا بجوز شراؤها أو بيعها إذاكان البائع أو المشترى شخصاً لايقيم في منطقة الاسترليني ، وقد حصر القانون الترخيص في الحصول عليها باللجنة فقط دون الشخص المجاز (٢) .

ومع ذلك فار الشخص المجاز لايقوم بالاعمال المذكورة إلا إذا توافر شرطان:

الأول – أجازة من اللجنة لكل عمل .

الثاني \_ أن تتحقق إحدى الأغراض الآتية من عمليات التحويل:

الحتياجات المعقولة لتجارة أو عمل تتعاطى به فى العراق.

لانجاز مقاولة معقودة قبل تنفيذ هذا القانون .

ح - لإيفاء نفقات السفر أو النفقات الشخصيـــة الأخرى بنسبة

<sup>(</sup>١) المادة الرابعة – لغرض هذا الثانون يعين وزير المائية من يعتبرون غير مفيمين ق منطقة الاسترايين وفي حالة الشك تكون شهادته نهائية حول اعتبار الشخص منها في منطقة الاسترايني أو عدمه .

<sup>(</sup>٣) المادة الثالثة ــ ١ ــ لا يجوز لأى شخص أن يشترى أو يبيح أو يترض أو يقترض أو يقترض أو يعترض أو يجترض أو يجرف أو يجرف أو يجرف أو يجرف بيانه إلا من أو إلى شخص بجاز من قبل وزير المالية ، ٣ ــ تسرى الفقرة (١) من هذه النادية إلى شخص غير مقيم في منطأة مصولة بتمريف التحويل الحارجي إذا أحريت هذه النادية إلى شخص غير مقيم في منطأة الاسترايني . ٣ ــ لا يجوز لأى شخص أن يقني من أى شخص غير مقيم في منطأة الاسترايني أو يبيعه ابة أسهم أوسندات إلا باجازة من اللجنة » وقد يعتبر حكم الفقرة (٣) شذوذا لأن الشخص المجاز محمد عما تقرره اللجنة ، وقد كان المسلسل النطق يقفى ــ وقد منج صلاحية الشخص المجاز محمد عما تقرره المحكية السندات والأمهم تاماله أيضاً وسيكون فيها - كاهو في سابقتها ــ تأمياً بعنورة تامة لتعليهات اللجنة .

معقولة (١).

كل الأحكام التى مرت تتعلق إما بتحويل خارجى - كما عرفه القانون - أو بتحويل إلى شخص لايقيم فى بلاد السكتلة الاستراينية . بقيت أحكام أخرى نظمها القانون - عدا التى مرت - تتعلق بالعملة العراقية والعملات الأجنبية إذ حرم - إلا باجازة من اللجنة - إخراج أو إدخال وأية أوراق نقدية أو حوالات بريدية أو ذهب أو سندات أو عملة أجنبية ، من العراق أواليه . وعلك وزير المالية حق الإعفاء من هذا القيد فيستطيع أن يسمح بحوالات بريدية بين العراق ومصر مشلا بصورة مطلقة أو إلى حد محدود ، وعند أن تصرف هذه الحوالات دون حاجة إلى إجازة اللجنة . ولا يشمل هذا التنظيم الشخص المجاز مادام يعمل فى نطاق صلاحيته الذي رسمته اللجنة (٢) .

### تقبيرالتصرير

أما وقد وضعت القيود والحدود على المعاملات النقدية مع غير منطقة الاسترايني فقد كان من الضرورى أن ينص القانون على مراقبة التصدير اليها

(١) اللجنة الخامسة

<sup>(</sup>۲) المادة التأسعة - (۱) مع مراعاة الاهفاءات التي يعلن عنها وزير المائية لا مجوز لأى شخص - إلا بنجازة من اللجنة - أن بخرج من العراق أو مجلب إلى العراق أية أوراق نعدية أو حوالات بريدية أو ذهب أوسندات أو شملة أجندية . (۲) مع مراعاة الاهفاءات التي يعلن عنها وزير المائية لا مجبوز لأى شخص - إلا بأجازة من المجنة - أن يشترى أو بيس أوراقا نقدية مصرحة باية شملة غير شملة العراقية أو ينقل ملكيتها بطريق آخر . (۳) لا تقيد النقر تان (۱) و (۲) من هذه المادة قيام الشخص المجاز بأى عمل واقع ضمن نطاق صلاحيته ». وقد صدرت التعليمات بمقدار ما يحمله الشعن في خروجه أو دخوله من والى العراق بما يساوى ه و دينارا من الاوراق النقدية من العملة العراقية أو العملات الأجندية كالمسورية والشركية والمقدية . وكذلك حددت تعليمات وزير المائية المبلغ الذي يجوز تحويله من العراق - بأية طريقة كانت \_ إنى تركيا به ٣٦٠ دينارا وإلى سوريا ولبنان به ١٥٠ دينارا . أما التحويل الى منطقة الاسترايي فلم يحدد بقداره ويمكن الشخص أن يرسل أو مجلب أى وبلغ كان ، والصرف حنانة بكون بالدلة الموراقية بواسطة التحويل على لندن .

التحقيق غرضه ، لأنه سيترتب المصدر حقا في استبلام التمن . ومن ثم منع التصدير إلى البلاد التي لا تدخل في كتلة الاسترليبي إلا إذا افتنعت اللجنة بأن ثمن المضائع سيدفع بمقتضى الشروط المعينة من قبلها . وقد احتاط القانون في هذه المسألة للتطورات المحتملة فأعطى وزير المالية الحق في أن يوسع المنطقة التي يشملها هذا الحكم أو يضيق فيها (١) . فقد تستلزم السياسة العامة أن تطبق هذه القيود على إحدى الممالك الداخلية في منطقة الاسترليبي كالكونجو البلجيكية مثلا أو أن تعنى مناطق أحرى منها وأن كانت ذات عملة مستقلة عن الجنيه الانكليزي ومثالها نيوفاوندلند وتركيا .

### سيطرة وزير المالية واللجنة على التحويل الخارجي:

بغية جمع مافى العراق من أوراق أجنبية وتركبزها فى يد الحكومة والقضاء على المضاربة عليها أعطى القانون لوزير المالية الحق فى أن يطلب من جميع الذين يملكون و تحويلا خارجيا ه — عدا الاشخاص المجازين — أن يبيعوه له بالسعر الذى يعينه هو فى الأوامر التى ينشرها . ويستثنى من هذا الحكم، رعايا المهالك التى تسرى تلك الأوامر على عملاتها (٢)، فهؤلا الايلزمون بتسليم ما بيدهم من عملاتهم إلى وزير المالية . وقد جاء بهذا الاستثناء القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٤٢ المعدل لقانون التحويل الخارجي .

كما أن وزير المالية هو الذي يعين الشخص المجاز ويبين في الاجازة نوع العملات التي يجوز له التعامل بها . وبيده أيضاً الغاء الاجازة إذا اقتنع – بناء على توصية اللجنة – أن الشخص المجاز خرج على الصلاحيات المخولة له في الاجازة (٣) . وذلك عدا رقابته على السياسة النقدية العامة وتحديد البلاد المصدر إلها .

<sup>(</sup>١) المادة النامنة فقرة (١) و (٢)

<sup>(</sup>٢) المادة السابعة

<sup>(</sup>٣) المادة السادسة .

وهو الذي يقترح أصدار الأنظمة لغرض تطبيق هذا القانون. وهي على ثلاثة أنواع :

ا ــ لمنع المعاملات في الحسابات الصيرفية بأبة عملة كانت العائدة إلى
 أشخاص معينين أو إلى أصناف معينة من الاشخاص.

ب \_ لفتح حسابات خاصه لغرض المتاجرة مع ممالك معينة .

ج \_ لفرض رسم لا تتجاوز خمسة فلوس لكل دينار على كأفة المعاملات المشمولة بالمادة الثالثة من هذا القانون مع تعين طريقة جبايته (١).

وتستثنى من هذا الرسم المعاملات المالية التي تعود إلى الدول الاجنبية أو إلى ممثلها (<sup>1)</sup>..

أما الناحية الفنية في الرقابة فقد تركزت في يد اللجنية فهي التي تصدر تعليماتها للشخص المجاز، تعين فيها نوع وشروط المصاملات التي يجوز له أجراؤها ولا يجوز للشخص المجاز أن يجرى أية معاملة إلا بمقتضى التعيلمات المصدرة اليه من اللجنة (٣) ، وإلا اعتبر مخالفا للقانون. وهي التي تحدد للشخص المجاز المقادير والحالات التي يجوز فيها التعامل مع الحارج في « التحويل الحارجي ، كما أن عليه أن يبعث للجنة باستمرار بتفاصيل العمليات التي قام بها موذلك بالصورة وفي الأوقات التي تعينها اللجنة ، (٤) وفي حالة رفض الشخص المجاز أجراء معاملة بحجة عدم جوازها فلصاحب الشأن أن يحيل الأمر على

<sup>(</sup>١) اللادة الرابة عصرة.

<sup>(</sup>٢) أضيات هذه النقرة الأخيرة بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ للمدل لقانون التحويل الجارجي ،

<sup>(</sup>٣) المادة السادسة

<sup>(</sup>٤) المادة النانية هشرة . وتنابل المادة الحادية هشرة هذر المادن في أنها تمطى الحق «الشخص المجاز أن يعالب قبل القيامة بأية معاملة من الساملات الوارد ذكرها في هذا الفائون أية تعريجات ومعلومات تعتبر ضرورية التحقق من أن العاملة هي من المعاملات التي يحق له القيام بها كه .

اللجنة ويكون قرارها قطعيا في الموضوع (١).

ولاتقف صلاحية اللجنة على مامر بل تنعداها إلى الاتصال بأى شخص آخر ترى أن تخضعه لطلباتها مادام ذلك بحقق الأغراض التى تكونت من أجلها اللجنة من ذلك أنها تستطيع أن تطلب من أى شخص بالصورة وخلال مدة تحددها — أن يزودها هي أو من تعينه بما لديه من المعلومات فيها يتعلق بأحكام القانون سواء في اثبات حالة قائمة أو منع التخلص من حكم القانون (٢).

### عقوبات مخالفة القانون (٣).

يترتب على مخالفة أحكام قانون مراقبة التحويل الخارجي ثلاثة أنواع من العقوبات : الغرامة والحبس والمصادرة . وللجنة حق الحكم بالغرامة والمصادرة فقط . أما الحبس فالحكم به من اختصاص المحاكم ولها أيضاً أن تحكم بالمصادرة .

والحد الأعلى للغرامة ..ه دينار على كل من خالف أحكام القانون أو الأنظمة أو الأوامر الصادرة بموجه (٤). ومع ذلك فان الغرامة يجوز أن تزيد عن هذا المقدار إذا كانت المخالفة موضوع الحسكم هى الامتناع عن بيع التحويل الحارجي لوزير المالية ، الناتج عن التحايل أو الإنكار أو التهريب الح .... وهو الحسكم الذي جاءت به المادة السابعة ، وعندئذ يصل مقدار الغرامة قيمة والتحويل الخارجي ، على أنه لايجوز أن تقل الغرامة في هدذه الحالة عن ربع قيمة التحويل (٥).

وتستوفى الغرامةمن المحكوم عليه وفق قانون جباية الديون المستحقة

<sup>(</sup>١) المادة الثالثة مصرة (٢) المادة العاصرة

<sup>(</sup>٣) المادة الحامسة عصرة المعالة وفها أنماني فقرات.

<sup>(</sup>ع) النترة (١) من المادة ١٥

<sup>(</sup>٥) أَصَيْفَت هَذْهُ الْجَلَةُ إِلَى فَتَرَدُّ (١) بِالْقَانُونُ رَتَمَ ٦٥ لَسَنَةُ ١٩٤٣

وللجنة فوق ذلك أن تحكم ، بمصادرة جميع أو قسم من الأوراق النقدية أو التحويلات البريدية أو الذهب أو السندات أو العملة الأجنبية ، إذا كانت مخالفة القانون متأتية من إخراج أو إدخال هذه الاشياء المذكورة مرفق أوالى العراق (٣).

على أنها إذا قدرت أن الجريمة من الخطورة بحيث يجب فيها الحبس، أن تحيله إلى محكمة الجزاء \_ وهى المحكمة الابتدائية فيها يتعلق بالجرائم \_ وأقصى مدة الحبس ستة شهور . وللمحكمة \_ فوق عقوبة الحبس \_ أن تحدكم بالغرامة أيضاً (٤) .

وتعتبر أحكام اللجنة ومحاكم الجزاء ابتدائية يجوز الطعن فيها أمام محكة التمييز - النقض والإبرام - خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الحمكم للمحكوم عليه . فاذا صدر الحمكم من اللجنة كان للمحكوم عليه فقط أن يطعن بالحمكم الابتدائى أما إذا صدر من محمكة الجزاء كان من حق السلطة المختصة أو المحكوم عليه أن يطعن بالحمكم (°) .

 <sup>(</sup>١) وهى ديون متازة تستوق قبل غيرها من الديون بطرق التنفيذ الجبرى دون حاجة إلى اقامة الدعوى . واتما يحال الطلب على لا دائرة الاجراء » وهى الني تنوم بتنفيذ الأحكام اللذنية بالحجز والبيع الح . . . .

<sup>(</sup>٢) نترة (ب)

<sup>(4)</sup> E(:)

<sup>(</sup>٤) الفقر تان (ج) و (د) وينتج من الفارنة بنهما أن النجنة إذا رأت أحالة النهم على محكة الجزاء تكون قد تنازلت عن الحكم بالفرامة . ويبغ لحكمة الجزاء فقط الاختصاص الكامل في الحكم بالحيس أو بالغرامة أو بكايهما مما .

<sup>(</sup>ع) الفتر تان (ه) و (و)

ورؤى تقرير مكافآت لاتزيد عن نصف قيمة الأموال المصادرة أو الغرامة ويجوز أن تقل عن ذلك، للذين يساعدون في اكتشاف الجرائم المرتكبة ضد قانون مراقبة التحويل الخارجي (١).

## الفضلات ابع

### النظام النقدي وتجارة العراق الدوليسة

### الصادرات والوازدات:

العراق قطر زراعى ، الصناعة فيه فى الظروف الحاضرة ضعيفة ، لاتكاد تغنى فى إنتاجها ، ومن ذلك يتضح أنه يعتمد على الاستيراد فى جميع حاجاته الصناعية ، فهو يستورد الاقشية بحميع أنواعها قطنية وصوفية وحريرية ، والملابس الجاهزة بما فيها الملابس الداخلية ، وكذلك المكان والمواد الكهربائية والمراجل والعدد والاجهزة الآلية والسيارات وأقدامها والمطاط والمعادن والشاى والسكر والقهوة والاسمنت والاخشاب والورق والصابون والمنتجات الكيميائية والاسلحة والذخائر والطيارات .

وأهم صادراته التمور والحبوب والدقيق والجلود والحيوانات الحيـــة والصوف الخام والمصارين والقطن الخام وعرق السوس، والنفط (٢).

وطبيعي إذن أن يختل ميزان العراق التجاري مادام يعتمد في صادراته على الاصناف المارة الذكر فقط ، وأكثرها عرضة لمنافسة شــــديدة من

<sup>(</sup>١) قرة (ح)

 <sup>(</sup>٣) ولا تدخل أعانه في اخضائيات الصادرات المراقية .

من أقطار أخرى \_ وقديكون بعضها أقل في الجودة من منتجات البلادالاجنبية وما دامت التجارة العراقية لاتقوم على أساس تفضيل البلدان التي يكون في صالح العراق زيادة التعامل معها . ولاجل أن تقترب كفتا الميزان مربعضهما لابد من إنماء الصناعة التي يستطيع العراق تموينها بموادها الأولية لتكون رخيصة لاتز احمها الصناعات الاجنبية كصناعة النسيج والزيوت النباتية والاسمنت ، كما أن الاكتفاء بالمنتجات الزراعية الموجودة خطأ ، ومن الواجب تجربة زراعة أصناف أخرى تقبلها الاسواق الحارجية وتفيد في الصناعة الوطنية مثال ذلك الصويا (١) . ومن الواجب أيضاً تحسين الانواع الموجودة والعناية بنظافتها واستعال الطرق الفنية في الإنتاج . فاذا تحسن النوع وزاد والعناية بنظافتها واستعال الطرق الفنية في الإنتاج . فاذا تحسن النوع وزاد الإنتاج تضخبت أرقام الصادرات (٢).

ولسنا نستطيع أن نهمل خطأ السياسة التجارية التي سار عليها العراق فقد ترك الباب مفتوحاً لمكل مورد دون أن يشترط عليه ضرورة استيراد بضائع بنسبة معينة من العراق ، فليس عبد لا أن لا تستورد جزائر أندونسيا شيئا من العراق وأن تصدر إليه الشيء المكثير ، وأن يكون ميزان صادراتنا إلى هولندة وبلجيكا وإيطاليا واليابان مثلا ، تافها ضئيلا . والحق الذي كان يجب أن يتبع ، إما أن يفرض نظام الإستيراد مقابل التصدير ، أو أن يصرف النظر عن التعامل التجاري مع هذه البلاد إلى غيرها ، فيستورد الشاى من الصين والهند بدل جزائر أندونسيا ، ويستورد السكر من مصر والهند بدلامن واليابانية الخ . . .

<sup>(</sup>١) فى أثناء المحادثات العراقية اليابانية سنة ١٩٣٥ لعقد معاهدة تجادية بين البلدين وتحديد نسبة ماتصدره اليابان إلى العراق وما تستورده منه ذكر المفاوض الياباني أن اتساع تتجارة الاستيراد من العراق يتوقف على انعاء ذراعات أخرى وذكر الصويا مثلا .

<sup>(</sup>٣) ذكر السر هلتون بإنغ في تقريره الذي قدمه المحكومة العراقية سنة ١٩٣٠ لمعالجة الازمة الاقتصادية ضرورة تعسين أصناف الحبوب وتنفيتها ، كا ذكر الحكومة بوجوب تسم ل طرق الواملات ووسائل الشيعن وتخليص تنفأتها وبذلك تساعد تجاوة التعدير ،

إن السياسة الجمركية يجب أن يكون من أغراضها لا حماية الصناعات الوطنية أو زيادة موارد الخزينة فقط ، وإنما تنظيم السياسة التجارية بحيث بحصل البلد على أكثر المنافع.

# المبحث الاول عمرقات العراق النجارية مع مختلف الممالك

### فى زمن النلم :

قبل الازمة الاقتصادية العالمية كانت تجارة العراق الدولية منتعشة في جانبي الإستيراد والتصدير ، ولما شعر العراق بالازمة سنة ١٩٣٠ انكشت تجارته ، وعانى من هذا الإنكاش ثلاث سنوات ، ثم عاود التجارة الانتعاش التدريجي مرة أخرى منذ سنة ١٩٣٣ فتزايدت الواردات بنسبة أكبر من تزايد الصادرات ، حتى جاءت الحرب الاخيرة فشهدت البلاد ارتفاعاً كبيراً في أسعار الواردات ، وازدياداً طفيفاً في أشعار الواردات ، قابله ارتفاع ضخم في تجارة الترانسيت .

والواقع أن العراق يستطيع أن يستغنى عن الاستيراد من كثير من هذه البلدان ويحول طلباته إلى البلدان الآخرى ، كالامبراطورية البريطانية وشمال أفريقيا العربي وبلاد الجزيرة العربية على شرط زيادة الصادرات إليهم مقابل زيادة استيراد.

واليك جدول يبين خلاصة التجارة العراقيةالدولية(١)(بآ لافالدنانير):

<sup>(</sup>١) المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٢ ص ١٩٦

تجارة	ي	_ادر ان	الص		اردات	الو	
	الباءك	البخـــا أنح	الصادرات	الـــانك	ا الصائع غيرا	المنتفاعة	السينة
الترانسيت	ا الدمبية	الماد تسدرها	الخليسة	الدهبية والنفود	المطالب س		
	1	- 1	I/13	F			
1777	11-4	-	(1) {777	7-1	_	AITE	1977
£ 47 £	1577		7179	VII	- 1	٧٠٢٠	1514
£ - YT	1019	-	£147	777	-	VOVA	1979
YYTO	1871	- 1	4744	440	_	0740	194.
4444	1757	-	۲٦٣٨	1-14		EYOY	1941
17.7	TEET		Trov	FAY	_	OVET	1944
4704	175Å+		7719	1.9	-	71-4	1988
TIVE	VIO	· <u> </u>	7170	9.7	W-1500	7.44	1978
XPYY.	494	·	TAOT	1-4	-	3.4€	140
1751	41.	-	4575	٧٢		V1VV	1977
711.	717		9009	118	ξ٣·	9077	1984
TOTY	491	417	7878	9.7	ξV	9771	1951
4111	VYO	197	44.4	777	٣.	179T	188.
7770	279	TVT	44-4	14-	14	٠ ٩٨٢	1481
4118	444	478	٤٣٨٠	440	70	17148	1984
1-170	7791	TTT	5977	****	-	10777	7371

ويبين الجدولان الآتيان نسبة الواردات والصاررات معالاقطار المهمة(٢).

<sup>(</sup>١) أرقام الصادرات الحلية الناية منة ١٩٣٧ تشمل كذلك البضائع الماد تصديرها

<sup>(</sup>٢) أنظر احصائيات التجارة الحارجة \_ دائرة الكارك والمكوس \_ لسنة ١٩٤٣ ص

<sup>14-1-54</sup> 

<sup>(</sup>٣) أنظر في ذلك المجتوعة الاحصائية الستوية ١٩٢٩ / ٣٠ – ٣٦ / ٢٦ ص ١١٨ و ١١٨ جدول ١٨٣ و ١٨٤ والمجموعة الاحصائية العامة لسنة ١٩٣٩ ص ١٢٧ حيدول ١٩٨ واسنة ١٩٣٧ ص ١٢٧ جدول ١٦٨ واحصاءات التجارة الحادجية ـ دائرة الكارك والمنكوس ـ لسنة ١٩٤٣ ص ١٦٠ جدول ١٦٨ . واحصاءات التجارة الحادجية ـ دائرة

-								_	_			_						
577		1	73.	_E _D _Z	Ī	" پ ه دکر	1	I	الر مر پر الكر	7 1 1	٠,٠٥	I	1	10 m	00 44	, . , .	1.04	7007
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	,,,,	1	AL.	13,57	3.0	1	*, · V		11,57	·;>	A 10 M	٠,٠,٠	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	Y, 40	13010	* 7° 3	77.7	1964
13,	٠	1	706	イナーヤ	77°		٧٦٠.	ا ا ا ا ا ا ا	100	- 744 m			344	77,77	1 1 7 7 10 1	34,01	19,97	1961
, 17°	3.4	1	, · · ·	1 1 1 a	· .>.	*, * *	1, EV	. , rr	11.94	1,07	1 1 1 ·	19 M	4,91	×0 ×	11,94	1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 .		Part Part Part
.,17	**	K	17,71	1 2 2	1,11	1,. 6	۲,۰۱	1,50	> 20	T',AT	7,40	1,49	× × ×	0	V, 19	17,VY	44,0.	100
. 19	7 70	1		1,>.	- · · ·	***	1,74	100	A	parts rule Tuester Tile			× , . V	E 744	×3.5	15.	۲۰,۱۲	1247
.,۲7,	34.	, a -	1,71	1, V.	ار این این	1,1	and .	1,40	×.	Y,VY	- 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1	7,00	o to	7:34. 19 4 19 17	NV.	1A, TY	30,05	1944
-,14	0		1,00	1,71		1,.>	100		-,	Yor	1 3 A C	× . *		0,12		11,77	1,1,11	1444
٧٠٠٠	, MA	و رو انو انو	Y . Y		_	· .	1,71	1,40	-4 -4 -4	1,40	_	-	14 m	هر .	7,10		۲۸,0.	1000
1 3		100				· ×.		***	7,10		0		0,61	>,69	7,04	الم الم	1,04.	
	\$ 4.V	1,1%		_	·	_	THY THY	-, VT	V, YY	-	Y,0V	TyAT	** 9 %	V, 141	>	11, VY	32,44	1 2 4 40
1 30%	7.4.	_	PA.		1,94	1,0.	1361	3.66	17,0	T, V.	ANG A	YYYY		V, 1%	14,44	1 1/21	45,37	A of the b
مريزه العرب فلسطين وشرق الأردن		رمرا کش و تو نس		سورديا	الستريسان	ردماني		المراسلوة كيا	الولايات المحاسة			F	S. I.	(-)		( . ] - [ ]	المينكة المتحسية	14.01

النسبة المتوية للدول الاجترسة في واردات العراق

النسبة المرية للبلاد الأحنية التي يصدر إلها العراق (١) بما فها البصائع المعاد تصدرها

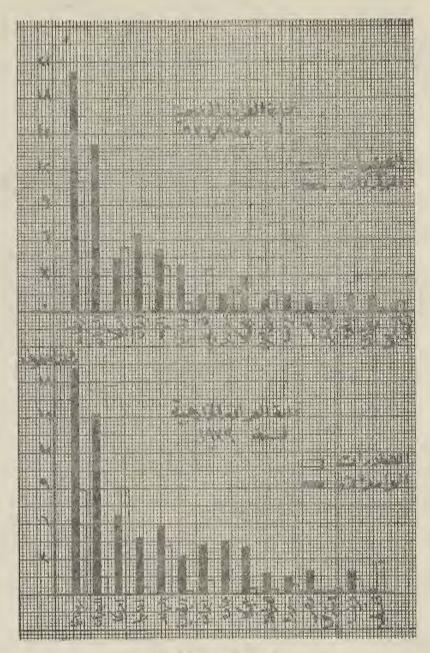
		- 9.31	***	b		7	t a	-
الدولة	18, AA TY, TI TE, TE, 17 YV, YY TO, OT TO, OY TY, TE TY, TE TY, TE TY, TE TE, TE, TE, TE, TE, TE, TE, TE, TE,	الما الما	To Kiloliners	جزيرة ألعرب	<u> </u>	4 C.	<u></u>	
446	٣٧,٣٦	11,70	9,49	1,4	7,47	Y0,0	- w.	77.
1-	41,74	01.	17,04	700	0 × ° >	4.4	24	3
346	12,27	. 1.6	31.6	11.0	1. V. V	4,40	**	
(T) 19 TO	۲۰,۰۷	1.,.9	14,94	: "	V. £ Y	2,40	P	1
144	Y ., O.Y	N,94	}- }-	2,03		7.2	77.	4.
1984	44,44	F- 6	7	7.94	1,09	7.47	F	3
44	71,37	4.4	10,1.	13.5 ×	3,5	1,10	114.	-
14	37.37		19,70	0 4 0	0,40	,×,×	*1.	>1.
1461 1466   1466   1460   1461 (L) 1460   1466   14	17.77	A,97	72,VY	7,58	77.	7	11.	1
1451	18,AA	4,00	٠٥,٢٦	40°3	A14.	1.4.1	١,٧٧	1
1957	11'V 34'A	4	9,9Y 11,TA	135	>	TA,AT	18,15 1.,04	1
4361 4361(3)	74.7	T,AT	2	V,07	79,· V V, IV	TF,41 TA,17	18,18	1

و ١٩٩٨ / ١٠٠٠ ما ١٠ / ١٩ وليل من الاعتدال أن المحدوق الاعداق بالكرن ماددان المائك الدهية مد ميول الماددان في على أن مجوعة سنة ١٩٣٨ لانتيد إلى أون هذه النسبة تصل الدعب المسدر . كما أن نسبة المعادات إلى فلسطين ويبرق الأردن واليابان وكندا بتذكرها (١) الدام الذكورة الجدول المابق. (٣) كالم الارتام الواردة عن سة متهدد بين الجيومة الاحمائية لمسة ١٩٩٠ روالجيومين الاحمانيين المدوات ١٩٧٧ - ١٩٩٢

احمائة سنة ١٩٩٩ قط . (٣) تعتاف مجرعة سنة ١٩٦٢ و الاحماديات التي تذكرها عن سني ١٩٩٨ و١٩٩٩ أعن احماثيان مجرعة سنة ١٩٩٩ وتداهتمانا الأميرد . (ع) لا تصافيات سنة ٣٤٢ إلا السادرات الخليف دون البضائع الناد تصديرها و نسها موجودة ف مجوعة سنة ١٩٤٣ من ٢٢

-	1	No. 1	1	1	1	1	* * * ^ / ^	,1	1361	
1	I	10,91	1	1	1	1	31.3	ı	13.61	
نه <sup>*</sup> الم	17.5%	11,01	1	 	1		1,14	1	1381	
٧٢.	100	11,50	15 T 4	1, 49	1	٠,١٧	1.16.	1	145.	
	, o .	1,46	4,75	1,17	1,14	YY.	1,17,	T,T)	1944	
100	41.6	٥٠٠٨	1,01	1,44	T, To	1,44	1,98	N3,3	1947	
· , v	۸,٥٧	7,77	7,9%	1,4	7.0	1,54	7,75	4,41	1984	
1,17	7 0 1	0	Y, AV	٠,٩٨	-	1,VE	1,51	Y, V0	1947	
Yor		in the						1 1 4	1940	
-Š		į A	T, TV	1,	4,19	7.0	Lul h	10,3	1900 1978 1984	
		ini								
70	M	in	:	- F. F.	Al fi	1,71	* -	1,04	1977	
	الم المن المال	الاردن	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	استراكي	- S	و من المن المن المن المن المن المن المن ا	ممر	F	الدوا	The state of the s

الامبراطورية البريطانية من حيت الاستيراد منها اليابان فأميركا ثم المسانيا فبعض الدول الأوريية كلجيكا وإيطاليا ، ومن وبلاد الكتلة الاسترليقة لوصلت نسبتها إلى أقل من فصف الورادات قليلا وإلى أكثر من نصف الصادرات، ويلي أكثر البلاد تعاملا مع المراق سواه في الاستيراد أو في التصدير ، فإذا أضيف إلى تجارتها تجارة مستعمراتها وبلاد الدمنيون ويتضح من المخطوط اليانية رقم ٢ و ٣ عن تجارة العراق الخارجية السنولت ١٩٢٥ و١٩٢٩ آن المملك المتحدة حيث التصدير البهار يطانا فالولا وات المتحدة ، فالبادد العربية .



(خط بياني رقم ٢ و ٣)

### تصيب البلاد العربية من المحارة:

يتبين من مراجعة النسب المتوية الصادرات والواردات ومن الخطوط البيانية الشجارة الخارجية أن نصب البلاد العربية من النجارة العراقية ضئيل إذا قيس بغيرها من البلدان . ومصلحة البلاد العربية أن تزداد علاقاتها النجارية وأن يسهل بعضها لبعض وسائل الشادل النجاري فتكون التسهيلات الممنوحة في حملا للحراق وللعراق في مصر كالتسهيلات المنوحة في المعاملات بين مصر والسودان .

والواقع أن في ذاك بعض الصعوبات، وذلك لأن البلاد العربية لم تتطور من الناحية الاقتصادية تطورا من شأنه أن يسد حاجبا وحاجة شقيقاتها. وهي حيعا حسميعا سستنمد على البلاد الاجنبية في مدها بالمصنوعات على اختلاف أنواع أنواعها سوإن كان ذاك في حدود متفاوتة سالا أنه تبق مع ذلك أنواع من المنتجات في الامكان النوسع في الانجار بهاين الاقطار العربية. أضف إلى ذلك هذا الانجاء العربي الجديد نحو التوسع في الصناعة. فصر إذا وسعت مشروعاتها السناعية كالسكر والمنسوجات القطنية الجيدة واهتمت باستخراج الحديد وصنعه مثلا، ووجهت سوريا ولبنان عنايتهما للنسوجات الحربية وزراعة الفواكة وصناعتها، ووجه العراق اهتمامه نحو المنسوجات الصوفية ونحو تحسين الحبوب والقور، وهكذا كل بلد يتجه إلى شيء من التخصص ونحو تحسين الحبوب والقور، وهكذا كل بلد يتجه إلى شيء من التخصص فيا يستطيع أن يصنعه أو يزرعه بحيث بكون قليل التكليف لازدادت العلاقات درجة كورة.

ومع ذلك فان هذه البلاد تسطيع فى ظروفها الحاضرة حتى قبل أن تتجه نحو الانجاه المفترح أن تزيد فى مبادلاتها النجارية. وقد أثبتت سنوات الحرب ذلك . فارتفع الميزان التجارى بين العراق من جهة وسوريا وفلسطين وشرق الأردن ومصر والجزيرة العربية من جهة أخرى فى ناحيتى الاستيراد والتصدير إلى اضعاف ما كان قبل الحرب كما يظهر ذلك من ملاحظة النسب المثوية للتجارة. فبينها كانت نسبة الصادرات العراقية إلى البلاد العربية ـ مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والجزيرة العربية ـ منذ سنة ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ حوالى ١٩٥٤ / إذا بها تصبح ١٩٠٠ / منذ ١٩٤٠ – ١٩٤٣ وإز دادت نسبة الاستيراد منها وإن كانت بنسبة أقل فقد كانت ١٦٠١ / فاصبحت ١٨٥٠ / . وفى ذلك دليل على أمكان زيادة التبادل التجارى بين البلاد العربية حتى بالنسبة للمنتوجات والحاصلات الموجودة فعلا . فلو استطاعت السياسة الاقتصادية والمالية لهذه البلاد وان تستمر في هذا الاتجاه لكان في ذلك خير ثمرة لتكوين جامعة الدول العربية .

والذى يزيد التجارة إمكانا فى النغلل السهولة التامة فى تصفية الميزان التجارى . فصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن يقوم نظامها النقدى على أساس الصرف بالجنهات الانكليزية . وإذن فليس بينها عقبات سعر الصرف وغيرها . والنظام النقدى لمعظم بلاد الجزيرة العربية حددا اليمن والمملكة السعودية حدهوالنظام النقدى الهندى وهو بدورهمؤسس على الجنيه الانكليزى . تبق المملكة العربية السعودية واليمن و تقوم عملتهما على أساس الفضة و وسوريا ولبنان و تقوم عملتهما على أساس الفضة و وسوريا أن تتوحد جميع هذه الانظمة النقدية بنظام واحد إلا أن هذا الاختلاف بينها لن يكون له تأثير كبير فى عرقلة التجارة . وما دامت البلاد العربية منفصلة لن يكون له تأثير كبير فى عرقلة التجارة . وما دامت البلاد العربية منفصلة تناجر مع بلاد تختلف عنها فى الاساس النقدى ، فهى أولى أن تقوم بين بلاد يربط بينها كثير من الروابط ويختلف فيها أساس العملة .

وما دمنا فى هذا الصدد فلا بد من توجيه النظر إلى ضرورة تحسين طرق المواصلات وتقليل نفقاتها لتقل ــ بالتالى ــ قيمة البضائع المنقولة ، ولا بد من أعادة القول فى ضرورة تخفيف الحواجز الجركية ، وانشاء المشروعات

الصناعية الضخمة برؤوس أموال من كل البلاد العربية ليكون لكل بـلد مصلحة مباشرة في نجاح تلك المشروعات . ومن ثم في تقوية الاقتصادالعربي .

# المبحث الثاني المبزال القارى والميزاله الحسابي

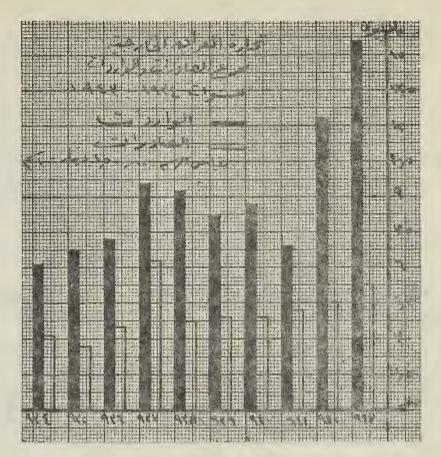
### الميزال التجارى

يتضح من الخط البيانى رقم عص ٣٧٠ لمجموع الصادرات والواردات من سنة ١٩٣٤ — ١٩٤٣ ومن جدول الصادرات والواردات فى المبحث السابق درجة الاختلال فى ميزان العراق التجارى . فالواردات فيه دائما حوالى ضعف الصادرات . ولم يتغير هذا الميزان قط منذ تمكونت دولة العراق الحديثة .

وهو اختلال عام بالنسبة لمعظم الدول التي تربطها بالعراق علاقات تجارية وقد أثبتنا خطين بيانين لسنتين – ١٩٣٥ / ١٩٣٩ و ١٩٣٩ – كثال لتجارة التصدير والاستيراد – وهي تصلح مثالا لغيرهامن السنين مع تغيرات طفيفة لاتصل إلى الجوهر – ويتضح منها أن ميزاننا التجاري مع الدول المهمة من الناحية النجارية جميعا في غير صالحنا ، عما اضطرت معه البلاد إلى تصدير مقادير ضخمة من النقود والسبائك الذهبية لتسوية الديون الخارجية وكميات كيرة من النقود الهندية – حين كانت عملة البلاد \_ سداداً للديون (1).

ولا شك فى خطورة نتائج هذا الاختلال، ويعالج بتقليل الاستبراد والاستعاضة عنه بالمنتجات الوطنية، وبنقل التجارة من بلد لايستورد من العراق إلا قليلا كجزائر اندونسيا ورومانيا والسويد إلى بلاد يكثر التصدير

 <sup>(</sup>١) أنظر تتزير البعثة المالية - يأتغ وفرنن - التي انتديها وزير المستدرات البريطائية سنة ١٩٣٥ صنعة ٣١ فقرة ٤٩ .



( خط بیائی رقم ٤ )

اليها مع اشتراط الزيادة فيه مقابل الزيادة المنتظرة في أرقام الاستيراد . ولا يصبح الاعتماد على العناصر التي تدخل في الميزان الحسابي والتي تعدل الاختمال في الميزان التجاري بعض التعديل لأرب بعضها عرضة للنقص كتجارة الترانسيت و نفقات القوات البريطانية .

### الميزان الحسالي:

وأهم عناصر هذا الميزان ـ عدا عناصر الميزان التجارى تجارة الترانسيت وحصة الحكومة من شركات النفط ، ونفقات الجيوش البريطانية . وهى فى مخموعها تعدل النقص الهائل فى تجارة الصادرات وتجعل كفتى الميزان الحسابى فى شبه تعادل ، وتعتبر عثابة صادرات غير منظورة (١٠٠٠ .

ا - تجامة الترانسيت (٢): وقد ذكرنا أرقامها في جـــدول التجارة الخارجية في المبحث الأول. ويلاحظ منه تطورها وأنها تساوى بالتقريب تجارة الصادرات تنقص قليلا أو تزيدة فيلا عداسني ١٩٣٦ و١٩٣٧ حيث تخلفت

(١) وايس العرافيين وؤوس أموال الذكر نستشرة أي الخارج . أما خركة السياحة من وإلى العراق فلا نستطيع أن تجزم من الاحصائيات التي بين آيدينا أهي مورد البلاد أو اشاق في خارجها فلناخذ مثلا السنوان الثلاث قبل الحرب في احضاء الفادنين والمسافرين .

	-	انادرور		,	il.	ā - li	
موع	الجي	الإجانب	المراقيون	الجموح	الإجانب	العراقيون	
044	11.50	****	IVETT	04044	44144	178-4	1977
		*1971					197A 1979

والنرق كبير في الارقام بين الهراتيين والإجاب. ولو اهتبرنا الظاهر لفلنا أن الساحة ورد منهم . والكنا إذا حللنا حال الهراتيين المسافرين والأجاب القاوميين لكنا أقرب إلى السواب إذا قرراة أن تقوع ما يتنقسه المراتيون المسافرون أكثر حما يتفقه الأجاب الفادمون ، أو على عبر المرون بقدر ما يتنقون . فليس بين المراتيين من بشاطي علا في الحارج يغل عليه ربحاً ، بل يسافرون إما الراحة أو الدواسسة ، وفركلا الحالين يتفقون ، أما الأجاب فكتبرون منهم بالون وهم فقراء ايتكسبوا في البلد من أعلى يدوية أو من تجارة . و بعض هؤلاء موظنون أو أصعاب من كالأطباء ، وقدم كبير آخر يمر بالمراق في طريقة إلى غيره من البلاد ولا يمكن في البلد إلا رينها يتهيأ له السفر منها ، وقدم الحر كالا برابين والهنودء بأقر إيارة الأماكن المقدسة ، والكدة منهم فقيرة لا تحمل معها إلا الفليسل من المال وقد بلغ عدد دؤلاء في السنوات المذكورة على التوالي ١٩٣٨٢ إلا القليسل من المال وقد بلغ عدد دؤلاء في السنوات المذكورة على التوالي ١٩٣٩٢ وله وهره جداول رقم ١٩٣٠ ورقمة

(٢) راخيع الارقام والنسب المثوية التي تأتي منها أو تذهب اليها تجارة الترانسيت في المجمودة الاحصائية لسنة ١٣٤٠ م ١٣٣٠ جدول ١٨٧ ولسنة ١٩٤٢ جدول ١٧٨ عمر

أرقامها عن أرقامالتصدير . وفي سنوات ١٩٤١-١٩٤٣ زادت، تقدار الضعف وأكثر ، ومن خير العراق لوصرفت العناية لإبقاء هذه التجارة مزدهرة .

٢- شرقات النفط (١): ونظراً لأن استخراج النفط من البلاد معطى بالامتياز لشركات أجنبية تتقاضى الحكومة منها نسباً معينة لذلك لاتدخل صادرات النفط فى جدول الصادرات وإنما يستعاض عنها بحصة الحكومة وتدخل فى الميزان الحسابى .

والواقع أن إيردات النفط مورد من أهم الموارد الثابتة القابلةللزيادة (٢٠). وزيادة على ماتدفعه هذه الشركات للحكومة فانها تتفق فى العراق مبالغ كبيرة سواء على الحفر أو الإصلاح أو مد الانابيب أو رواتب الموظفين (٣).

وتثبت فيما يلى جدولا لمـا دفعته الشركات الثلاث للحـكومة سنوياً (بالدنانير) (٤٠):

<sup>(</sup>١) منبح امتياز استخراج النفط لئلات شركات : شركة نفط خانةين وشركة النفط الغراقية وشركة بي . او . دى . ( B. O. D. ) .

<sup>(</sup>٢) ويرى كشيرون من درسوا اتناقيات امتياز النفط أن فيها تساهلا كبيراً في شروطه. يستنجون ذلك من الارباح الطائلة التي توزعها الشركات على مساهميها ، ويقولون انه كان من المكن أن يعطى النفط دخلا لعراق يعادل ضعف المبلغ الذي ياخذه الآن هلي الأقل. وفي عقود الامتياز تدفع الشركات للعكومة على أساس الذهب على مقدار النفط المستخرج .

 <sup>(</sup>٣) وتد بلخ هدد الموظفين العراقيين في هذه الدركات في سنة ١٩٣٨ مثلا ١٩٣٨ من أصل ٧٠٤٠.
 أصل ٧٠٤٤ . أحصائيات سنة ١٩٣٩ من ١٣٠٠ .

<sup>(</sup>٤) راجع عن السنوات ١٩٣٧ - ١٩٣٧ المجموعة الاحصائية السنوية ـ وزارة المائية ـ من ٤٧ وعن السنوية ـ مديرية المائية ـ من ٤٧ وعن السنوية ـ مديرية التجارة العابة ـ للسنوات ١٩٣٩ - ١٩٣٨ ض ٨٠ وعن السنوات ١٩٣٩ - ٣٠/١٩٣٠ في المائية المائية المائية المحموعة الاحصائية السنوية المائية الدائرة الرئيسية المحماء ـ وزارة الانتصاد ـ للمنتقاد ١٩٤٨ من ٨٠ وعن السنوات ١٩٤١ - ١٩٤١ قاس المجاوعة لسنة ١٩٤١ من ٨٠ وعن السنوات ١٩٤١ - ١٩٤١ قاس المجاوعة لسنة ١٩٤١ من ٨٠ وعن سنة ١٩٤١ - ١٩٤١

الجعوع	حصة الحُكومة من شركة نفط خانقين والثمو يعنات عن العنر أنب المعناة	ابرادات الحكومة	السنية
۷۸۷۰	VAV•	***	7A - 1977
17770	1440		19 - 1971
۱۳۸۷۰	1446		4 1979
4×1344	1840-	11970 ·	TT - 1971
000.Y.	r.770	075790	rr - 1977
۰۸۸۱۷۰	٤٧٧٤٥	073.30	TE - 1977
1-1-4-8	* * * * *	1+1+4+8	TO - 1978
149814	. ۲۹۷۲+۲	0414-1	77 19ro
TETENT	454015	099971	WV - 1987
1-75045	777707	Vr.Vr1	TX - 19TY
Y+7-170	A48+A	1944504	49 - 194A
ATTVA:Y	VY0 £ .	Y-18-XA-	٤٠ - ١٩٣٩
170171	Y0 £ V Y	1040410	21-198.
1011197	FYAVA	18444	£7 - 19£1

" - نفقات الجبوش البريطانية : وإن كانت تنقصنا عنها الإحصائيات الإأنها ـ لا شك ـ كبيرة ومهمة في مقاديرها ، فقد كان عدد الجنود كبيراً قبل دخول العراق عصبة الامم ولما دخلها سحبت بريطانيا جيوشها وشرعت بهناء المطارين الكبيرين الذي رخصت بهما المعاهدة وقد استغرق انشاؤهما زمناً طويلا وأنفقت عليهما مبالغ طائلة ثم جاءت الحرب الاخيرة وكثرت الجنود من جديد في البلاد وازداد انفاقهم .

ظروف الحرب وتأثيرها على النجارة: كان من أثر قيام الحرب أن تأثرت تجارة العراق الدولية تأثراً جوهريا فضاق مجالها وانقطعت العلاقات مع كثير من المائك، فبينها زالت أسماء دول دول القارة الاوربية من جدول الصادرات والواردات منذ عام ١٩٤٠ إذ ارتفعت نسبة الاستيرادمن الهند ارتفاعا كاسحا فأخذت مكان الصادرات اليابانية والبريطانية، وتضخمت صادرات أمريكا إلينا، وبرزت الآخيرة والبلاد العربية في جدول الصادرات بروزاً ظاهراً، ونمت العلاقات مع تركيا نموا ملحوظاً وضمرت التجارة مع المملكة المتحدة ضموراً كبيراً سواء في الصادرات أو الواردات، وهكذا انحصرت معظم التجارة الخارجية مع كتلتي الاسترليني والدولار. والملاحظ فيها أن أسعار الواردات بلغت ثلاثة أمثال أسعار الوادرات في سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣.

والظاهر أن هذا الاتجاه سيبق أمداً طويلا – باستثناء احتمال زيادة أرقام الصادرات والواردات مع المملكة المتحدة ونقص صادرات الهند – فقد دمرت اقتصاديات البلاد المقهورة وضعف إنتاج البلاد الأوربية الآخرى وستحتاج إلى كثير من الوقت لإعادة البناء والإنشاء لتكنى نفسها أولا ثم لتصدر بعد ذلك ، وسيحول دون إعادة العلاقات معها ، كاكانت من قبل ، اعتباد التجار العراقيين على التعامل مع غيرها ، وازدياد الإنتاج المحلى من ناحية أخرى الذي سيفني البلاد عن كثير مماكانت تستورده . يضاف إلى ناحية أخرى الذي سيفني البلاد عن كثير مماكانت تستورده . يضاف إلى خلك عامل التكنل الملحوظ بين البلاد العربية واحتمال حلول الإنتاج العربي على الإنتاج العربي

ونلاحظ بعد ذلك أنه كان من المنتظر ، وصادرات العراق قبل الحرب حاجات عالمية أساسية ، أن تزداد قيمتها إلى ضعف ماكانت عليه قبل الحرب لارتفاع أسعارها وكثرة الحاجة إليها وقلة إنتاجها لانصراف العالم إلى الحرب. ولكن نسبة ازدياد قيمة الصادرات كانت قليلة و نرى أن الجداول لاتمثل حقيقة التصدير ، لائها تمثل التصدير بالطرق العادية دون النقل بالوسائل العسكرية — وليس لدينا ما يدل على مقدار ما خرج من البلاد مهذه الوسيلة

يضاف إلى ذلك التهريب الذي كثر بسبب ارتفاع الاسعار في البلاد المجاورة وحاجتها الملحة إلى مختلف أنواع الحبوب والحيوانات .

ولا نشك فى أن الميزان النجارى سيلحقه بعد الحرب التغير ، فتقل الواردات كثيراً كما تدل على ذلك الاتجاهات الجديدة التى تغمر العراق من تحسين وسائل الإنتاج الزراعى وإدخال زراعات جديدة وتحسين أنواع المنتجات الموجودة . ومن الإقبال على الميدان الصناعي فى كثير بما يحتاجه البلد ويكثر السنهلاكه ، كما أنه من المرجح أن تحتفظ الصادرات العراقية بالاسواق التي اكتسبتها خلال الحرب ، وهكذا يقل الاختلال الشديد فى الميزان التجارى بزيادة الصادرات من جهة والحد من الاستيراد من جهة أخرى .

### التعامل مع كثلة الاسترليني:

لاشك أن دخول العراق ضمن نطاق المكتلة الاسترليفية بقبوله العملة البريطانية أساساً لنقده قد عاد عليه بالفائدة الواضحة ، ذلك أن التبادل التجارى بين دول هذه المكتلة يسهله وحدة العملة ، وبالتالى انتفاء القيود والتعقيدات التي تنشأ بين دول يختلف نظام نقدها ويتغير فيها سعر الصرف . وإذا لاحظا اتجاهات التجارة العراقية في عهد السلم وعهد الحرب ، رأينا ما عاد به هذا النظام على العراق من منفعة ، ذلك أن تجارة التصدير العراقية بذهب أكثر من نصفها إلى المنطقة الاسترليفية ، فقد بلغت نسبة المصدر الها من بحموع الصادرات في السنوات ١٩٣٧ و١٩٣٩ و١٩٣٩ على التعاقب حوالي ١٥٠/ و١٩٣٠ و١٩٣٩ على التعاقب حوالي ١٥٠/ و ١٩٣٩ و١٩٣٩ على التعاقب حوالي ١٥٠ و ١٩٣٩ و ١٩٣٩ و ١٩٣٨ و ١٩٣٨

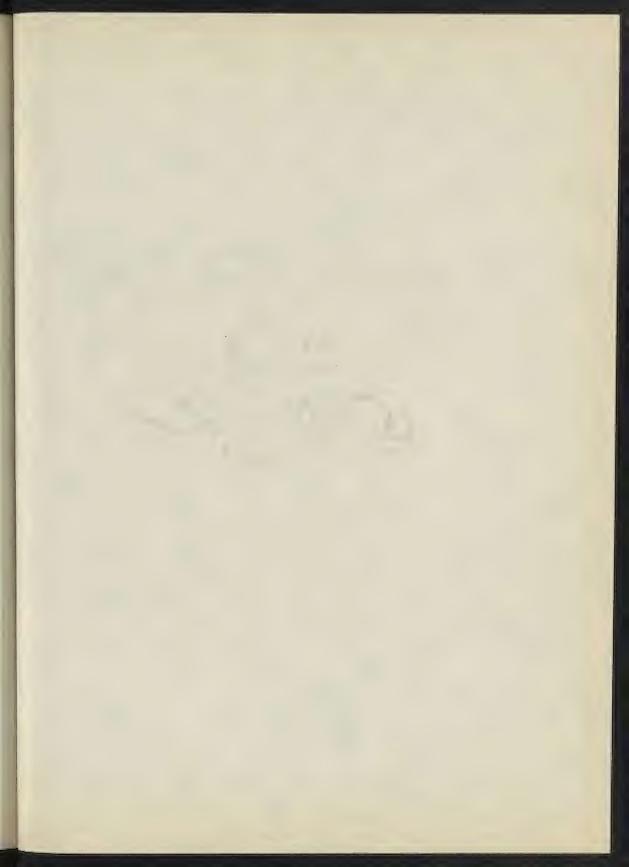
الأسترليفية في السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤١ و ١٩٤١ و ١٩٤٥ على التوالى حوالى ١٥٤٠ و ٢٥٠ المواق المستراد بريطانيا من العراق انخفضت من معدلها حوالى ٣٠ / اللسنوات الست السابقة على الحرب إلى ٣٠ / سنة ١٩٤٣ بسبب صعوبات الشحن، ولسكن زيادة التصدير إلى سوريا وفلسطين حلت محل الاستيراد البريطاني . وتدل هذه الارقام بذاتها على أهمية السكتلة الاسترليفية بالنسبة للعراق ، مصدرة ومستوردة .

ولم تقف فائدة انضهام العراق إلى بلاد الكتلة الاسترلينية على ما مر، بل تعدتها إلى تسهيل التبادل التجارى مع غيرها من البلاد ، ذلك أن الجنبه الانكليزى كان عملة دولية تدفع به الديون ، ومن ثم فقعد استراحت سلطة العملة من وجوب اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على سعر العملة ، ولتكوين رصيد من الاوراق الاجنبية تدفع بواسطته الديون الخارجية .

ومع كل ذلك فنحن لا نقر أساس العملة بشكله الحاضر، وسنبين رأينا فيه فى الكتاب الثالث. إلا أننا نقرر أنه يحسن بالسياسة التجارية العراقية أن نتجه إلى الاسواق التي تجد فيها أكثر النسهيلات في طر فى الميزان التجارى كالبلاد العربية وبريطانيا والولايات المتحدة وأن تزيد معها الروابط والصلات وتحلها محل البلاد التي لا تستورد شيئاً من العراق كتشيكو سلوفاكيا ورومانيا والسويد.

<sup>(</sup>١) فاذا أشفنا اليها الصادرات إلى سورياً وهي منذ أن احتلها الحلفاء سنة ١٩٤١ واخلة ضمن الكتاة الأسترايدية ـ لبلغت نسبة الصادرات الى المنطقة ٤٠٪ و٤٠٪ و٣٠٪ السنوات ١٩٤١ ـ ١٩٤٣

الي الثالث المنوي



# الفي*ضيّت لُ الأول* تقدير النظام النقدى

مفر مرا

قوة النظام النقدى تتوقف على قبوله من الشعب فى الداخل، وعلى قدرته على تسوية الديون الدولية فى الخارج . فاذا عرضنا النظام العراقي عـلى هذا المبدأ وجدناه وقد انتابه الضعف من كاتا الناحيتين :

فأما من الناحية الداخلية فان اتجاه الشعب كان \_ و لا يزال \_ يفضل الأساس الذهبي في معاملاته اثبات قوة شراء الذهب نسييا ، ولطول عهد الشعب باستعال الذهب . فقد تداول الذهب مع العملة الحندية . ثم أن النظام الحندي نفسه \_ وكان أساسه الأوراق الأجنبية الذهبية \_ أشاع في نفوس المتعاملين كثيراً من عوامل الطمأنينة .

ولماكان نظام النقد الورقى يتخلف فيه الشرط الجوهرى فى نظر الناس وأنه فوق ذلك نظام معقد بالنسبة للفهم العام، وليس وراءه شيئا ملموسا يستند إليه، لذلك أحاط قبوله بعض التذمر من جراء الشك في سلامة النظام. أما من الناحية الحارجية فإن التبادل الدولى يقوم على الذهب أو الأوراق الاجنبية لتصحيح الاختلال فى ميزان التجارة أوفى ميزان المدفوعات. وكلا الأمرين خلا منهما النظام العراقي، أضف إلى ذلك أنه ليس بيد اللجنة أوراقا مالية أجنبية غيرالسندات الإنكليزية، وأن تصفية الديون الدولية يتم بواسطة مالية أجنبية غيرالسندات الإنكليزية، وأن تصفية الديون الدولية يتم بواسطة لندن، مما لاشك يثير دهشة واستغرابا لدى الكثيرين من أصحاب المصالح التجارية لأنهم لا يستطيعون تصفية حساباتهم مدائنين أو مدينين مع أمريكا المجارية لا مباشرة دون وساطة سوق ثبائة.

والواقع أن القبول الداخلي للعملة مسألة نفسية في كثير من جوانبها والشعب العراقي ينظر إلى كل مسألة من ناحيتها السياسية أولا، فما لم تطمئن نفسه إلى الاستقرار السياسي فأنه سيبتي حندراً يلتي كل شيء بنظرة الشبك وعدم الثقية.

ولا شك أن العملة من الناحية الخارجية أدت خدمات كبيرة للتجارة العراقية ورفعت عن كاهل الدولة واجب تدارك ما يحتاجه ميزان حساباتها المدن \_ غالبا \_ من وسائل تسوية هذه الديون الدولية .

غير أن المدة النيمرت بهذا النظام كانت قصيرة بحيث لم تكن كافية لتبدد كل الشكوك، وإن استطاعت أن تقضى على بعضها . ولو أنها امتدت زمناً آخر لاستطاعت ـ في غالب الظن ـ أن تنغلب على كل هاتيك الريب .

ولكن الحرب مع الأسف كانت عاملا أحيا الشكوك القديمة وزاد في لجاجة الناس حولها . ذلك أن قوة العملة العراقية الشرائية انخفضت كثيراً نتيجة التضخم الذي حدث ، وعاود النفوس اضطرابها لما ساورها من الشك في ثبات النقد ، وزادها الحديث عن مؤتمو برتن وودز وقراره عن تنظيم النقد العالمي على أساس الذهب به بشكل جديد به إيماناً بصحة رأيها الأول فيما يتعلق بالذهب ، وأنه أضمن الوسائل في تعيين القيم والتسعير ، وأكثرها ثباتاً من حيث قوة الشراء ، وأقلها تبدلا من حيث الصرف لأنه لن يزيد عن حدى دخول أو خروج الذهب .

### فوائد النظام النقدى الحالى وعبوبر

إذا تركنا فكرة والقبول و وبحثنا النظام نفسه ، لظهرت فيه مزايا أفادت العراق ، وعيوباً عادت عليه بالضرر، وهو بجملته يشتمل على محسنات ومساوى النظم النقدية المستندة على نظام الصرف بالجنهات الانكليزية . وإذا ذكرنا فوائده للعراق ـ ولباقى أقطار الكتلة الاسترلينية ـ فلا ننسى ما أعطاه هذا

النظام لانكلترا من فوائد . فقد ضمن لبريطانيا عدم انقاص الذهب الموجود ببنك انكلترا ،كما أدى إلى زيادة رؤوس الأموال الموجودة في سوق لندن ، لأن البنوك التي تعمل في العراق \_ وبقية دول المكتلة الأسترلينية كمصر \_ استمرت على اســـتغلال أموالها هناك ، كما أنه أدى خدمة جلى لبريطانيا في الحربين العالميتين الأولى والأخبرة ، إذ تمكنت من دفع نفقات الجيوش والمؤن على أساس التعادل بين الجنيه الانكليزي وتلك العملات . ولو لم يكن السعر متعادلا لاضطرت بريطانيا إلى الإنفاق بنطاق أوسع (١) . كما ظهرت فائدته أثناء الحرب الأخيرة حيث تم الإتفاق بين أعضاء هـذه الكتلة على أن تتنازل عما لدمها من أرصدة أجنبية لبريطانيا وأن تكتني هي بما تخصصه لها بريطانيا لحاجاتها الضرورية جدا . ثم ما أفادته أيضاً من شرائها من تلك الكتلة دون إثارة صعوبة الحصول على النقد الأجنبي من قبل بريطانيا يحيث بلغت الأرصدة الاسترلينية لتلك الدول. . . ٣٠ مليون جنيه وكانت قبل الحرب ٣١٦مليون جنيه(٣) . وفوق.هذا وذاك فقد عاد هذا النظام على بريطانيا بفائدة أخرى هي القيود على الصرف والتحويلات الخارجية التي اتبعتها دول الكتلة الأسترلينية بما حبس فها الأرصدة الأجنبية فانتفعت مها بريطانها ، وجمدت حساباتها المدينة لبعض الدول كامز يكااللاتينية وأسبانيا والبرتغال بالأسترليني (٣).

هذا بعض ما عاد به نظام الصرف بالاسترليني من فوائد على أنكلترا ، فاذا عاد ببعض الفوائد على البـلاد التي تنتظم في سلـكه فهي مغائم جرت وراءها مغارم.

<sup>(</sup>١) الاستاذ الرفاعي بك . الاقتصاد السياسي ج١ ص ٦٦٧ .

P. Barcau, The Banker, March 1945, Sterling Area, Its Use and (v) Abuse, P 133 - 124.

P. Einzig, Currency After The War.P. 35. (r)

## فوائد النظام ومزاياه:

### ١ - ثيات مر الصرف ومهول الاتجار:

موازنة سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملات الاجنبية مهمة صعبة توثر على ميزان التجارة أشد تأثير . خصوصاً في وقت اضطرب فيه أمر الذهب فتركز في مناطق معينة بما ترتب عليه أن تخرج الدول تباءاً عن قاعدة الذهب وتحيط نفسها بسياج من الحملة السكركية ، حاذاها سباق آخر بين الدول في التلاعب بأسعار العملة يخفضونها ابتغاء الحصول على الاسواق التجارية فتقابلها الدول الاخرى بإجراءات مثلها لتعيق تحقيق الآثار المطلوبة ، ونتجعن ذلك أن انقسم العالم إلى مناطق فيها تميز وتفضيل ، ومنها منطقة الاسترليني ، وأن اتجهت انكلترا وجهة أخرى ، زيادة على وجهة التفضيل الامبراطورى وأن اتجهت انكلترا وجهة أخرى ، زيادة على وجهة التفضيل الامبراطورى الصرف ( م Imperial Preference ) الترض منه الصرف ( م Exchange Equalisation Account مه العرف منه أمور التجارة لبريطانيا ، ولبقية الدول من أعضاء كتلة الاسترليني بطريق غير مباشر . كما أنه أفاد بريطانيا في تثبيت سعر الفائدة (۱) .

وهكذا استفاد العراق فائدتين حين انخرط في سلك هذا النظام. أو لاهما ثبات سعر الصرف بين الدينار وعملات كنلة الاسترليني من جهة، وبينه وبين بقية العملات العالمية ننيجة لئبات سعر الصرف بين الجنيه الانكليزي وتلك العملات من جهة أخرى، فبدلا من أن يتخذ هو الاجرامات الحاصة لغرض تثبيت هذا السعر قامت جا أنكلترا. ومن المشكوك فيه فدرته على ذلك ــ لو أراد الاقدام عليه ــ لعجزه عن تخصيص المبلغ الكافي للقيام بهذه المهمة.

للرسي السابق من A المرسي السابق من Carrency Alter The War (1)

يضاف إلى ذلك أن صلة الدينار بالجنيه الإنكليزى أدت إلى ثبات سعر الصرف بينهما في السنوات التي يكون فيها الميزان التجاري فيصالح انكلترا (١٠) وهو حال مستمر .

وثانيتهما : سهولة الانجار مع كنلة الإسترليني في وقت اشتدت فيه قيود التجارة بالحرب الجمركية التي لجأت إليها الدول على أثر الازمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩ .

والواقع أن ربط الدينار بالجنيه أفاد العراق من من الناحية التجارية فائدة واشحة ، ذلك أن المملكة المتحدة وبلاد البكتلة الاسترلينية هي أكثر البلاد تعاملا مع العراق سواء من حيث الاستراد أو التصدير ، وهكذا سهلت تصفية الديون في لندن ، وسهل على التاجر العراقي أن يتقاضى دينه بعملته ، وأرز يدفع دينه بعملته من دون تعقيدات يثيرها اختلاف المملات ومداخلات البنوك .

### ٢ - مزيد اختيار نوع الاجتياطي :

وفوق ذلك فقد استفاد العراق منذ أول تأسيس عملته فائدة كبيرة من ناحية أخرى ، فقد قر قراره على إصدار عملة وطنية فى وقت كانت تعصف العواصف بالعملات ، ويشتد الإرهاق على الحكومات لمحاولة تثبيت العملة . وقد خرجت كثير من الدول عن قاعدة الذهب عدا أمريكا والاتحاد اللاتيني وبدت آثار الازمة الاقتصادية على أشدها فكان على العراق إذن أن يحتاط كل الحيطة فى أساس العملة ورصيدها لتكون قوية تستطيع أن تقف فى وسط ذلك الإعصار الهائل ، بأن يعتمد على الذهب وهو العملة الدولية الوحيدة . غلى أنه لم يكن بالإمكان مادياً تحقيق ذلك الانه كثير التكليف ، لافى أول على أنه لم يكن بالإمكان مادياً تحقيق ذلك الانه كثير التكليف ، لافى أول إنساء العملة فقط وإنسا باستمرار ، لان الازمة العالمية أثرت على العراق

 <sup>(</sup>١) الأستاذ الرفاعي بك ـ تأثير الأزمان الندية الانكيزية في النظام التقدي المصري
 بكة التأثيران والاقتصاد السنة الأولى المدد الجامس من ٧٨٧ .

تأثيراً سيئاً فكسدت سوق الحبوب على أنواعها وحاقت بالمزارعين المسآسى والآلام. وفوق ذلك فلم يكن لدى الحكومة رصيد من الذهب قليسل أو كثير ، تستخدمه في هذا الغرض . ولم يكن بالإمكان الحصول على الذهب مقابل الروبيات التي كانت في التداول لأن الهند خرجت عن قاعدة الأوراق الاجنبية الذهبية ، وتركت المكانرا قاعدة السبائك الذهبية . صحيح إنه كان لدى الاهلين كيات كبيرة من الذهب ولكن كيف الحصول عليها ؟ يضاف إلى ذلك أن كثيراً مماكان في العراق من ذهب تسرب منه (١).

واذا فكان لدى الحكومة خيار بين أمرين: أن تبق العملة الهندية في التداول رغم مافي ذلك من خسارات ـ سبق ذكرها ـ حى تنغير الظروف، أو أن تصدر عملتها وتجعل الرصيد جنهات انكليزية وهو الأمر الذي حدث وأعطى العملة العراقية التقة التي يتمتع بها الجنيه الإنكليزي، والذي أفادت منه البلاد التسهيلات الصرافية والتجارية فلم تعد الحاجة ملحة لتكوين رصيد من الذهب أو من الأوراق الاجنبية لتدفع بواسطتها الديون الخارجية وأصبحت تصفية الديون تحت ظل هذا النظام سهلة بسيطة بتحويل الدين على لندن وهناك تصفي المسألة دون عناء (٢).

### ٣- أرباح اللجنة :

تستعمل لجنة العملة الاحتياطي في شراء سندات مضمونة تغل ربحاً تأخذ

(١) راجع النصل الماج من الكتاب الثاني .

<sup>(</sup>۲) على أن هذه الفائدة ذات وجهين ، مر أحدهما أما الثانى فند ظهر خلال الحرب مافيه من نقص ، وذلك حينم بكول الميزان الحسابي في صالح العراق ، فائه مع نظامه الحاضر لا يستطيع أن بكول رصيداً من الأوراق الأجنبية أو من الذهب المدفوع لقاء الدين ابستحمله عند المالحية في مشرياته من البلاد الاجنبية ولا يد له من التقيد بالحصة التي تخصصها بريطانيا ما سمى بالدملات السعية ( Scarce Money ) ونو أحكن الاحتفاظ بنلك الأوراق - ولا يكول ذلك و نظام اللجنة هو اللتيم وإنما ينطلب الاحرب عناصة وإن مركزى - لاستفادالمراق أمريكا في صالحه غالباً ،

الحكومة جزءاً منه كمورد لإبرادات العراق العامة ويضاف الباقي إلى احتياطي العملة ، وكان المفروض أن تغير حصة الحكومة من سنة لأخرى فتزداد كلما ازدادت الارباح ولكن سياسة اللجنة في تنمية الاحتياطي من أرباح السندات جعل هذه الحصة ثابتة بمقدار مسموياً (١٠) . وهي في الواقع سياسة حكيمة لتقابل مها التطورات التي يمكن أن تحدث كانخفاض قيمسة السندات مثلا أو قيمة الفضة في مخازن اللجنة وفي التداول . وقد مر بناأن المقانون لا يضع طريقة لهذا الدفع وإنما ترك للجنة حرية تنظيم ذلك تبعاً للخطة التي تنتهجها في تمكوين الاحتياطي .

وكذلك فان ارتفاع أسمار السندات مورد آخر من موارد الربح. يتكون من فرق السعر بين شراء السندات وبيعها (٢).

## ٤ - النظامم يحول دون التضخم :

هذا التنظيم المحكم في الإصدار الذي اشترط أن يوضع مقدماً حبيه المكايزي عن كل دينار يصدر للتداول من شأنه أن يحول دون الإكثار من الإصدار في غير ماتفتضيه حاجة المعاملات ولا تستطيع الحكومة العراقية زيادة المتداول من العملة إلا بطريقة واحدة هي عقد قرض في لندن لإنفاقه في العراق. أما ماعدا ذلك فلا اللجنة ، ولا الحكومة ، بقادرة على ذلك مادام القانون قائماً مطبقاً (٣) . وهذه في الواقع مزية كبيرة في النظام تحول دون ميل الحكومات إلى الاسراف اعتماداً على إمكان زيادة الورق المطبوع ،

<sup>(</sup>١) وتتبعتني هذه النائدة ـ وقد تكون بطاق أضيق ـ او اكفنت الدولة في نظام النقد الاساسي الذهب ، ابنك سركرى النقد الاساسي الذهب ، ابنك سركرى وق هذا النظام تشرك الدولة في أرباح البنك فتتوفر فائدة الحزينة ، وتكون السلة ذات أساس رصين وفي ذلك مضاحة البلاد ، ذلك هو الاعتراض الذي يسوقه أنصار الذهب ، وهو اجتراض وجمة .

<sup>(</sup>٢) خاير جاد ج٢٠ س ٢٢٠ .

<sup>(</sup>٣) جابر جادج ٢ بس ٢٢٥ .

ولا شك أن هذه الصلابة والشدة فى الإصدار كانتا من العوامل التى سببت بعض الثقة بالعملة . على أن تجربة الحرب أثبتت أن التضخم الذى تعجز الحكومة ولجنة العملة عن إحدداته ، سهل الحدوث إذا اقتضت مصالح بريطانيا ذلك .

فالمجهود الحربي في الشرق استدعى نفقات طائلة ترتب عليها زيادة المتداول في العراق إلى حوالى تسعة أمثاله قبل الحرب. وهي زيادة أثقلت كاهــــل الشعب العراقي بما خلفته من آثار التضخم النقدى السيئة، وتلك ولا شك إحدى العيوب في النظام عانت منها مصر وفلسطين وغيرهما ماعاني العراق.

#### ٥ - مرونة الاحبرار :

تنظم الإصدار لايحتاج إلا إلى بيع السندات التي بيد اللجنة حينا براد سداد ديون استرلينية ، أو شراء سندات حين تستلم اللجنة جنيهات انكليزية لتصدر مقابلها دناتير للتداول في العراقي وليس في هذه العمايات إذا أريد الانكاش أو التوسع في النقد ، شيء من الصعوبة بل إنها تجعل الاصدار مرنا. غير أن هذا البيع والشراء يثير صعوبة بالنسبة للعراق ، ذلك أن السندات التي بيد اللجنة سندات طويلة الأجل ومتوسطته وأسعار هذه السندات عرضة للتغير ، كما أن الإقبال عليها أقل من الإقبال على بونات الخزينة البريطانية مثلا لانها قصيرة الأجل ، ومن ثم يسهل بيعها ولذلك فاذا اضطرت اللجنة إلى بيع بعض سنداتها فقد تكون حالتها في السوق ليست ما يشجع على البيع ، كأن يكون السعر منخفضاً ، وقد تخسر بها اللجنة إذا اضطرت البيع ، ولعل هذا يكون السعر منخفضاً ، وقد تخسر بها اللجنة إذا اضطرت البيع ، ولعل هذا يكون السعر منخفضاً ، فقد تصيرة الأجل وإن كانت قليلة الفائدة بالنسبة قسم من احتياطها بسندات قصيرة الأجل وإن كانت قليلة الفائدة بالنسبة قسم من احتياطها بسندات قصيرة الأجل عليها تغطية الطلبات بسرعة .

### ٢ - سرول الحصول على قروض من السكلترا:

لاشك أن الممولين الإنكليز أكثر اطمئناناً في الاكتتاب بسندات دولة تعتبر عملتهم أساس نقدها مما لوكان نظام النقد مستقلا ، خاصة إذا كانت البلد حديثة العهد ، محدودة الموارد . فلو أن النقدالعراق كان مستقلا \_ وحتى لوكان على أساس الذهب \_ فانه قد لايشيع الآمن في نفس الدائن الإنكليزي لاحتمال التلاعب أو غيره . كما أن ارتباط العملتين عامل يساعد على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في العراق ، والبلاد في أشد الحاجة إلى رؤوس الأموال الإعمارها .

ولماكان للجنيه الإنكليزى مكانته العالمية فان الممولين من غير الإنكليز يطمئنون إلى هذا النظام النقدى القائم أكثر عا لوكان على شكل آخر .

## عبوب النظام ونواقص:

## ا - خضوع العراق لتقليات النفذ البريطانية :

إن ارتباط الدينار بالجنيه الإنكابزي من شأنه أن يخضعه لكل التغيرات التي تلحق سعر الجنيه في الإرتفاع والإنخفاض. فقد يكور من مصلحة بريطانيا أن تخفض من قيمة عملتها تخفيضاً تقتضيه كثرة ديونها مثلا أو حالتها التجارية. وقد يكون الإنخفاض نتيجة عوامل اقتصادية لاتستطيع معها بريطانيا أن تحتفظ بقيمة عملتها، وقد يحدث العكس فترتفع قيمة الجنيه وعند ثذ فلا مفر من أن تشمل تلك التطورات العملة العراقية (۱).

والامثلة أمامناكثيرة ، فقد انخفض الجنيه الإنكليزى خلال سنتى ١٩١٩ و ١٩٣٠ فجر وراءه الجنيه المصرى بما أثر على قيمة القطن فخسرت مصر من جراثه كثيراً (٢) ، ولما أرادت انكلترا أن تعود إلى قاعدة الذهب سنة ١٩٧٥

<sup>(</sup>١) جَارِ جَاد : المرجير السابق من ٢٧٢ .

<sup>(</sup>۲) انظر بریشیانی : النظام انتمدی المصری ، مجلة النامون والاقتصاد سنة ، غدد ۴ ص ۱۷۱ وما بعدها .

ارتفع سعر الجنيه فارتفع سمر العمالات المرتبطة به مما أثر على تجارة الصادرات من تلك البلاد . وحدث العكس حين خرجت انكلترا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ فانخفضت قيمة عملتها وعملات السكتلة الاسترلينية (١) .

وقد تتحكم في العملة الإنكليزية حالات شاذة كذعر داخلي تسبيه سياسة حكومة اشتراكية مثلا يؤدى إلى خروج رؤوس الاموال من انكلترا حيث تجد مكانا للاستغلال أكثر أمنا(٢)، أو كحرب تتحمل فيها الحكومة البريطانية نفقات طائلة تترتب عليها ديون هائلة قد ترى معها أن المصلحة تقضى بتخفيض قيمة العملة لتخف أعباء الديون العامة \_ وهو الامر الذي يتوقع بعض الناس حدوثه حين تبدأ الحكومة البريطانية في تصفية شؤور الحرب \_ وهي ظروف ليس للعراق ولا لغيره من دول الكتلة الاسترلينية دخل فيها ولا مصلحة في نتائجها ، بل قد تختلف مصلحة الاعضاء بعضهم عن بعض فيكسب فريق على حساب الآخر .

ونفترض الآن حالة الثبات فى سعر الجنيه الإنكليزى. وهذا السعر إما أن يكون مصطنعا أو أن يكون حقيقيا وهو فى كلا الحالين يتلام مع الحالة الاقتصادية فى ريطانيا، وهى دولة صناعية . وليس من الضرورى أن يتلام مع مصلحة الدول المرتبطة بالجنيه . فار خلروف هذه الدول مختلفة ، فنها الزراعية الصرفة التى تعتمد فى تجارتها الخارجية على محصول أساسى كمصر ، أو على عدد من المحصولات كالعراق ، ومنها الزراعية الصناعية كاستراليا . ومن البديهى أن السعر الذى يحقق مصلحة الصناعة قدد لا يتفق مع مصلحة الزراعة . وينتج من ذلك ارتباط هذه الدول بالجنيه الإنكليزى وبسعره بحيث الزراعة . وينتج من ذلك ارتباط هذه الدول بالجنيه الإنكليزى وبسعره بحيث

<sup>(</sup>١) الأستاذ الرقاعي بك . الانتصاد السياسي ج ١ ص ٦٦٨ .

 <sup>(</sup>٣) ومثال ذلك خروج رؤوس الأموال من بريطانها على أثر ثولى وزارة العمل الحكم
 مئة ١٩٣٤ ليستشرها أصمامها في بلاد أخرى. فلما عاد المحافظون إلى الحك في أواخر الك السنة عادن الثلثة إلى الرأسهاليين فاستعادوا أموالهم . الاستاذ الرفاعي بك – تأثير الازسان النقدية الانكارية ، سابق الذكر ص ٧٧٩ هامش (١) .

لاتستطيع أن ترفع سعر عملتها بالنسبة له ولا أن تخفضه ــ ولو في حدود معينة ــ عما يحمل بعض هذه البلاد ــ ومنهـا العراق ـ في بعض الظروف خسارات مالية .

وإذن فاستفادة العراق من مال موازنة الصرف موجودة ولكم امحدودة. وبما أن الأمراطورية البريطانية وكتلة الاسترليني أكثر المناطق تعاملا مع العراق ، فإن ربط سعو الدينار بسعر الجنيه يحرم العراق من الربح الناتج من ارتفاع سعر الدينار في السنين التي يكون فها الميزان الحساني في صالح العراق لو أن سعر الدينار أمكن تغييره من وقت لآخر بما تقتضيه مصالح العراق فيكون أكثر أو أقل من سعر الجنيه الانجليزي . والنظام النقدي الحالي يحول دون تغيير السعر (۱).

ولو لم يكن الدينار مرتبطاً هـذا الارتباط الوثيق بالجنيه الانكليزى لارتفع كثيراً بالنسبة له خلال هذه الحرب التي جملت الميزان الحسابي في صالح العراق (٢).

## ٢ - النظام فيه انتقاص لفكرة السيادة :

النظام النقدى العراقي يشبه إلى حدكبير الانظمة المتبعة في مناطق حرمت السيادة القومية أو أن سيادتها هذه منتقصة كفلسطين والجزائر .

فنظام الإصدار ، ووجود لجنة العملة في بلد أجنبية ، وطريقة تـكوينها

<sup>(</sup>١) ولمبل في قرارات وتمر برش وودز مارؤن هذه المصلحة من أن الدولة تستطيع أن تغير سغر عملتها التخاصة أو ارتفاعة بنسبة ١٠ ٪ بعد اغتاا وهيئة رأس المال الدولي . أنظر مقال الدكتور حسين صبى عن ﴿ المشروعات النقدية الدولية وأثرها في النظام النقدي المصرى غلق مجلة الحقوق . السنة الثانية ، المدد الأول ص ١٣٨٨ .

 <sup>(</sup>٣) ألوقاعي بك ــ الاقتصاد السياسي ج ١ ص ١٦٧ ، ومثاله عن تأثير الأزمان النقدية الانكار يقالسا بق الذكر ص ١٨٧ و ٧٨٧ .

كل ذلك فيه اعتداء واضح على فكر ةالسيادة (١) ، وفيه الدلالة الكافية على أن العراق لا يتمتع باستقلال فى أموره المالية والنقدية . ألاينطوى النظام النقدى على امكان تضخيم العملة العراقية إلى أقصى الحدود دون أن يكون العراق فى حاجة إلى ذلك ؟ بل أن التخت الهائل فى العملة الذى حدث خلال الحرب العالمية الثانية انطوى على كثير من المساوى، وحمل الشعب مختلف الأضراد. فلو لا هذه التبعية فى أمر العملة لما حدث هذا الذى حدث ولو أن الحكومة اضطرتها الحاجة إلى احداث التضخم لعجزت عن ذلك أمام النظام الموجود، ولكن دولة أجنبية تستطيعه لمصلحتها هى فقط دون حرج .

فكل تضخم يحدث فى بريطانيا لابد أن ينتج عنه تضخم فى العراق . وهو تهديد مستمر تتعرض له المصالح الاقتصادية والمالية العراقية(٢) .

### ۳ – مساوی، الاستغیرل المشع

تستغل اللجنة احتياطها بسندات كلها طويلة الأجلومتو نسطته وهو استغلال يخالف كل قواعد الأصدار النقدية (٦). فهذه السندات معرضة دائماً لاحتمال الانخفاض في أسعارها وما ينزتب على ذلك من خسارة حاملها الفرق بين قيمة الشراء وقيمة البيع (١)، وهو الأمر الذي حدث فعلا. فقد كان للهبوط الذي حدث في قيمة السندات خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ أثره على الوضع المالي للجنيه بما حملها على بيع نسبة كبيرة من السندات غير معينة الاجل في شهرى يونية ويوليو ١٩٣٨ وشراء سندات قصيرة الأجل عوضاً عنها لانها أقل عرضة للهبوط. ومع هذا الاحتياط فان استمرار الهبوط جعل قيمة

<sup>(</sup>۱) الرفاهي بك ــ تأثير الازمان النقدية الانكليزية ص ۷۹۲ و ۸۶۰ والاقتصاد السياسي ج١ص ٦٦٦ •

<sup>(</sup>٢) الرحمان المابتان .

<sup>(</sup>٣) ﴿ وَمَنَ النَّهِ اعْدَالُمُمُ مِنَا أَنَّ الْأَصْدَارِ يُحَمِّلُونَكُونَ مَدْمُو تَأْبُلُورَ اقْتَصَدِقَالُأُجِلَ ﴾ . الانتصاد السياسي للاستاذ الرفاعي يك ج ٢ص ١٧٠ .

<sup>(</sup>٤) جابر جاد الرجع السابق من ٢٢٦ .

الأموال المستثمرة حسب سعر السوق في ٣١ مارس ١٩٣٩ أقل من سعر الشراء بمقدار ٢٢٧٩٣٠ جنها انكليزيا قيدت خسارة في حساب الأرباح والحنسائر (١). ومع ذلك فإن اللجنة استمرت على هذه السياسة الحاطئة في استغلال أموالها بسندات طويلة الأجل دون أن تعتبر بالحسارة التي تحملتها . يضاف إلى ذلك أن قيمة هذه السندات تتوقف على الاعتبار المالى للدولة أو للميئة التي تصدرها \_ بصرف النظر عن وجود الذهب أو عدم وجوده \_ وعلى ما تمنحه مر لم امتيازات . فكلما قوى الاعتبار المالى كاما ارتفعت قيمة السندات ، حتى لو كانت الفائدة منخفضة . وقد يزعزع هذه الثقة حادث داخلى أو خارجي ، ومع أن كثرة الامتيازات التي تمنح لحاملي السندات دليل على ضعف الثقة بالدولة ، إلا أن هذه الامتيازات من شأنها أن تزيد الاقبال على ضعف الثقة بالدولة ، إلا أن هذه الامتيازات من شأنها أن تزيد الاقبال على شراء السندات طمعا فها ، مع وجود عنصر المجازفة .

## ٤ – عدم وجود بنك للاصدار:

تقوم معظم نظم الاصدار العالمية على بنك مركزى يؤدى هـذه المهمة ويؤدى إلى جانبها أعمالا أخرى ـ سنعرض لها فيها بعد ـ من شأنها أن تؤثر على النظام الاقتصادى للدولة .

وقد ترتب على انعدام هذا البنك أن انعدمت الأوراق التجارية في نظام اصدارالنقد ، وهي إحدى الضهانات الرئيسية للإصدار في معظم الأنظمة النقدية ، لأن اللجنة لا تستطيع أن تقوم بخصم هذه الأوراق ولا بتنظيم عمليات الإنتمان . إذ أن هذه من أعمال البنوك وليست اللجنة بنكا .

كا أنه لو وجد بنك مركزى فى العراق لاستطاع أن يكون لديه رصيداً ذهبياً فينظم الإصدار بالاستناد اليه وإلى الاوراق التجارية والاوراق المالية الاخرى قصيرة الاجل بحيث تتمشى كمية النقود مع حاجة المعاملات .كما أنه

<sup>(</sup>١) تقرير لجنة الملة للسنة المنتهية ٣١ في مارس١٩٣٩ س ٢ فقرة ٧ .

### ٥ - انعدام رصير مي الاوراق الاجنب:

لم يكن نقص النظام النقدى العراقي في هذه الناحية بارزا قبل الحرب. فقد كانت تسوية الديون تجرى بسهولة . إلا أن الحرب كشفت عن نقص جوهرى من هذه الوجهة . فأصبحت تجارة الاستيراد معطلة إلى درجة كبيرة من كتلة الدولار أو البلاد الاخرى ذات النقد المستقل . وإنه وإن كانت صعوبة الحصول على وسائل الشحن من الاسباب المهمة لهذا التعطيل ، إلاأن انعدام الرصيد من تلك العملات عامل مهم جداً في حصر الاستيرادفي أضيق الحدود . فما دام لا يمكن دفع ثمن البضاعة بنقد البلد المصدر أو بالذهب – وكلاهما مفقودان ـ فان الاستيراديصعب حتى لو توفرت وسائل النقل .

وقد كان الميزان الحسابي - في معظم السنين - بين الولايات المتحدة والمراق في صالح العراق وخاصة أثناء الحرب حيث ازداد التصدير اليها من جهة وزاد إنفاق جيوشهم في البلاد في سبيل المجهود الحرب بين بريطانيا وبلاد ولكن العراق لم يستطع الاستفادة من ذلك لآن الاتفاق بين بريطانيا وبلاد الكتلة الاسترلينية بحرم هذه البلاد من تملك واستخدام أرصدة الدولار إلا بالقدر الذي تخصصه بريطانيا وهو قدر ضئيل تلاحظ فيه مصلحة الاستيراد الحربي من أمريكا أكثر عا تلاحظ حاجة المدنيين في العراق من الصادرات الامريكية وغيرها.

# ٦ - إمكان تعطيل تجارة العراق

سبق أن ذكرنا ذلك ونضيف اليه ماقاله المستر بارو من أن كتلة الاسترليني

<sup>(</sup>١) الدكتور عابر جاد المرجع السابق من ٢٢٧

<sup>(</sup>٢) راجع من ١٠٠٣ الرسالة .

وسيلة جوهرية للدفاع عن الجنيه الإنكليزى. وإنها اتخذت وسيلة لتنظيم التجارة حيث تتطلب المصالح الاستراتيجية ذلك (١).

- July

المقـــارنة بين مايحتوى عليه النطام من فوائد وما يشوبه من نواقص تؤدى بنا إلى القول بأن فوائد النظام يمـكن تحقيق معظمهــا ــــ إن لم نقل جميما ـــف ظل نظام آخر . ولكن النواقص لايمـكن معالجتها ونظام النقد باق على حاله .

لعل أهم مافيه كنظام نقدى مرونة الإصدار . ولكن هذه المرونة وإن كانت واقعية إلاأنهــــا يعتورها النقص وتحتوى فى نفس الوقت على عنصر المخاطرة ، وقد شرحنا ذلك . وهذه الميزة يمكن تحقيقها بسهولة أيضاً وبغير مجازفة بواسطة بنك للاصدار يقوم بأعمال خصم وإعادة خصم الاوراق التجارية وبيع وشراء الاوراق المالية والإصدار بضهانة الذهب إذا كون البنك رصيداً ذهبياً أكثر من الاحتياطي القانوني .

فهذه المبزة إذن يمكن تحقيقها حتى لولم يكن هناك اتصال بين الدينار والجنيه الإنكلىزى .

أما خطر التضخم الذي أمن العراق مساوئه إذا أرادته الحكومة الوطنية فائه لم يأمنه إذا أرادته دولة أجنبية . فاذا كان نظام الاصدار محكماً أمكن التخلص من خطر التضخم سواء كان سببه داخلياً أو خارجياً .

وإذا اعتبرنا أرباح اللجنة ميزة تحصل الحكومة منها على مورد، فان بنك الاصدار سيعطى الحكومة أيضا مورداً قد لايقل كثيراً عن مورد الخزينة

<sup>-</sup>It-Sterling Area-become one of the essential means of defence (1) for sterling, used consciously and openly for canalizing trade where strategic demands required it to be conslicted. P. Bareau, The Banker, March 1945, The Sterling Area - Its use and abuse, P. 131

من اللجنة إذا روعى فى تأسيسه أن لايتكون ملىكا الأفراد أو الشركات والبنوك وأن يكون ملك الدولة كما سنرى .

أمامن حيث ثبات سعر الصرف فالامر يستدعى كثيراً من الدقة لان تلك ميزة كبيرة في النظام الحالى. ولكن العراق بجب أن يسلك طريقاً جديداً في تجارته الدولية وأن يعمل على موازنة ميزانه التجارى فيقلل من الاستيراد ماله صفة الاستهلاك وأن يهجر إلى الابد تلك السياسة القديمة التي جعلته مغبوناً دائماً في علاقاته التجارية مع معظم البلاد إلى سياسة أخرى قائمة على أن ينصف نفسه من الغبن. فاذا توازن الميزان أو إذا مال إلى مصلحة العراق ثبت سعر الصرف دون حاجة إلى الوسائل المصطنعة لتثبيته. ولا شك أن قرارات مؤتمر برتن وودز حافز مهم للعمل على توازن الميزان كا أن قرار المؤتمر بإنشاء البنك الدولي للتعمير والتوسع على توازن الميزان كا أن قرار على الموساعداً فيزيادة القدرة على الانتاج (۱).

بل إن ثبات سعر الصرف بين الدينار والجنيه الإنكليزى ليس مرغوباً فيه على الدوام فان حلول بعض الظروف التي تخفض من قيمة الجنيه ـ كهذه الظروف الحربية التي مرت ـ تجعل صالح العراق في أن لايرتبط سعر عملته بالعملة البريطانية ، إذ لولا هذا الاتصال لارتفع سعر الدينار كثيراً .

وهكذا يتضح أن ماجناه العراق من فوائد نتيجة ارتباط عملت بالجنيه الإنكايزى ليست خاصة بهذه الصلة وإنما يمكن تحقيقها بوسائط أخرى ، وهى فى نفس الوقت ترفع كثيراً من مواطن الضعف فى النظام القائم .

 <sup>(</sup>١) الدكتور جسين فهمى المدروعات النقدية الدولية ، سأيق الذكر س ١٣٨ وهامش
 ١ هن ١٤٠٠ .

# الفصت كل لثناني طهرق الإصلاح

مقرمة:

يتوقف إصلاح النظام النقدي على أمرين:

الأول: اختيار الوقت المناسب للإصلاح. فالتغيير في النظام القائم قبل وقته ودون أن تتخذ له الاحتياطات الكافية الكفيلة بنجاحه من شأنه أرب يؤدى إلى ضعف الثقة بالعملة في الداخل والخارج وما يعقب ذلك من مدهور سعرها، واضطراب المعاملات، والتبليل في العبلاقات التجارية الدولية، وإذا تركت الفرصة المناسبة للتغيير دون الاستفادة منها كان ذلك سبباً لخسارة لامبرر لها.

الشانى: اختيار طرق الإصلاح لضهان النجاح ويكون ذلك على ضوء المبادى العامة فى الانظمة النقدية مع ملاحظة حالة البلاد الاقتصادية وعلاقاتها التجارية الحارجية كما أنه من الواجب ملاحظة الظروف التي تحيط بالنظام النقدى القائم، كتكوين لجنة العملة وشكل الاحتياطي، وطريقة الاستغلال، وصلة سعر الدينار العراقي بسعر الجنيه الإنكليزي، وكونهما متعادلان، (Fixed Parity). ثم هذه الظروف التي ولدتها الحرب فضيقت في نطاق التعامل النقدي وحددت من حرية امتلاك أو استيراد أو تصدير الاوراق المالية والنقود الاجنبية، وأخيراً عدم إهمال الظروف السياسية العالمية والعراقية الشاذة إذا أردنا أن نكون عملين فيما نقترخ، إذ المهم – في كل الأمور – إمكان التطبيق العملي للآراء لا النظريات التي لا يمكن وضعها موضع التنفيذ.

لذلك نرى أنه لابد من التدرج في الإصلاح، فيكون علىخطوات تلائم

كل خطوة منها الوقت التي تنخذ فيه ، خاصة في المرحلة الأولى وظروف العالم شاذة من الناحيتين السياسية والاقتصادية . يضاف إلى ذلك كله المركز الخاص الدقيق الذي تشغله بريطانيا في هذه الظروف بعد أن أثرت الحرب على حالتها الاقتصادية تأثيراً كبيراً ، ثم إن حالة العراق الاقتصادية بشكلها الحاضر لايتفق معها إلا الدوج الهادي، المنزن في إصلاح نظام نقده ، بصورة توازى تطور نظام إنتاجه الزراعي والصناعي . فإن استمر اراعتهاد العراق على الواردات الصناعية الاجتبية أو اعتهاده على نفسه في الانتاج يعملي كل من هذن الفرضين نتيجة – فيما يتعلق بالعملة – غير النتيجة التي يعملها الفرض الآخر .

وأياكانت طرق الإصلاح فيجب أن يتوفر فهما العنصر الاساسي في العملات وهو القبول والثقة . ذلك أن العوامل الصناعية التي تتخذ لفرض العملة على المتعاملين لا تلبث مساوئها أن تظهر بعد زمن بشكل انخفاض في سعرها . والتجارب النقدية مايشة بالامثلة على ذلك . كما أن العملة إذا كانت واهنة الاساس فان محاولة تثبيت سعرها تذهب ها . في عالم تسوده حرية التعامل ، زيادة على مايسيه ذلك من نفقات تنفقها الدولة لذلك الغرض من جهة ، ومن مضايقات تتعرض لها تجارة التصدير والاستيراد من جهة أخرى . كما أن ذلك قد يعطل - إلى درجة كبيرة - دخول رؤوس الاموال الاجنبية الاستثمار في البلاد، وهي عامل مهم في تحديد سعر الفائدة وفي تصدير الذهب والاوراق الاجنبية أو استيرادها ، وفي موازئة الميزان الحساني .

وفوق ذلك فان طرق الإصلاح بجب أن تكون على هدى تطورات نظم الإصدار في العالم ، وأن تتكون ضمن أنظمة التعاون الدولية ، ليستفيد البلد من التسهيلات الموجودة في التبادل التجاري أو في الائتمان الدولي في مختلف أنحاء العالم لافي مناطق معينة منه .

## المبحث الاول

### الظروف الحاضرة وتغير نظام النقر

#### العوامل الرولية:

إن القيود المكثيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية على التجارة الخارجية وعلى حرية انتقال رؤوس الأموال، وتدخل الدولة في الإنتاج، وكثرة الضرائب وتحديد وجوه الإنقاق - بتحديد الاستهلاك أو الدخول - وندرة بمض العملات ، وارتفاع سعر النهب ارتفاعاً فاحشا علاوة على القيود الكثيرة المرهقة على نقله من مكان إلى آخر، والتضخم النقدى الذي صاحب الحرب في كل مكان . كل ذلك يجعل الظروف الحاضرة غير ملائمة للقيام بإصلاح نقددي شامل .

وبرى على ضوء هذه الأسباب النريث بعض الوقت حتى تعود العلاقات التجارية بين الدول إلى حالتها الطبيعية . و تنجلى العلاقات السياسية في العالم فيزول النوتر والحدثر ، و توضع الأمور على أساس ثابت ، و تنقضى الحالة التي أوجدتها الحرب من وجود دول \_ هي الدول التي أصبحت عملتها نادرة كالو لا يات المتحدة \_ تتمتع بمركز متاز في الإنتاج ، لأن وسائله ظلت سليمة لم يلحقها التدمير والنلف ، و دول أخرى تحطمت اقتصادياتها أو ضعفت . إلى وضع آخر تتعاون فيه الدول جميعا على إنتاج ما يحتاجه عهد السلم من بضائع وعندنذ تخف أزمة بعض العملات النادرة ، و تتحرر المبادلات التجارية من قيود النبادل النقدي .

وليس بالإمكان تحديد الزمن الذي يجب أن يمر قبل أن ترتفع القيود والشروط ، لأن ذلك يتعلق بأمور كثيرة ، منها قدرة الدول على استعادة مركزها التجارى وإعادة بناء كيانها الاقتصادي، ومادام الجو السياسي كدراً

مضطربا فان تحويل الإنتاج إلى مقاصد السلم تعوقه احتمالات النطورات الفجائية فى العلاقات الدولية ، ولا تريد دولة .. أياكانت هذه الدولة .. أن تؤخذ على غرة . ومن أجل ذلك فان العالم ما زال ينتج حاجات الحرب ومعداتها بدون تخفيض محسوس احتياطا المستقبل . ومثال ذلك بريطانيا التي لم تخفض من اعتمادات الحرب إلا بنسبة ٧ ٪ فقط (١).

ونظراً لمركز بريطانيا بالنسبة لدول الكتلة الاسترلينية وازدياد العلاقات بينها نتيجة القيود النقدية التي وضعتها جميعها ، فان بقاءها على حالتها الضعيفة في الإنتاج يؤثر أشد التأثير في البلاد المتصلة بها . ويتوقف رخاء هذه البلاد ، إلى درجة كبيرة ، على رخاء تلك الجزر ، ذلك لان تجديدوسائل الإنتاج وبناء أخرى جديدة في العراق – وغيره من دول الكتلة الاسترلينية – من السهل شراؤها من بريطانيا – وقد يكون ذلك مستحسناً – بعد أن أصبحت تملك أرصدة استرلينية ضخمة من الحير انفاقها فيها يجدى ، خاصة وأن التعامل مع بريطانيا لا يحده قيد .

وما دامت نذر الشر موجودة فان عودة بريطانيا إلى سابق عهدها في الإنتاج ــوبالتالى رفاهيةالبلاد المتصلة بها ــ تحول دونها الضرورات العملية والوقائع المادية . وقد زاد الآمر تعقيداً وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير الذي كان يمد بريطانيا بالمواد الآولية والبضائع ويسد كثيراً من حاجاتها، وكان يساعدها على إعادة بناء كيانها الاقتصادى بسرعة لو استمر العمل به. وإنه وإن كانت بريطانيا قد استطاعت تمويل نفسها بما تحتاجه من أمريكا بالقرض الكبير الذي أعطته لها حكومة الولايات المتحدة ــ وقد وقعه مثلو الدولتين بتاريخ 7 ديسمبر ١٩٤٥ ــ فتخفف بذلك بعض آثار الغاء قانون الإعارة والتأجير ، إلا أنه لا يمكن أن يسدمسده لانه محدود من جهة ولانه دين واجب

<sup>(</sup>١) حريدة الاهرام في ٦ ينار ١٩٤٦.

الأداء، هو وفائدته من جهة أخرى، رغم النسهيلات المعطاة للنسديد (١).

### العوامل الراهلية:

هذه الظروف الدولية – والتي ليس للعراق يد فيها – من شأنها أن تؤخر وقت القيام بإصلاح نظام النقد. فاذا أضفنا إلى تلك الاسباب أسباباً أخرى داخلية تتعلق بالعراق نفسه وبصلة عملته بالعملة الإنكليزية وضحت لنا العقبات التي تحول دون الاسراع. ومن هذه الاسباب:

أو لا — النظام الاقتصادى فى العراق ضعيف مفكك فى ناحيتيه الصناعية والزراعية . وما لم يقم بنهضة جدية صحيحة فى هاتين الناحيتين فاله سيضطر إلى بقائه عالة على غيره فى نظامه النقدى . لأن قوة النقد ترتبط بقوة الإنتاج ووفرته ، وما دام الإنتاج تافهاً رديئاً — وابتدائياً فى الزراعة — فان تغير وضع الميزان التجارى إلى صالحة يبق حلماً . وإذا استمر الحال على ماهو عليه فان أى إصلاح نقدى مهما كان قوياً فى بدايته وفى تنظيمه لابد أن يتزعزع وينهار مادام أننا يجب أن نسدد سنوياً دبوننا النجارج مقابل مانستورده من بضائع الاستهلاك . فعجزنا عن موازنة ميزاننا التجارى عقبة كاداء تحول بضائع الاستهلاك . فعجزنا عن موازنة ميزاننا التجارى عقبة كاداء تحول دون تغيير نظامناالنقدى فى أساسه . وإذن فان أول مايجب أن تتجهاليه البلاد تنظيم كيانها الاقتصادى بحيث يؤدى إلى تعادل فى ميزان المجارة لانهالا تستطيع نظيم كيانها الانتاج الهناصر غير المنظورة فى الميزان الحسابى ، ومن ثم فيجب النجاء نحو تشجيع الانتاج الصناعى الوطنى وتحدين وسائل الانتاج الزراعى والعناية بتجويد أصنافه وبذلك نهيء أه ماير تكز عليه إصلاح النظام النقدى فى المستقبل .

ثانياً — احتياطي العملة جميعه جنيهات انسكليزية ، وينتج عن ذلك أن الاصدار برصيد من نوع آخر ليس سهلا ولا هيناً لان قانون العملة حدد

<sup>(</sup>١) أنظر الاتنازيل Bourse Egyptienne في ١٩٤٠/١٧/٠

فى مادتيه ١٨و٨٨ طريقة الاصدار والسحب من التداول وإنه وإن كان قد نص على تكوين الاحتياطى من سندات مقومة بالذهب أو بالاسترايني إلا أن الذي جرى عليه العمل حن الآن هو اكتفاء اللجنة بالسندات المقومة بالاسترايني. ولا جل أن يكون النظام النقدى سليما لابد أن يكون بعض الفطاءذهباً بنسبة معينة (بين ٣٠٪ و٣٥٪) فكيف يمكن شراء الذهب الآن؟ محول دون ذلك صعوبات:

١ \_ الذهب قابل في المكافرا بعد أن استهلك معظمه في مشتريات من أمريكا قبل صدور قانون الاعارة والتأجير ، وإنه وإن كان قد ازداد مقداره منذ إبرام قانون الاعارة والتأجير إلا أنه أقل من حاجة بريطانيا بكثير لـكثرة ماصدرفيها من الورق النقدىخلال الحرب.ولا تستطيع انكلترا أن تستغني ولو عن جزء من هذا الذهب في الظروف القائمــة لحاجتها الى كميات كبيرة منه لنستعيد عماتها مكانتها الدولية . ولو استطاعت بيح بعضه لما حصل العراق الا على جزء صغير لكثرة الطالبين له من البلاد المرتبطة بالنظام الاسترليني. ٢ - فلو أمكن شراؤه من الأسواق البريطانية لما أمكن تصديره وليس تُسة فالدة عملية من شرائه وابقائه في انكلترا لأنه يتساوى عندئذ \_ من ناحية المظهر – كون الرصيد ذهباً أو جنبهات المكليزية . وهو كذلك من ناحيــــــة الواقع مادام لامكن استعاله في استيراد البضائع من الخارج ننيجية قيود التحويل القائمة في انكلترا . وما دام الشراء سهلا من بلاد الكتلة الاسترلينية بواسطة التحويل على لندن فلا يبتى ثمـة سبب للاحتفاظ بالذهب في وقت لاتستطيع البلاد الاستفسادة منه بأكثر عا يحققه نظام الصرف بالجنيهات الانكليزية من فوائد . يضاف إلى ذلك الخسارة المادية التي تتحملها لجنة إصدار العملة ( أو أية هيئة أخرى تقوم مقامها ) لأن الذهب لن يغل دخلا في حين أن السندات تعطيها فائدة سنوية .

٣ – يضاف إلى ذلك ارتفاع سعر الذهب كثيراً بالنسبة للدينار ومن

ثم يتكلف شراء الذهب لتكوين الرصيد مبلغاً ضخماً ، يبق مختزاً في غير فائدة زمناً طويلا يكون سعر الذهب بعده قد انخفض . وبذلك يستطيع العراق شراء نفس المقدار من الذهب بعدد أقل من الدنائير وأن يحصل بنفس المدد على كمية أكبر من الذهب . وكذلك لو أراد جعل الرصيد مكوزاً من دولارات كلا أو جزءاً فإن صعوبة الحصول على الدولارات لهذا الغرض قائمة. كما أنه ليس في امكان الحكومة أن تنشىء رصيداً جديداً للعملة بغض النقل عن الدولارات المدالة بغض النقل عن الدولارات المدالة بغض

النظر عن الأرصدة الاستراينية واستعالها في تكوين الرصيد الجديد للاستحالة المادية في إيجاد المال والوسائل الكافية لانجاحه إذا أريد أن يكون نظام الإصدار سلما، وأن يكون للعملة المستقلة سعر بين مختلف العملات.

ثالثاً — إن استخدام الاحتياطي جميعاً في شراء سندات استرلينية ، بريطانية أو الدومنيون والمستعمرات، واعتماد هيئة الإصدار عليها فقط يجمل نظام العملة ناقصاً منتقداً ، خاصة وليس للجنيه الانكليزي غطاء ذهبي يمكن لطالب أن يأخذ منه ولو بقيود وشروط، وليس لدى بريطانيا إلاكيات قليلة من الذهب . ولا يمكن اعتماد سلطة الإصدار \_ إذا فرضنا أنها أصبحت بنكا \_ على الاوراق التجارية دون الذهب ، لان العملة لا تكون قوية من الناحية الدولية إلا إذا كان الذهب من عناصر الفطاء .

رابعاً — أن وضع لجنة العملة لا يساءدعلى تحقيق اصلاح النظام النقدى، ولاخير في اصلاح لايكون أساسه قيام بنك مركزى يتولى هذا العمل. فالبنك وحده يستطيع القيام بعمليات الائتمان والخصم والتأثير في سعر الفائدة وحفظ الذهب إلى غير ذلك من وظائف. ولا يمكن للجنة أن تقوم بهذه العمليات جميعا لان طبيعة تسكوينها و تنظيمها لا تذهب إلى أكثر بما تقوم بهمن أعمال.

لكل هذه الأسسباب الداخلية والخارجية نرى أن الظروف الحاضرة لا تساعد على إصلاح نظام النقد اصلاحاً شاملا . على أن هـذه الصعوبات ستزول فى وقت لانظنه بعيداً . ومن ثم نرى تهيئة العوامل المساعدة علىذلك الإصلاح للقيام به إذا جاء الوقت المناسب. ولا شك أن إبرام اتفاقية برتن وودز من قبل بريطانيا والعراق تذلل كثيراً من الصعوبات. بل فرى أن ذلك يستوجب الاسراع في اتخاذ الخطوات الأولى كتأسيس البنك المركزي الذي يقوم بالاصدار، وجعل تنظيم أمر التداول والتحاويل من اختصاصه. وفي هذه الخطوات تغيير للنظام القائم وهي ضرورية بالنسبة للحاضر والمستقبل.

ونرى أن الإصلاح يجب أن يمر بمرحلتين . الأولى : يدخل فيها بعض التغيير فى النظام القائم ، وهو إصلاح تمليه الحاجة والظروف . والشانية : مرحلة الإصلاح الدائم . وسنعرض ما فرى أن يكون عليه نظام النقد فى المستقبل فى الفصل الشالث . على أن بين المرحلتين المذكور تين عاملا مشتركا يحتاجه العراق فى كاتبهما وهو تأسيس بنك مركزى يعهد اليه أمر إصدار النقد . وسنتجدث عن ذلك فى المحت التالى .

### الاصمرمات الوقيد:

لاشك أن بقاءًا ضمن كتلة الاسترليني خلال فترة الإضطراب في الانتاج وفي النظم الاقتصادية في العالم فيه منفعة محققة . وليس ذلك إلا اعترافاً بالاس الواقع ، فليس في ذلك اصلاحاً . ولكن اقتراحنا ينصب كما سنرى بعد ذلك على تسكييف بقاء العراق مرتبطاً بالاسترليني لا على البقاء في حد ذاته .

ذلك أن احتياطي العملة ، وهو جنيات انكليزية أو ما في حكمها ، قد وضعت عليه قيود التحويل قائمة ، وستبق كذلك حتى تمر سنة على توقيع اتفاق القرض البريطاني من أميركا ، وإذا مرت هذه السنة فلا تزول القيود إلا عن جزء من هذا الاحتياطي . ذلك أن الارصدة الاسترليئية قسمت في اتفاقية القرض إلى ثلاثة أقسام :

- (١) قسم يستطيع أصحابه التصرف فيه ، ويحول حالا إلى دولارات .
  - (٢) قسم يدفع على دفعات سنوية ، وتبدأ من سنة ١٩٥١.

وكلا القسمين فيما يتعلق بالعراق وغيره من بلاد الكتلة الأسترلينية قليل المقدار والأهمية .

(٣) يخفض بعض القسم الباقى من أرصدة بلاد الكتلة الأسترلينية ـ وهو الأكثر مقداراً والذى تكون خلال الحرب ـ باتفاق بين بريطانيا وهذه البلاد ، على اعتبار أنه مساهمة منها فى الجمود الحربي(١).

وإذن فسيكون في امكان العراق التصرف في القسم الأول في الشراء بواسطته من غير البكتلة الاسترلينية . أما القسم الثاني فيستغرق زمناً طويلا لسداده ، ويمكن استخدام بعضه في الشراء من بلاد البكتلة الاسترلينية . كما أن القسم الثالث \_ أو الباقي منه \_ سيشترى به من بريطانيا. أما الشراء من غير هذه البكتلة فيمكن دفع ثمنه من الارصدة المحررة \_ القسم الأول \_ ومن حصة البلاد في الصندوق المبالي الدولي ومن القروض التي يمكن عقدها من البنك الدولي و من وودز .

## وأهم الاصلاحات الى تجب ادخالها هى :

آ - جعل سعر الصرف بين الدينار والجنيه الانكليزى متغيراً ، ذلك
 أن اتباع قاعدة ثبات سعر الصرف بين العمليتين سبب خسارات للعراق. وقد
 سبق أن ذكر نا أنه لو لا ثبات هسذا السعر لاضطرت بريطانيا إلى أن تنفق

<sup>(</sup>۱) La Bourso Egyptienne في الا ديسمبر منة و ۱۹۶ . وهذا في الواتم اجيعافي وظلم ، ذلك أن الارصدة المتجمدة في الجائرا إن مي إلا صادرات من مختلف البلاد ، ولا يبقى بريطانيا مدينة بنمنها ، أو نفقات أو استهلاك جيوشها وجيوش حلفائها في البلاد ، ولا يبقى من أسباب زيادة الارصدة إلا شيئاً واحداً فيه ظل باهت من المنطق ، هو ما أنفقته السلطات المسكرية على الاعمال التابئة كالمسكلك الحديدية والشكنات المسكرية والمطارات . على أن تخييش الارصدة لهذا السبب ، لو قبل – وايس تمة دليل قوى يسنده – فيجب أن يراعي فيه تحميل بريطانيا فصيباً أكبر في النفقات وأن لا تتحمل البلاد المتعالمة ، حيا – كالمواق مثلاب الاحتراء أعنايا بوخذ فيه نسبة الدل القومي – «ثلا – بين الدوائين أما ما يتعلق بالمسكك الحديدية وما في حكها فتباع المحكومات المحلية بسمر تكليف وادها الاولية مع ملاحظة ما كانت سنتحمله بريطانيا من نفات النفل لو أن الحمكومات المحلية عمي التي قامت بمد تلك المحلوط ،

أكثر مما أنفقت. ذلك أن سعر الدينار \_ شأنه شأن الجنيه المصرى والفلسطيني-كان سيرتفع كثيراً بالنسبة للجنيه الانكليزى ، ولكن هذا الثبات المصطنع قلل من النفقات، ومن محصلت بريطانيا على السلع والبضائع والخامات بأقل من أسعارها الحقيقية .

ونرى أن يلجأ العراق إلى تطبيق نظام الصرف المرن ( or exchange ونرى أن يلجأ العراق إلى تطبيق نظام الصرف المرن ( or exchange ) والأصل فيه التعادل فى السعر بن الدينار والجنيم ، ولكن إذا استدعت الظروف الاقتصادية للعراق تغيير هذا السعر انحفاضاً أوار تفاعاً و جب تغيير السعر فيرتفع الاسترليني فى فترات الركود الاقتصادية وينخفض فى أوقات التضخم (١) ذلك أن من مساوى متعادل السعر بين العملتين وثباته أن تخضع الاسعار والدخول فى العراق لاعتبارات خارجة عن ارادته (١) .

وازية الميزان التجارى وإنه وإن كان ذلك لا يمت بصلة مباشرة إلى النظام النقدى بحد ذاته إلا أنه أساس في التكوين الاقتصادى . ولتماسك النظام الاقتصادى وقو ته تأثيره الأول على نظام النقد . وهذا يتطلب تنمية الصناعة والزراعة ، ويكون ذلك باستعمال تراخيص الاستيراد لتوجه المستوردين إلى جلب الآلات والمعدات المنتجة .

به \_ وقف أسباب التضخم بالاستعاضة بالمواد والبضائع عن هذا السيل
 الجارف من أوراق النقد .

٤ — العمل على شراء الذهب وإكثاره كلما أمكن ذلك لأن العالم اتجه
 مرة أخرى نحو قاعدة الذهب وارتبطت الدول نجاه نفسها وتجاه بعضها على

<sup>(</sup>١) ولا يمكن تطبيق ذلك ونظام الاصدار بلق على ما هو عليه ، وإنما يتوم بهذه المهمة بنك مركزى تتوفر له أسباب دراسة العوامل الني يختاج معها الامر إلى تغيير سعر العملة . ومهما تيكن بن أمر ذن هدا النفير سيكون محدوداً حسب اتف قية برتن وودز التي أجرمها العمان العراق. •

<sup>(</sup>٣) أنظر و ذلك الدكتور -مين فهني ، في بمثه ما لف كرس١٢٢ اسـ ١٥ ١ و٣٥٠ و وكذلك الاستاذ بريشياتي تيروني ، مجلة الثانون والاقتصاد سنة ﴿٤٤ هـ هـ د ﴿٣٥

إعادته قاعدة للنقد وذلك تنبيجة لإبرام قرارات المؤتمر النقدى والمسالى للأمم المتحدة المنعقد فى برترب وودز فى يوليو سنة ١٩٤٤ . وسنشرح ذلك فى الفصل الشالث .

ه – الإسراع في تكوين البنك المركزي والقضاء على أسباب التضخ الحالى الذي كشفت الحرب عن مساوى، فظام الإصدار القائم الذي أدى إليه. ولا يعنى ذلك ضرورة الخروج من الكتلة الإسترلينية . فإن ارتباط الدينار بالجنيه الإنكليزي لا يحتم قط جعل الإصدار مرتبطاً فقط بتسليم الجنهات للجنة العملة ليكون واجباً عليها إصدار دنانير في التداول بمقدارها . فلا بد مر أن ينظم الإصدار بما يتفق وحاجة الدولة فقط . فإذا اضطرت الظروف إلى التوسع في الإصدار (Expansion) فلا بد أن يكون ذلك بضيان فيه فائدة توازي على الأقل الضرر الناتج من التوسع الذي يسلم الدولة الى التضخم . فيلو أنه قد روعي في نظام الإصدار القواعد المألوفة في العالم لوجب أن يتراكم لدى العراق الآن كميات كبيرة من الذهب إلى جانب كميات كبيرة أخرى من السندات البريطانية .

فإذا مضى العراق فى هذه الإصلاحات الوقتية دون إبطاء ـ وليس النساهل مبرد اقتصادى ـ تهيأ الجو للإصلاح الآخر الذى يقوم على استقلال العملة العراقية عن العملة البريطانية وارتباطها بالأساس الجديد الذى جاء به اتفاق برتن وودز ، أى بقاعدة الذهب بشكالها الحديث وعندئذ فقط تستكمل العملة شرائطها وتزول عنها النواقص التي تحدثنا عنها في الفصل السابق .

# المبحث الثاني نأسيس بنك مركزي عراني'''

سبق أن ذكرنا في عدة مناسبات ضرورة تأسيس بنك مركزى ، يسد النقص في النظام المالي والنقدى في العراق ، وهو الأمر الذي طالب به المطالبون دون نتيجة . ولعل وقوف الحكومات العراقية هذا الموقف السلبي من تأسيس البنك مرجعه إقتناعها بآراء الخبراء البريطانيين الذين استشارتهم في الموضوع فأشاروا بالتروى وبتأخير التنفيذ حتى تتغير الظروف الاقتصادية. ومن هؤلاء السير هلتون يانغ الذي قدم مذكرة مؤرخة ٢٠ أكتوبر سنة ومن هؤلاء السير هلتون يانغ الذي قدم مذكرة مؤرخة ٢٠ أكتوبر سنة الاتساعد على ذلك ، بل توقع شراً إذا أقدمت الحكومة على تأسيس هذا البنك ذلك أنها ستتكبد خسائر فادحة دون فائدة تقابل ذلك .

ونحن نرى أن الضرورة توجب على العراق تكوين بنك مركزى (٢) على أن يكون بملك مركزى (٢) على أن يكون بملك كله ، وأن يعطى درجة كبيرة من الاستقلال والشخصية المعنوية ليكون بمنجى من الأهواء السياسية ، يأخذ على عائقه إصدار العملة وإدارة شئونها و تنظيم المتداول و تكوين رصيد ذهبى ، ثم ليكور في واسطة اتصال بالصندوق المالى والبنك الدولى الذين قرر مؤتمر برتن وودز إنشاءهما واللذين انضم إليهما العراق في آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد أجمعت المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى على النصح بإنشاء بنك مركزى في كل دولة ، له من السلطة والحرية مابمـكن

Hawtry, The Art of Central Banking (1933) يراجع في البنوك المركزية (١٩٥٦) Elkin & Kisch, Central Banking: Societé Des Nations, L'Experience Moneiaire Internationale (Généve 1944)

<sup>(</sup>٣) الدكتور جابر جاذج ٢ من ٢٢٨

كل دولة من انتهاج سياسة سديدة في شئون النقد والاثتمان (١) : وأيد ذلك مؤتمر برتن وودز .

أما أن يكون البنك ملكا للدولة فذلك ما تقضى به المصلحة الوطنية ، وما يوجبه الاتجاه العالمي من وجوب تركيز المشاريع الكبرى المسالة والاقتصادية بيد الدولة لتكون غاينها منفعة المجموع لا منفعة أشخاص أو هيئات (١) ، ولذلك أمثلة في العراق ، فبنك الرافدين حكومي، وهو ناجح

(١) الاستاذ الرفاعي بك ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٤

### (۲) بانغ والبنك المركزى

عارض يانغ فى تفريره سالف الذكر اشتراك الدولة بقسم كبير من رأسمال البنك خوفا من أن يكون للسياسة نفوذ كبير عليه ، وثالث ملاحظة لها قيمتها وخطرها إلا أننا ونحن نشاركه الحنر من أن يكون للسياسة نفوذ كبير ، لا نؤيده فها ذهب إليه من وجوب ابتحاد الدولة عن رأس المال ، وقد ذكرنا الاسباب . أما كيفية التخلص من هذا الحظر فيكون باتخاذ الاحتياطات لصان ابتماد السياسة عن شؤون البنك . لذلك وسائل متعددة كتقوية إدارته ، ووضع الضانات المكافية ضد التعديلات الطارئة المستعجلة فى قانونه . وقد أثبتت التجارب بالنسبة لبنك طد التعديلات الطارئة المستعجلة فى قانونه . وقد أثبتت التجارب بالنسبة لبنك الرافدين الذى تأسس سنة ١٩٤١ برأسمال حكوى أن السياسة لم تتدخل فى شؤونه المالية ، كا دلت حوادث السنوات التى مرت على تأسيس الحكومة العراقية أن المالية ، كا دلت حوادث السنوات التى مرت على تأسيس الحكومة العراقية أن المحكومات المتعلقة حرصت على موازنة الميزانية ولم تقدم إلا قليلاعلى الاقتراض .

ومن بين الأسباب التي استند عليها يانغ لتبرير رأيه في تأخير تنفيذ مشروع البنك صعوبة الحصول على رأسال البنك من اكتشاب الشعب العراق. وهي ملاحظة قد تصدق على سنة ١٩٣٠ ولكنها لا تصدق الآن. هذا مع أننا لا نؤيد جعل رأس المال أهليا.

كما أنه نصح بأن لا يكون البنوك التجارية سيطرة على البنك المركزى، وهو أمر لابد من حدوثه لو جمع رأسمال البنك من الاكتتابات. وتلك نصيحة قيمة، ذلك لآن البنوك في العراق أجنبية في رأسهالها وإدارتها ومن الحطأ والحطل \_

فى أعماله المصرفية ، ومن الممكن جعله بنكا مركزياً بتوسيع رأساله وتعديل قائونه .كما أسست الحكومة البنك الزراعي الصناعي وراساله هو الآخر بأجمه حكومي .

والغرض من انشاء هذه المؤسسة أن تكون بنكا للبنوك، فلا يقتصر عملها على إصدار العملة ومراقبة شؤونها وإنما تشكون من قسمين : قسم الاصدار وهو الذي ينصرف إلى أمر العملة فقط . وقسم الاعمال الصرافية ، وهذا يقوم بكل الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ، مع ملاحظة أنه يعمل لا لفرض تحقيق الارباح فقط وإنما لغرض توجيه السياسة المالية والإئتمان الإتجاه الذي تنطلبه المصلحة العامة .

اشتراكما في تكوين رأسهال البنك. وبعد أن آثرنا عدم اشتراك الافراد المراقبين في رأسهال البنك نكون أكثر حرصا على الحيلولة دون هذه البنوك وتأسيس البنك المركزى.

وقد وصل يانغ إلى الحقيقه حين قرر اعراض العراق حكومة وشعبا عرب الاعتماد على الأجانب سوا. في إدارة البنك أو في الاشتراك في رأساله ،

وأشار أيضا إلى صعوبة إدارة البنك المركزى لعدم وجود العدد السكافي من العراقيين الاكفاء الفنيين لتولى الادارة الذين يجب أن تتوافر فيهم شروط كثيرة منها عدم علاقتهم بالسياسة . وهذه في الواقع ملاحظة صائبة كانت صحيحة في عهد التقرير وما زالت كذلك وإن كانت العناصر الفنية الآن قد وجدت نوعا ما ، ويمكن أن تساعد في إنشاء هذه المؤسسة . ومع ذلك فهذه الصعوبة لا بجب أن لا تكون حائلا دون القيام بهذا المشروع الحيوى . فان استخدام الحنراء الآجانب لا غيار عليه ما دام أن ترشيحهم لا دخل للسياسة فيه ، وما داموا يُؤحذون من الماليين الذين الصرفوا هذا المنصرف فقط . ولعل في وجود هؤلاء الحبراء الأجانب بعض الصان الذي يحول دون رغبات الحكومات أو أرادت أن تجعل البنك يقسدم على عمل لا يتفق مع الاسس المالية السليمة . ولا شك أن وجود أولئك الخبراء في إدارة البنك سيؤدى خدمة أخرى هي تدريب العراقيين على أعال البنوك والشئون المالية ، وإشاعة الفهم الاقتصادي الصحيح بين الناس .

## البنك يزيل مساوى، النظام القائم :

١ تتوفر فكرة السيادة فى حالة صدور العملة من بنك مركزى مستقل ينبع فى الاصدار وضماناته القواعد المالية السليمة ، ويتخذ العراق مقره ، ويوجه سعر العملة حسب الحاجة والمصلحة.

٢ – لا شك في مرونة نظام الاصدار القــائـم وسهولة زيادة المتداول حسبشدة الحاجة إلىمقادير أخرىمنه، وذلك بالقدر الذي توجيه معاملات النجارة . ولـكن النظام ما زالت تنقصه المرونة تجاه الطلبالداخلي.فنيموسم الانتاج الزراعي حيث تكثر الحاجة إلى المتداول يستطيع البنكأن يقوم مذأ العمل بخصم الأوراق التجارية وشراء الاوراق المــالية ، ويستطيع بعد انتهاء الموسم سحب الزيادة في المتداول ببيع الاوراق المـــالية ، والاقلال من خصم الاورأق التجارية . وتعود الفائدة من الخصم وإعادة الخصم إلىالبنك وبالتالى إلى البلاد بدل أن تعود إلى البنوك الموجودة ـ وهي أجنبية ـ التي تستطيع أن تقوم بهذا العمل لائن رأسهالها جنهات انكلىزية فيمكنها زيادة المتداول إذا كثر الطلب على النقود بتسلم لجنة العملة جنهات لتستلمقا بلها في العراق دنا نير. فإذا قلت الحاجة إلى المال ودفع المدينون ديونهم سلمت البنوك إلى مأمور العملة في بغداد الدنانير الفائضة عن ألحاجة لتستلم ما يساويها من الجنبهات الانكليزية من اللجنة في لندن . وتؤدى البنوك هذه الوظيفة في حدود مصلحتها الذاتية ، وتتقاضى عليها فائدة مرتفعة تصل ٧ . / ولا شك أن هــذه الفائدة المرتفعة تعوق الكثيرين عن زيادة نشاطهم الاستغلالي . كما أن هذا النظام لا يساعد تماماً على . التوسع ، ( Expansion ) في إصدار العملة ، لان الذي يقوم هذه الوظيفة إنما ينشد المصلحة العامة وذلك لا يكون في حالة جعل الاصدار مرتبطاً بمصالح البنوك المالية . وزيادة على ذلك فإن اعتراضنا على هذهالسهولة في الاصدار حسب النظام الحالي إنما يقوم في حقيقته على خطرين يسببهما:

الأول – إمكار. تضخيم العملة ، كما حدث خملال الحرب ، وهو ما أضر بالبلاد .

الثانى \_ يقوم هذا الإصدار على الفطاء الذى يستند عليه وهو الجنهات الإنكابيزية فقط . ونرى أنه من الضروى المدوول عن هذه الطريقة \_ على المنصوص فى الظروف الناتجة عن إبرام اتفاقية برتن وودز ـ واشتراط جعل الغطاء ذهباً ، وأوراقاً تجارية إلى جانب السندات البريطانية ، كما هو المتعارف عليه فى كل أنظمة الإصدار السليمة .

وفوق ذلك فان البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في المتداول بالتأثير في سعر الفائدة تخفيضاً أو رفعاً حسب ما توحيه السياسة القومية . أما البنوك الموجودة فائها في تحديدها لسعر الخصم والفائدة إنما تستهدف مصلحتها التجارية وإن ناقضت تلك المصلحة الأغراض الوطنية والأهداف الاقتصادية .

س — أثبت التجارب النقدية أن الذهب لابد من وجوده غطاء العملة ، ولا أدل على ذلك من عودة الدول من جديد إليه ... بشكل أكثر مرونة ... بعد أن خرجت عنه . ولا تستطيع لجنة العملة بنظامها الحاضر أن تؤدى هدنه المهمة . فالعالم كله يجعل أمر الرصيد الذهبي للبنك المركزى ، فاذا نوفر ذلك سلم العراق مر ... انجرافه في تيار تقلبات النقد البريطانية ، كما أمنت التجارة العراقية من إمكان تعطيلها أو توجيها نحو تحقيق الأغراض الاستراتيجية لدولة أخرى .

٤ \_ يحقق البنك \_ فى الزمن الطويل \_ مورداً كبيراً للخزانة من فرعى الإصدار والاعمال الصرافية . أما فى أوائل عهد تأسيسه فقد يكون نصيب الحكومة من أرباحه قليلا ، كما أن نصيبا من أرباح اللجنة قليل لا يتجاوز . . . . . . دينار سنوياً كما رأينا .

ه – إذا صدرت العملة عن البنك، حسب الشروط التي ذكر ناها،
 أمنت البلاد شر التضخم النقدى لسبب قد لايكون للعراق منفعة منه.

## الوظائف الى يرومها الذك:

أولا — إصدارالعملة وتنظيمه حسب حاجة المعاملات: البنك المركزى في جميع الدول هو الذي يقوم بإصدار العملة وبمراقبة تداولها بحيث يطابق حاجة المعاملات (١) . وطريقته في ذلك التأثير في سعر الخصم وفي عمليات السوق الحر . فهو يرفع سعر الخصم إذا أراد تقليل المتداول ويخفضه إذا أراد زيادة المتداول تنشيطاً للمعاملات . كما أنه يلجأ إلى عمليات السوق الحر لنفس الغرض ، فيبيع السندات إذا أراد إنقاص المتداول ويشتربها إذا أراد زيادته .

ثانياً - تنظيم الائتمان - يقرض الدولة ، ويساعدالبنوك إذا حلت مها ضائفة ، ويعيد الثقة إلى الناس إذا تهافتوا على سحب ودائعهم ، وإلى البنوك إذا اضطربت أمورها .

ثالثاً — خصم الأوراق التجارية \_ على أن تكون قوية \_ وإعادة خصمها إذا احتاجت البنوك التجارية إلى نقود ، وبذلك يساعد الجميع عـلى تسهيــل المعاملات (\*\*).

رابعاً ــ مراقبة سعر الفائدة وتنظيمه بحيث يؤدى الائتمان وظائفه في تهيئة أسباب الرخاء للهيئة الاجتماعية . كما أنه يعمل فى ذلك من ناحية أخرى على إغراء أصحاب رؤوس الاموال الاجانب على استثمارها فى العراق ، كما يحول دون تسرب رؤوس الاموال العراقية إلى الخارج . ولكلا الحالين نتائج على دخول وخروج الذهب والاوراق الاجنبية ، وهو يحقق ذلك برفع سعر الفائدة ، ويخفض هذا السعر إذا رأى أن الاموال المعروضة كثيرة بحيث

 <sup>(</sup>١) وقد ، ربنا أن الحكومة العراقية اعتبرت اصدار العطة من البنك المركزى طويقة مثلى في الاصدار .

<sup>(</sup>۲) الدكتور جاير خادج ۲ ، ص ۲۲۸

تؤدى إلى ارتفاع الأسعار وما يعقب ذلك من صعوبة فى التصدير لارتفاع الأسعار . وهكذا يؤثر البنك على تثبيت الأثمان بواسطة السياسة النقدية . فيرفع سعر الخصم ـ والفائدة ـ ويقلل من خصم الأوراق التجارية وينقص بذلك المتداول كلما مالت الأسعار إلى الارتفاع ، ويخفض سعر الخصم ـ والفائدة ـ فتزداد الأموال فى السوق عند هبوط الاسعار لكى ترتفع عن مستواها . وتلك وظيفة من وظائف البنوك المركزية فى غاية الاهمية ولا يوجد فى العراق الآن من يقوم بها وينظمها . فلو أنشى البنك المركزى لسد هذا الفراغ ، ولاستطاع أن يؤثر فى الرصيد المعدني بواسطة سعر الحصم (١٠) .

خامساً \_ الاحتفاظ بالرصيد المعدني والإشراف على الاوراق المالية الاجنبيةوعلى النحو بلات لتكون في خدمة المصلحة العامة (\*) .

سادساً \_ إقراض الحكومة: فالعراق مقدم على عهد من الإنشاء يشمل جميع نواحيه، وعوضاً عن أن تعقد الحكومة قروضاً خارجية تدفع عنها فوائد سنوية، وقد تكون شروط القرض ثقيلة، تلجأ إلى البنك المركزى في القروض الإنشائية بفائدة منخفضة لشلا يتحكم أصحاب رؤوس الأموال من أفراد وشركات، في الداخل والخارج، في تعيين سعر الفائدة. وإنه وإن كان في هذه الوظيفة خطر مصدره احتمال كثرة الالتجاء إلى البنك لعقد هذه القروض، والتي قد يكون بعضها غير مفيد، ما قد يؤدى إلى التضخم، إلا أنمعالجة ذلك قد تكون باستقلال البنك في تصرفانه وعدم خضوعه لرغبات الحكومة في حدود قانون دقيق مفصل، وشرائط لا يجوز تعدمها في الإصدار وذلك بتحديد نسبة الذهب في الغطاء بما يعادل ٣٥٠ ٪ وكذلك تحديد نسبة من السندات الحكومية لا يسمح بتجاوزها. غير أن للظروف حكمها، وقد من السندات الحكومية لا يسمح بتجاوزها. غير أن للظروف حكمها، وقد

 <sup>(</sup>۱) الرفاعي بك . الاقتصاد السياسي ج ١ ص ٤٤٧ ـ ٧٤٦ و بحثه عن تثبيت الأتمان بو اسطة السياسة النقدية ، مجلة النا نون و الاقتصاد سنة (٣) عدد (٣) ص ٤٣٥ .

<sup>(</sup>٣) الدكتور جابر جادج ٢٠٠ س ٢٢٨

تستدعى بعض هذه الظووف القاهرة مخالفة القواعد السليمة في الإصدار، كاشتباك العراق في حرب مثلاً . وهنا لابد لنا من النسامح في القواعد فلا معدى لنا من قبول حتى الإصدار على المكشوف لتمويل الحرب(١٠).

سابعاً \_ يكون البنك أصلح واسطة اتصال بين العراق والصندوق المالي والبنك الدولي .

#### غطاء الاصرار:

١ — الذهب بنسبة ٣٥ ٪ ويجوز للبنـك طبعاً أن يتجاوز هذه النسبة
 فيما يملـكه من هذا المعدن .

 ٢ — الأوراق التجارية المستحقة الدفع بعد أجل قصير ، ويستحسن فيها أن تخصم بواسطة أحد البنوك أو البيوت المالية المعتبرة .

٣ — السندات الحكومية : وذلك لتسهيل القروض وتلك إحمدى الجدمات التي يؤدمها البنك .

٤ — الأوراق المالية الاجنبية ، وهى فى مقام الذهب ، لاستعالها فى سياد الديون الخارجية .

## منافشة تقرير السير هلنود يانغ (٢٠):

ساق يانغ عدة اعتراضات على تأسيس بنك مركزى وذكر الصعوبات التي تكتنفه مستنداً في ذلك على وظائف البنوك المركزية .

ونلاحظ أولا على تقريره أنه كتب في ظروف غير الظروف التي تحيط بالعراق الآن ، فقد كتب في سنة ١٩٣٠ ، وكانت الازمة الاقتصادية قد

<sup>(</sup>۱) الدكتور جابر جاد ، ج ۲ س ۲۲۷ . (۲) أنظر تتربره المؤرخ ۲۰ توفير ۱۹۰ المتدم إلى رئيس الوزواء . وقد يكون هذا النتربر أحد الأسباب التي عطات تأسيس البنك ، نظراً المحل الكبير الذي تحتله آراؤه في الاوساط الحكومية . ومن أجل ذلك فقد رأينا مناقشة تقريره وتقنيد النقاط التي استند هلها لنبرير تاخير تأسيس البنك المركزى .

استحكمت حلقاتها فقل الإنتاج ، وانتشرت البطالة ، وتهافت المودعون على البنوك بسحبون ودائمهم فأفلست بسبب ذلك بنوك كثيرة ، وتعطلت التجارة وقامت العقبات الكثيرة أمامها ، ولجأت الدول إلى مختلف الطرق لإنعاش حالتها الإقتصادية ، كنظام الحصص ، والاتفاقات الثنائية ومراقبة الاستيراد إلى غير ذلك . وإذن فقد درس بانغ الحالة في العراق وهو تحت ثقل هذه الازمة وما صاحبها من الاضطراب النفسى . ولذلك فانه إذا كان قد أصاب في بعض نواحي مشورته ، فان تغير الظروف الاقتصادية بعد زوال الازمة ، وتغير كثير من الأوضاع السابقة ، توجب إعادة النظر في تلك الآراء . ذلك أنه القناطر والسدود والسكك الحديدية . فازدادت الاراضي المروعة وتوسعت على المناقر وتحسنت ميزانيته واكتشفت آبار جديدة للبنزول وقامت بعض المنشآت الصناعية . بل إن كثيراً من تلك الآراء أصبحت لا تنطبق على الأمر الواقع ، بعد أن تغيرت الظروف العالمية والظروف العراقية .

ذكر يافغ في مطلع تقريره وظائف البنوك المركزية ، وعاد بعد ذلك ليرى إن كان ثمة ما يقوم به بنك مركزى يؤسس في العراق فرأى أولا أن البنك المركزى يقوم بمهمة تلتى الإيرادات العامة ويتولى مسك حسابات الدولة ويشرف على القروض العامة . وبما أن الحكومة مرتاحة إلى خدمات البنك الشرقي فيما يتعلق بالشق الأول وأنه ليس على العراق ديون عامة ، وإذن فلا حاجة إلى الدنك .

والواقع أن فهم هذا التعليل والتسبيب صعب. فالوظيفة التي يقوم بها البنك الشرقى يستفيد منها فوائد جمة ، فهو قد نال أعظم حظ من ثقة الناس به بسبب كونه مودع أموال الحكومة فكثرت معاملاته وأرباحه ، كما أنه لا يدفع فائدة على أموال الحكومة المودعة لديه وهو يستفيد منها في معاملاته المصرفية . ونقل حسابات الحكومة من هذا البنك إلى بنك آخر لا يترتب

عليه اضطراب أمورها . وقد حصل فعلا هذا النقل فأصبح بنـك الرافدن ــ بعد تأسيسه ــ مودع الإيرادات العامة ، والحكومة مرتاحة إلى ذلك كما كانت مرتاحة حين كان البنك الشرق يتولى هذا العمل . فليس ذلك إذن مما بحب معه تأخير تنفيذ هذا المشروع الحيوى .

كا أن حجته الاخرى القائمة على عدم وجود قروض عامة ليقوم البنك المركزى بما تقتضيه من خدمات ليست أكثر وجاهة من سابقتها . فليس من شروط الدولة أن تكون مدينة ، وليس من شروط تأسيس بنك مركزى أن تكون هناك قروض عامة ، فإذا انعدمت لم يبق مبرر لإيجاده(١) .

ورآى ثانياً أن من وظائف البنك المركزى إصدار العملة ، وما يتبع ذلك.
وبما أنه قد قر القرار على أن تصدر العملة عن لجنة ـ هى عضو فى الحكومة ـ
ومن ثم فلا يبتى سبب لتأسيس البنك . ولما كان نظام الصرف بالجنهات
الانكليزية هو الذى اتخذ أساساً للعملة ، وأنه ليس هناك رصيد معدنى يقوم
البنك على حفظه ، فقد انتنى من هذه الناحية أيضاً سبب إبجاد البنك . ونقطة
البداية فى هذا التسبب مرفوضة فقد رأينا فيا سبق أن اللجنة عاجزة عن أداء
وظيفة الاصداركا يجب ، ورأينا أن نوع الاحتياطي أيضاً يحيط به كثير من
الاعتراض الجوهرى ، ورأينا بعد ذلك أن كلا الامرين بجب أن يتغير ، فاذا

وذكر ثالثا أن أهم وظائف البنوك المركزية واستخدام احتياطي البنوك ومراقبة الاعتبار المالي للبلاد وتأمين حسن سير النظام الصيرفي فيها وعما أن حالة العراق الاقتصادية لم تبلغ بعد درجة من الرقى بنطلب إيحاد مؤسسة تقوم مذه الاعمال ، لذلك رأى تأخير تنفيذ المشروع إلى أن يوجد شيء واضح

<sup>(</sup>۱) ومع ذلك فقد عندت الحسكومة تروضا صغيرة ــ تبلغ حوالى أربعة ملايين من الدنانير ــ فاذا كان لابد من وجود قروض لايجاد البنك ، فها عى القروض قد هقدت ، ولم يبق إلا تكوين البنك . . . .

من التقدم الصناعي والتجاري والزراعي . والواقع أن خلو العراق من بنك مركزي واعتماده في اصدار نقده على الطريقة التي افترحها يانغ نفسه هي التي دفعت بالبنوك إلى استثمار احتياطيها في انكلترا — وتلك إحدى فوائد بريطانيا من نظام الكتلة الاستزلينية — فضاعت على البلاد فوائد استثمار هذا الاحتياطي ، ومن ثم أصبح النظام الصيرفي في العراق يرتبط عركز هذه البنوك البريطانية . كما أن الاعتبار المالي المبلاد أصبح بفضل ارتباط الدينار بالاستزليني معلقا في لندن . واستطرد من ذلك إلى قوله إرز البلاد يكاد التجارية . والوقائع المادية الآن تشكر عليه هذا القول .

ويتضح من كُل ذلك أن يانغ يأخذ بالأمور من آخرها لا من أولها . ذلك أن الحياة الاقتصادية الممقدة تحتاج إلى آلة تنظمها ، فما لم توجد هذه الآلة ظل التعقيد والإضطراب يصاحبار الحياة الاقتصادية ويعيقانها عن التقدم .

وهذه الاعتراضات التي ذكرها كسبب للتأخير سيبقي كثير منها قائما مادام النظام الصيرفي لا يسيطر عليه بنك البنوك ( La Banque Des مادام النظام الصيرفي لا يسيطر عليه بنك البنوك ( Banques ) فإيحاد البنك هو الذي سيزيل من الوجود معظم هذه النواقص. ويزول البعض الآخر بالتدريج على مر الأيام. ومع ذلك فالبلاد قد سارت خطوات كبيرة في فهم فكرة الودائع المصرفية وأقبلت عليها، وبقيت الناحية التنظيمية التي يحققها البنك المركزي.

هذه هى الأسباب التى استند عليها السير هلتون يانغ وهى – كما عددها – ليست جدية على الأخص بعد أن تغيرت الظروف عما كانت عليه وقت كتابة التقرير .

# الفضّية النالثة النظام النقدى وقرارات برتن وودز

#### معرم

كان للنتائج السيئة التي سببها اضطراب سعر العملات ، وقيود التجارة ، والحروج عن قاعدة الذهب التي كانت عاملا في تثبيت الاسعار والقيم ، أثرها الواضح في الاتجاه الجديد الذي اتجه إليه العالم للقضاء على تلك الاسباب ليميش بعيدا عن عوامل الاضطراب والضيق . ومن ثم ولى وجهه نحو التعاون الدولي في أمور النقود ، وهي مقياس القيم ، ولا تستقيم التجارة الدولية إلا إذا صلح هذا المقياس .

وقد أخذت الدولتان اللتان تسيطران على أمور العالم الماليةوالاقتصادية والسياسية ، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، بما تمليكان من وسائل ، في العمل على تنظيم هذا الاتجاه . فوضع اللورد كينز المشروع البريطاني المسعى ، اقتراحات لإنشاء اتحاد للمقاصة الدولية ، ، ووضع المستر هوايت \_ المستشار الاقتصادي للخزانة الامريكية \_ المشروع الامريكي المسمى ، اقتراح الولايات المتحدة لتكوين رأسال دولي لتثبيت نقد الامم المتحدة ومن ينضم إليها من الدول ، .(١) ونظرا لمابين المشروعين نقد الامم المتحدة ومن ينضم إليها من الدول ، .(١) ونظرا لمابين المشروعين

<sup>(</sup>۱) أنظر النص الرسى الكامل العشروعين، ترجة الدكتور احمد نظمي عبد الحميد الحميد الحميد المحمودة (۱) انظر النته الدولي بعد الحمرب » ويسمى المشروع البريطاني United States Proposal for a ويسمى المشروع الامريكي International Clearing Union United and Associated Nations Stabilisation Fund

هن خلاف (۱) فقد وضع مشروع مشترك ودعت الحكرمة الامريكية إلى مؤتمر جمع مندوبي على دولة عقد في برتن وودز \_ في أمريكا \_ من أول يوليو إلى ٢٧ منه سنة ١٩٤٤ لبحث المشروع . فأقرته الدول بالإجماع وهو ينص على تكوين مؤسستين تسمى إحداهما صندوق النقدد الدولى ، والاخرى البنك الدولى للانشاء والتعمير .

وقد كان العراق إحدى الدول التي دعيت إلى الإشتراك في المؤتمر ، وقد أقرته في حينه . ثم وافق البرلمان العراقي عليه في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، بعد أن وافقت بريطانيا عليه إثر حصولها على القرض الذي عقدته في أمريكا. ولعل السبب في هذا الارتباط في التصديق ، ارتباط النقدين ، والسياستين . كا أقرته معظم الدول ، فقد أذاعت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان أن ٥٣ دولة صدقت على الاتفاقية من قبل سلطانها التشريعية — ومن بين الدول المهمة التي اشتركت في المؤتمر وتخلفت عن ابرام الميثاني روسيالا ) — وقد بلغت حصص هؤلا الاعضاء أكثر من ٦٥٪ من رأس المال بكثير ، ومن مندوق النقد الدولي ، ينفذ هذا الاتفاق عندما يوقع عليه حكومات تملك صندوق النقد الدولي ، ينفذ هذا الاتفاق عندما يوقع عليه حكومات تملك من عمر المن اتفاقية الاعضاء في الحصص المبيئة في الجدول (١) ، — وهو يبين حصص الاعضاء في الصندوق .

<sup>(</sup>۱) أنظر فى تقدير كل من المشروعين والمقارنة بينهما الدكتور حسين فهمى . فى بحته سالف الذكر . وأنظر كذاك (1943) P. Einzig, Currency After The War (1943) P. P. 45 - 152

<sup>(</sup>۲) جريدة الاهرام عدد ٦ يناير سنة ١٩٤٦. وقد نقلت الجريدة ماكتبته حريدة (٢) جريدة الاهرام عدد ٦ يناير سنة ١٩٤٦. وقد نقلت الجريدة ماكتبته حريدة (الدبلي هيرالد) الانتكارية عن سبب تخلف روسيا فقالت تبرمه إذاهة الملومات الاقتصادية اللازمة تشفيذه كبيان العملة المتداولة ورصيد الذهب وأرقام الصادرات والواودات وما اليها . وعى احصاءات ومعلومات جرت سياسة الموس على كتمانها .

وسنشرح اتفاقية مؤتمر برتن وودز بايجاز في مبحث أن ونرى في مبحث آخر تأثيرها على النقد العراق واستفادة العراق من الانضمام إلها .

# المبحث الأول قرارات مؤنمر برتن وورز

قرر المؤتمر إنشاء هيئتين دوليتين جديدتين ، تشترك الدول التي حضرت المؤتمر ، والدول التي تريد أن تنضم إليهما بعد ذلك ، في رأس المال ، وهاتان الهيئتان عما : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتعميروالإنشاء وقد قرر المؤتمر أن تكون البلاد التي تملك أكبر حصة مقر هاتين الهيئتين ، ونظرا لأن الولايات المتحدة صاحبة أكبر الحصص ، وتبلغ حصتها في الصندوق ٢٧٥٠ مليون دولار من بجموع رأسماله البالغ ٨٨٠٠ مليون وحصتها في البنك ٢١٥٥ مليون دولار من رأسماله وقدره ٩١٠٠ مليون ، وإذن فستصبح مقر هاتين الهيئتين . وهي التي تنسلم الذهب والدولارات من الا عضاء المشتركين وتحتفظ مها حتى يجتمع مجلس المحافظين فتحول إليه هذه الا موال .

وبما أن نصوص الاتفاقية — وقد عملت من نسخة واحدة — وديعة للدى الولايات المتحدة فهى التى تتلقى تصديق الدول على الاتفاقية وتقوم باخبار بقية الاعضاء عن كل انضهام من الاعضاء الاصليين. أما بعد أن

<sup>(</sup>١) اعتبدنا في نصوص اتفاقية برئن وودز على النسخة الموزعة على أعضاء البرلمان المصرى وفيها المذكرة المرفوعة من وزير المالية ألجاس الوزراء بشأن الانضام إلى هذه الاتفاقية ، وكذلك تترير المراثب العام الشئون المائية والاقتصادية عنها .

تتكون هيئات الإدارة للصندوق وللبنك فان الإنضام الجديد يكون بواسطتهما.

# المطلب الأول

#### صنروق النفد الرولى

### أغراضه (١):

 ١ — أن يكون الصندوق واسطة لحل المشاكل الدولية النقدية ، بتشاور أعضائه لتشجيع التعاون النقدى بينهم .

٢ - تيسير النمو المتوازن فىالتجارة الدولية ، وتحسين الموارد الإنتاجية
 للاعضاء ، ومن ثم فسير تفع مستوى المعيشة وبزداد الدخل الحقيق .

سعار العملات وتجنب التنافس في تخفيض أسعار العملات وتجنب التنافس في تخفيض أسعار الصرف إلا في الحدود التي نص عليها الاتفاق . وفي هذه الحدود يختلف النظام الجديد عن قاعدة الذهب التي تجعل سعر الصرف ثابتاً تقريباً لا يتجاوز حدى خروج أو دخول الذهب ، وبذلك تسكون العملات محكومة بقاعدة تضمن ثباتها واستقرارها مع المرونة التي تقتضها الظروف .

٤ — التخلص من قيود مبادلة النقد وتوفير نظام مشترك للمدفوعات الدولية العادية بير\_ الاعضاء. وتشمسل هذه المدفوعات ما يتعلق بالتجارة الحارجية ، وفوائد القروض والاستثمارات واستهلاكها ، وما يدفع لنفقات الاسرة . (٢)

وضع موارد الصندوق فى متناول الاعضاء لتصحيح تقلبات ميزان
 المدفوعات ، بدل الاساليب القديمة التي تضر الاقتصاد الاهلى والدولى .

<sup>(</sup>١) ذَّكُونُهَا اللَّادَةِ الأَوْلَى مَنَ اللَّهْمَاتِيةِ .

<sup>(</sup>r) Illes 11 d.

تقصير أمد الفترات التي تختــل فهــا موازين المدفوعات الدولية
 للاعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن .

وعلى الصندوق أن يتقيد مهذه الأغراض في جميع قراراته .

رأس المال:

يبلغ رأس مال الصندوق ، ۸۸۰ مليور دولار قسم بين الأعضاء في المؤتمر كا يلي ( بملايين الدولارات ) (۱) .

الحصة	الملكة	الحصة	الملكة	الحصة	الملكة
14	روسيا	14	الملكة المتحدة	400.	الولايات التحدة الأمريكية
٤٠٠	الهند	٤٥٠	فرنسا	00.	الصين
440	بلجيكا	740	الاراضىالنخفضة	4	كندا
170	تشكو سلوفاكيا	10.	البرازيل	4	استراليا
4.	المكسيك	1++	جنوب أفريقيا	170	بولندا
٥٠	النرويج	٥٠	نيرزيلندا	٦-	يوغوسلافيا
0+	ڪوبا	٥٠	كولومبيا	0+	شــــيلى
40	إيران	٤٠	اليونان	٤٥	مصر
10	فنزو يلا	١٥	الفلبين	Yo	بيرو
1 *	لوكسمبرج	1.	بوليفيا	10	أوروجواي
0	كوستاريكا	٦	الحبشة	٨	العراق
٥	جواتيالا	٥	أكوادور	٥	دومينيكا
44	هندوراس	Y 1	سلفادور	٥	هاینی
1	إيسلندا	۲	براجوای	۲	ثيكاراجوا
		¥.	ليبريا	4	لن

<sup>(</sup>١) أنظر الجدول إ اللعن بالاتناقية .

هذه الدول هى الاعضاء المؤسسون للصندوق ، ويجوز انتساب غيرهم في المواعيد والشروط التي يقررها الصندوق (١) و يحقله إعادة النظر في الحصص جميعاً كل خمس سنوات . فإذا طلب أحد الاعضاء تعديل حصته وجب موافقة في بحموع الاصوات المقررة على ذلك . ولا يجوز للصندوق تعديل أية حصة إلا بموافقة العضو صاحب الشأن . وقد روعى في تقدير هذه الحصص تجارة البلد الدولية سنوياً ـ قبل الحرب ـ وقدرته على الدفع وحاجته إلى النقد .

يدفع العضو من الحصة المقررة إما ٢٥ ٪ ذهباً أو ١٠ ٪ مما في حيازته رسمياً من الدهب والدولارات الأميركية أيهما أقل . أما الباقى ( ٧٥ ٪ أو ٠ ه ٪) فيدفع بعملة العضو . وإذا كان الصندوق في غير حاجة إلى عملة أحد الاعضاء يقبل الصندوق سندات أو صكوكا مالية مستحقة الدفع عند الطلب ، وغير قابلة التحويل ، ولا تدفع عنها فوائد . وبالاختصار يقبل تعهداً من الحكومة بالدفع (٢٠).

(۲) التعامل مع الصندوق

ويكون بواسطة خزانة العضو العامة أو بنكه المركزى أو إدارة موازنة النقد أو أية هيئة مالية مماثلة والاصل أن يكون البنك المركزى للعضو المؤسسة التي يودع فيها الصندوق ما يملك من عملة العضو . وفي حالة عدم وجوده يعين العضو مؤسسة أخرى يقبلها الصندوق (٤) فاذا طلب عضو شراء عملة عضو آخر وجب عليه أن يدفع ما يقابلها \_ حسب سعر التعادل \_ إما ذهبا أو عملته المخاصة . وفي الحالة الاخيرة يشترط اثبات حاجته لتلك العملة ، وأن لا يسبب الشراء زيادة ما لدى الصندوق من عملة من العملات النادرة ، وأن لا يسبب الشراء زيادة ما لدى الصندوق من عملة

<sup>(</sup>١) اللادة السابعة .

 <sup>(</sup>٣) المادة النامنة قسم ٢و٣وه وحوى قسم ٤ طريقة الدفع في حالة زيادة حصة العشو
 وما يزد الصندوق إذا نقصت الحصة .

<sup>(</sup>٣) المادة الحامسة (٤) المادة ١٣

المشترى بأكثر من ٢٥ ٪ من حصته خلال الاثنى عشر شهراً المنتهية في تاريخ الشراء، وذلك بالمقدر الذي يكنى لابلاغ ما في حيازة الصندوق ٧٥٪ من عملة العضو إذا كانت قد نقصت عن ذلك . فاذا زادت المدة عن سينة أن لا نزيد عملة العضو قط عن ٢٠٠٪ من حصته ، ويجوز للصندوق التجاوز عن هذه الشروط إذا قدر أن حاجات العضو تستدعى هذا التجاوز . ويراعى الصندوق في ذلك استعداد العضو لتقديم الضان من ذهب أو فضة أو أوراق مالية لعدم ضياع حقوق الصندوق . ومع ذلك فانه يجوز للجنة التنفيذية أن مقرر وقف سريان شروط استعال موارد الصندوق باجماع الآراء لمدة ١٢٠ تقرر وقف سريان شروط استعال موارد الصندوق باجماع الآراء لمدة ١٢٠ يوماً وتعرض الامر على مجلس المحافظين الذي يستطيع بموافقية في بحموع يوماً وتعرض الامر على مجلس المحافظين الذي يستطيع بموافقية في بحموع الاصوات المقررة أن بمد الايقاف ٢٤٠ يوماً أخرى فقط (١٠).

أما شراء العملة مقابل الذهب فيجب على من محتاجها شرائها من الصندوق والفرض من ذلك اشراف الصندوق على توزيع عملات الدول بين أعضاء الصندوق ، كما أنه يحوز للعضو أن يشترى بالذهب من الصندوق ما فى حيازة الصندوق من عملته زيادة على حصته . والغرض من ذلك زيادة وأسمال الصندوق الذهبي ، والحيلولة دون تجمع الذهب من جديد لدى دولة معينة . على أن هذا الواجب لا يمنع العضو من بيع الذهب المستخرج حديثاً فى أية سوق ، ويتقاضى الصندوق وسوماً بالذهب على خدمات بيع نقود للاعضاء .

وقد حرمت الاتفاقية استعال موارد الصندوق لموجهة حركة مستمرة أوكبيرة لتحويل رؤوس الاموال للخارج . وينزتب على مخالفةالعضو لذلك منعه من استخدام موارد الصندوق (٣) .

فاذا أصبحت إحدى العملات قليلة أى نادرة لدى الصندوق أعلن ذلك مع بيان ما يراه لمعالجة الحال ، وله أن يتخذ إحدىطريقتين ؛ إما أن يقترض

<sup>(</sup>١) المادة ١٦ (٢) المادة السادسة

المعلة النادرة من صاحبها ، أو أن يقترضها من مصدر آخر ، وفي كلا الحالين تجب موافقة العضو صاحب العملة . وقبل أن تتيسر للصندوق موارد كافية من تلك العملة ، فانه يلجأ إلى تقسيم ما لديه منها بين الاعضاء الطالبين بنسبة حاجتهم ، وفي هذه الحالة يجوز الاى عضو بعد استشارة الصندوق أن يضع مؤقتاً \_ القيود للحد من حربة مبادلة العملة النادرة (١) .

# سعر التعادل لعملات الاعضاء:

تقوم عملات الأعضاء بالذهب أو بدولار الولايات المتحدة بوزئه وعياره في أول يوليو ١٩٤٤ وإذا حدد سعر التعادل ( Par Value ) امتنع الأعضاء عن شراء الذهب أو بيمه بأكثر أو أقل من السعر المحدد مضافا اليه المقدار الذي غينه الصندوق فوق ذلك السعر أو تحته ، وهو لا يزيد عن ١ ٪ في الممليات الهاجلة ، وزيادة أخرى يعينها الصندوق في العمليات الأخرى الحاصة عيادلة النقد .

وإذا تم الاتفاق على أسعار العملات وجب استقرارها ، ومع ذلك فقد أجاز الاتفاق تعديل أسعار الصرف بموافقة العضو إذا اقتضت الظروف ذلك . وواتفق الاعضاء على عدم طلب التعديل إلا لتصحيح حالة اختلال جوهرى ، (۲) . ولا جل هذا الغرض سمح للعضو بتغيير سعر العملة باخطار الصندوق بمقدار ١٠ ٪ من سعرها الاول . فاذا أراد تعديلا آخر بما لايزيد عن ١٠ ٪ أخرى ، فللصندوق أن يوافق أو يعترض ، فاذا اعترض وجب أن يكون ذلك خلال ٧٧ ساعة بعد تلقيه بلاغ العضو . فاذا لم يتفق العضو مع الصندوق ومضى العضوفي رأيه فللصندوق أن يعلن حرمانه من الاستفادة من الصندوق ، ولكن عليه أن يوافق إذا اقتنع أن التعديل ضرورى لتصحيح للصندوق ، ولكن عليه أن يوافق إذا اقتنع أن التعديل ضرورى لتصحيح للصندوق ، ولكن عليه أن يوافق إذا اقتنع أن التعديل ضرورى لتصحيح الصندوق ، ولكن عليه أن يوافق إذا اقتنع أن التعديل ضرورى لتصحيح

<sup>(</sup>١) المادة السابعة

 <sup>(</sup>٣) المادة الرابعة (٣) مذكرة الراتب العام الشئون المالية والانتصادية

حالة اختلال جوهرى في ميزان المدفوعات. وفي هذه النصوص مخالفة لقاعدة النهب التي تجعل سعر الصرف مرتبطاً بحدى الذهب، أما حسب الاتفاقية فالسعر يكون حسب حاجة العضو الاقتصادية. وتلك ميزة كبرى للاتفاقية على قاعدة الذهب.

وينزتب على تخفيض عملة أحد الاعضاء أو ازديادها وجوب إكالحصته الذهبية فى الصندوق أو استرداد مازاد على نصيبه الذهبي من الصندوق .

وفوق ذلك فللصندوق أن يقرر تصديلا عاماً نسبياً لعملات الاعضاء جميعاً بشرط أن توافق علىذلك أغلبية الاصوات في مجلس المحافظين وكذلك الاعضاء الذن يملكون ١٠ بر أو أكثر من رأس المال \_ أى الولايات المتحدة وريطانيا وروسيا \_ ويبتى لكل عضو حق الرفض بشرط إخبار الصندوق خلال ٧٧ ساعة . ولا يترتب على هذا التعديل العام إلا تغيير قيمة العملات بالنسبة للذهب لا بالنسبة لبعضها بعضاً.

### الرّامات الاعضاء العامة (١):

وضعت الاتفاقية الترامات عامة على الاعضاء فأوجبت عليهم أرب الايفرضوا قيوداً على التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات العادية . وأن لايشتركوا في اتفاقات نقدية تنظوى على تمييز في المعاملة ، وأن لاتقوم بينهم اتفاقات نقدية متعددة الاطراف ذات أساليب خاصة (١٠) ، كما أوجبت على كل محضو أن يشترى أرصدة عملته التي يملكها عضو آخر إذا كانت هذه الارصدة حديثة العهد وتتيجة عمليات عادية ، وأن تحويلها مطلوب لسداد

<sup>(</sup>١) الماذة النامنة

<sup>(</sup>۲) ونرى أنهذا الألتزام ينطبق على الكتلة الأسترلينية لأنها اتفاقات تقدية متمدرة الأطراف وقد استعملت أساليب خاصة سواء أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية أو أثناء الحرب. وهى تنطوى فوق ذلك على تمييز في العاملة ، ومن ثم فان روح الاتفاق تناقضها وإن كان ظاهر الاتفاق أيق عليها .

مدفوعات خاصة بعمليات عادية . ومعنى هذا الشرط أن الأرصدة التي تكونت خلال الحرب ، كالأرصدة الاسترلينية، لا يجبر صاحبها على شرائها . ونرى في ذلك إجحافاً وإهداراً لحقوق أصحاب الارصدة ومحاباة لمن استفادوا منها . كما أنه ليس للاتفاقية شأن أيضاً في تسوية مانتج عن قانون الإعارة والتأجير .

وفوق ذلك فللصندوق أن يطلب من الأعضاء تزويده بالمعلومات التى تمكنه من أدا، مهمته ومنالها مالدى العضو من الذهب ومن العملات الاجنبية سواء كانت ملك هيئات رسمية أو غير رسمية ، وإنتاج الذهب، وصادرات وواردات الذهب والبضائع مقومة بالعملة المحلية ، وميزان المدفوعات ، ومركز العضو فيا يختص بالاستثمار الدولى ، والدخل الاهلى ، والارقام القياسية لاسمار الجلة والقطاعى بالعملة الوطنية، والتدابير المتخدة لمراقبة سعر الصرف .

# مركز الصندوق الفانوني والحصائات والامتيازات (١):

للصندوق شخصية معنوية ، يتعاقد ويملك الأموال الشابتة والمنقولة ، ويقوم بغير ذلك من الإجراءات القانونية ، وتتمتع أملاكه وأمواله أينها كانت ، وأياكان حائزها ، بحصانة من الدعاوى القضائية ، ولا يجوز تفتيشها ولا الاستيلاء عليها ولا مصادرتها ولا نزع ملكيتها ولا الحجز عليها لابأمر إدارى ولا بعمل تشريعي ، وتشمل هذه الحصانة محفوظات الصندوق ، كما تعنى أملاكة وأمواله من جميع القيود والإجراءات .

ويعنى الصندوق من الضرائب والرسوم الكمركية ، ومن تحميله مسؤولية دفع أى رسم أو ضريبة ، ولا تخضع سنداته ولا الصكوك التي يصــــدرها للضريبة في حالتين :

الأولى: إذا خصصت الضريبة مهذه السندات لغير سبب سوى مصدرها.

<sup>(</sup>١) المادة التاسعة .

الثانية : إذا كان السبب القانونىالمضريبة هو مكان العملة أو نوعها أو محل الاداء أو موقع أى مكتب أو مقر أى عمل يتولاه الصندوق .

ويتمتع المحافظون وأعضاء اللجنة التنفيذية ونواجهم والموظفون والمستخدمون بالحصالة ضد الدعاوى القضائية فيها يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية ، ويعفون إذا لم يكونوا من الرعايا المحليين من قبود الهجرة والنسجيل والخدمة المسكرية ، وتعنى مرتباتهم من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

# منظيم فيرة الانتقال (١):

راعت الاتفاقية الظروف التي نشأت عن الحرب والقيود التي وضعت على التبادل النقدى فنصت على فترة انتقال اعتبرتها فترة تغيير وتنظيم يجوز خلالها تأخير تطبيق بعض مواد الاتفاقية. على أن العضو الذي يريد الاستفادة من هذه الرخصة أن يخطر الصندوق برغبته قبل أن يصبح أهلا لشراء العملة من الصندوق. وعليه أن يراعى أغراض الصندوق في توجيه سياسته الخاصة بمبادلة النقد . وأن يتخذ بمجرد أرف تسميح الظروف الإجراءات لتسهيل التعامل التجارى والمالى الدولى . على أنه يجب إلغاء هذه القيود بمجرد أن يصبح العضو قادراً على تسوية ميزان مدفوعاته بدون هذه القيود .

ويقدم الصندوق بعد ثلاث سنوات من ابتداء عمله تقريراً عن قيود مبادلة النقد التي مازالت قائمة ، ويتابع إصداره خلال السنتين التاليتين وعندلذ يجب أن تلغى كل القيود . فاذا كانت ظروف بعض الاعضاء تقتضى إبقاءها وجب استشارة الصندوق فاذا رفض وأصر العضو على احتفاظه بالقيود ، وجب على ذلك العضو الانسجاب من الصندوق .

<sup>1 (1) 11/0 (1)</sup> 

# تنظيم الصندوق وإدارته: (۱)

للصندوق مجلس محافظين ـ ويلحق مهــم نواب لهم يقومون مقامهــم إذا غانوا ــ ولجنة تنفيذية ومدر عام وهيئة موظفين .

يعين كل عضو محافظاً ونائباً له بالطريقة التي يقررها لمدة خمس سنوات إلا إذا بدا له تغيير أحدهما أو كالهما ، وينتخب المحافظون أحدهم لرئاسة المجلس ، وهو يعقد اجتماعاً سنوياً وله أن يعقد غيره من الإجتماعات إذا رآى ذلك أو إذا طلبت اللجنة التنفيذية ، وهو الذي يقرر مكافآت اللجنة التنفيذية والمدس العام .

يشرف هـــذا المجلس على أعمال الصندوق جميعاً، وتتركز فيه جميع الصلاحيات إلا إذا تنازل عن بعضها للجنة التنفيذية، ذلك لأنه ليسهيئة دائمة، إلا أنه لا يجوز له التنازل عن سلطات معينة نصت عليها الإتفاقية كقبول أعضاء جدد، وإعادة النظر في الحصص، وتعديل سعر عملات جميع الاعضاء، وعمل اتفاقات التعاون مع الهيئات الدولية، وتحديد ما يوزع من صافى دخل الصندوق، والانسحاب من الصندوق وتصفيته، ويكون المرجع الاخير في تفسير أحكام الاتفاق إذا اختلفت اللجنة التنفيذية مع أحد الاعضاء.

وتقوم اللجنة التنفيذية بادارة الشؤون العامة للصندوق وفيها أوكل لهامن صلاحيات ، وهي هيئة مستمرة تشكون مما لا يقل عن ١٢ عضوا \_ يعينكل منهم نائباً له \_ (١) خمسة تعينهم الدول الكبرى الحنس التيتملك أكبر الحصص وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وفر نساو الهند حوقد حلت الهند محل روسيا لتخلفها عن ابرام الاتفاقية — (٢) واثنان تعينها دول أميركا اللاتينية . (٣) وخمسة يعينهم الاعضاء الآخرون . ومدة العضوية سنتان .

ويرأس اللجنةُ التنفيذية مديرعام تنتخبه اللجنة من غير أعضائها ومنغير

المحافظين، وهو كذلك رئيس هيئة الموظفين، يباشر الشؤون العادية للصندوق تحت اشراف اللجنة التنفيذية .

أما تصويت أعضاء الصندوق فيكون على أساس أن لكل عضو ٢٥٠ صوتاً يضاف اليها صوت واحد عن كل ٢٠٠ الف دولار من حصته .

# الانسحاب من الصندوق (١) وتصفية (٢):

للعضو أن ينسحب من الصندوق فى أى وقت ، ويسرى الانسحاب من وقت اخطار الصندوق. كما يحق الصندوق طرد العضو إذا لم يقم بالتزاماته المقررة فى الاتفاقية ، أو إذا عدل العضو سعر التعادل لعملته رغم معارضة الصندوق ويصنى حسابه بدفع ما له لدى الصندوق بعملة العضو ، فاذا لم تكف يكمل النقص بالذهب ،

أما تصفية الصندوق فتكون بقرار من مجلس المحافظين. ويتوقف الصندوق حينة عن عارسة أى عمل عدا أعال التحصيل والتصفية. ويحوز للجنة التنفيذية ... في حالة الطوارى - وقف العمليات مؤقة إذا رأت ضرورة التصفية إلى أن يصدر مجلس المحافظين قراره .

وتوزع أموال الصندوق أولا على دائنيه ، ولا تدخل فى ذلك حصص الاعضاء ، فيستعمل الصندوق فى السداد أولا العملة التي يجوز سدادالديون بها ثم الذهب ثم العملات الاخرى . ويوزع الباقى على الاعضاء بطريقة خاصة نص على تفصيلها فى الجدول هو الملحق بالاتفاقية.

<sup>(</sup>١) المادة ١٥ (٢) المادة العاشرة قسم ٢

### المطلب الثاني

### البنك الرولى للإنشاء والتعمير

عضوية البنك مقسورة على أعضاء صندوق النقد الدولى، ولا يسمح لغيرالاعضاء الاكتتاب برأساله، ولاالانضام إلى عضويته إلاطبقاً للشروط والمواعيد التي يضمها البنك (١٠). ذلك لان البنكوالصندوق يستهدفان غرضاً واحداً هو الرخاء العام، كل في حدود اختصاصه.

أما البنك فيساعد على ذلك إما باعطاء القروض أو المساهمة بها من أمواله أو بالاكتتاب لهــــا من الاسواق المسالية، أو يضهان هذه القروض قبل الدائنين العاديين (٢).

# أغراطه:

- (۱) المساعدة على تقدم الاءشاء الاقتصادى وتعمير أراضيهم وزيادة قدرتهم الانتاجية .
- (٢) تشجيع الهيئات الحاصة والافراد على الاستثمار الحارجي بضمان البنك للقروض .
- (٣) تنمية التجارة الدولية ، وتعـــادل ميزان المدفوعات بتشجيع الاستثهار الدولى.
  - (٤) تنظيم القروض المقدمة من البنك أو المضمونة منه .
- (٥) المساعدة على انتقال الاعضاء من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات

<sup>(</sup>١) المادة الثانية قسم ٢ من اتفاقية البنك الدولي الانشاء والتعمير .

<sup>(</sup>٢) اللادة ع تسم ١

<sup>(</sup>m) Illes 1866

السلم، وإدارة عملياته مع مراعاة أثرالاستثمارالدولي على الحياة التجارية .

## رأس المال والاشتراكات (١):

رأس المال ١٠٠٠٠ مليون دولار أمريكي بوزنه وعياره في أول يوليو سنة ١٩٤٤ وهو مقسم إلى ١٠٠٠٠٠ سهم ، ثمن السهم مائة الف دولار . وقد قسمت ٩١٠٠مليون دولار منها على الاعضاء كايلي (بملايين الدولارات) (٣)

المقدار	الملك	المقدار	الملكة	المقدار	الملكة
٦	العراق	٥٠	نوزيلندا	4110	الولايات المتحدة
٣,٢	ا کوادور	0 +	الدريج	15	بريطانيا
٣	الجيشة	₹*	<i>ه</i> صبر	17	ووسيا
۲	کوستار یکا	ξ¥	يوغرسلافينا	7.00	الصين
۲	دومنيكا	40	اشيلي	٤٥٠	فرنسا
۲	جواتيالا	40	كولومبيا		اله:د
۲	ها یی	40	کو با	440	12:50
1	سلفادور	40	اليونان	740	الاراضىالراطنة
1	هندوراس	Y£	إيران	770	بلجيكا
1	إيسلندا	1 VY	9-23	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	أستراك
٠,٨	نیکاراجوای	10	الفليبين -	170	تشكو سلوفا كيا
٠,٨	باراجواي	1 - 7	أوروجواي	170	بواتدا
*,0	اتنتآ	1 + 1	فنزويلا	1.0	البرازيل
٠,٢	lė.	1.	لو كسمبرج	1 * *	جنرب إفريقيا
		٧	برليفيا	٦٥	المكسيك

<sup>(</sup>١) الأدة الثانية

<sup>(</sup>٢) الجدول (أ) اللحق بالاتناقية .

يقسم المبلغ المكتب به إلى قسمين :

۱ – ۲۰ ٪ تدفع أو تبقى تحت الطلب حسب حاجة البنك ، على أن يدفع ۲ ٪ من ثمن كل سهم ذهبا وتسدد خلال ۲۰ يوما من بدء البنك أعماله والباقى من هذا المقدار – ۱۸ ٪ – يسدد منه خلال سنة مالايقل عن٨٪ من ثمن السهم أما ال ۱۰ ٪ الباقية فتسدد بعد ذلك فى فترات لا تقل عن ثلاثة شهور ، ولا يقل ما يدفع فى كل مرة عن ٥ ٪ من قيمة السهم .

٢ - ٨٠ ٪ - أى الباقى من قيمة السهم - يدفع حسب رغبة العضو بالدهب أو بالدولارات أو بالعملة التى ينى بها البنك التزاماته التى من أجلها طلب دفع القسط ، ولا يقل القسط عن نصف مليون دولار .

ويقبل البنك -كالصندوق ـ سندات غير قابلة للتحريل وبدون فائدة ، أى تعهداً من الحكومة بالدفع .

### معاملات البذك:

يتعامل مع الدول الاعتماء بواسطة الهيئات المختصة ، ويمنحها القروض ويجوز له أن يقرض الوحدات السياسية التابعة للعضو أو أية مؤسسة تجارية أو صناعية أو زراعية في أراضي الاعتماء ، على أرب يضمن العضو تلك القروض (١) . ويجب أن لا تزيد هذه القروض على رأسماله . وقد أعطت الاتفاقية البنك مطلق الحرية في التصرف بمدفوعات الاعتماء الذهبية \_ أي الاتفاقية البنك مطلق الحرية في التصرف بمعملة الاعتماء فلا يجوز اقراضه ، واستبداله بعملة بلد أخرى إلا بموافقة صاحب العملة (١)، وذلك لئلا بواجه العضو بأموال أخرى في بلده دون وجود سلع أو خامات لامتصاص هذه الاموال عا يؤدى إلى التصنح (١) .

<sup>(</sup>١) المادة الحامسة تسم ٢ و ٤ (٢) المادة الرابعة تسم ٢ و ٣ و ٤

 <sup>(</sup>٣) مذكرة الراقب العام للشؤون المائية والأقتصادية فترة ه

# المركز الفانونى والحصائات والامتيازات: (١)

للبنك نفس المركز القانونى الذى يتمتع به الصندوق من شخصية معنوية كاملة ، وحصانة محفوظاته وأمواله إزاء أى عمل إدارى أو تشريعي، كايتمتع محافظو البنك وأعضاء لجنته التنفيذية ووكلاؤه وموظفوه بالحصانة من الدعاوى القضائية فيما يتعلق بأعمالهم الرسمية . وكذلك بالاعضاءات من الاجراءات الاخرى كالتسجيل والهجرة ، ويعفون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتعنى كذلك أموال البنك و دخوله من جميع الضرائب والرسوم ، وكذلك سنداته في الشروط التي ذكرت عن سندات الصندوق .

# التنظيم والادارة (٢):

يشبه نظام البنك وإدارته نظام الصندوق من وجود مجلس محافظين ولجنة تنفيذية ورثيس وهيئة موظفين .

ويهيمن مجلس المحافظين ـ الذي يمثل الاعضاء ـ على البنكويوجهسياسته العامة ، وتدخل كل الاعمال في اختصاصه ، ونظراً لانه ليس هيئة دائمة فانه يكل بعض اختصاصاته للجنة التنفذية ، وهذه تقوم بادرة الشؤون العامة ، ومما أعطاها مجلس المحافظين من صلاحيات ، وتشكون من ١٢ عضواً : خسة منهم يمثلون الدول الكبرى ، والسبعة الباقون ينتخهم المحافظون ، عدا ممثل الدول الكبرى ، وتنتخب اللجنة رئيساً من غير أعضائها، وهو يرأسموظني الدول الكبرى ، وتنتخب اللجنة رئيساً من غير أعضائها، وهو يرأسموظني البنك ، وهناك مجلس استشارى إلى جانب هذه الهيئات ينتخبه مجلس المحافظين، لا يقل أعضاؤه عن سبعة ويكون من بينهم من يمثل البنوك والدوائر التجارية والصناعية والعمالية.

<sup>(</sup>١) المادة السامية .

<sup>(</sup>٢) المادة الحامية .

الانسحاب ووقف العضوية

للعضو أن ينسحب متى شاء . أما وقف العضوية فتكون في الحالتين الآتيتين : ــــ

إذا قرر مجلس المحافظين ذلك عند اخلال العضو بالنزاماته.

عند ما تنتهى مدة عضوية الدولة من صندوق النقد الدولى. وقد حرى الاتفاق قواعد إذا ما أرقف البنك أعماله.

وإذا صدر الفرار بتصفية البنك فندفع ديونه أولاً ، ثم يوزع ما يقبق بعد ذلك على الاعضاء حسب قواعد نصت عليها الاتفاقية .

# المبحث الثاني

# تأثير اتفاقية برتني وولاز على النظام النقرى

هذه القواعد التي قررها مؤتمر برتن وودز فيهامساس جوهرى بأساس الانظمة النقدية العالمية ، إلى جانب المزايا الاخرى التي تضمنتها أغراض المؤسستين كتحرير المبادلات النقدية من القيود، وتهيئة الوسائل لتعديل ميزان المدفوعات الخ.. وقد انتظمت الدول جميعاً بموجبها في قاعدة جديدة للنقد خير من الانظمة القائمة ، وخير من القاعدة الذهبية .

أما مرزتها على الانظمة القائمة اجمالا ، فلأنها تثبت سعر العملات على أساس قوى عالمي \_ الذهب \_ فلا حرب نقدية ، وليس من حاجة إلى مال موازنة الصرف ، ولا إلى غيره من الطرق التحكمية التي سلكتها الدول لتثبيت سعر العملة ، ولا إلى هذه الاتفاقات النقدية الثنائية التي عرقلت حرية التجارة .

أما ميزاتها على القاعدة الذهبية القديمة التي تـكاد تكون آلية في عملها فلا"ن

<sup>(</sup>١) المادة السادسة

فيها ميزة الذهب في الثبات، ومع ذلك فضيها من المرونة ما يزيل هساوى القاعدة الذهبية التي تتأثر بالازمات أشد تأثر . ذلك أن الصندوق بهي سبل الوفاء بغير حاجة إلى استعال احتياطي الذهب وقت اختلال ميزان المدفوعات الأمر الذي لا يترتب عليه تأثر سعر العملة ، لان الدولة تستطيع أن تعدل سعر علتها إذا اضطرتها ظروفها الاقتصادية إلى ذلك في حدود ١٠٠٠ دون موافقة الصندوق و ١٠٠٠ أخرى بموافقته. كما أنها لن يضطرها عجز ميزان مدفوعاتها وخروج الذهب منها \_ تحت ظل القاعدة الذهبية التقليدية \_ إلى الخروج عن قاعدة الذهب ، وما يترتب على ذلك من نتائج على التبادل التجارى وعلى العملات وخرى . ومع هذا الاختلاف بين القاعدة الذهبية الجديدة أكثر مرونة من الأخرى . ومع هذا الاحتلاف بين القاعدة الذهبية الجديدة أكثر مرونة من القاعدة القديمة القديمة لأن سعر العملة في ظلها يمكن أن يتغير تبعاً للظروف رغم الرتباطها بالذهب (١٠).

غير أن المؤتمرين وقد وضعوا هذه القاعدة الصالحة للنقد ليحولوا دون الإضطرابات النقدية في المستقبل قد حابوا بعض الدول وأضاعوا حقوقا لبعضها الآخر، وكان يحسن بهم وقدافت و اعبداً جديداً للتعاون العالمي، لو أنهم صانوا الحقوق ورتبوها، بدل تركم اللاتفاقات الثنائية التي كان من شأنها في إمضي إثارة كثير من الصعوبات. ومن هذه الحقوق التي أجلوها وإن لم يهماوها، الديون الناشئة عن الحرب، فقد نصت الاتفاقية على أن الصندوق ليس له شأن في تسويتها ونلك هي ديون الإعارة والتأجير وليس لنا شيان بها والارصدة ونلك هي ديون الإعارة والتأجير وليس لنا شيان بها والارصدة الاسترلينية التي تجمعت خلال الحرب، والتي نادي بعض كبار البريطانيين ومنهم تشرشل بلزوم خفضها كمساعدة لبريطانيا التي دافعت عن البلاد ومنهم تشرشل بلزوم خفضها كمساعدة لبريطانيا التي دافعت عن البلاد الدائنة من الطفيان الفاشستي (٢). ولسنا نريد أن نقارن بين هذا الطلب والطرق الدائنة من الطفيان الفاشستي (٢). ولسنا نريد أن نقارن بين هذا الطلب والطرق

<sup>(</sup>١) الأيكونومست في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤

 <sup>(</sup> ۲ ) أنظر في مناقشة هذا العلب مثال المهاميل صدق باشا في جربه ثالاهر ام الصادرة
 في ۱۷ ديسمبر سنة ١٩٤٥

التي لجأت إليها المانيا في البلاد التي احتلتها لنمويل حربها ، وأوجه الشبه بينهما كبيرة . إلا أننا نشير مؤقتاً إلى صعوبة الوصول إلى حل فيها يتعلق بهذه الارصدة تصون مصلحة المالك ـ ولا أقول الدائن ـ ، وكان يحسن لو أن مجلس المحافظين للصندوق كان الحكم الأخير في الاختلافات التي لا شك ستظهر بين بريطانيا وأصحاب الارصدة ، بعد أن تركحل و مشكلة و الارصدة لاتفاقات خاصة بين من يهمهم الام ، وبذلك يكون الانجاه الجديد نحو التعاون العالمي لصيانة الحريات والحقوق قد استكمل معظم شروطه لان أصل الشر في العالم ترك دولتين ذات مصلحتين مختلفتين متناقضتين تقابلان بعضهما دون حكم بينهما .

### جعز الديثار:

تتطلب الاتفاقية تعيين سعر التعادل بين عمالات الأعضاء والدولار الذهبي ، وأن هذا السعر يجب أن يعلم قبل نهاية مارس سنة ١٩٤٦ .

ولم يذع بعد سعر التعادل بين الدينار والدولار ، ولكننا نرجح أنه ميكون تبعاً لسعر الجنيه الإنكليزى . ويؤيد ذلك أن قانون العملة العراقية جعل الدينار مساوياً للجنيه تماماً ولم يعدل القانون بعد في هذه المسألة . وقد حدد هذا السعر بمناسبة القرض الأمريكي لبريطانيا بـ ٢ . رع دولاراً للجنيه ومن ثم فسيكون هذا هو سعر الدينار العراق . إذ من غير المرجح أن يتغير سعر الجنيه الإنكليزي بما يخالف اتفاقية القرض .

وترى مبدئياً أن هذا السعر مناسب مادام فى الإمكان رفعه أو خفضه بعد ذلك بنسبة معقولة (١٠٪) دون تدخل أو اعتراض من الصندوق . وبالإمكان أيضاً تغييره مرة أخرى إذا اقتنع الصندوق بأن التغيير ضرورى لتعديل اختلال فى توازن ميزان المدفوعات .

### عصة الفراق الرهيد:

تشترط الاتفاقية تسليم مقدار من الذهب للصندوق وللبنك الدولى . وقد كان تعيين ذلك سهلا ميسوراً لو أن للورق النقدى العراق غطاء من الذهب ، فيعطى عندئد منه النصيب الذى حددته الاتفاقية ، ولكن الغطاء كله جنهات انكليزية فيجب إذن شراء الذهب . ولا شك أن بريطانيا عرضت على العراق تسهيل شراء نصيبه من الذهب من المملكة المتحدة كما فعلت مع مصر (۱). ولو اضطرت الحكومة العراقية إلى شرائه من العراق لحلها أعباء ثقيلة جداً لغلاء أسعاره بالنسبة لاسعار الذهب الدولية .

ولكن كيف تقدر حصة العراق الذهبية ؟ ذلك أن اتفاقية الصندوق عينت نصيب الاعضاء بأنه الأقل مقداراً من ٢٥ ٪ من مقدار الحصة أو ب ١٪ من الذهب والدولارات التي تملكها الهيئات الرسمية للعضو . ولاشك أن المقدار يتغير بالنسبة للعراق إذا أخذنا مهذه النسبة أو بتلك . ومع أنه من الممكن أن يستنتج من صيغة المسادة الثالثة قسم ٣ (ب) أن العراق يجب أن يدفع ٢٥٪ من حصنه ذهباً مادام أن هيئاته الرسمية لاتملك النهب الذي يجب أن يدفع ١٠٪ منه إلا أن هذا التفسير مرفوض لان المقصود بذلك ترك الحيار للعضو يدفع أى النسبتين أصلح له . وبالتالي فقد أريد التسهيل على الاعضاء . وعا أن نصيب العراق لو دفع ٢٠٪ منه لبغت ١٠٠٠ دولار ، ولو دفع ١٠٪ منه لبغت ١٠٠٠ دولار ، وبما الذهبية مليوني دولار ، ولو دفع ١٠٪ منه لبغت ١٠٠٠ دولار ، وبما أنه لايملك ذهباً وإنما يملك مقداراً من الدولارات تخصصه له بريطانيا فتكون نسبة ١٠٪ إذن هي واجبة الدفع ، فقدد أصاب العراق من الدولارات في نسبة ١٠٪ إذن هي واجبة الدفع ، فقدد أصاب العراق من الدولارات في كل من سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ أربعة عشر ملبون دولار . وغني عن القول

 <sup>(</sup>١) أنظر صينة الكتاب الرسمى من الحكومة البريطانية في محضر الجلسة الرابعة لمجلس الشيوخ المتعدف ٢٣ ديسبر سنة ١٩٤٥ . أما فيما تختص بالعرض على العراق فلم تر في مناقشة مجلس الاعيان ولا فيماكثب في الموضوع ما يشير إلى ذاك .

أن هذا المقددار وإن كان يزيد عن حصة العراق جميعاً في الصندوق إلا أنه لا يترتب علىذلك وجوب رفع النسبة إلى ٢٥ ٪ من الحصة ، لأنهذه النسبة وضعت للأعضاء الذين يدفعون الذهب فقط ، أما الذين لا يشملهم هذا النص أى الذن يدفعون فها حددت بأنها أى الذن يدفعون منها حددت بأنها من الحصة .

فهل تدفع الحصة بالذهب فقط ، أم بالدولارات ، أم جما مماً ؟ تنص الاتفاقية في المادة ٣ قسم ٣ (ب) ، يدفع كل عضو بالذهب كحد أدنى أجما الأقل مر. : (1) ٢٥ ٪ من حصته (٢) ١٠ ٪ عا في حيازته رسمياً من الذهب ودولارات الولايات المتحدة ، . وواضح من اشتراط الدفع بالذهب في صدر المادة أنه هو القاعدة التي أكدتها الفقرة (٢) وأضافت إليه للدولارات تسهيلا للأعضاء ، وليس من المقبول أن يجب التسهيل القاعدة . وإذن فلا يمكن اعتبار الدفع بالدولارات فقط إيفاء بالمتزام العضو . يؤيد ذلك أمران : الأول \_ قسم ؟ من نفس هذه المادة الذي يشترط على العضو في الفقرة (١) في حالة زيادة حصته في الصندوق أن يدفع ٢٥٪ من الزيادة ذهباً . الثاني \_ تصريح عشل الحكومة العراقية في مناقشة الاتفاقية في مجلس ذهباً . الثاني \_ تصريح عشل الحكومة العراقية في مناقشة الاتفاقية في مجلس المحتورة بالمترة بالمائة تدفع حتها ذهباً بقطع النظر عن الموجود من الذهب (١) .

ومع ذلك فنحن نرى أن الدفع بالذهب والدولارات معا جائز مقبول تطبيقاً للرخصة التي نصت عليها المسادة ، وتسهيلا للاعضاء . أما النسبة بين الذهب والدولارات فهي من اختصاص مجلس المحافظين الذي يستطيع بماله من سلطة واسعة أن يعني من شرط الدفع بالذهب الاعضاء الذي يثبت لديه عن ذلك ، ويسكمني منهم بالدولارات . ولابد له أن يتشدد في استمال

<sup>(</sup>١) مضيعة جلسة مجلس الأهيان في ١٢/ ١٢/ ١٩٤٥

هذه الرخصة لأن تكوين رصيد ذهبي كبير للصندوق شرط جوهري .

وبما أن حصة العراق فى الصندوق ثمانية ملايين دولار \_ أو حوالى مليونى دينار حسب سعر الصرف الحالى \_ فيكون مايدفعه . . . . . . . دولار ، رأت الحكومة أن تسدده من مواردها العامة دون الاستعانة بالإحتياطى الزائد على المتداول بمقدار مليونى دينار . ومع ذلك فقد نص القانون الذى صدر لتنفيذ اتفاقية برتن وودز فى مادنه الخامسة على جواز عقد قرض بمالا يتجاوز ممايتبي من حصة العراق فى الصندوق وفى البنك ، إذا لم تكف الموارد العامة لدفع حصة العراق . والغرض من ذلك \_ كا قال ممثل الحكومة فى مجلس الأعيان \_ ، جعل عملة الدفع إلى البنك والصندوق وعملة المبالغ المفترضة عملية واحدة عملية واحدة يغطى بعضها بعضاً ، دون أن ينقص ذلك من الاحتياطى النقدى لدى الحكومة فى يغلس الأو بنقى المؤرنة المبالغ الموجودة الآن فى الحزينة العراقية كافية لتسديد المبالغ المطلوب دفعها دون اللجوء إلى صندوق العملة أو الإقتراض ، .

وسيكون هذا المقدار الذهبي الذي يعطى للصندوق نواة للغطاء الذهبي للعملة الذي ترى لزوم تكوينه وجعله أحد أنواع الغطاء للإصدار ، وذلك ماصرحت به الحكومة عند مناقشة القانون الحناص بالانضهام لاتفاقية برتن وودز فقد قال ممثلها ، إن هذه المبالغ المودعة لدى الصندوق أو لدى البنك يجوز اعتبارها كاحتياطي للنقد المتداول ، ، وهو الأمر الذي أخذت به مصر أيضاً ، فقد جاء في المذكرة التي رفعها وزير المالية إلى بجلس الوزراء عن اتفاقية برتن وودز ، لماكان الغرض من إنشاء هيئة الصندوق الدولي موازنة أسعار مبادلة النقد فيمكن اعتبار الحصة التي ستدفعها مصر ذهباً بمشابة جزء من غطاء ورق النقد المصرى ، .

و نرى أن الفرصة مادامت قد حلت ، ومادمنا نستطيع شراء الذهب من بريطانيا ـ وهو أرخص من سعره في العراق بكثير ـ فمن الخيير أن نرفع نصيبنا الذهبي في الصندوق من ١٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من الحصة وفي ذلك فائدة ذات وجهين :

الأول – أن تقــترب نسبة الغطاء الذهبي للعمــلة من حــدها المعقول ( ٣٥ ٪ مثلا ) .

الثانى \_ يكون ذلك عاملا لتقليل المتداول فالعراق بمقدار كبير فتزداد قوة شراء الدينار من ناحية ، ويكون سبباً لتقليل الرصيد الاسترليني فيما فيه من ناحية أخرى .

ونرى \_ إذا عز"ت الموارد الخاصة عن تحقيق ذلك \_ أن تعقد الحكومة قرضاً داخلياً لامتصاص بعض أوراق النقد تشترى به غطاء العملة .

أما الباقي من حصة العراق \_ أى ٩٠ ٪ \_ فيدفع بعملته بالطريقة الى مرت بنا في المبحث السابق.

وتبلغ حصة العراق في البنكستة ملايين دولار أو حوالي مليون ونصف مليون دولار يبلغ المقدار الذهبي منها ٢ ٪ من ثمن السهم - وثمنه ١٠٠٠٠٠ دولار - والباق وقدره ٩٨ ٪ من الحصة يدفع ١٨٪ منه أى مليون وثمانين ألف دولار بالعملة العراقية على ألا يقل ما يطلب البنك سداده من الاعضاء في غضون سنة واحدة من بدء مباشرته أعماله عن ٨ ٪ من ثمن السهم علاوة على الاثنين في المائة ، ولا يطلب أكثر من ٥ ٪ من ثمن السهم في خلال أية ثلاثة شهور ، وهكذا تكون ٢٠ ٪ من قيمة السهم يدفع ٢ ٪ منها ذهبا و ١٨ ٪ بالدنانير . أما الباق من ثمن السهم ، ٨٠٪ ،أى أربعة ملايين دولار فيعطى بها سندات غير قابلة التحويل وبدون فائدة أى قصد من الحكومة فيعطى بها سندات غير قابلة التحويل وبدون فائدة أى قصد من الحكومة بالدفع إذا احتاج البنك .

#### الحصة:

قدرت حصة العراق بنهانية ملايين من الدولارات . والواقع أنها أقل من حاجة البلاد إذا أخذنا بنظر الاعتبار عجز الميزان التجارى بصورة مستمرة ذلك العجز الذي يزيد في كل سنة ، قبل الحرب وأثناءها ، عن مجموع حصة العراق في الصندوق . وما دام أن الميزان التجاري قد اعتبر أحد العناصر الأساسية لتقدير حصة الدولة في الصندوق فكان يجب أن تتناسب الحصة مع الميزان بجيث تستطيع الدولة دفع الفرق بين أثمان مستورداتها وصادراتها . ولو لم يكن العراق أحد بلاد الكتلة الاسترلينية ، ومن ثم يسهل عليه تصفية ميزان المدفوعات مع أعضاء الكتلة لعجز عن الاستيراد مادام أنه لايستطيع أن يقترض من الصندوق أكثر من ربع حصته وما دام أن حالته الإنتاجية بمعل ميزانه التجاري مدينا بما لايقل عن مليوني دينار في أية سنة .

يضاف إلى عجر الميزان التجارى في الأوقات العادية الاتجاه الجديد نحو استيراد الآلات والآدوات لتحسين حالة البلاد الصناعية والزراعية . ومن شأن ذلك أن يزيد الميزان اختلالا ، خاصة في السنوات الأولى على الأقل حيث بزداد الإقبال على الاستيراد لمد الحاجة من بضائع الاستهلاك ومن مواد الإنتاج . ومع أن الأرصدة الاسترلينية يمكن استعالها في الشراء من بريطانيا والدول المرتبطة بها إلا أن حالة تلك البلاد الاقتصادية وقلة وسائل الشحن لديها لاتساعد على الاستيراد إلا إذا انتظر العراق أن تنفرج عن بريطانيا الآزمة ، وهو انتظار يتنافر كل الننافر مع المصلحة الاقتصادية , فا لم يلجأ العراق إلى الصندوق لمده بحاجته من النقود الاجنبية عجز عن الاستيراد إلا في حدود تلك الحصة ، لانه لايملك الذهب لشراء العملة المطلوبة ، ولامناجم لم يلبعه حيث يريد الشراء . كا تحول صعوبات كثيرة للشراء بأرصدته الاسترلينية ،أما الشراء بعملته الخاصة فيقوم دونها شروط وقيو دمنها ، أن علية الشراء المقترحة لاتسبب زيادة مالدى الصندوق من عملة العضو بأكثر من الشراء المقترحة لاتسبب زيادة مالدى الصندوق من عملة العضو بأكثر من ما تجمع لدى الصندوق من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته حدد الله المناجم ما تحمع لدى الصندوق من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته السندوق من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته الله ما تحمه على الصندوق من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته الله من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته المناه المناه المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته الله من العملة المشتراه يزيد على ٢٠٠٠ من حصته العمل المناه المشتراه المناه المشتراة المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المسلمة المناه المناه

<sup>(</sup>١) للادة الحامة تسم ٣ (١) فترة .

فاذا قارنا بين نصيب العراق من العملة النادرة سنتي١٩٤٥ و١٩٤٦ وحصته في الصندوق لر أينا قلة هذه الحصة . وما دامت الإتفاقية قد تركت الباب مفتوحا لتعديل الحصص فيجب أن يبادر إلى طلب ذلك مستنداً إلى ميزانه التجارى وحاجاته الاستهلاكية والإنتاجية والإسترشاد بتصيبه من العملة النادرة.

# أثر الا تفاقية على النظام النفرى :

لن يقف تغير النظام النقدى ، تبعاً لأحكام الانفاقية ، على دولة دون أخرى فكل الدول التي أبرمتها قبلت بالقاعدة الجديدة . وهكذا أصبح الجنيه الانكليزى والدينار العراقي مقو من بالذهب أو بالدولار الذهبي ، ومن ثم يكون احتياطي الدينار \_ وهو جنهات الكليزية \_ مقوما هو الآخر بالذهب وذلك من حيث ارتباط سعره بالذهب على الأقل حسب الظروف القائمة ، وإذن فإن الاحتياطي النقدى والقاعدة النقدية متجانسان (۱۱) ، كلاهما مقو مها بالذهب (۲) . ولا شك أن هذا التعديل في الاحتياطي في صالح العراق ، فقد مكنه من التعامل بما يملك من دولارات ذهبية وسندات بريطانية معكل مكان دون قيد وبحرية لا تقيده إلا اعتباراته الحاصة . وما دام أن قاعدة التمين والتفضيل الغنهما الاتفاقية ، فلن تكون هناك إذن مصالح خاصة تملي على الغراق توجيه سياسته التجارية وجهة معينة .

ولا شك أن ارتباط العملات بالذهب يزيل من الجنيه الانكليزى ميزة ثبات سعر الصرف مع عملات أعضاء الكتلة الاسترلينية ومع غيرهم –

<sup>(</sup>١) وكن تخالف الدكتور حسين فهمى فيا ذهب اليه من أن الاحتياطى النقدى أصبح خالف التاعدة النقدية ، لأن الاحتياطى جنيهات الكيزية وفاعدة النقد أصبحت متومة بالدهب أو الدولار الذهبي . والواقع أن الاحتياطى بدوره أصبح متوما بالذهب . ومن ثم فلا يبدو الوضع غريبا ، الأمر الذي كان يبدو كذاك لو لم تنضم بريطانيا إلى اتفاقية برتن وودذ . (أنظر سالف بحثه الذكر في مجلة الجنوق ص ١٤٦)

<sup>(</sup>٣) بيان وزير المالية في مجلس الشيوخ المصرى خِلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥

بواسطة مال موازئة الصرف البريطانى — وسهولة الاتجار معهم، وهى الميزة التى ربطت به كثيراً من العملات، لان شأن أقل العملات أهمية خسب النظام الجديد سيكون شأن الجنيه الانكليزى ما داما يتبعان قاعدة واحدة وما دام ميزان المدفوعات متوازئاً. وذلك مع اعترافنا بما يمكن أن يؤديه نظام المكتلة الاسترلينية \_ حتى مع وجود النظام الجديد \_ من الحدمات الاعضائها . في سهولة التحويل دون رجوع إلى الصندوق لتسوية ميزان المدفوعات .

وفوق ذلك فان تغير سعر الجنيه يؤثر علىغطاء الدينار، إذ تنخفض قيمته

 <sup>(</sup>١) وقد لايتفق نفير السعر مع حالة العراق الاقتصادية ، في حسين تتطلبها الحال في بريطانيا التي يتقل أهباءها الدين الضخم في الداخل والخارج .

ومن ثم يحب أن يكمل الغطاء. أما بالنسبة للعلاقة النقدية بين البلدين – إذا تغير سعر الجنيه وانقطعت الصلة بين سعره وسعر الدينار –فستكون له نفس النتائج بالنسبة للبلدان الآخرى التي لا ترتبط بالنقد البريطاني.

والذَّى يبدر لنا أن النظام النقدى العراق سيتغير تحت تأثير هذه الاتفاقية بما يستدعى تعديل قانون العملة للأسباب الآتية :

١ أن أمر العملة جميعا موكل بلجنة العملة ، ومن ثم فليس للحكومة صلاحية النظر فى أمر تثبيت سعر الدينار ، لأن سعر الدينار علق بسعر الجنيه الإنكليزى ، كا لا تملك اللجنة هذا الحق ولا الوسائل الى تتوسل بها لمعرفته ، لأن القانون حرمها ذلك، ولأنها بعيدة عن أرض الوطن فلا تستطيع أن تعلم بالضبط حاجاته و تطوراته . فاذا بقى سعر الدينار فى المنظمة الجديدة كسعر الجنيه فى أول الأمر ، فان الظروف قد تضطر العراق إلى استعال حقه فى تغيير سعر العملة ، أو البقاء فى السعر إذا أرادت بريطانيا تغيير سعر عملتها .

٧ — بعد أن كان الاحتياطى جميعا جنيهات إنكليزية أصبح إلى جانبها مقادير من الذهب والدولارات، وإذن فسيكون جزء من غطاء ورق النقد ذهبا ودولارات وهو ما خلا منه قانون العملة، وما يجب معه تعديل القانون بذكر هذين النوعين.

٣ - إن الاتجاه لتكوين رصيد ذهبي يتوجب معه تعيين الحيثة التي تقوم بهذا العمل، ولا تصلح اللجنة له بحكم تكوينها ومركزها واختصاصاتها وبما أن الذهب سيكون غطاء الاصدار فلابد من تغيير نظام الإصدار ليتهاشي مع تكوين هذا الرصيد. وبحل هذا الإشكال بشكوين بنك مركزى حكا مر -- كا مر --

خنة العملة بعمل آلى فى تجويل ما يجب دفعه سواء لداخل
 العراق أو لخارجه ، ويقتصر عملها على أخذ الجنبهات الإنكليزية أو أخذ

الدنائير سواء كان التعامل مع داخل الامبراطورية البريطانية أو خارجها . والنظام الجديد يركز في صندوق النقد الدولى التعامل مع الاعضاء ، فلن تمكون سوق لندن – في المستقبل – هي واسطة الوفاء ، ومن ثم فيجب أن توجد هيئة أخرى في العراق تقوم بأعمال الاتصال مع الصندوق ، وقد يؤدى ذلك إلى التعقيد والتعديل في النظام القائم ، لوجود هيئتين تشرفان على أمور النقد ، وإذن فالخير في توحيدهما وتكوين البنك المركزى الذي يقوم مذه الاعمال جميعا .

### الأرصرة الإسترلينية :

قررت الاتفاقية أنه لا شأن لها بالارصدة المتجمدة أثناء الحرب، وتركت أمرها لاتفاقات تعقد بين أصحاب الشأن. وقد حاول مندوبو مصر الوصول إلى قرار من المؤتمر يقضى بتسهيل تسويتها فى نطاق العملات المتعددة، أى عن طريق الصنب دوق، وأيدهم فى ذلك الوفدان العراقى والإيرانى ولكن المحاولة فشلت . كما فشات محاولة الهند حينها أثار وفدهانفس الموضوع (١) . وقد كان مشروع هوايت الامريكى يتضمن تسوية هذه الارصدة عن طريق المؤسسة التي اقترجها .

على أن اتفاق القرض الامريكي البريطاني تعرض هذه الارصدة فقسمها إلى ثلاثة أقسام - كما مر - القسم الاول بدفع فورا بالدولارات ، والقسم الثانى يدفع بالتقسيط ابتداء من ١٩٥١ ، والقسم الثالث سيكون محل تسوية ( adjustment ) بين أصحاب الشأن . وهذا القسم الثالث هو أهم هذه الاقسام من حيث الكمة .

والواقع أن الارصدة ليست جديدة وإنما الجديد فيها تضخمها وعدم قابليتها للتحويل إلى عملات دول أخرى . فلم يعد بالإمكان استخدام الجنيه

<sup>(</sup>١) عَرَيْرِ اللَّجَةَ الْمَالِيةِ لَجَلِّسِ السَّبِرِجُ اللَّمِرِي عَنِ النَّاقِيةِ بَرِّينَ وودوْ مِي ٢

 الا يمكن الاستفادة من قوتها الشرائية إلا من بلاد الكتلة الاسترلينة.

٢) ويترتب على ذلك حصر الشراء من هذه المنطقة التي تصبح لها ميزة
 احتكار ترفع أسعار سلعها .

٣) عجز المنطقة الاسترلينية \_ موقتا - عن سد حاجات المستوردين (١).

أما منشأ هذه الارصدة فيدايته ما كان لدول الكتلة الاسترلينية من احتياطي عملتها في لندن والاموال التي كانت تستغلها البنوك والشركات التي تعمل في تلك الدول في انكلترا، ثم المبالغ التي أضيفت إليها خلال الحرب وبعدها لنفس أسباب الزيادة أثناء الحرب. أما القسم الذي سبق الحرب والقسم الذي أعقب انتهاء الحرب ولم يعين مقدارهما بعد وقد قيل بأنهما واجبا السداد كاملا وبقي معظم الرصيد وهو الذي تجميع خلال الحرب والذي ترتفع بعض الاصوات طالبة تخفيضه ولا شك أن هذه الحرب والذي ترتفع بعض الاصوات طالبة تخفيضه ورد وإذا ما أشرفنا الاصوات تخالف ما قاله اللورد كينز في مؤتمر برتن وودز : وإذا ما أشرفنا على نهاية مجهودنا الحربي وأمكننا أن نرى طريقنا في وضح النهار فسنتناولها على نهاية مجهودنا الحربي وأمكننا أن نرى طريقنا في وضح النهار فسنتناولها حالارصدة الاسترلينية حدون تأخير لنسدد بشرف ما أعطى لنا بشرف وكرم (۲).

ولابد لمقابلة هذا الانتقاص ، لو حدث ، من أحد أمرين : أولا ـــ انكاش ( deflation ) نسبى فى أوراق النقد المتداولة ، تتحمله

<sup>(</sup>١) أنظر مثال سنى اللثانى بك عن الأرسدة الاسترلينية في عدد الامرام الصادر في ١٩٤/ ١٩٤٥/

 <sup>(</sup>٢) تقرير اللجنة المائية لمجلس الشيوخ عن إتفاقية برتن وودز من .

الحكومة العراقية ، وقد استفادت منه السلطات البريطانية ، وفي ذلك شبه باستبدال المدين.

الثانى \_ أن تلجأ الحكومة العراقية إلى الاستدانة (borrowing) لتوازن بين الاحتياطي والنقود المتداولة وتتحمل فى ذلك عب سداد رأس المال والفائدة (١).

ولو كانت هذة الأرصدة قد نجمعت نتيجة قروض بالمعنى المفهوم (٣) لامكن استساغة طلب النخفيض مساهمة من العراق في المجهود الحربي، على ما في ذلك من تحفظات. ولكنها في الواقع ليست كذلك، بل أنها تجمعت بعد أن أصابت القوة الانتاجية للبلاد ورأسهالها الانتاجي بتلف أو استهلاك شديد بحيث يجب معهما استبدال بعضه كلياً وادخال اصلاحات كبيرة على بعضه الآخر، لنستطيع البسلاد السير في الطريق الذي أراده مؤتمر برتن وودز لاعضائه. ومثال ذلك ما أصاب السكك الحديدية والجسور والطرق والمصانع. وفوق ذلك فان للبلاد حاجة قصوى للتوسع في أعمالها العمر انية ومرافقها العامة وتحتاج إلى أكثر من هذه الأرصدة لتقوم بتلك الإعمال.

والارصدة الجديدة التي تكونت خلال الحرب وبعدها إما أنمان بضائع صدرت من البلاد، أوستهلكتها الجيوش المتحالفة فيها، أو نفقات تلك الجيوش في حاجاتهم وراحتهم ولهوهم \_ وهذه صورة من صور نفقات السياحة \_ أو خدمات أداها عراقيون، موظفون وعمال لتلك القوات. وبعضها من مصدر أميركي أنفقها الاميركيون دولارات أخذتها بريطانيا بموجب الإتفاق مع العراق وسلمت تلك القوات دنانير بقيمتها أنفقتها في البلاد ووضعت لقاء تلك الدولارات سندات بريطانية تسلمتها اللجنة. ولو قبلت تلك الدولارات

<sup>(</sup>١) الدكتور حسن نهمي . بحثه السابق ص ١٤٧ – ١٤٨

<sup>(</sup>٢) أنظر في مناقبة الفكرة مقال سنى اللغاني بك سالف الذكر ، ومقال الأستاذ جورج توفيق حبيب في عدد الأهرام الصادر في ٢١ / ١٢ / ١٩٤٥ .

ضماناً للاصدار لتعدد المدين ـ ولم ينحصر ببريطانيا فقط ـ ولامكن استيفاء الدين من عدة أسواق فضلا عما كار بهيئه ذلك لسد كثير من الحاجات لا تستطيع البلاد ـ في ظل النظام القائم ـ استيرادها لقلة ما بيدها من الدولارات (!).

فليس من العدل بعد ذلك أن تنزك تسوية هذه الأرصدة معلقة برغبة المدين يختار لها الوقت المناسب وطريقة الوفاء . أو أن يضطر المالك إلى قبول حلول تتيجة النسليم بالأمر الواقع لا إقتناعاً بأن مصلحته قد حققتها تلك الحلول . وقد ذكرت لتسوية مشكلة الارصدة الاسترلينية أربعة حلول :

- (١) زيادة الصادرات البريطانية . وهى وإن كانت خير الحلول لنسديد بعض الأرصدة إلا أن ذلك يستغرق وقتاً طويلا حتى تعود بريطانيا إلى الانتاج السلمي .
- (٢) تخفيض العملة البريطانية فتقل الارصدة بندبة ذلك التخفيض ،
   ويؤثر ذلك على الثقة ببريطانيا و بعملتها ، أو تخفيض العملات المرتبطة بها ،
   وهذه الطريقة غير بجدية (٢) .
- (٣) تحويل الأرصدة إلى دين طويل الأجل، وبحول دون ذلك أن الأرصدة فردية لا حكومية .
- (٤) التنازل عن جزء من الارصدة ، ويعترض على ذلك بأنها ناشئة عن

<sup>(</sup>١) أنظر مثال صدق بإشا سالف الذكر . ويقول في آخره ﴿ إِن دُمِونَ مَصْرَ عَلَى اللَّهِ مَا لَهُمْ وَ صُورَةً سَندات عَلَى النَّهِ اللَّهِ عَلَى دُمُونَ أَمْرِ اللَّهِ مَثَالَةً مِثَالَةً مِثَالَةً مِنْ دُمُونَ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الل

 <sup>(</sup>٣) ولا يعتل أن تسلك الدول التي تملك حسف الارسدة هسمدًا الطريق ، إذ ليس هناك حبرر اقتصادى أو مالى يستدعى ذلك ، علاوة على مافيه من تضعية لا موجب لها ، وما ينتجه ذلك من اختلال في العلاقات الاقتصادية بين الافراد في الداخل.

معاملات خاصة لا عن معاملات بين حكومتين (١).

والحق أن خير طريقة لتسويتها هى أن تعيد بريطانيا بشرف ما أعطى لها بكرم، فتحرر هـنه الارصدة ليمكن الاستفادة منها من غير الكتلة الاسترلينية. ولاشك في ابرام اتفاق القرض الاميركي لبريطانيا سيخفف من حدة هذه المشكلة رغم أنه ترك أكثر الارصدة مقداراً لتكون موضوع اتفاق بين بريطانيا وأصحاب الارصدة.

### فوائد العراق من الالضمام إلى الاتفاقية :

تحقق الاتفاقية كثيراً من الفوائد وتزيل كثير آمن نواقص النظام القائم وهي بعد ذلك تؤكد ضرورة الاخذ بمعظم الاقتراحات التي سبقت . ومن هذه المنافع : ١ - تجمل العملة مقومة بالذهب . ومن ثم فتستازم أن يكون بين غطاء العملة كمية من الذهب .

ب تجمل سعر الدينار مرناً يمكن تغييره إذا اقتضت الظروف الاقتصادية هذا التغيير، ولن يكون التغيير بسبب عوامل خارجية لا دخل للعراق فيها.
 ب أصبح الجنيه الانكليزي أكثر ثباتاً وأقوى بماكان لارتباطه بالذهب. ومن أجل ذلك فقد أمنت البلاد من احتال انخفاض سعر الجنيه المخفاضاً كبيراً يؤثر على الثروة القومية، لأن تغير هذا السعر ارتبط مهيئة عالمية ووضعت له القيود والحدود.

٤ — يقضى النظام الجديد على قيود التجارة وعلى قاعدة التميز ويجعل الاستيراد متعلقاً بالجودة والرخص لا على مصدر البضائع .

 ه - نظراً لما يضعه الصندوق من شروط للاستفادة من موارده بالنسبة للاعضاء الذين تستمر موازن مدفوعاتهم مختلة مدينة ، فانه سيكون محفزاً للهيئات الرسمية والأهلية على تحسين وضع الميزان التجارى والعمل على موازنته.

<sup>(</sup>١) محاضرة الرفاعي بك عن الارصدة الاستراباية \_ جريدة النظم عدد ١٧٧١٩ تاريخ ١٠ مارس منة ١٩٤٦ .

٩ — سهولة الحصول على قروض بشروط حسنة من البنك الدولى أو عساعدته بدل اللجوء إلى الاسواق المالية والرأسماليين لعقد القروض، وسيحتاج العراق إلى كثير من المال لاعمال التعمير والإنشاء ورفع مستوى المعيشة بين سكانه. وقد كانت القروض التي عقدتها الحكومة مرتفعة الفائدة.

٧ ــ يساعد النظام الجديد على تحقيق الخطوة الآخيرة في الإصلاح النفدى الذي يجب أن يتم بعد فترة من الزمن . وهو الانفصال التام بين العملة العراقية والعملة البريطانية . ذلك أن ، الارتباط بوضعه الحسالي لن يكون له وجود بعد اتفاقية برتن وودز طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية ، التي جعلت ملكل دولة استقلالا نسبياً عن عملة الدولة الاخرى إلا ارتباطها بالدولار، والدولار مرتبط بالذهب ، . وينتج من ذلك ، أننا يحكم الاتفاقية بعيدين كل البعد عن كل تبعية (١) م .

وقد أخذت الحكومة العراقية بهذا التفسير ، فصرح ممثلها في مجلس الأعيان أثناء مناقشة القانون الحناص بانضهام العراق إلى اتفاقية برتن وودز بأن الاتفاقية تضمن استقلال العملة العراقية ،ولايبتي بعد تنفيذها عملة تستند على عملة أخرى . بل إنها تحرم على الدول عقد اتفاقات بينها الغرض منها تقوية عملة بأخرى ، لان العملات بأجمعها أصبحت على أساس واحد وبمركز واحد وقد حدد سعرها على أساس القاعدة النقدية الحديثة ، وخلص من ذلك إلى وجوب تعديل قانون العملة ليماشي هذا التطور في أمرها ، وإلى ضرورة إنجاد بنكم كرى يقوم بأمر إصدار العملة ، بدل اللجنة ، وبالاتصال بصندوق النقد الدولي "

۸ - يرتبط الشرق العربى بروابط كثيرة زادتها ظروف الحرب قوة ،
 وكشفت عن إمكان از دياد هذا الاتصال ، مما ترتب عليه أن أصبحت البلاد

<sup>(</sup>١) آصريح وزير المالية المصرية في مجلس الشيوخ في ٢٣ ديسمبر صنة ١٩٤٥

<sup>(</sup>٢) واجع مضبطة جلسة مجلس الاهيان سالفة الذكر .

العربية شبه وحدة اقتصادية ، تستطيع بشى من النظيم أرب تجعلها وحدة اقتصادية كاملة . وإذا كان الامر كذلك فان توحيد أمور المنقد بين أعضاء الوحدة الاقتصادية التي يكمل بعضها بعضاً من الامور المرغوب فيها لان تعدد القواعد والوحدات النقدية من شأنه أن يضع بعض الصعاب على التبادل التجارى . ومن بين الدول التي انتظمت في اتفاقية برتن وودز مصر والعراق ومن الخير لسوريا ولبنان وفلسطين والمملكة العربية السعودية واليمن أن تنضم هي الاخرى إلى الصندوق فتقطع الصلة جذا الماضي الذي لم يكن خيراً كله من من الناحية الاقتصادية على الاقل ، ولتبعد اقتصادياتها عن مجال التحكم الاجني ، ثم تنتظم بعد ذلك جميعاً في نظام نقدى واحد ، خاصة وأن الاتفاقية تعترف بمدأ الاتفاقات الاقليمية النقدية .

ولا نريد أن ندخل فى تفاصيل هذا الاقتراح الذى يحقق الامل الذى يختلج فى نفوس العرب جميعاً وتوحى به مصلحتهم الاقتصادية ، ولكننا نرى أن الخطوة له تكون – بعد استقلال نقود هذه البلاد – بتكوين بنيك مركزى عربى عام وإلى جانبه بنوك مركزية فى كل بلد عربى – وهى بمثابة فروع للبنك العام ، وإن كانت مستقلة ، على اعتبار أن كلا منها بنك مركزى للدولة – وتشترك هذه البنوك – أو الحكومات – فى تكوين رأسمال للدولة – وتشترك هذه البنوك – أو الحكومات بى تكوين رأسمال البنك العام الذى تكون مهمته رسم السياسة النقدية العامة للبلاد وتوجيها البنك العام الذى تحقق مصلحة المجموع . وتقوم البنوك الاخرى المركزية بتنظيم الشؤون النقدية الداخلية للبلد الذى تعمل فيه من إصدار ومراقبة . على أن تعمل فيا يمس سلامة النظام النقدى بالخطة التى يختطها البنك العام .

ولا شك أن تطبيق ذلك خطوة ضرورية لتكون مهمة جأمعة الدول العربية عملية نافعة . فليست السياسة اليوم هي كل شيء وإنما يجب تراعي مقتضيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً . ولا شك فيما ينتجه هذا الاقتراح مر منافع كثيرة خاصة إذا كانت القاعدة النقدية رصينة قوية

- ووجود الذهب كجزء من الغطاء أمر جوهرى - ذلك أن البلاد المربية فها موارد هائلة من منتجات ومعادن ، ويكمل بعضها نقص البعض الآخر . ومن ثم تكون وحدة كبيرة ، تجد لها حتما مكانا في اللجنة التنفيذية للصندوق وللبنك الدوليين - كما وجدت دول أمر يكا اللاتينية - أما والوضع كما هو ، فأن طريقة الانتخاب التي نص عليها المؤتمر تجعل كسب هذا المقعد في حلبة الانتخاب أمراً بعيد الوقوع إن لم يكن مستحيلا (١) ، سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة لمصر .

<sup>. (</sup>١) الدكتور حسين فهدي من ١٤٥

# الحاقية

مر على البلاد فى تكوينها الحديث عقب الحرب العمالية الأولى نوعان من النظام النقدى: النقد الهندى الذى يقوم على أساس الأوراق الاجنبية الذهبية ، وقد والنظام العراقى الذى يستند إلى نظام الصرف بالجنبهات الإنكليزية . وقد سبب النظامان أن يتدفق الذهب من العراق باستمرار ، دون رقابة على تصديره ، إذلم توجد الحكومة فى العهدين هيئة تعنى بأمره . ولعل السبب فى ذلك أن النظام النقدى لا علاقة له بالذهب ومن ثم فقد أصبح سلعة ككل ذلك أن النظام النقدى لا علاقة له بالذهب ومن ثم فقد أصبح سلعة ككل السلع قابلا للتصدير . ولا شك أن هذه السياسة خاطئة كل الخطأ فكان بجب منع تصديره أو لا والمناية بتكوين رصيد ذهبي ثانياً . ولو فعلت الحكومة فنك لكن نظات للكرمة الكان لها منه الضان القوى لعملة مستقلة قوية .

وللنظام النقدى القائم محسنات وعبوب، وهو إن عاد على العراق بمنافع معينة فقد عاد على ريطانيا بمنافع أخرى. أما محاسنه فنظهر فى ثبات سعر صرف الدينار وسهولة تصفية الميزان النجارى سواء مع الامبراطورية البريطانية أوغيرها من الدول، وفي مرونة الإصدار \_ في حدود \_ وفي أنه يحول دون تضخم تريده الحكومة العراقية. كما أنه يهي، لها مورداً لا بأس به، ويشجع أصحاب رؤوس الأموال الإنكليز وغيرهم على استثمارها في العراق أو في الاكتتاب بالقروض العراقية. أما عيوبه فهي خضوع العراق لتقلبات النقد البريطانية، وعدم وجود بنك الاصدار بما ترتب عليه حرمان العراق من امتلاك الأوراق الأجنبية، وإمكان تعطيل التجارة العراقية، وإمكان تضغيم العملة إذا اقتضت ذلك مصلحة بريطانيا، يضاف إلى ذلك مساوى، طريقة استغلال الاحتياطي التي تقيمها اللجنة. ولا شك أن معظم مساوى، طريقة استغلال الاحتياطي التي تقيمها اللجنة. ولا شك أن معظم عسنات هذا النظام يمكن تحقيقها في ظل نظام آخر للاصدار يقوم به بنك

مركزى؛ أما العيوب فلا يمكن الابتعاد عن أضرارها ما دام أن نظام النقد ماق على حاله .

والبلاد الآن وشيكة الدخول في المرحلة الثالثة من مراحل النقد بعد أن قومت الدول التي أبرمت اتفاقية برتن وودز – ومنها العراق – عملاتها بالذهب، فتحرر التبادل النقدى من قيوده السابقة ، وسيطر صندوق النقد الدولي على أمور النقد، يستهدف من ذلك تثبيت أسعار الصرف في العالم، ورفع القيود النقدية التي وجدت قبل الحرب وفي أثناء الحرب، وقيود التجارة مما يؤدى إلى سهولة التبادل التجارى وارتفاع مستوى المعيشة . ولاشك أن هذه المرحلة التي يقبل عليها العراق ما هي إلا التطور الذي يستدعيه نظام التعاون النقدى الدولي . فلا يمكني بعد اليوم أن تقوم العملة بالجنيه الإنكليزي وإنما يجب أن تقوم بالذهب لتثبت الاسعار – نوعاما – يوتقل الازمات أو تخف حدتها ، ويتسني للدول الصغيرة أن تقف في صف الدولي الكبيرة على قدم المساواة لتستفيد من الفرص التي هيأتها هذه المنظمة الدولية .

وهكذا يصبح نظام الإصدار الذى أنشأه قانون العملة العراقية سنة ١٩٣١ لا يلائم التطور العالمي سنة ١٩٤٦ . فانه علاوة على التعديل الذى يجب أن يحدث على نوع الغطاء ، فقد سلب البلاد حقها الطبيعي في أن تنتظم أمور نقدها حسب حاجتها ، وأن تسيطر على زيادة المتداول أو انقاصه بالوسائل التي تتبعها كل الدول لا أن تترك هذه الأمور ولا ضابط لها تحت رحة \_ أو نقمة \_ المقادير . وفي ذلك انتقاص لمظهر السياسة القومية ، وانتقاص لحقيقة السيادة الاقتصادية ، وضياع للمصلحة الوطنية .

و إذا كان نظام الصرف بالجنيهات الإنكليزية قد أدى خدمة للبلاد حين صدرت العملة أثناء اشتداد الأزمة العالمية سنة ١٩٣٢ فانه لم يعد يصلح الآن خاصة بعد أن سبب النظام النقدى هذا التضخم الهائل فى العملة وما أعقب

ذلك من نتائج على الاسعار . ولكن الانتقال الفجائى من هذا النظام إلى نظام آخر تحول دونه عوامل كثيرة ، دولية وداخلية ، وإذن فلابد من الندرج المنزن بحيث تكون كل خطوة فى الإصلاح تلائم الظرف الذي تتخذ فيه . ومن ثم فلابد من فترة انتقال قبل قطع صلة تبعيه الدينار للجنيه الإنكليزى قطعاً تاماً ريثها تعود الحياة العادية أو ما يقاربها إلى العالم . ولا شك أن العراق سيستطيع خلال فترة الانتقال التي حددتها اتفاقية برتن وودز بمدة أقصاها خمس سنوات تصفية بعض مشاكله ، ما دام أنه يمكن خلالها استمرار بقاء القيود التي فرضتها الحرب . فاذا أمكن خلال هذه الفترة تقرير أسس نظامه النقدى في المستقبل استطاع أثناء فترة الانتقال من ظروف الحرب إلى ظروف السلم أن ينتقل هو أيضا من حالة التبعية إلى حالة فلرف الحرب إلى ظروف السلم أن ينتقل هو أيضا من حالة التبعية إلى حالة ولكن ابرامها قصر أمدها كثيرا ، بل أن ما تنطوى عليه الاتفاقية يشجع على سرعة الاستقلال في شئون النقد ما دام أن العملات جميعا ارتبطت على سرعة الاستقلال في شئون النقد ما دام أن العملات جميعا ارتبطت على سرعة الاستقلال في شئون النقد ما دام أن العملات جميعا ارتبطت على سرعة الاستقلال في شئون النقد ما دام أن العملات جميعا ارتبطت

أما إبقاء الإتفاقية على كتلة الاسترليني ـ وأية كتلة نقدية أخرى ـ فرجعه أن من أغراضها إزالة كل العقبات القائمة أمام المبادلات النقدية ، ومع أن نظام المنطقة الاسترلينية ينطوى على أساليب خاصة ، وتمييز في المعاملة ، الامر الذي أرادت الإتفاقية إزالته من العالم ، إلا أن الإبقاء عايها كان ضرورة عملية ، ومن أجل ذلك فقد اعترف بها رجاء أن تتطور في ظل النظام العالمي بما يحقق أغراضه . ذلك أن الكتل النقدية من شأنها تسهيل هذا التبادل النقدي والتجاري . وما دام أن الاتفاقية قد اعترفت بالاتفاقات النقدية لأنها تحقق أغراضا نافعة ، وتخدم المصلحة العامة لاعضائها ـ وبالتالي للعالم ـ فلا بد من أغراضا نافعة ، وتخدم المصلحة العامة لاعضائها ـ وبالتالي للعالم ـ فلا بد من تكوين وحدة نقدية جديدة تقوم على أساس وحدة المصلحة ، لا غبن فيها تكوين وحدة نقدية جديدة تقوم على أساس وحدة المصلحة ، لا غبن فيها ولا اجحاف ، بين البلاد العربية بعد توحيد أنظمتها النقدية ، سواء من حيث

الفطاء أو من حيث وحدة النقود. وبذلك يزداد الاقتراب بين هذه البلاد، وتزداد طرق الاتصال التجارى والمالى، فنظهر حيننذ وحدة اقتصادية تستطيع أن تسد معظم حاجاتها من انتاجها دون قيود التصدير والنقد التي توجه الناس وجهة خارجية. ولا بد لاستكال هذه الحاجة من تسكوين بنوك مركزية ف هذه البلاد تتصل ببعضها أشد اتصال بواسطة بنكمركزى عام يتولى الاشراف والتوجيه. ولتحقيق ذلك، لا بد من استقلال نقود هذه البلاد وانفصالها عن الجنيه الانكليزى أو الفرنك الفرنسي.

ولعل حاجة العراق إلى وسائل هذا الاستقلال أشد وأظهر، فهو عضو فى صندوق النقد الدولى، وعليه التزامات كا أنه يريد استعال حقوقه، وكل ذلك لا يتلام مع نظام لجنة العملة العراقية، ولا مع نوع الاحتياطى. فلابدإذن من تكوين بنك مركزي يقوم بالاصدار \_ وجميع الوسائل له مهيأة، وكثير من المصالح معطلة بسبب انعدام وجوده \_ ويتخذ الذهب غطاء لجزء من الاصدار ويستعمل الكمبيالات فى جزء آخر، ثم السندات الحكومية والسندات الاجنبية الاخرى، ولا خوف من تعدد أنواع هذه السندات بتنوع سلطات اصدارها لانه لاخطر من انخفاض سعر العملات إذ قدأصبح ذلك محكوماً بالقيود والشروط. وأول هذه السندات هى المقومة بالدولار الأميركى، ما دام أن هذا الدولار الذهبي أصبح العملة التي تقوم على أساسه بقية العملات، وكذلك السندات البريطانية لكثرة ما بين العراق وبريطانيا من صلات تجارية ، وليس فى ذلك شيء يناقض القاعدة النقدية لأن العملة من صلات تجارية ، وليس فى ذلك شيء يناقض القاعدة النقدية لأن العملة الانكليزية أصبحت هى الآخرى مقومة بالذهب.

لا شك أن ابرام المراق لاتفاقية برتن وودر سيفتخ أمامه مجال الاستفادة. إلا أن تلك الفائدة كانت تتضاعف لو ازدادت حصته في صندوق النقد عن الثمانية ملايين دولار التي خصصت له فهي أقل من حاجته، خاصة بعد سني الضيق والحرمان الطويلة ، إلا أن امكان تعديل الحصص ـ حسما تنص الانفاقية ـ يخفف من أثر ذلك ، ولا بدله أن ينتهز أول فرصة لطلب الزيادة بما ينفق ومنزانه التجارى وحاجته العاجلة إلى الانشاء والتعمير .

ولو أن المؤتمر قبل وجهة نظر مصر والعراق والهند بادخال الارصدة الاسترلينية ضمن نطاق الصندوق، فلا تكون محلا لاتفاقات ثنائية لكانت الفائدة أكبر وأعم. إذكانت تساعد تلك الارصدة الصنحمة على سرعة البناء والتجديد. أما استبعادها بحجة أنها من قبيل ديون الحرب، أو أنها نشأت بسبب الحرب وأثنائها، ففيه اجحاف واضحوتحكم، لانهاليست قروضاً عقدت برضاء الدائن والمدين، بل أنها وجدت وكانت مصلحة البلاد لو أنها لم تكن مكذا. وقد تكاثرت بسرعة مدهشة لان نظام الاصدار ساعد على إيجادها، وما هي إلا أثمان بضائع وخدمات ونفقات الافراد، بل فيها استهلاك لوأس المال المنتج، ونرجو أن يوفق الطرفان \_ أصحاب الارصدة وبريطانيا \_ المال المنتج، ونرجو أن يوفق الطرفان \_ أصحاب الارصدة وبريطانيا \_ الحرب كجزاء سنهار .

وإذا كانت اتفاقية برتن وودز قد أوجدت استقراراً في أسعار العملات بوضعها جميعاً على قاعدة الذهب بشكل جديد ، فإنها لم تهمل معالجة عناصر الضعف في قاعدة الذهب القديمة . فسمح للأعضاء بتغيير سعر عملاتهم ما دام ميزان مدفوعاتهم مختلا ، ولا يمكن تعديل هـذا الاختلال إلا بتغيير سعر العملة ، وهو علاج بحول دون اضطرار الدولة ، إذا خرج الذهب منها سداداً لديونها ، إلى العدول عن قاعدة الذهب وما يعقب ذلك من تأثير لا عليها وحدها فقط ، وإنما على العالم أجمع . فهذه المرونة في القاعدة الجديدة مقصود بها معالجة حالات خاصة . لان الاستقرار ليس هو الغرض المنشود لذاته ، بها معالجة حالات خاصة . لان الاستقرار ليس هو الغرض المنشود لذاته ، بها معالجة حالات خاصة . لان الاستقرار كوسيلة لانعاش التجارة لأنه قد يؤدى إلى الجود ، بل يطلب الاستقرار كوسيلة لانعاش التجارة

وتحسين مستوى الدخل الفردى والقومى. وقد سببت القاعدة الذهبية القديمة باستقرارها الثابت إلى انفصال الدول عنها تباعاً، وما أنتجه ذلك مرف اضطراب التبادل التجارى. فاذا سمح النظام الجديد بالتغيير في حدود معينة فلأنه ترمى إلى إزالة مساوى، الاستقرار.

و لا نشك فى أن قاعدة الصرف المرنة هذه تحقق للعراق مصلحته وتجعل تغيير سعو عملته حسبها تمليه ظروفه الحاصة ، لا متأثراً بعملة أخرى فى حالتى ثباتها أو تغيرها . وقد يكون تغيير السعر ناتجاً عن ظروف والغير ، الحاصة التى قد لا يلائم ظروف العراق سواء من ناحيتى الانتاج أو الاستهلاك .

و يعتمد، و نوافق على طبع هذه الرسالة ، و نظر وصالحة للطبع ، عمد مصطفى القللي مدير جامعة فؤاد الآول رئيس الرسالة عبد الحكيم الرفاعي

## المراجع

المسا

ان الأثير \_ التاريخ الكامل ج ٨

ان خرداذبة – المسالك والمالك .

ان خلدون ــ المقدمة

ان خلكان \_ وفيات الاعيان ( بولاق ١٢٩٩)

ان عابدين ــ رسائله . رسالة تنبيه الرقود في مسائل النقود

ان الفوطي \_ الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في أخبار المائة السابعة

أُبو ريده ، محمد عبد الهادى ـــ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى

( تأليف آدم مئز )

أبو يعلى الفراء – الأحكام السلطانية

جاد ، دكتور جابر - الاقتصاد السياسي - بغداد - جرآن

حماده ، سعيد ــ النظام الاقتصادي في العراق ( بيروت ١٩٣٨ )

حماده ، سعيد ــ النظام الاقتصادى والصرافى فى سوريا ترجمة شبل دموس

( بيروت ١٩٣٥ )

خلیل ، دکتور عثمان ــ تطور نظام الحکم فیالعراق الحدیث (بغداد ۱۹۶۱) الخوری ، فارس ــ موجز فی علم المالیة ( دمشق ۱۹۲۶)

الدميري - حياة الحيوان ج ١

الرفاعي ، دكتور عبد الحكم بك - الاقتصاد السياسي جزآن (القاهر ١٩٣٨)

الريحاني، أمين ـ قلب العراق

زيدان ، جرجي \_ التمدن الإسلامي ج ١ و ٢

سركيس ، يعقوب ـــ القهوة والتتن فى العراق مع بعض كلام عــلى النقود العثمانية ( بغداد ١٩٤١ ) . الصائع ، القس سلمان - تاريخ الموصل ج ١

عبد الحميد ، دكتور أحمد نظمى ــ النص الرسمى الكامل لمشروعى كينز وهوايت ( القاهرة ١٩٤٥ )

العمرى ، ياسين ــ غرائبالآثر فى أخبار القرن الثالث عشر (الموصل١٩٣٨) الكرملي ، الآب أنستاس مارى ــ النقود العربيـة وعلم النميات (القاهرة

١٩٣٨ ) وفيه خمس رسائل:

١) كتاب النقود للبلاذري

٢) كتاب النقود الإسلامية القديمة للقررى

٣) تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال وبيان النقود
 المتداولة بمصر لمصطنى الذهبي الشافعي

ع) السكة ـــ لان خلدون

ه) الدنانير المسكوكة عايضرب بالديار المصرية للقلقشندي

الماوردي \_ الأحكام السلطانية (مصر ١٩٠٩)

مارك ، على باشا \_ الخطط ج ٢٠

المقريري - إغاثة الأمة في كشف الغمة

المقريزي ـ شذور العقود (اسكندرية ١٩٣١)

Coulborn, W. A., An Introduction To Money (London 1938).

Einzig, Paul, Currency After The War (London 1943).

Elkin & Kisch, Central Banking.

Hawtry, R., The Art Of Central Banking

Hawtry, R., The Gold Standard in Theory And Practice (Oxford 1939)

Irelard. G., Iraq, A study In The Political Development.

Société Des Nations, L'Experience Monetaire Internationale ( Généve 1944 ).

Keynes, J., Indian Currency And Finance (London 1924).

Lammens, H., Le Mecque A La Veille De L'Hegire

(Beyrouth 1924).

Lane-Poole, S., Arabic Coins In The Khedivial Library.

- \* \* , The Coins of The Eastern Khalifahs in the British
   Museum (1875).
- The Coins of The Mohammedan Dynasties in The British Museum (1876).

Lavoix, H., Catalogue Des Monnaies Musulmanes De la Bibliotèque Nationale, Khalifes Orientaux.

Main, Ernest, Iraq from Mandate To Independence.

Mears, Elliot O., Modern Turkey ( New York 1924 ).

Périer, J., La Vie D'AL-Hadjadj.

U. S. Office of the Director of the Mint, Monetary systems Of the Principal Countries of The World (Washington 1914)

### التقارير:

تقرير اللجنة المنتدبة من وزارة المستعمرات البريطانية لبحث المركز المالي للعراق سنة ١٩٢٥ ( بغداد ) ( H. Young & R. Vernon ) تقرير السير هلتون بانغ عن الازمة الاقتصادية ( بغداد ١٩٣٠ ) تقارير لجنة العملة السنوية من سنة ١٩٣٠ ــ ١٩٤٥ تقارير مراقب الحسابات العام السنوية عن أعمال لجنة العملة من شنة تقارير مراقب الحسابات العام السنوية عن أعمال لجنة العملة من شنة 1٩٤٥ -- ١٩٤٥

تقارير مأمور العملة السنوية تقرير السير أتو نيمير عن الاساس الذهبي للعملة (١٩٢٩) تقرير السير هلتون يانخ عن مشروع العملة، والمذكرة الملحقة به – بغداد –(١٩٣٠) وعن تأسيس بنك مركزي (١٩٣٠)

## المجموعات:

الملفات رقم ١ – ٥٨/١٠ – مديرية المحاسبات العامة ، وزارة المالية . بحموعات القوانين والأنظمة السنوية من سنة ١٩١٧ – ١٩٤٤ بحموعة الوقائع العراقية السنوية من سنة ١٩٣٠ – ١٩٤٤ المجموعة الاحصائية العامة – وزارة المالية للسنوات ١٩٢٧ – ١٩٣٣ المجموعة الاحصائية السنوية – مديرية التجارة ، وزارة المالية – للسنوات ١٩٣٠/١٩٣٩ – ٣٦/١٩٣٥

احصاءات التجارة الحارجية ــ إدارة الـكمارك والمـكموس للسنوات ١٩٤٣ – ١٩٣٠

نشرة الاحصاءات الشهرية ـــ وزارة الاقتصاد

مذاكرات مجلس النواب العراقي . اجتماع سنة ١٩٣٠

1941 > 3 3 3 3

د د الأعيان العراقي ، د ١٩٤٥

و الشيوخ المصرى اجماع و ١٩٤٥

اتفاقية برتن وودز ومذكرة وزارة المالية المصرية عنها وتقرير المراقب العام للشئون المالية والاقتصادية ( ١٩٤٥ )

Jewish Agency, Statistical Handbook Of The Middle Eastern Countries (Jerusalem 1944)

#### دوارُ المعارف :

دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩١١ ( بالإنكليزية ) دائرة المعارف الإسلامية ( بالإنكليزية ) دائرة المعارف للبستاني .

#### المجموت:

مجلة الحقوق \_ اسكندرية

غرفة تجارة بغداد

القانون والاقتصاد

و القضاء \_ بغداد .

المقتطف \_ القاهرة

جريدة نداء الشعب (سنة ١٩٣٠)

جريدة السياسة (سنة ١٩٢١)

Numismatic Chronicle, 1883 & 1884 (S. Lane - Poole) The Economist (1944).

The Banker (1945).

## فهرس الكتاب

الموضوع الصفحة المقدمة العامة \* الكتاب الأول النظام النَّذِي الاسلامي وتطبية. في العراق مقدمة 14 الباب الأول النقود الأولى للسلين \_ مقدمة W الفصل الاول التداول حتى سنة ٧٤ للبجرة 19 التداول في العراق 4. المنحث الأول : أنواع النقود المتداولة في الحجاز 44 الفضة أقل من الذهب في التداول YY المبحث الثاني : التعامل بالوزن لا بالعدد TO أساب التعامل بالوزن 47 الفصل الثاني المحاولات الأولى في النقرد العرسة YA المبحث الأول : المحاولات الأولى لضرب النقود الاسلامية 44 المبحث الشانى : لماذا لم يوضع نظام نقدى للدولة 44 ١ \_ الجواد لنشر الدن 45 ٢ ــ عدم الحاجة لمزيد من المتداول 42 ٣ - التنظم الاداري والجياية 40 ٤ - ليس بيد المسلبين مناجم للمعادن 40

الموضوع	الصفحة
٥ — بداوة العرب وسذاجتهم	44
٣ ــــ الثقة العامة بالنقود	44
المبحث الثالث : الزكاة ووزن النقود الإسلامية	٣٧
الرد على أقوال المؤرخين	49
وزن الدينار	٤١
الباب الثاني	
النظام النقدي الإسلامي ــ مقدمة	٤٤
الفضل الأول	
أسباب وضع النظام النقدي الإسلامي	20
روايات المؤرخين العرب	20
الاسباب الحقيقية لتعريب النقد	٤٧
١ — الأسباب السياسية	٤٧
٢ - الأسباب المالية	٤٨
٣ _ الأسباب الديثية	٥٠
٤ – الأسباب العمرانية	0 4
المبحث الأول: الخليفة عبد الملك واضع النظام النقدى	01
دور الحجاج	0 £
المبحث الثاني : تحديد تاريخ الإصلاح النقدي	٥٩
أقوال المؤرخين والتاريخ المرجح	70
المبحث الثالث: توحيد النقد في الأمبر أطورية الإسلامية	71
مراكن الضرب	75
الفصل الثانى	
أساس العملة	3.7

الموضوغ	الصفحة
المبحث الأول: النظام الإسلامي قائم على أساس المعدنين	70
رأی فون کریمر وفیشل	70
خرية السك	77
أسعار الصرف بين المعدثين	VF
قوة شراء النقود وكميتها	٧٠
سلطة اصدار العملة	٧٢
المبحث الثاني: الأوزان والعيار _ الأجزاء والمضاعفات وقوة الابرا-	Vo
وزن الدينان	٧٦
الصنجات	٧٩
عيار الديثار	٧٩
مطناعقات الديتار	٨٠
أجزاء الدينار	٨٠
وزن الدرهم	۸۱
عيار الدرهم	٨٣
مضاعفات الدرهم	٨٣
أجزاء الدرهم	٨٣
قوة ابراء النقود	٨٤
النقود المساعدة	٨٥
وسائل أخرى فى التأديات	٨٥
الباب التابي	
النقد العراقي في العهد العثماني	Α٧
فصل مفرد	
تطورات النظام النقدى الغثماني	۸۷

الموضوع	الصفحة
النقود المتداولة	۸۹
أجزاء ومضاعفات الوحدة	٨٩
النقد التركى خلال الحرب العالمية الأولى	٩.
كمية النقود وقوة شرائها	91
الكتاب الثاني	
النظام النقدى الحدبث	
مق_لمة	40
الباب الاول	
النقد الهندى عملة العراق القانونية	
الفصل الاول	
النقد الهندي في العراق	47
النقد الهندوي معروف قبل الحرب	97
جيوش الاحتلال تدخل النقد الهندى	4.4
النقد المتداول ونسبة العملة الفضية إلى العملة الورقية	99
أسباب زيادة المتداول في السنين الأولى للاحتلال	1+1
تنظيم العلاقة بين العملة التركية والعملة الهندية	1.4
المصل الثاني	
النظام النقدي المندي	1.4
inter	1.4
الاوراق النقدية	1 . 8
الإصلاح النقدى سنة ١٨٩٣	1.0

الموضوع	الصفحة
احتياطي العملة	1 * 4
سلطة الاصدار	1.7
العملة الهندية خلال الحرب العظمي الأولى وبعدها	1.4
المضاعفات والأجزاء	۱.۸
الباب الثاني	
النقر الوطنى وتطورات اصراره	
الفصل الاول	
مراحل التفكير في إصدار العملة الوطنية	1-9
المبحث الأول ــ دور الوزاراتالمختلفة في المشروع	11.
مل للسياسة العليا دخل في التأجيل	111
المبحث الثاني _ الإختلاف في أساس العملة الجديدة	115
رأى الأحزاب المعارضة	114
رأى الغرف التجارية	118
ردود الحكومة	110
رأى خبير مالى في الأساس الذهبي	117
اقتراحه في أساس العملة	119
رأى السير هلتون يانغ في أساس العملة	119
أسباب الزوبعة الذهبية	17+
الضجة لم تؤثر في المشروع	171
لماذا لم يؤسس بنك مركزي لإصدار العملة	177
الفصل الثانى	
إصدار القانون وملابساته	175

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول - أسباب إصدارالعملة العراقية	144
حملات على العملة الهندية في البرلمان	140
إمكان عرقلة التجارة العراقية	177
لجنة العملة توصى بتعديل القانون	141
المبحث الثاني – تأجيل إصدار العملة وأسبابه	181
التأجيل الأول	144
التأجيل الثاني	144
التأجيل الثالث	188
المبحث الثالث ــ صدور العملة	140
العراقيون والعملة	141
المطلب الأول – منع التداول والتعامل بالعملة الهندية	149
القانون الحاص بذلك رقم ٤ لسنة ١٩٣٣	149
المطلب الثاني – عمليات الاستبدال وأسعار التحويل	1 2 1
شراء الجنبهات الإنكليزية	121
كيف تعلن أسعار التحويل	124
اختلاف أسعار التحويل	184
تنظيم إعلان أسعار التحويل	188
الباب التالث	
النظام النقرى العراقى	
الفصل الاول	
وحدة النقود	157
الدينار عملة ورقية إلزامية	127

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول ــ مضاعفات الدينار وأجزاؤه	127
المسكوكات الفضية	١٤٨
المسكوكات النيكلية	189
المسكوكات النحاسية	10+
القاعدة العشرية	10.
اختيار الدينار كوحدة كبرى خطأ	101
اختيار الفلس كوحدة صغرى	107
المبحث الثاني _ ضمان العملة	104
المبحث الثالث - شرط الذهب	104
أحكام المحاكم	109
المبحث الرابع _ طريقة التحويل بين لندن والعراق	171
قاعدة الصرف بالجنهات الإنكليزية	
إصدار دنانير مقابل الجنمات (زيادة المتداول)	171
إعطاء الجنيهات الانكليزية مقابل الدنانير (تقليل المتداول)	171
تحليل المادتين ١٨و ١٨ من القانون	177
مقابل الإصدار أول الأمر	175
نقص الرقابة على الإصدار	170
الفصل الثانى	
وزن المسكوكات وعيارها ـ التفاوت المسموح به فيها	177
المبحث الأول ــ النقود الفضية	177
المطلب الأول ـــ أنواعها	177
المطلب الثاني _ النقاش حول العياد	179

الموضوع	الصفحة
طلب تزييد نسبة المعدن النفيس	179
الحكومة ترفض الطلب	17.
تقرير مدير المحاسبات العام عن نسبة الفضة	171
وعن حجم المسكوكات	IVY
هبوط سعر الفضة سنة ١٩٣٦	144
المبحث الثاني – المسكوكات غير الفضية	174
نقصها في الوزن لايؤثر على قوة إبرائها المعينة	110
المبحث الثالث ــ المسكوكات غير القانونية	177
الفصل الثالث	
لجنة العملة العراقية	۱۷۸
المحث الأول _ في سبيل تشكيل لجنة العملة	۱۸۰
اشتراك بنك انكلترا في اللجنة	1.1.1
اشتراك البنوك الثلاثة	۱۸۳
توضيح الفقرة (ب) من المادة ع	۱۸۳
المبحث الثاني _ تشكيل لجنة العملة	1/18
مرشح البنك لاتملك الحكومة رفضه	1/0
عدم إمكان إقالة العضو	FAI
العضوان العراقيان	111
أحكام التشكيل	١٨٦
مسئو ولية أعضاء اللجنة	۱۸۷
المبحث الثالث ــ أعمالها ومقرها وانتهاء مهمتها	114
المطلب الاول 🗕 أعمال اللجنة ووظيفتها	149

الموضوع	الصفحة
تمين عمولة التحويل والمبلغ	191
الاعمال الإدارية والتقارير	191
المطلب الثانى ــ مقر اللجنة ومكان حفظ سنداتها	197
رأى السير هاتون يانغ	197
مناقشة هذه الآراء	199
المطلب الثالث _ انتهاء مهمة اللجنة	4 - +
المبحث الرابع _ استقلال لجنة العملة	4.4
متى تجب استشارة الحكومة	7.4
الإشراف على أعمال اللجنة المالية	4 + 8
الإشراف الإداري على أعمال اللجنة	4.0
متى تنفرد اللجنة بالعمل	4.0
مقدار الغملة ليس من عمل الحكومة ولا اللجنة	٨٠٨
الحكومة لاتستطيع تضخيم العملة	۲٠٨
ثبات سعر ضرف الدينان	4.4
المبحث الخامس ــ حق لجنة العملة في الاقتراض	111
الفصل الرابع	
النقد المتداول وتطوراته	TIT
المبحث الأول ــ تطور المتداول والاحتياطي	414
المتداول والاحتياطي من سنة ١٩٤٧ – ١٩٤٥	110
النسبة بين المسكوكات والأؤراق الثقدية	717
المبحث الثاني ــ أسباب از دياد النقد المتداول	414
الفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	414
الفيترة الثانية	771

الموضوغ	الصفحة
القيسة الثالثة	777
زيادة المتداول وتطورات الاسعار	778
مقار نات	777
نسبة الارتفاع في منتجات الصناعة والرراعة	177
ملاحظ_ة	44.1
زيادة المتداول وعلاقته بزيادة الثروة	thh
تطورات أسعار الجلة في سوق بغداد	788
الفصل الخاصي	
اختياطي الغميلة	44.8
مرونة هذا النظام	440
المبحث الأول ــ شكل الاحتياطي	rm7
السندات ليست هي الاحتياطي	<b>የ</b> ዮለ
السهم لايكون محلا للاستثبار	444
الاحتياطي على لوعين	45.
ماهية السندات التي تكون القسم المستثمر	137
زيادة الاحتياطي من تراكم فضلة الإيرادات	787
المبحث الثاني _ إدارة الاحتياطي	484
الفصل الساوسى	
قانون مراقبة التحويل الخارجي	40.
اللجنــة	401
نطاق الرقابة	707
تقييد التصيدير	408

الموضوغ	الصفحة
سيطرة وزير المالية واللجنة على التحويل الخارجي	400
عقويات مخالفة القانون	YOV
الفصل السابع	
النظام النقدي وتجارة العراق الدولية	409
الصادرات والواردات	409
المبحث الأول – علاقات العراق التجارية مع مختلف الممالك	177
في زمن السلم	771
نصيب البلاد العربية من التجارة	777
المحث الثاني ـــ الميزان التجاري والميزان الحسابي	779
الميزارب التجارى	479
الميزان الحسابي	**
ظروف الحرب وتأثيرها على التجارة	474
التعامل معكثلة الاسترليني	440
الكتاب الثالث	
مستقبل النظام النقدى	
الفصل الا ُول	
تقدير النظام النقدي _ مقدمة	474
فوائد النظام النقدي وعيوبه	۲۸.
فوائد النظام ومزاياه	YAY
١ ـ ثبات سعر الصرف وسهولة الاتجار	۲۸۲
۲ ـ مزية اختيار نوع الاحتياطي	<b>۲</b> ۸۳
٣ ـ أرباح اللجنة	YAŧ

الموضوع	الصفحة
٤ - النظام يحول دون التضخم	470
٥ - مرونة الإصدار	ፖሊፕ
٦ - سهولة الحصول على قروض من انكلترا	YAY
عيوب النظام ونواقصه	YAY
١ - خضوع العراق لتقلبات النقد البريطانية	YAY
٢ - النظام فيه انتقاص لفكرة السيادة	PAY
٣- مساوىء الاستغلال المتبع	44-
٤ - عدم وجود بنك للإصدار	441
٥ - انعدام رصيد من الأوراق الاجنبية	444
٦ - إمكان تعطيل تجارة العراق	494
نتيجـــة	795
الفصل الثانى	
طرق الإصلاح ــ مقدمة	790
المبحث الاول ــ الظروف الحاضرة وتغيير نظام النقد	797
العوامل الدولية	444
العوامل الداخلية	799
الإصلاحات الوقتية	4.4
المبحث الثاني - تأسيس بنك مركزي عراقي	4.1
البنك يزيل مساوىء النظام النقدى	4.4
الوظائف التي يؤدمها البنك	411
غطاء الإصدار	414
مناقشة تقرير السير هلتون يانخ	717

A 20-11	u , 11
الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
النظام النقدى وقرارات برتن وودز	۳۱۷
المبحث الاول ــ قرارات مؤتمر برتن وودن	419
المطلب الاول ــ صندوق النقد الدولي	44.
أغراضه	44.
رأُسَ المـــال	441
التعامل مع الصندوق	444
سعر التعادل لعملات الأغضاء	445
الترامات الأعضاء العامة	440
مركز الصندوق القانوني والحصانات والإمتيازات	777
تنظيم فترة الإنتقال	441
تنظيم الصندوق وإدارته	۲۲۸
الإنسحاب من الصندوق وتصفيته	444
المطلب الثاني ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4.4. ·
أغراضه	TT -
رأس المال والاشتراكات	441
معاملات البنك	227
المركز القانوني والخصانات والامتيازات	betake
التنظيم والإدارة	TTT
الانسحاب ووقف العضوية	44.5
المبحث الثاني ـ تأثير اتفاقية برتن وودزعلي النظام النقدي	44.8
سعر الدينار	777

الموضوع	الصفحة
حصة العراق الذهبية	rtv
الحصة	4.8 .
أثر الاتفاقية على النظام النقدي	484
الأرصدة الاسترلينية	450
فوائد العراق من الانضام إلى الاتفاقية	459
12131	ror
المراجع	404
القهرس	478
فهرس الجداول والخطوط البيانية	۲۷۸

## فهرس الجداول والخطوط البيانية

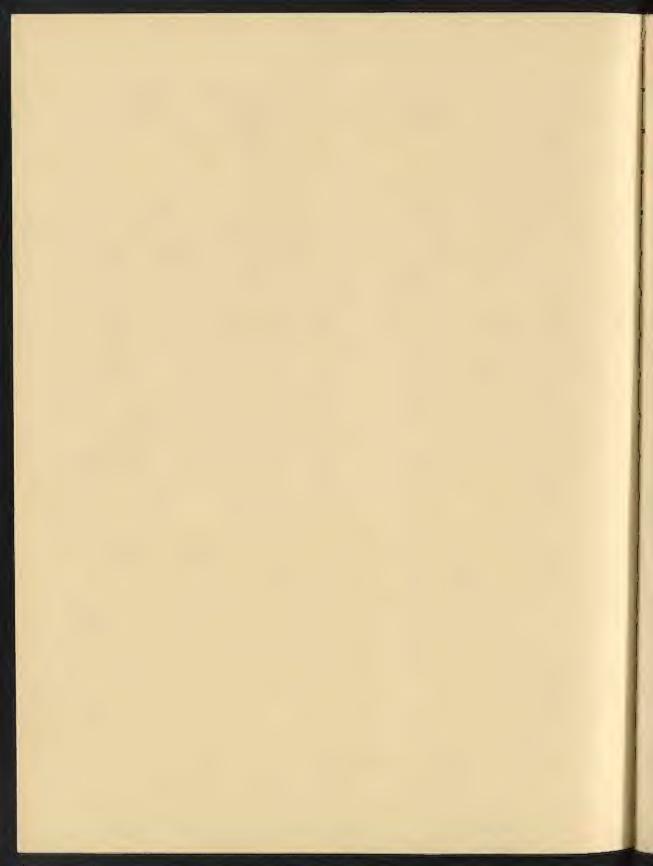
	مال من المعدد و من المعدد
الصفحة	الجدول
٨٦	أسمار الصرف بين الدرهم والدينار
190	مادفعته اللجنة للحكومة
717	المتداول في السنة الأولى لصدور العملة
710	المتداول والاحتياطي من ١٩٢٣ – ١٩٤٥
717	النسبة بين المسكوكات والاوراق النقدية
٢١٩ (مَاشَرَ ١)	صادرات ووردات الذهب من ١٩٢٩ – ١٩٤٣
74.8	الزيادة الشهرية للمتداول خلال سنتي ١٩٤٢و١٩٤٣
778-77	تطورات أسعار الجملة في سوق بغداد
750-755	حساب الأرباح والخسائر (اللجنة العملة)
757	حساب الإصدار والاستبدال
Y. EV	حساب صندرق احتياطي العملة
<b>78</b> A	الحساب الإجمالي
P37	بيان تخميني بالوضع العام
777	الواردات والصادرات وتجارة الترانسيت
774	النسبة المتوية للدول الاجنبية في واردات العراق
357-057	النسبة المثوية للدول الاجنبية التي يصدر اليها العراق
۲۷۰ (ماشرا)	القادمون إلى العراق والمسافرون منه
777	حصة الحكومة في شركات البترول
441	حصص الاعضاء في رأسنال الصندوق
571	حصص الاعضاء في رأسال البنك
hh.	خط بياني رقم ١ عن أسعار الجملة ببغداد و تطورات المتداول
777	خط بیانی رقم ۲ و ۳ بین تجارهٔ العراق الخارجیة
YV.	خط بياني رقم ع بين تجارة العراق الخارجية ، الصادرات
	والوازدات من ١٩٣٤ - ١٩٤٣

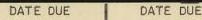
## الاغلاط المطبعية وصوابها

الصواب	الخطأ	الصفحة	السطر
ب اب	بإت	٧	۲.
المرشالة	الر اسلة	44	هامش ۲
غلى	عن	40	٨
Numis. Chron.	Chronicle Numis.	70	هامش ۱
يكونا يختلفان	یکن بختلف	77	λ
الناجة	الناجعة	YY	۲
ترجح	ترجع	pp	19
جاد يال -	حديد	70	Ť
إلى أن يعزو	إلى يعزو	00	18
ئىق	تىق	70	£
الشديد	المساة	4,1	14
οΛ	٥٧	ITV	هامش ۲
أثنعيير	التخبير	171	هامش ۱
مقدارها	No.	071	7
تختارهما	تغثاها	rai	a,
الشعية	2 mm=m]	777	10
ارتفعت	أرتفت	440	1
المستثمر	المستمر	Y.E-1	٤
الحبس ، فلها أن	الحبس، ان	٨٥٢	٧
تنفق	J. San	777	٨
و	أو	797	٧

وهناك \_ مع الأسف \_ أغلاط أخرى طفيفة لاتخنى على القارى. ، نعتذر لوقوعها

تحت بحب د الله





SIMIST SEP 3 U 1989

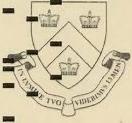
INSERT

#### MOOK CARD

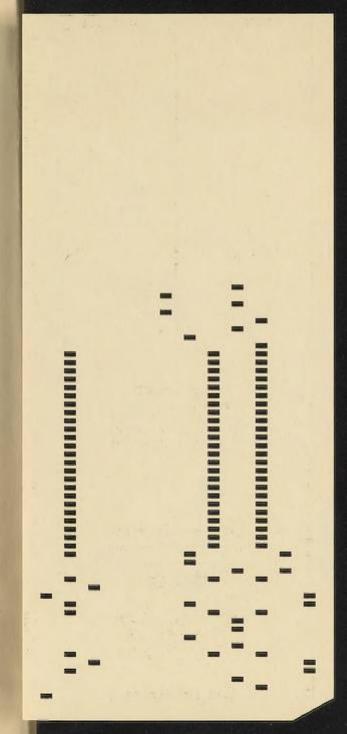
PLE DO NOT REMOVE A TWO DOLLAR FINE WILL BE CON RGED FOR THE LOSS OR MULICATION OF THIS CARD

CALL NUMBER / MAIN ENTRY

Colmobia University in the City of New York



THE LIBRARIES



HG 1311 .17 J3

03104141

HG 1311

DEC 9 "



RECAP